

من الفكر  
السياسي  
والمستراكي

الدار المصرية للتأليف والترجمة

# نظريّة الطبقة المتحرّرة

تأليف  
توزشتاين قبلن

ترجمة: محمود محمد موسى

مراجعة: الدكتور إبراهيم سعد الدين

من الفكر  
السياسي  
والاشتراكي

# نظرية الطبقة المترفة

تأليف  
ثورشتاين ثيلن

ترجمة : محمود محمد موسى      مراجعة : الدكتور إبراهيم سعد الدين

الدار المصرية للتأليف والترجمة      ١٤٠

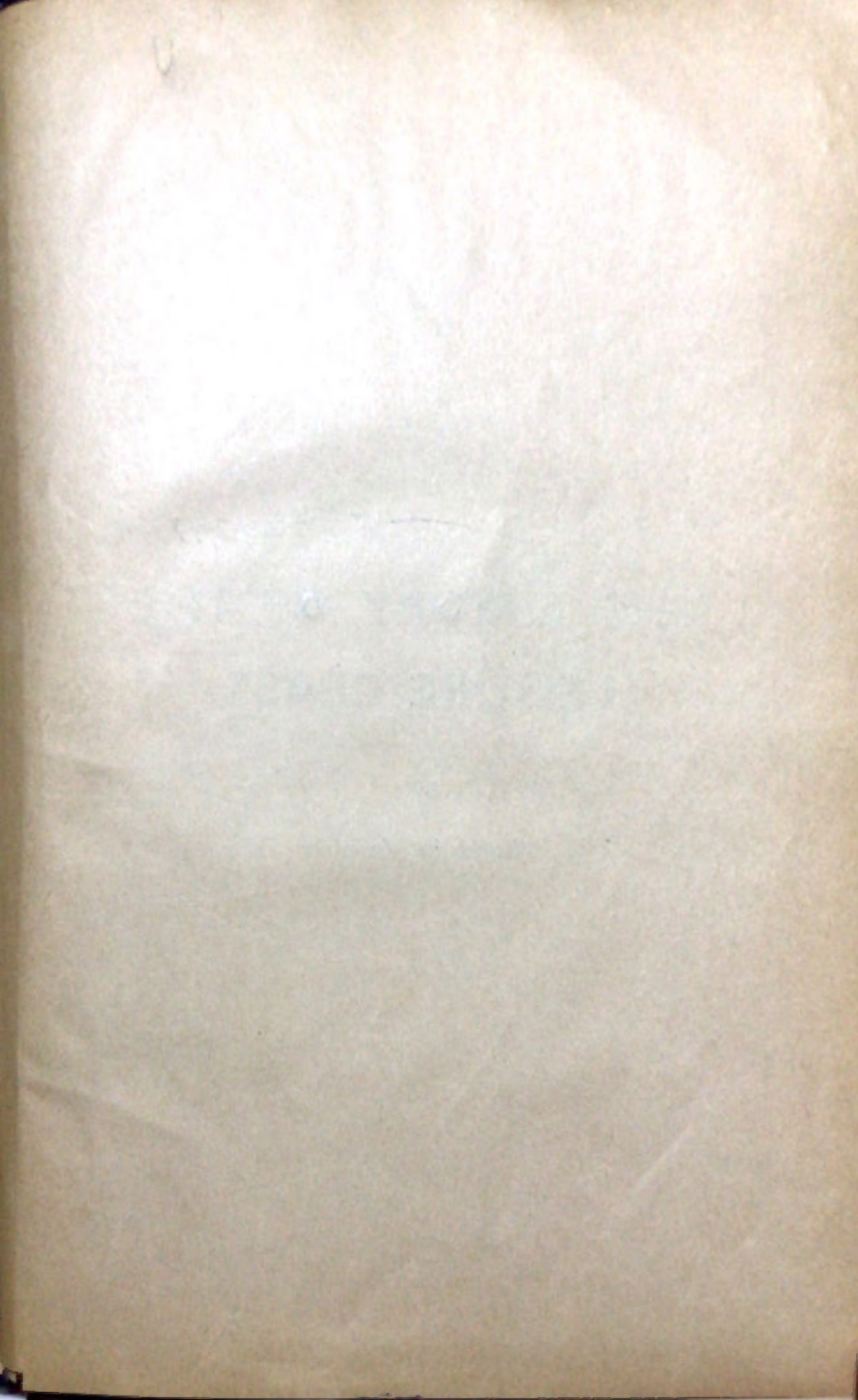


هذه ترجمة كاملة لكتاب :

# **THE THEORY OF THE LEISURE CLASS**

*By*

**Thorstein Verblen**





# تمهيد

غرض هذا البحث مناقشة مركز الطبقة المترفة وقيمتها من حيث كونها عاملاً اقتصادياً في الحياة الحديثة . ولكننا قد وجدنا أن قصر البحث داخل هذه الحدود دون أن نتعدها أمر غير مستطاع . فقد وجدنا من الضروري أن نوجه بعض الاهتمام إلى منشأ هذا النظام وتطوره . وكذلك إلى مظاهر الحياة الاجتماعية التي لا تدخل عادة في نطاق العوامل الاقتصادية .

وهذا البحث يسير في بعض مراحله على أسس من النظريات الاقتصادية أو التعميمات الانثولوجية التي قد تكون - إلى حد ما - غير مألوفة . ولكني أرجو أن يوضح الباب الأول طبيعة هذه المقدمات النظرية توضيحاً يكفي لكشف كل غموض . ويستطيع القارئ أن يجد مزيداً من الإيضاح عن المقدمات النظرية التي يتناولها هذا الكتاب . وذلك في سلسلة من المحاضرات وردت بالجزء الرابع من مجلة علم الاجتماع الأمريكية American Journal of Sociology عن « غريزة المهارة في العمل ومتاعبه » The Instinct of Workmanship and the Iksomeness of Labour . و « الخطوات الأولى في سبيل التملك » The Beginnings of Ownership and « مركز المرأة غير اللائق » The Barbarian Status of Women

ولكن هذا البحث لا يرتكز على هذه التعميمات التي تعتبر حديثة إلى درجة ما بطريقة تفقد قيمتها بصفتها تفصيلاً لنظرية اقتصادية . لو أن هذه التعميمات الحديثة لم تستقر في مفهوم القارئ لافتقارها إلى الدعم بالأسانيد والبيانات .

وقد فضلنا أن نختار بياناً التي استخدمناها للتدليل على صحة البحث أو تدعيمه من واقع الحياة اليومية عن طريق ملاحظتنا المباشرة أو العرف المألوف ولم نتخيرها من مصادر مجهولة أو بعيدة عن المألوف . يدفنا إلى هذا أن هذه الطريقة أسهل تناولاً من جهسية . وإنها تستبعد احتمالات سوء فهم حقيقة الظواهر المألوفة للناس من جهة أخرى . وبقيننا أن أحداً لن يجد غشاضة على ذوقه الأدبي أو استعداداً العلمى في استخدامنا

لهذه الحقائق المألوفة أو بما يبدو في بعض الأحيان أنه حرية في تناول  
ظواهر عامة أو ظواهر كانت علاقتها الدقيقة بحياة الرجال تمنعهم أحيانا من  
مناقشتها مناقشة اقتصادية .

مثل هذه الشواهد التي نأخذها من مصادر بعيدة . وكذا كل عناصر  
النظريات والاستنتاجات التي نأخذها عن العلوم الاثنولوجية ، هي أيضا  
من النوع المعتاد السهل . ويمكن أن يتعقبها المطلعون الى مصادرها الأولى .  
وعلى ذلك لم نعتقد بما جرى عليه العرف من ايراد المصادر ومؤلفيها .  
وكذلك المقتبسات القليلة التي أوردناها على سبيل الايضاح قبل كل شيء ،  
هي أيضا مما يمكن ادراكه بسهولة كافية دون الاسترشاد بتحديد المصدر .



# الفصل الأول

تقديم

ان نظام الطبقة المترفة يوجد على أتمه فى المراحل العليا لأية ثقافة همجية ، كما كانت الحال مثلا فى أوربا الاقطاعية أو اليابان الاقطاعية . ففى مثل هذه المجتمعات تراعى الفوارق بين الطبقات بدقة شديدة ، وأهم مظهر ذى مغزى اقتصادى واضح من مظاهر الفوارق بين الطبقات هو التمييز بين الاعمال التى تختص بها كل طبقة من طبقات المجتمع العديدة . فالطبقات العليا هى بحكم العرف معفاة أو ممنوعة من ممارسة المهن الصناعية ، لأنها تدخر لمهن خاصة ذات نصيب خاص من التشرىف . ومن أشهر الاعمال التى ينظر إليها فى أى مجتمع اقطاعى نظرة الشرف والاحلال فى الحرب ، وتأتى بعده مباشرة الوظائف الدينية . فإذا لم يكن المجتمع الهمجى مجتمعاً حربياً الى حد كبير فقد يكون للوظائف الدينية مكان الصدارة ثم يأتى فى الحرب بعدها فى المحل الثانى . ولكن القاعدة تسرى فى الحالين دون استثناء يذكر ، وهى ان الطبقات الراقية ، سواء من رجال الدين أو رجال الحرب ، معفاة من القيام بالاعمال الصناعية وهذا الاعفاء هو التعبير الاقتصادى عن مركزها الاجتماعى الممتاز . ونستطيع ان نضرب من الهند البراهمية مثلا بوضوح اعفاء هاتين الطبقتين من الأعمال البدوية . اننا نجد فى المجتمعات التى تنتمى الى الثقافة الهمجية الراقية تمييزاً شديداً بين الاقسام المختلفة التى تنقسم اليها الطبقات التى يمكن ان نطلق عليها اسم الطبقات المرفهة ، وهناك بالمثل فروق شديدة بين المهن التى يمتنها كل قسم منها . والطبقات المرفهة على العموم تشمل طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين وعدداً كبيراً ممن يسرون فى ركابهم . والمهن التى يمتنها كل قسم تتنوع أيضاً بنفس الدرجة ، ولكنها جميعاً تشترك فى صفة عامة هى انها لا تمت الى العمل اليدوى بأية صلة ، وهذه المهن غير الصناعية يمكن ان نجعلها فنقول انها أعمال الحكم والحرب والدين والرياضة .

٢١٩١٥٩

أصل نظام الطبقة المترفة



وتنشأ الطبقة المرفهة فى طور مبكر من أطوار الهمجية ، وإن لم يكن هو أقدم أطوارها ولكنها توجد فى صورة أقل تمايزا ، فلا الفروق بين الطبقات ولا التمييز بين أنواع المهن الخاصة بالطبقات المرفهة توجد بهذه الدرجة من الدقة والتشابه . ونستطيع أن نشاهد هذا الطور من أطوار التقدم واضحا بين سكان جزر بولينيزيا عامة ، مع فارق واحد هو أنه نظرا لانعدام أماكنات الصيد على نطاق واسع فإن مهنة الصيد لم تكن تحتل مكان الشرف فى نظام حياتهم . وكذلك نجد فى المجتمع الإيسلندى على عهد الساجا مثلا جيدا من أمثلة هذا النظام . وفى مثل هذا المجتمع توجد حدود صارمة بين الطبقات وبين المهن الخاصة بكل طبقة ، فالأعمال اليدوية والصناعية وكل ما له صلة بالأعمال اليومية التى يمارسها الناس للحصول على القوت ، كلها من عمل الطبقة الدنيا دون غيرها . وهذه الطبقة الدنيا تشمل الرقيق ومن اليهم من الاتباع ، كما تشمل فى العادة جميع النساء . فإذا كان هناك عدة درجات للارستقراطية فإن نساء الطبقة العليا يعفن عادة من الأعمال الصناعية أو على الأقل من النوع الشاق من الأعمال اليدوية . أما رجال الطبقات العليا فلا يعفون من الأعمال اليدوية فحسب بل هى محرمة عليهم أيضا بمقتضى التقاليد الموروثة ، وأنواع الأعمال التى يجوز لهم ممارستها محدودة تحديدا دقيقا ، وهى كما سبق أن ذكرنا ، أعمال الحكم والحرب والدين والرياضة . وهذه السبل الأربع من سبل النشاط تتحكم فى نظام حياة الطبقة العليا .

أما الأشخاص ذوو المراكز السامية كالمملوك والزعماء فإن هذه هى أنواع النشاط الوحيدة التى يسمح لهم العرف والقسروق فى المجتمع بممارستها . بل الواقع أن المجتمعات التى تقدم فيها هذا النظام تعتبر الرياضة من الأمور التى لايجوز أن يمارسها ذوو المراكز السامية . أما الذين ينتمون إلى أدنى درجات الطبقة المترفة فيمكنهم امتحان مهن أخرى معينة ، ولكنها جميعا تعتبر مهن ثانوية أو احتياطية أهنة أو أخرى من المهن التى تمتاز بها الطبقة المترفة . ومن هذه المهن الثانوية مثلا صناعة الأسلحة والمعدات الحربية وقوارب الحرب والعناية بها ، واعداد الخيل والكلاب والصقور للصيد ورعايتها ، واعداد الأدوات المقدسة ، وما إلى ذلك . أما الطبقات الدنيا فلا يحل لها ممارسة مثل هذه الأعمال الشرفية الثانوية إلا ما كان منها ذا صفة صناعية لأجلدال فيها ولا تمت بغير سبب بعيد للأعمال التى تتميز بها الطبقة العليا .

فإذا رجعنا إلى الوراء خطوة قبل ظهور الثقافة الهمجية العليا ونظرنا إلى درجات من الهمجية أدنى منها فلن نجد الطبقة المترفة قد بلغت تلك الدرجة من التطور ، لكن هذه الهمجية الدنيا توضح العادات والدوافع

والظروف التى نشأ منها نظام الطبقات المترفة ، وتعين الخطوات الأولى لظهوره . والقبائل الرحل التى تعيش على القنص فى جهات مختلفة من العالم توضح هذا المظهر البدائى من مظاهر التمييز بين الطبقات . واية قبيلة من القبائل التى تعيش على القنص فى أمريكا الشمالية تقدم لنا مثلا ملائما يوضح هذه الحقيقة . وليس بوسعنا أن نقول أن هذه القبائل بها طبقات مترفة محددة . لكن هناك تمييزا فى الوظائف وتميزا بين الطبقات على أساس هذا التفريق ، لكن اعفاء الطبقة العليا من العمل لم يتطور الى الحد الذى جعلنا فى حل من تسميتها « الطبقة المترفة » . والقبائل التى تعيش على هذا المستوى الاقتصادى قد وصلت فى التمييز الاقتصادى الى الدرجة التى جعلتها تضع حدا فاصلا بين الاعمال التى يمارسها الرجل والتى تمارسها المرأة ، وهو تمييز ذو طبيعة تبعث على الحقد ، فان النساء فى جميع هذه القبائل تقريبا يقتصر عملهن بحكم التقاليد الموروثة على تلك المهن التى هى نواة للأعمال الصناعية التى تظهر فى الطور التالى من أطوار التقدم ، بينما الرجال يحرم عليهم اداء هذه الاعمال الشاقة ويدخرون للحرب والقنص والرياضة والوظائف الدينية . والناس فى العادة يراعون هذه الفروق مراعاة دقيقة .

وتقسيم العمل على هذه الصورة يتفق والتمييز بين الطبقة الكادحة والطبقة المترفة كما يظهر فى الثقافة الهمجية العليا ، وكلما زاد تنوع الأعمال وزاد التخصص فيها زادت حدة الخط الفاصل بين الأعمال الصناعية وغير الصناعية . ومهنة الرجل كما هى محددة فى أطوار الهمجية الاولى ليست هى الأصل الذى نشأ عنه فيما بعد أى تقدم ملحوظ نحو الصناعة . فهذه المهنة لا يبقى لها أثر فى مراحل التطور الأخيرة الا فى المهن التى لا تعتبر صناعية - كالحرب والسياسة والرياضة والدراسة والوظائف الدينية . وليس لهذه القاعدة استثناءات تستحق الذكر سوى بعض الأعمال المتعلقة بصيد السمك وبعض الأعمال البسيطة التى ليست بالتأكيد أعمالا صناعية . كصناعة الأسلحة واللعب وأدوات الرياضة . والحقيقة أن جميع الأعمال الصناعية قد نشأت عن الأعمال التى كانت الجماعات البدائية تختص بها النساء .

والأعمال التى يقوم بها الرجال فى الثقافات الهمجية لا تقل أهمية لعباء الجماعة عن الأعمال التى تؤديها النساء ، بل أن عمل الرجال قد يسهم فى توفير الطعام والضرورات الأخرى التى تستهلكها الجماعة بنفس القدر الذى تسهم به أعمال النساء . والحقيقة أن عمل الرجال ذو طابع انتاجى واضح الى حد أن كتب الاقتصاد تشير الى عملية القنص بصفتها نوعا من الصناعة البدائية ، لكن صاحب الثقافة البدائية لا ينظر الى الامر هكذا ،



فهو في نظر نفسه ليس عاملا ، ومن هنا لا يعتبر نفسه في مرتبة واحدة مع النساء ، ولا يعتبر عمله من نوع الأعمال والصناعات المهنية التي تؤديها النساء بحيث يصح الخلط بينها وبين أعمال النساء . فهناك في جميع المجتمعات الهمجية شعور عميق بالتمييز بين أعمال الرجال وأعمال النساء فان عمل الرجل قد يساعد على توفير الطعام للمجموع ، ولكنه يشعر ان ذلك يتم عن طريق امتياز ومهارة من نوع لا يمكن المقارنة بينه وبين أعمال المرأة الروتينية التي لا تحتاج الى مهارة ، دون ان تعتبر هذه المقارنة اهانة للرجال .

فاذا رجعنا الى الوراء في سلم التقدم الثقافي - بين الجماعات المتوحشة - وجدنا هذا التفريق اقل احكاما ووجدنا التمييز المثير بين الطبقات وبين المهن اقل استقرارا وقل تحديدا . ومن الصعب ان نجد جماعات متوحشة بدائية خالصة . فقليل فقط من هذه المجتمعات او الجماعات التي تسمى متوحشة لا يبدو انها بلغت في وقت من الاوقات مرحلة ثقافية ارقى مما هي عليه الآن ثم ارتدت بعد ذلك الى مرتبة ثقافية ادنى . لكن هناك جماعات يبدو ان بعضها لم يتعرض لمثل هذا الارتداد ، لا تزال تمسك بآثار التوحش البدائي ، وهؤلاء تختلف ثقافتهم عن ثقافة المجتمعات الهمجية في انها تخلو من طبقة مترفة كما تخلو الى حد كبير من الاتجاهات الروحية التي يقوم عليها نظام طبقة المترفين . وهذه المجتمعات الهمجية البدائية التي لا تعترف بالتدرج الطبقي لا تزيد على نسبة تافهة من مجموع الجنس البشري . ومن احسن الأمثلة التي يمكن ان نجدها لمثل هذا التطور الثقافي هي تلك التي نجدها في قبائل انديمان وقبائل التودا التي تقطن تلال نلجيري . فنظم الحياة بين هذه القبائل عندما عرفهم الأوروبيون أول مرة تبدو متشابهة تماما من حيث انعدام الطبقة المترفة . وهناك مثل آخر نستطيع ذكره هو مثل قبائل الاينو بجزيرة يوزو ، كما نستطيع أيضا ان نذكر بعض قبائل البشمن والاسكيمو ، ولو أننا غير متأكدين من انعدام الطبقة المترفة بينهم ، ونستطيع ان نضيف اليهم بعض جماعات البويبلو Pueblo على اننا أيضا اقل تأكدا فيما يتعلق بهم . ومعظم المجتمعات التي ذكرناها هنا، ان لم تكن جميعها ، قاء تكون أمثلة لمجتمعات تدهورت من مراحل البربرية الراقية ، لا أمثلة لمجتمعات ذات ثقافة لم ترتفع قط فوق مستواها الحاضر . فاذا كان الأمر كذلك فان في ضربنا المثل بهم شيئا من التساهل ، ولكنهم مع ذلك قد يكونون شاهدا يؤيد نفس الرأي كما لو كانوا فعلا من الشعوب البدائية .

هذه المجتمعات التي تخلو من طبقة مترفة محددة يشبه بعضها بعضا أيضا في مظاهر معينة تتعلق بكيانها الاجتماعي وطرق حياتها ، فهي



تعيش في جماعات قليلة العدد ذات نظام بسيط يرجع في نشأته الى عهود قديمة ، وهم على العموم مسالمون وغير رحل وفقراء وليست الملكية الفردية من المظاهر السائدة في نظامهم الاقتصادي ، وهذا لا يعنى بالضرورة ان هذه الجماعات هي اصغر الجماعات الموجودة في الوقت الحاضر ، او ان كيانهم الاجتماعي هو من جميع الوجوه اقلها تعقيدا بين الطبقات . وكذلك لا يعنى هذا ان هذه الجماعات تشمل بالضرورة جميع المجتمعات البدائية التي لا نعرف نظاما محددا للملكية الفردية . لكن علينا ان نلاحظ ان هذه الجماعة يبدو انها تشمل اكثر الجماعات البدائية حبا للسلام - بل ربما تشمل جميع الجماعات البشرية التي تمتاز بحبها للسلام . والحقيقة ان أبرز طابع عام يميز أفراد مثل هذه المجتمعات هو نوع معين من العجز اللطيف عندما يقابلهم عدو بالقوة او الخديعة .

والادلة التي نستطيع ان نستمد منها من احوال الجماعات التي لا تزال في ادنى مراحل التقدم ومن ملامح ثقافتها تبين ان نظام الطبقة المترفة قد ظهر بالتدرج اثناء تحولها من الوحشية البدائية الى الهمجية ، او بتعبير أدق ، اثناء الانتقال من الحياة السلمية الى الحياة الحربية . ويبدو ان الظروف التي اوجبت هذا التحول الشامل هي :

١ - ان الجماعات كانت لها قبل ذلك طرق خاصة في الحياة ( في الحرب او في قصص الحيوانات الضخمة او كليهما ) اي ان الرجال وهم الذين تتكون منهم نواة الطبقة المترفة في مثل هذه الاحوال ، لا بد انهم كانوا قبل ذلك قد اعتادوا البطش بغيرهم سواء بالقوة او بالخديعة .

٢ - ان موارد العيش لا بد ان تكون ميسورة بدرجة تسمح باعفاء نسبة كبيرة من الجماعة من القيام باعمال روتينية دائمة . وظهور طبقة من المترفين هو وليد تفرقة سابقة بين أنواع المهن ينظر الناس بمقتضاها الى بعض المهن على انها محترمة والى البعض الآخر على انها لا تستحق الاحترام . فالمهن التي تستحق الاحترام كانت - من وجهة نظر هذا التفريق القديم - هي التي نستطيع ان نسميها اعمالا بطولية ، أما التي لم تكن تستحق الاحترام فهي الاعمال اليومية الضرورية التي لا تنطوي على أي عنصر من عناصر البطولة .

هذا التمييز ليس له في المجتمع الصناعي الحديث الا مغزى ضئيل . ومن اجل هذا لم يلق من كتاب الاقتصاد اهتماما يذكر . وهو اذا نظرنا اليه في ضوء الآراء الحديثة التي سار على هديها الجدل الاقتصادي ، يبدو شكليا وغير ذي موضوع ، ولكنه رغم ذلك يتشبث بالاستمرار في الحياة الحديثة ، يشهد على ذلك ما نراه - على سبيل المثال - من عزوفنا التقليدي

الظروف التي  
اوجبت التحول  
من الوحشية  
الى الهمجية

من الأعمال اليدوية . وهو تمييز ذو طابع شخصي - طابع التماثل وطابع الضمة - وفي المراحل الأولى للثقافة ، عندما كانت قوة الرد الذاتية ذات اثر مباشر وواضح في تشكيل مجرى الحوادث ، كان عنصر القوة ذا اثر اكبر في طرق الحياة اليومية ، وكان اهتمام الناس يتركز حول هذه الحقيقة الى درجة اكبر - ومن هنا كان يبدو أن التفریق القائم على هذا الأساس أكثر حتمية وأشدّ تحديدا للسلطة والنفوذ مما هي الحال في الوقت الحاضر . وعلى هذا فإن ذلك التمييز - بصفته حقيقة واقعة من حقائق التطور - هو تمييز حقيقي يقوم على دعائم صحيحة وثابتة .

ان الأساس الذي يقوم عليه في العادة التمييز بين الحقائق يتغير تبعا لتغير الزاوية التي ينظر منها عادة الى الحقائق ، ومظاهر الحقائق التي بين ايدينا تزداد وضوحا واهمية كلما تركّز حولها اهتمام الناس في أي وقت من الأوقات . وإي أساس معين من الأسس التي يقوم عليها ذلك التمييز يبدو غير واقعي في نظر أي فرد اذا نظر اليها من زاوية مختلفة وقومها من أجل غرض مختلف ، فان عادة التمييز بين الأغراض المتباينة واتجاهات النشاط وتبويبها موجودة بالضرورة في كل زمان ومكان ، اذ لاغنى عنها لكي يرسم الانسان طريقته في الحياة . ووجهة النظر المعينة أو الطابع المعين الذي يقع عليه اختيارنا النهائي في تبويب حقائق الحياة يتوقف على المصلحة التي من اجلها تقوم بالتمييز بين الحقائق . وعلى ذلك فإن الأسس التي بنيت عليها ذلك التمييز ، وكذلك القاعدة التي نسير عليها في تبويب الحقائق ، تتغير باستمرار كلما زاد نمو الثقافة ، لأن الهدف الذي من أجله نتمسك بحقائق الحياة يتغير ، وكذلك تتغير وجهة نظرنا اليها ، حتى ان المظاهر الخاصة البارزة التي تمتاز بها مهنة ما أو وظيفة أو طبقة اجتماعية في مرحلة معينة من مراحل الثقافة ، لا تبقى لها نفس الاهمية النسبية عندما يتغير الهدف من تبويبها في مرحلة ثقافية تالية .

لكن تغير القيم ووجهات النظر لا يحدث الا بالتدريج ، ويندر أن يؤدي الى تخلي الانسان عن رأي أو الى مقاومته لهذا الرأي . والناس لا يزالون كعادتهم يفرقون بين الأعمال الصناعية وغير الصناعية ، وهذا التمييز الحديث هو مظهر متطور من تمييز الجماعات المشربرة بين الأعمال التي لها طابع البطولة وبين الأعمال الروتينية العادية . فان الناس لا يزالون يشعرون أن أعمالا كالحرب والسياسة والوظائف الرئيسية والترفيه عن الجماهير كلها أعمال تختلف من أساسها عن الأعمال التي تتعلق بانتساج ضرورات الحياة المادية . على أن الخط الدقيق الفاصل بين هذين النوعين من المهن ليس كما كان في نظم الحياة الهمجية الأولى ، ولكن التمييز الاحتمالي بينهما لا يزال عالقا بأذهان الناس لم يتخلوا عنه تماما .

والحق أن التعبير الذي يحس به الناس في الوقت الحاضر يقضي بأن  
أى مجهود لا يمكن أن يعتبر صناعياً إلا إذا كان الغرض النهائي منه استخدام  
أدوات غير بشرية . ولهذا لا يعتبرون استخدام الإنسان للإنسان من الأعمال  
الصناعية . ولكن كل جهد بوجه إلى رفع مستوى الحياة البشرية عن طريق  
استغلال الموارد غير البشرية التي تتوفر في البيئة يعتبر عملاً صناعياً .  
و « غلبة الإنسان على الطبيعة » تعتبر في نظر الاقتصاديين الذين لا يزالون  
يحتفظون بالآراء التقليدية القديمة أنها هي الحقيقة التي تميز الانتاجية  
الصناعية . وهذه السيطرة الصناعية على الطبيعة تشمل في رأيهم سيطرة  
الإنسان على حياة الحيوان وعلى قوى سائر العناصر . وهم بهذا يرسمون  
خطاً يفصل بين الإنسان وبين المملكة الحيوانية .

وهذا الخط لا يرسم - في أوقات أخرى وبين أقوام طبعوا على مفاهيم  
تختلف عن مفاهيمنا - لا يرسم كما نرسمه نحن اليوم تماماً . ففي طرائق  
الحياة البربرية أو الهمجية يرسم هذا الخط في موضع آخر وبطريقة  
مختلفة . وهناك بين جميع المجتمعات التي تعيش في ظل الثقافة البربرية  
شعور حاد بالتعارض بين مجموعتين كبيرتين من الظاهرات يضع الرجل  
المتبربر نفسه داخل أحدهما ، بينما الأخرى تشمل في نظره المواد اللازمة  
لحفظ الحياة . فهناك تعارض محسوس بين الظاهرات الاقتصادية وغير  
الاقتصادية ، ولكنهم لا يفهمونه بمعناه الحديث ، فهو ليس تعارضاً بين  
الإنسان وبين مملكة الحيوان ، بل الأشياء الناشطة والأشياء الجامدة .

ربما كان من المبالغة في الاحتياط الآن أن نوضح أن عقيدة المتبربرين  
التي قصدنا التعبير عنها هنا بكلمة « ناشطة » لا تحمل نفس المعنى الذي  
قد ينطوي عليه لفظ كائنات « حية » فإن الأول لا يشمل جميع الكائنات  
الحية ، مع أنه يشمل كثيراً من الكائنات غير الحية . فبعض الظاهرات  
الطبيعية المحسوسة كـ العواصف و الأمراض و مساقط المياه تعتبر في نظرهم  
أشياء ناشطة بينما الفواكه و العشب ، بل وبعض الكائنات الصغيرة كذباب  
المنازل والديدان وبعض القوارض والفئم لا تعتبر من الكائنات « الناشطة »  
إلا إذا ذكرت مجتمعة . وهذا الاصطلاح كما نستعمله هنا لا يعني بالضرورة  
أن للكائن روحاً تحل فيه . وعلى ذلك فإن مفهوم مثل هذه الأشياء لدى  
المتبربرين أو المتوحشين ينم عن الأشياء ذات القوة التي تنعكس في قدرتها  
على خلق الحركة . وفي نطاق هذا المفهوم يدخل عدد كبير من أنواع المواد  
والظواهر الطبيعية . ومثل هذا التمييز بين الأشياء « الجامدة » والأشياء  
« الناشطة » لا يزال مستقراً في طرق تفكير الأشخاص الذين لا يتدبرون .  
ولا تزال ذات تأثير عميق على النظرية السائدة عن الحياة البشرية والعمليات



الطبيعية لكنها لا تتغفل في حياتنا اليومية التغفل الواضح في حياة الجماعات التي لا تزال في المراحل الأولى من مراحل ثقافتها وعقائدها ، ولا التغفل الذي يجعل له عليها عواقب فعلية بعيدة الأثر .

والمتبررون يرون أن « تصنيع » المواد التي توفرها لهم الطبيعة « الجامدة » واستخدامها يدخلان في باب من أبواب النشاط على مستوى يختلف اختلافا تاما عن علاقته بالأشياء والقوى « النشطة » ، وقد يكون الخط الفاصل بين الاثنين غامضا ومتغيرا ، ولكن التمييز العام بينهما حقيقي وفعال بدرجة تجعله ذا اثر كبير في نظم الحياة بين هؤلاء الناس . ولعل خيال المتبرير دوره فينسب الى مجموعة الأشياء التي يعتبرها « ناشطة » أن نشاطها هادف أو غائي . وهذا الاعتقاد الذي يقول بأن كل نشاط إنما يبدل لتحقيق غرض معين هو الذي يجعل من أية مادة أو أية ظاهرة حقيقة « ناشطة » . وأينما التقى المتوحش أو المتبرير الذي لا يزال على طبيعته بنوع من نشاط القوى الطبيعية يفرض نفسه عليه ، فإنه يفسره على النحو الذي يستطيع أن يدركه - التفسير الذي يقترون في قرارة نفسه بالنشاط الذي يقوم هو به . وعلى ذلك يعتبر مثل هذا النشاط في نظره شيئا شبيها بعمل الانسان ويعتبر الأشياء « النشطة » من هذه الناحية شبيهة بالعامل البشري . والظواهر التي لها هذه الخاصية - لاسيما ما كان منها ذا طبيعة غامضة أو محيرة بدرجة ملحوظة - يجب مقابلتها بروح مختلفة وباستعداد من نوع يختلف عن النوع اللازم لمقابلة الأشياء « الجامدة » . والنجاح في مقاومة مثل هذه الظواهر هو نوع من البطولة أكثر منه نوعا من الصناعة ، وهو اثبات للشجاعة لا للمهارة في العمل .

وعلى هدى هذا التمييز الساذج بين الأشياء « الجامدة » والأشياء « النشطة » يميل نشاط المجتمعات البدائية الى أن ينقسم قسمين نستطيع أن نسميهما في عرف الاصطلاح الحديث « أعمال البطولة » و « أعمال الصناعة » وتعني الصناعة في هذه الحالة كل مجهود يتجه الى خلق شيء جديد بغرض جديد يكتسبه على يدي صانعها الذي يشكّلها من مادة « جامدة » غير « ناشطة » ، بينما تتضمن أعمال البطولة ، من حيث أنها تتمخض عن شيء مفيد لمن يؤديها ، تحويل الطاقات التي كان يوجهها قبل ذلك عامل مختلف الى غرض ما ، الى خدمة أهداف القائم بالعمل البطولي . ونحن لانزال حتى الآن نتكلم عن المادة الخام بشيء من ادراك المتبريرين لما ينطوي عليه الاصطلاح من مغزى عميق .

والتمييز بين أعمال البطولة والأعمال الكادحة يتلاءم مع فرق موجود بين الجنسين فالجنسان يختلفان ، لا في القامة والقوة العضلية فحسب ، بل

قد يكون اختلافهما في الطبع أكثر وضوحاً ، ولا بد أن هذا الاختلاف قد أدى في العصور القديمة الى تقسيم العمل بين الجنسين على أساسه ، فعهد الى الرجال القيام بجميع أوجه النشاط التي تحتاج الى نوع من البطولة ، إذ أنهم أقوى بنية وأصمخ جنة وأقدر على تحمل الجهد العنيف الفجائي ، وأكثر ميلاً لحماية حقوقهم وبذل الجهد في سبيل التفوق والمبادأة بالعدوان . والفروق بين الجنسين في ضخامة الجثة والخصائص الفسيولوجية وفي الطباع قد يكون طفيفاً بين أفراد الجماعات البدائية . والواقع أنه يبدو قليلاً تسيباً وعديم الأثر بين بعض المجتمعات القديمة التي نعرفها ، كالقبائل التي تسكن جزر اندامان مثلاً . لكن ما إن يبدأ تفريق في الاختصاص قائم على أساس الفروق في البنية وعلى التناحر بين الجنسين حتى تبدأ الفروق الأصلية بين الجنسين في الازدياد ، وحينئذ تبدأ عملية جديدة تؤدي الى اكتساب مزيد من الصفات الجديدة التي تجعل الفرد أكثر صلاحية للتقسيم الجديد للعمل ، لا سيما إذا كانت ظروف البيئة أو كان الحيوان الذي تعيش عليه الجماعة بحيث تتطلب استخدام الإنسان لأقوى مواهبه . فمطاردة الإنسان باستمرار لحيوانات الصيد الكبرى تتطلب كثيراً من صفات الرجولة كقوة البنية وسرعة الحركة وشدة المراس ، وهي لهذا لا يمكن إلا أن تعجل بزيادة التفريق بين أعمال كل من الجنسين . فإذا حدث أي اتصال عدائي بين الجماعة وبين جماعات أخرى فسرعان ما يتخذ التفريق في العمل بين الجنسين مظهراً جديداً هو التمييز بين أعمال البطولة وأعمال الصناعة .

وينتهي الأمر في مثل هذه الجماعات القديمة التي تعيش على القنص بأن يضطلع الرجال القادرون بالحرب والقنص ، بينما تقوم النساء بما قد يكون هناك من عمل آخر يتطلب الأداء . ولهذا كان سائر أفراد الجماعة الذين لا يصلحون لأعمال الرجال يوضعون فيما يختص بهذه الناحية . في طبقة واحدة مع النساء . لكن القنص والحرب اللذين يقوم بهما الرجال يشتركان في صفة عامة ، فكلاهما بطبيعته يحتاج الى التفكير والتخطيط ، والقائص والمحارب كلاهما يجنى ثمرة لم يزرع بذورها ، ومن الواضح أن استخدامهما القوة والذكاء في الدفاع عن حقوقهما يختلف عما تقوم به النساء من عمل روتيني لا يحتاج الى ذكاء ولا بد لذلك أن يعد عملاً إنتاجياً ، بل يعتبر عمل الرجال بالحرى من أعمال أخذ الأشياء غصباً ، ولما كان هذا هو العمل الذي يقوم به الرجال في المجتمعات الهمجية ، عندما يبلغ أقصى درجة من التطور وأوسع مدى من الاختلاف عن عمل النساء ، فإنهم ينظرون الى كل عمل لا يحتاج الى البطولة على أنه لا يليق بالرجال . فإذا ما استقر هذا الاعتقاد في الأذهان نظر اليه المجتمع على أنه القانون العام للسلوك ، حتى أنهم في هذا الطور من أطوار الثقافة ليعتبرون أن أيقهنة أو أيقهنة وسيلة من وسائل الحصول على المقتنيات غير لائقة بالرجل الذي يحترم نفسه إلا

إذا كانت تنطوي على عمل من أعمال البطولة - القوة أو الخديعة - فإذا استقر هذا الاعتقاد وساد وأصبح جزءاً من تفاليد المجتمع أصبح من الحقوق المسلم بها للرجل القوى البنية أن يقتل وأن يدمر أى مناسك يحاول أن يفاوته أو يخادعه ، وأن يغلب ويخضع أية قوى خارجية تحاول أن تظهر نفوذها بالخروج على طاعته . وفي كثير من الجماعات البدائية يستند تمسك الناس بهذا التفريق النظري بين أعمال البطولة وأعمال الكدح الى درجة أن الرجل إذا قنص حيواناً فإنه لا يجب أن يحمله معه الى المنزل بل عليه أن يرسل امرأة لتقوم بهذا العمل المهن .

ان التفريق بين الرجل والمرأة هو كما اشرنا آنفاً تمييز بين أنواع المهن . فالأعمال التي يمكن أن تدخل في باب البطولة أعمال لائقة وكريمة وجديرة بالاحترام . لكن ما عداها من المهن التي لا تنطوي على عنصر البطولة هذا ، وخاصة تلك المهن التي تنطوي على المذلة أو الخضوع ، مهن غير لائقة ومشينة وتافهة . واعتبارات الوفاة والمنزلة والشرف في تطبيقها على الناس وعلى السلوك ، لها الاعتبار الأول في وجود نظام الطبقات وفي التمييز بينها ولهذا كان من الواجب أن نذكر شيئاً عن مفراها . ونستطيع أن نشير فيما يلي الى أساسها السيكولوجي .

الإنسان عامل من العوامل الضرورية في عملية الانتخاب الطبيعي ، فهو في نظر نفسه مركز لاشعاع الطاقة التي تبعث على النشاط . فهو عامل يرمى في كل عمل من الأعمال الى تحقيق غرض متكامل وواقعي وغير شخصي . وهو بحكم كونه عاملاً من هذا القبيل قد وهب الذوق الذي يجعله يعجب بكل عمل مفيد ويعزف عن كل جهد لافائدة منه ، وهب الإدراك الذي به يقرر قيمة العمل والكفاية ، ويحتقر التافهة والسفه والقصور .

هذه الموهبة أو الاستعداد العقلي نستطيع أن نسميها غريزة الاتقان . وحينما كانت ظروف الحياة أو تفاليدها تدعو الى مقارنة تقليدية بين انسان وانسان من حيث الكفاية ، فان غريزة الاتقان تعمل على عقد مقارنات بين الاشخاص مبعثها الحسد أو المنافسة . اما الى أي حد تؤدي غريزة الاتقان الى هذه النتيجة فيتوقف الى درجة كبيرة على طبائع السكان . فأي مجتمع يعتاد الناس فيه على أن يعقدوا بين الاشخاص مقارنات تقوم على الحسد فان النجاح يصبح هدفاً يسعى اليه الفرد من أجل فائدته ، بصفته الأساس الذي يقوم عليه اعتباره في نظر الناس ، فان الناس ينالون التقدير ويتجنبون الدم بأظهار قدراتهم ، ومن هنا تعمل غريزة الاتقان عن طريق استعراض القدرة على التفوق .

وخلال هذه المرحلة البدائية من مراحل التقدم الاجتماعي ، حين لا يزال المجتمع متمسك بالتقاليد السلمية ، وقد يكون قد وصل الى مرحلة

الاجتماعي  
الضمي



الاستمرار لكن دون أن يظهر فيه نظام الملكية الفردية ، يستطيع الفرد أن يمرض قدرته دائما بادية عمل يكون من شأنه تحسين أحوال الجماعة ، وأية منافسة ذات طابع اقتصادي توجد بين الأفراد في مثل هذا المجتمع تكون في الأغلب منافسة في ميدان الخدمة الصناعية ، وفي نفس الوقت لا يكون الدافع الى هذه المنافسة قويا ولا يكون مجالها كبيرا .

فاذا تطورت الجماعة من الهمجية المسالة الى المرحلة التي تليها فان ظروف المنافسة تغير ، فتتغير فرص المنافسة ودوافعها تغيرا كبيرا في مجالها وفي الضرورات التي تحتها ، ويأخذ نشاط الرجال طابع البطولة بالتدريج ، وتزداد المقارنة المطبوعة بالحقق بين قانص وقانص أو محارب ومحارب سهولة ورسوخا ، ويبدأ الناس يفكرون في انتناء كل ما يشهد لهم بالبطولة من غنائم الحرب بصفاتها مظهرا من مظاهر زينة الحياة ، وينظر الناس بعين التقدير الى الاسلاب التي أخذوها خلال عمليات القنص أو الغزو بصفاتها مظهرا من مظاهر القوة الخارقة ، ويصبح الاعتداء هو العمل الذي يستحق التقدير ، وتقوم الاسلاب لأول وهلة شاهدا على الاعتداء الموفق . وتنظر الجماعات التي تجتاز هذه المرحلة من مراحل الثقافة ، الى المنافسة على انها الوسيلة التي تستحق التقدير ويستطيع بها الرجل ان يوطد مركزه في عشيرته ، والادوات النافعة والخدمات التي يحصل عليها الرجل اغتصابا أو كرها هي في نظرهم شاهد على نجاحه في المنافسة . ومن هنا وعلى النقيض من ذلك ، ينظرون الى الاشياء التي يحصل عليها المرء بغير طريق العنف على انها لا تليق بالرجل ذي المكانة ، ولهذا السبب نفسه كانت تادية العمل المنتج أو العمل في خدمة الافراد تقابل بنفس هذا الاحتقار . وبهذه الطريقة يبدأ التمييز القائم على التحاسد بين أعمال البطولة وحيازة المقتنيات عن طريق الاغتصاب من جهة وبين الأعمال الصناعية من جهة أخرى ، فيوسم العمل بمبسم المهانة لما يلصق به من التحقير .

ويبدو ان لفظ «الشرف» لم يكن له في تفكير الرجل المتبربر البدائي غير التفوق في القوة الجسمية ، وذلك قبل اختفاء مدلوله البسيط وراء حب من المقاصم التي تشعبت عنها ، وظهور أفكار ثانوية مشابهة لها . فللفظ « شريف » معناه « قوى المراس » ولفظ « وجيه » معناه « بالغ القوة » . والعمل الشريف ليس له آخر الأمر أية قيمة سوى انه عمل ناجح من أعمال الاعتداء ، وحيثما كان الاعتداء معناه الصراع مع الرجال أو الحيوانات فان العمل الذي يوسم بالشرف هو أولا وعلى وجه الخصوص الذي ينطوي على قوة اكبر . والفكرة الساذجة القديمة التي كانت تفسر جميع مظاهر القوة على انها من مظاهر قوة الشخصية أو قوة

الارادة ، تزيد من الشرف الذى كان الناس يسبقونه على صاحب القوة  
الأكبر . وصفات الاجلال التى يعز بها الناس فى المجتمعات المتبريرة وبين  
كثير من الشعوب التى وصلت الى درجة ثقافية ارقى ، تحمل فى العادة  
طابع هذا الادراك البسيط لمعنى الشرف . فالنوع والالقاء التى تستعمل  
فى مخاطبة الزعماء والملوك والآلهة غالبا ما تنسب الى الشخص الذى يراد  
استرضائه الميل الى العنف الطائى والقوة المخربة التى لا تقاوم . وهذا  
صحيح الى حد ما فى بعض الجماعات الأكثر تحضرا فى وقتنا الحاضر . وان  
ما نراه فى شارات الاسر العريقة من اثارها لصور الحيوانات المفترسة  
والطيور الجارحة يؤكد وجهة النظر هذه .

وعلى اساس هذا المفهوم من تقدير المتبريرين للجاء والشرف نجد ان  
ازهاق الأرواح ، أى القضاء على المنافس القوى سواء كان حيوانا أو انسانا ،  
عمل شريف غاية الشرف . وهذه المكانة المرموقة لعملية القتل ، بصفتها  
مظهرا يدل على القوة المخربة التى يتمتع بها القاتل تضى ثوبا ساحرا من  
التقدير على كل عملية من عمليات القتل وعلى كل أداة ساهمت فيه .  
والسلاح أهل للاحترام واستخدامه . حتى لو كان فى القضاء على أحقر  
كائن من كائنات الحقل ، عمل يستحق الاحترام . وفى نفس الوقت نجد  
العمل فى الصناعة امرا محترقا ، كما نجد تداول أدوات الصناعة والآنها من  
الاعمال التى تحظى فى نظرهم من مكانة الرجل القادر ، ومن هنا يصبح العمل  
شبيها بغيرضا .

نحن فى بحثنا هذا نفترض ان الجماعات البدائية قد مرت خلال عملية  
تطورها الثقافى من مرحلة سلمية أولية الى مرحلة تالية يصبح الصراع فيها  
هو المهنة المباحة التى تتميز بها الجماعة . ولكن هذا لا يعنى أنه كان هناك  
انتقال فجائى من مرحلة مسالمة دائمة وحسن جوار الى مرحلة تالية أو ارقى  
من مراحل الحياة يقع فيها الصدام للمرة الأولى ، كذلك لا يعنى هذا ان كل  
عمل من الاعمال السلمية يخفى بمجرد الانتقال الى مرحلة الثقافة العدوانية .  
ونحن لانعدو الصواب اذا قلنا ان الامر لم يخل أبدا من بعض الصدام فى  
المراحل الاولى للتطور الاجتماعى . فان الصراع كان يحدث فى أحيان كثيرة  
أو قليلة من أجل التنافس على الأنتى . والعادات التى نعرفها عن الجماعات  
البدائية ، وكذلك التى نعرفها عن القردة العليا ، تؤيد هذا الراى ، كما تؤيده  
الشواهد التى نعرفها عن الطبيعة البشرية .

قد يعترض معترض بأن من الممكن أن مثل هذه المرحلة الأولية التى  
كانت الجماعات فيها تنجح الى السلم لم تحدث أبدا كما نفترض هنا ، فليست  
هناك مرحلة من مراحل التطور الثقافى تخلو من الصراع . لكن النقطة التى  
يدور حولها البحث هنا ليست خاصة بإمكان وقوع الصراع بصفة منقطعة

أو مستمرة أو حتى بصفة دائمة إلى درجة كبيرة أو صغيرة أو بصفة عادية ،  
أن النقطة هي ما إذا كان وقوع الصراع ناشئاً عن عقلية جبلت على المشاقبة -  
انتشار عادة التحكم على الحقائق والأحداث من وجهة نظر الصراع . ولا تبلغ  
الجماعة هذه المرحلة العدوانية من مراحل الثقافة إلا عندما يصبح الاتجاه  
إلى العدوان هو الاتجاه التقليدي الذي ينظر إليه بالتقدير بين كل أفراد  
الجماعة ، وعندما يصبح الصراع هو النغمة السائدة في النظرة العامة إلى  
الحياة . وعندما يصبح تقدير الرجال والأشياء تقديراً من وجهة نظر  
الصراع .

لهذا نجد الفرق بين مرحلة الحياة السلمية ومرحلتها العدوانية فرقا  
روحياً لا آلياً والتغير في الاتجاه الروحي هو نتيجة ظهور تغير في حقائق  
الحياة المادية لدى الجماعة ، وهذا التغير يأتي تدريجياً كلما سادت الأحوال  
المادية التي تساعد على انتشار الروح العدوانية . والحد الأدنى لثقافة  
عدوانية حد صناعي ، لأن العدوان لا يمكن أن يصير هو الملاذ المعتاد والمناسب  
لأية جماعة أو أية طبقة من الناس إلا بعد أن تكون وسائل الصناعة قد  
تقدمت إلى درجة من الكفاية بحيث يكون هناك فرق يستحق الاصطراع -  
فوق مستوى الذين يكادون من أجل الحصول على ما يقيم أودهم . وعلى  
ذلك كان التحول من روح المسألة إلى روح العدوان يتوقف على تقدم المعلومات  
الفنية واستعمال الأدوات ، وكانت الثقافة العدوانية بالمثل غير ممكنة في  
العصور الأولى حتى تقدمت الأسلحة بدرجة جعلت من الإنسان حيواناً  
شديد المراس . والخطوات الأولى في تطور الآلات والأدوات هي بطبيعة  
الحال ذات الحقيقة ينظر إليها من وجهتي نظر مختلفتين .

ومن الممكن أن نعتبر حياة أي مجتمع معين حياة مسالمة طالما إن عادة  
الاتجاه إلى التصارع لم تجعل الحرب أهم شيء يشغل تفكير الناس ولم  
تصبح بعد مظهر الأساس في حياة الإنسان . ومن الواضح أن جماعة من  
الناس قد ينمو فيها الميل إلى العدوان إلى درجة تامة أو ناقصة بحيث قد  
تصبح نظم حياتها وقوانين سلوكها يتحكم فيها هذا الاتجاه العدواني .  
فمرحلة الثقافة العدوانية يمكن إذن أن ننظر إليها على أنها تأتي تدريجياً  
بسبب زيادة الميول والعادات والتقاليد العدوانية ، وهذه الزيادة التي تأتي



نتيجة لتغيرات تطرأ على ظروف حياة الجماعة تساعد على اعتدائها يسميات  
الطبيعة البشرية ، والتقاليد ومعايير السلوك التي تساعد على خلق حياة  
عدوانية بدلاً من حياة مسالمة .

والدليل على صحة النظرية التي تقول بأنه كان هناك مثل هذه المرحلة  
السلمية في الثقافة البدائية نستمد أكثره من علم النفس لا من علم الأجناس  
البشرية ، ولا يمكن أن نتناوله هنا بالتفصيل ، وسوف نتناول بعضه في فصل  
تال من هذا الكتاب حين نناقش رواسب الملامح البدائية للطبيعة البشرية  
التي لا تزال باقية في ثقافتنا الحديثة .

## الفصل الثاني التسابق في اقتناء المال

إن ظهور طبقة المترفين خلال مرحلة التطور الثقافي يتفق مع بدء ظهور الملكية . وهذا بالضرورة هو الواقع لأن هذين النظامين ينشآن من مجموعة واحدة من العوامل الاقتصادية . وهما في خلال أطوار ظهورهما الأولى لا يزيدان على أن يكونا مظهرين مختلفين للحقائق العامة التي يتميز بها الكيان الاقتصادي .

والفراغ والملكية أمران هامين للبحث الذي نتناوله من حيث كونهما من عناصر الكيان الاجتماعي . واعتياد البطالة لا يخلق طبقة من المترفين ، كذلك استخدام الأشياء واستهلاكها لا يخلق الملكية . وعلى ذلك فإن بحثنا هذا ليس من شأنه البحث في منشأ التكاسل ، ولا هو يبحث في منشأ الرغبة في اقتناء الأدوات التي تفيد في الاستهلاك الشخصي . ولكن موضوع البحث هو منشأ عادة البطالة التقليدية وطبيعتها من جهة ، وبدء الملكية الفردية بصفتها حقاً وراثياً أو مطلباً مشروعاً من جهة أخرى . وأول تفريق نشأ عنه التمييز بين الطبقة العاطلة والطبقة العاملة كان تمييزاً بين وظيفة الرجل ووظيفة المرأة وذلك في المراحل الدنيا من البربرية . كذلك نجد أن أقدم نوع من أنواع الملكية كان ملكية الرجال الأشداء في المجتمع للنساء . هذه الحقائق يمكن التعبير عنها بطريقة أكثر تعميقاً وأصدق تعبيراً عن نظرية المتبرزين في الحياة ، فنقول إنها هي امتلاك الرجال للنساء .

لاشك أنه كان هناك نوع من حيازة الأدوات النافعة قبل ظهور عادة امتلاك النساء ، والعادات السائدة في المجتمعات البدائية الحالية التي لا تمارس استرقاق الرجال للنساء دليل على صحة هذا الرأي . فإن الأعضاء في جميع المجتمعات - سواء كانوا رجالاً أو نساء - يحوزون عادة عدداً من الأدوات النافعة من أجل استعمالهم الشخصي ، لكن هذه الأشياء النافعة لا تعتبر مملوكة للشخص الذي يحوزها ويستهلكها ، فالحيازة التقليدية واستهلاك بعض الأدوات الخاصة القليلة تتم دون أن تثير أية مشكلة خاصة بامتلاكها ، أي لا تثير أي نزاع حول قانونية المطالبة بها



وعادة حياة المرأة تبدأ في المراحل الدنيا من مراحل الثقافة البربرية ،  
ويبدو أن هذه الحياة تنشأ من أخذهن أسرى في الحروب ، كما يبدو أن  
السبب الرئيس الذي كان يدعو إلى سبي النساء وحيازتهن هو قيمتهن  
كشاهد على الانتصار . وممارسة سبي نساء العدو وأخذهن ضمن أسلاب  
الحرب تسمو إلى شكل من أشكال تزوج الرجل بما ملكت يمينه . وهذا  
يؤدي إلى نشوء الأسرة التي تخضع لسيادة الرجل . وقد تبع هذا امتداد  
الرق إلى الأسرى والاتباع من غير النساء وإلى امتداد الزواج بما ملكت  
اليمن إلى نساء أخريات غير من أخذن سبايا من الأعداء . ثم ينتهي التصارع  
في هذه الظروف التي تمتاز بها الحياة العدوانية إلى نوع من أنواع الزواج  
المبني على الارغام من ناحية ، وإلى ظهور نظام التملك من جهة أخرى .  
وهذان النظامان لا يمكن التفريق بينهما خلال مراحل ظهورهما الأولى ،  
فكلاهما ينشأ عن رغبة المنتصرين في اظهار دلائل سطوتهم باستعراض  
بعض النتائج الدائمة لبطولاتهم وكلاهما أيضا يساعد على تدعيم الرغبة في  
السيادة التي تنتشر في كل المجتمعات العدوانية . ومن امتلاك النساء يمتد  
مفهوم الملكية حتى يشمل ملكية المنتجات التي يصنعنها ، وهكذا تنشأ  
ملكية الأشياء إلى جانب ملكية الأشخاص .

كيف يستقر  
نظام ملكية  
السلع

وبهذه الطريقة يستقر بالتدريج نظام ملكية السلع . ومع أن فائدة  
السلع للاستهلاك قد أصبحت في مراحل التقدم الأخيرة أهم عنصر تتوقف  
عليه قيمتها — فإن اقتناء الثروة لم يفقد إلى الآن أهميته كدليل عظيم  
مشرف على سطوة من يملكها .

حيثما وجد نظام الملكية الخاصة ، حتى لو كان في مراحل تطوره الأولى  
فإن العملية الاقتصادية تحمل طابع الصراع بين الرجال على امتلاك السلع .  
ومن المعتاد في النظرية الاقتصادية ، وخاصة بين الاقتصاديين الذين  
يلتزمون بالنظريات الكلاسيكية دون أن يحيدوا عنها الا قليلا ، نقول من  
المعتاد في النظرية الاقتصادية تفسير هذا الصراع على اقتناء الثروة على أنه  
في الأساس صراع على الرزق . وهذا لا جدال هو طابعه إلى حد كبير خلال  
المراحل الأولى والأقل كفاية من مراحل الصناعة . وهذا أيضا هو طابعه في  
جميع الأحوال التي يكون فيها شح الطبيعة بحيث لا تجود على الجماعة  
إلا بما لا يكاد يقيم أودهم في مقابل الجهود المضنية التي يبذلونها في سبيل  
الحصول على الرزق . لكن جميع المجتمعات التي تسير في طريق الارتقاء  
وسرعان ما تتخطى هذه المرحلة الأولية من مراحل التقدم التكنولوجي ،  
بالصناعة على أن ينتجوا سلعا تزيد كثيرا على القدر الذي يلزم لمجرد إقامة

الأود • ولم يكن من غير المعتاد أن تبحث النظرية الاقتصادية عما يأتي بعد ذلك من صراع على الثروة على هذا الأساس الصناعي الحديث ، فتصفه بأنه تنافس من أجل توفير مزيد من الترف - وهو قبل كل شيء توفير مزيد من الترف المادى الذى يهيئه استهلاك السلع .

والرأى السائد هو أن الهدف من جمع السلع وتكديسها هو استهلاكها سواء كان استهلاكها مباشرا بواسطة من يملك السلع أو عائلته الذين لا يفترون عنه من هذه الناحية نظريا • وهذا هو على الأقل ما نعلم أنه الهدف من جمع السلع الذى يستطيع تبريره من الناحية الاقتصادية ، وهو وحده الذى يجب على هذه النظرية أن تأخذه بعين الاعتبار • ومثل هذا الاستهلاك قد ينظر اليه بالطبع على أنه يسد احتياجات المستهلك المادية - واحتته المادية أو ما يسمى احتياجاته العليا - واحتياجاته الروحية والرياضية والعقلية وما إليها ، والنوع الأخير من الاحتياجات يمكن كفايته بطريق غير مباشر بواسطة استهلاك السلع بالوسيلة المعروفة لدى كل من يقرأ الاقتصاد •

لكن لا يمكن أن يقال أن استهلاك السلع هو الدافع الوحيد لتكديسها إلا إذا فهمناه على وجه يختلف كثيرا عن معناه الساذج • فإن حب السيادة هو الدافع الأساسى الى اقتناء الثروة ، ودوافع اقتناء الثروة هذه لاتزال تعمل عملها فى تطور النظام الذى عملت على ظهوره ، ولما تطور جميع مظاهر الكيان الاجتماعى التى يمسها نظام الملكية هذا ، فامتلاك الثروة يضيف نوعا من الشرف ، وهو عامل من عوامل التمييز بين الحسد • ولا يمكن أن يقال مثل هذا عن استهلاك السلع ، ولا عن أى دافع آخر من دوافع اكتنازها •

ولا يمكن بالطبع أن نغض النظر عن الحقيقة الواقعة وهى أن كل المجتمعات التى تكون جميع السلع فيها تقريبا من الممتلكات الخاصة تكون الحاجة الى كسب العيش من الدوافع القوية التى تدفع جميع الفقراء من أعضاء المجتمع الى العمل الدائب - وقد تكون الحاجة الى كسب القوت والى رفع المستوى المادى فى بعض الاوقات هى الدافع القوى الى جمع الثروة بين الطبقات التى تشغل عادة بالاعمال اليدوية والتى تعيش على مستوى الكفاف والتى تملك القليل ولا تدخر فى العادة الا القليل • ولكننا سوف نرى فى خلال هذا البحث ان الدوافع الناشئة عن الاحتياجات المادية - حتى فى حالة هذه الطبقات التى لاتنساق على جمع المال - ليس أمرا مقطوعا به كما يفترض فى بعض الأحيان • ومن جهة أخرى نرى أن الحاجة الى توفير ضرورات الحياة أو توفير الراحة المادية لا تلعب أبدا

حب السيادة  
دافعا لاقتصاد  
الثروة



دورا هاما في حياة أفراد المجتمع وطبقاته التي تهتم أكبر الاهتمام بجميع الثروة . فان اقتناء الماديات قد ظهر وتطور الى نظام بشري على أسس لا تمت بصلة الى حياة الكفاف . فقد كان الدافع السائد منذ البداية هو التحاسد بين الطبقات بسبب التمييز بينهم على أساس التفاوت في الثراء ، ولم يحدث - الا في أوقات محدودة وعلى سبيل الاستثناء - ان حل محله دافع آخر في أية مرحلة تالية من مراحل التقدم .

وقد بدأت الملكية على شكل أسلاب يقتنيها الرجال دليلا على التوفيق في الغارات . وطالما بقيت الجماعة دون أن تتحول الا قليلا عن النظام الشعبي البدائي ، وطالما بقيت على اتصال بجماعات أخرى معادية لها ، فان الأشياء أو الأشخاص المملوكة تقتصر منفعتها على المقارنة التفاضلية بين الشخص الذي سلبها والشخص الذي سلبت منه . ويبدو أن عادة التمييز بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة التي ينتمى إليها لم تنشأ الا في مرحلة تالية . والمقارنة التفاضلية بين من حصل على الأسلاب المشرفة وبين جيرانه من نفس الفريق الذين لم يسعدهم الحظ مثله ، هذه المقارنة كانت من غير شك موجودة منذ القدم كعنصر من عناصر الانتفاع بالأشياء التي يملكونها . ولو أن هذا التفاخر لم يكن منذ البداية أهم عامل يكسبها قيمتها . فقد كانت سطوة الفرد لا تزال تعتبر أساسا جزءا من سطوة الجماعة ، وكان الذي يملك الأسلاب يشعر بأنه قبل كل شيء حارس شرف المجموع . وهذا التقدير للبطولة ، من وجهة النظر الجماعية ، نراه أيضا في مراحل تالية من مراحل التطور الاجتماعي ، لاسيما فيما يختص بأكايل النصر .

تفديدات  
للأشياء

لكن بمجرد أن يبدأ الاعتراف بالملكية الفردية في الاستقرار فان وجهة النظر التي يتخذها الناس في عمل المقارنات التحاسدية التي هي الدافع الأساسي لاقتناء الملكية الفردية ، نقول ان وجهة النظر هذه تبدأ في التغير ، والحقيقة أن كلا من هذين التغيرين انعكاس للآخر . فان الطور الأول من اطوار الملكية ، وهو طور الحياة بطريق الاغتصاب البسيط والامتلاك ، بدأ في الانتقال الى طور تال هو طور التنظيم الصناعي البدائي القائم على أساس الملكية الخاصة ( من الرقيق ) ويتطور المجتمع الى دور يستطيع فيه أن يكفى نفسه الى حد كبير أو قليل ، وتتغير نظرة الناس فيقدرون الممتلكات لا على أنها رمز للتوفيق في الغارات بل بالحرى على أنها رمز لسلطان من يملكها عن غيره من أعضاء مجتمعه . وحينئذ تتغير المقارنة التحاسدية فتصبح قبل كل شيء مقارنة بين صاحب الملكية وغيره من أعضاء الجماعة . ولا تزال الملكية الخاصة تأخذ طابع الغنمة ، ولكنها تتحول مع التطور الثقافي فتصبح مع الوقت طابع غنيمة النجاح فاز بها صاحبها أثناء « لعبة »

أطوار الملكية

الملكية التي يتبارى فيها أعضاء المجتمع في ظروف حياة البداوة ذات الطابع السلمي الظاهري .

وبالتدريج ، وكلما حل النشاط الصناعي محل النشاط العدواني في حياة المجتمع اليومية وفي طرق تفكير أفرادها ، تحل الممتلكات التي يقتنونها محل الغنائم التي اغتصبوها من حيث كونها مظهرا من مظاهر الجاه والتوفيق ، وعلى ذلك فكلما زاد تقدم الصناعة في المجتمعات المستقرة زادت أهمية افتناء الثروة وزادت آثارها كعامل من عوامل الشهرة والجاه . وليس معنى هذا أن الجاه يبطل اكتسابه على أساس المظهر الآخر المباشر من السطوة والشجاعة ، ولا معناه أن الاغتصاب عن طريق الاعتداء الموفق أو البطولة في الحروب يبطل عمله في اكتساب رضا المجتمع واعجابه أو إثارة الحسد بين المنافسين الذين كانوا أقل توفيقا ، لكن معناه أن فرص اكتساب الجاه عن طريق هذا الاستعراض المباشر للقوة الكبرى يصبح أبعد منالا من حيث مداها أو تكرار حدوثه ، وفي نفس الوقت تزداد الفرص أمام الحياة الصناعية وجمع الثروة بوسائل البدو الصناعية ذات المظهر السلمي ، نقول إن هذه الفرص تزداد في نفس الوقت في مداها وفي قرب منالها . بل قد يكون أقرب إلى الصحة أن نقول إن الملكية تصبح عندئذ أسهل دليل يقوم شاهدا على التوفيق ، بعد أن كان هذا الشرف يعزى إلى ما يستولى عليه الشخص بالبطولة أو العمل الخارق ، ومن أجل هذا تصبح الملكية هي الأساس التقليدي لاكتساب التقدير ، واقتناء قدر كبير من الممتلكات يصبح أمرا ضروريا لاكتساب مركز مرموق في المجتمع ، ولذلك يصبح من الضروري جمع الممتلكات وحبازتها كي يحتفظ المرء بالسمعة الطيبة ، فإذا اتفق العرف على أن الثروة التي يكتزها المرء بهذه الوسيلة هي رمز الكفاية فسرعان ما يأخذ اقتناء الثروة طابع أساس مستقل وحاسم من أساس التقدير ، ويصبح امتلاك الثروة هو الأساس العرفي لذبوع الصيت ، سواء كانت الثروة قد أتت اغتصابا عن طريق جهود صاحبها أو سلبيا بأيلولتها إليه وراثة عن غيره . فامتلاك الثروة ، الذي لم تكن أهميته في الأصل تزيد على كونه دليلا من دلائل القوة ، يصبح هو ذاته في العرف الدارج عملا يستحق التقدير . فالثروة الآن في حد ذاتها علامة من علامات التكريم تضاف على مالها شيئا من الشرف . فإذا تطور المجتمع بعد ذلك إلى مرحلة تالية راقية أصبحت الثروة التي يكتسبها المرء بالطرق السلبية بأيلولتها إليه عن أسلافه أدعى إلى تقديره حتى من الثروة التي يجمعها بجهوده . لكن هذا التمييز لا يثنى إلا في مرحلة متأخرة من مراحل تطور الثقافة المالية وسوف نعرض للكلام عنه في حينه .



قد تبقى السطوة والبطولة أساسا لاكتساب أعلى درجات التقدير في  
أعين العامة ، ومع ان اقتناء الثروة قد صار في عرف الجميع أساسا للشهرة  
وللمكانة الاجتماعية المرموقة فان غريزة العدوان وما يتبعها من اعجاب  
بالقدرة على الاعتداء قد تآصلت جذورها في طرائق التفكير لدى تلك  
الشعوب التي اجتازت مراحل ثقافة عدوانية طويلة الامد وأعلى مراتب  
الشرف التي يستطيع الانسان ان يبلغها قد تكون - حتى في وقتنا  
الحاضر - هي التي يبلغها المرء باستعراض قدرة عدوانية خارقة في الحرب  
أو قدرة ذات مظهر عدواني في أمور السياسة . ولكن وسائل الشهرة هذه  
قد حل محلها جمع المال وتكديسه ، من حيث كونها امورا تكسب صاحبها  
مركزا مرموقا في المجتمع . فلنرى يرفع المرء في نظر المجتمع فعليه أن يبلغ  
مستوى خاصا غير محدد من الثراء ، تماما كما كان من الضروري للرجل  
المتبربر في المراحل الأولى من الثقافات العدوانية أن يبلغ مستوى القبيلة  
من حيث الاحتمال والدهاء والمهارة في الحرب . وهكذا نجد مستوى خاصا  
من الثراء في إحدى الحالات ومستوى خاصا من السطوة في الأخرى ،  
شرطا أساسيا لاكتساب الشهرة ، وما زاد على ذلك المستوى يستوجب  
صاحبه التقدير .

فاذا قصر بعض أفراد المجتمع عن بلوغ هذه الدرجة العادية غير المحددة  
من السطوة أو من الثراء فقدوا شيئا من تقدير مواطنيهم ، وفقدوا من أجل  
ذلك شيئا من التقدير في نظر أنفسهم . اذ ان الأساس المعتاد الذي يقوم  
عليه احترام المرء لنفسه هو الاحترام الذي يبديه جيرانه نحوه . ولا يستطيع  
غير ذوي المزاج المنحرف أن يبقوا طويلا على احترامهم لأنفسهم اذا كان  
المجتمع ينظر اليهم بعين الاحتقار . وقد تصادف أفرادا يشذون عن هذه  
القاعدة ، لاسيما في الشعوب ذات العقيدة الدينية الراسخة . ولكن تلك  
الشواذ الظاهرية يندر أن تكون شواذ حقيقية ، لأن مثل هؤلاء الأشخاص  
يعتمدون في العادة على قبول العامة لبعض الخوارق التي تشهد على أعمالهم .  
وعلى ذلك فبمجرد أن يصبح امتلاك الثروة أساس احترام المرء في أعين  
الناس فان الثروة تصبح أيضا من ضرورات الرضا النفسي الذي نسميه  
احترام النفس . ومن الأمور الضرورية - في أي مجتمع يعترف بالملكية  
الفردية - لأي فرد يريد لنفسه راحة البال أن يملك من الثروة ما يساوي  
ثروة غيره من الأفراد الذين يضع نفسه وإياهم في طبقة واحدة . ومما يبعث  
في نفسه أشد الرضا أن يملك قدرا يزيد على ما يملكه غيره . لكن بمجرد  
أن يضيف المرء الى ثروته شيئا جديدا ويعتاد المستوى الجديد الذي نشأ  
عن هذا الوضع الجديد ، فان المستوى الجديد لا يستطيع أن يبعث في  
نفسه قدرا من الرضا يزيد كثيرا على ما كان يبعث المستوى السابق . وعلى

أى حال ، فإن الامسان يعميل دائما الى أن يجعل مستوى الثروة الجديد الذى بلغه نقطة انطلاق الى تكديس مزيد من الثروة ، وهذا بدوره يخلق مستوى جديدا للكفاية ويساعد الانسان على أن يضع نفسه فى طبقة جديدة من الناحية المالية بالنسبة الى جيرانه . ونحن نرى قبيها يختص بهذا البحث أن الهدف الذى يرمى اليه الناس من جمع الثروة هو ارتفاع منزلتهم بالنسبة لبقاى أعضاء المجتمع من حيث قوة مركزهم المالى . فطالما كان الفرد يرى أن هذه المقارنة هى بالتأكيد فى غير جانبه فسوف يبقى دائما فى حالة تدمير مزمن من حظه فى الحياة ، فاذا بلغ ما تستطيع أن نسميه المستوى المالى العادى للمجتمع أو لطبقته التى ينتمى اليها فى المجتمع فسوف يختفى ذلك التدمير المزمن ليحل محله جهد مضن يبذله ليخلق بينه وبين هذا المستوى المعتاد هوة مالية تزداد اتساعا على مر الأيام . ان المقارنة القائمة على الحسد لا يمكن أن تترك صاحبها مرتاح البال الى حد يمنعه من وضع نفسه دائما فى طبقة أعلى من طبقة منافسيه فى الصراع على الشهرة المالية .

ان رغبة أى فرد فى الثراء لا يمكن أن تقف عند حد ، ومن الواضح أن اشباع الرغبة العامة فى الثراء أمر مستحيل . ومهما كانت الثروة موزعة توزيعا عاما أو متساويا أو عادلا فان أية زيادة عامة فى ثروة المجتمع لا يمكن أن تسد هذه الحاجة . لأن أساسها هو رغبة كل فرد فى أن ييز كل فرد آخر فى مقدار ما يجمع من المال ، فلو كان الدافع الى جمع المال هو - كما يفترض فى بعض الأحيان - الحاجة الى توفير وسائل العيش أو الترف المادى لكان فى الامكان اذن سد جميع الحاجيات المادية للمجتمع عندما يبلغ هذا المجتمع درجة خاصة من الكفاية الصناعية ، لكن لما كان الصراع فى أساسه تسابقا الى الشهرة على أساس المقارنة التحاسدية ، فليس فى الامكان الاكتفاء ببلوغ مستوى محدد .

هذا القول الذى أوردناه لا ينبغي أن يفهم منه انه ليست هناك دوافع أخرى لجمع المال وتكديسه غير هذه الرغبة فى رفع الفرد لمركزه المالى لينال بذلك تقدير مواطنيه وغيرتهم . فان دافع الرغبة فى تحقيق مزيد من الترف المادى والامان من الحاجة موجود فى كل خطوة من خطوات جمع المال فى أى مجتمع صناعى حديث ، مع أن مستوى الكفاية فى هذه الاحوال يتأثر بدوره بعادة التنافس على جمع المال . وهذا التنافس يتدخل الى حد كبير فى تشكيل طرائق اتفاق المال وتخزين أوجه صرفه كى يوفر لصاحبه الترف المادى والحياة الناعمة .

اضف الى هذا ان السلطان الذى يوفره الثراء لصاحبه هو دافع آخر من دوافع جمع المال . فذلك الميل الى النشاط الهادف وذلك العزوف عن



لن جهد لا طائل نحته . وهما من معيرات الانسان بصفته عاملاً من العوامل .  
 لا يتخلان عنه اذا جاور الثقافة البدائية الساذجة حيث طابع الحياة الغالب  
 هو وحدة الفرد مع المجتمع الذي ينتمى اليه وحدة لا تفكك منها . وعندما  
 ينتقل الى المرحلة العدوانية التي يغلب فيها طابع الحصر على المصلحة  
 الذاتية في معناه الضيق ، فان ذلك الميل ( الى النشاط الهادف ) لا يزال  
 يلزمه فيصبح السمة الم لازمة التي تشكل طريق حياته . وهذا الميل الى  
 تحقيق الهدف والعزوف عما لا يفيد ببقاينهما الدافع الاقتصادي الاساسي .  
 والميل لا يتغير الا في المظهر الذي يعبر عن نفسه وفي الأغراض الأخرى التي  
 يوجه اليها نشاط الانسان . وفي المجتمعات التي يسود فيها نظام الملكية  
 الفردية تكون اسهل الوسائل الى تحقيق الهدف هي وسائل اقتصاب  
 الممتلكات والاحتفاظ بها . وعندما يصل شعور الناس بالتباين بين بعض  
 الرجال وبعض اقصى مداه نجد رغبة الناس في الاقتناء - وهي غريزة المهارة  
 الفنية - تزداد ميلا الى تعديل نفسها نحو التفوق على الآخرين في جمع  
 المال . ويصبح النجاح ، الذي يقاس بمقياس الموازنة التحاسدية بين الرجال  
 من حيث الثراء ، هو الهدف التقليدي لكل نشاط . ويصبح الهدف المشروع  
 الذي يعترف به المجتمع لكل مجهود ببذل هو فوز الفرد في المقارنة بينه وبين  
 غيره من الرجال . وعلى ذلك فان عزوف المرء عن أى عمل غير مفيد هو الى  
 حد كبير عنصر من عناصر التنافس ، اذ هو يعمل على دفع الصراع من اجل  
 الشهرة المالية ، وبقابل بالاعتراض الشديد كل فشل وكل ظاهرة فشلت في  
 السعى من اجل المال . ويصبح « المجهود الهادف » هو ، قبل كل شيء ،  
 المجهود الذي يوجه الى - أو الذي ينتج عنه - جمع قدر من الثروة يزهي  
 به صاحبه . وعلى ذلك فان حب السبق لا يزال من الدوافع الى التنافس  
على جمع المال .

غريزة المهاره  
 الفنية

عندما نستخدم لفظ « تحاسدى » قد لا يكون من الضروري ان نشير  
 الى أننا لم نقصد ان نمجد او نبخس ، ان نمدح أو نذم ، أية ظاهرة من  
 الظواهر التي يستعمل اللفظ للدلالة عليها ، فان هذا التعبير يستعمل في  
 معنى فنى بحيث يصف الموازنة بين الاشخاص بغرض تقييمهم وترتيبهم من  
 حيث قيمهم أو اقدارهم النسبية - من الناحية الجمالية أو الأخلاقية -  
 وبذلك يحدد درجات رضائهم النسبى برأى الغير فيهم أو برأيهم في انفسهم .  
فالمقارنة التحاسدية عملية تقدير للاشخاص من حيث قيمهم .

المقارنة  
 التحاسدية

## الفصل الثالث البطالة المنظرية

الأثر المباشر لهذا الصراع على الثروة - إذا لم تتدخل في سيره قوى اقتصادية أخرى أو صورة أخرى من صور جمع المال - هو ، كما سبق أن ذكرنا في إيجاز ، أن يدفع الرجال إلى الكدح والاقتصاد . وهذا هو بالفعل ما يحدث إلى حد ما بين الطبقات الدنيا الذين لا يجدون في العادة غير العمل المنتج وسيلة لجمع المال ، وهذا يصدق بصفة خاصة على الطبقات العاملة في مجتمع غير بدوي بلغ الطور الزراعي في الصناعة وتوسع في توزيع الملكية وأصبحت قوانينه وتقاليده تضمن لتلك الطبقات نصيبا من نتاج جهودهم . وهذه الطبقات الدنيا لا تستطيع على أية حال أن تترفع عن العمل ، ومن هنا لم يكن العمل من الأمور التي تحط من قدرهم كثيرا ، أو تحط من قدرهم على الأقل بين أفراد طبقتهم . بل هم بالحري يشعرون بشيء من الفخر في قدرتهم على اتقان العمل . إذ أن هذا هو في الأغلب الأعم مجال المنافسة الوحيدة أمامهم . أما الذين لا يجدون أمامهم سبيلا لجمع المال والمنافسة إلا عن طريق الكفاية في الانتاج ، فإن الصراع من أجل الشهرة المالية يؤدي بدرجة ما إلى بذل مزيد من الجهد ومن الاتقان . لكن بعض المظاهر الثانوية لعملية المنافسة ، سوف يأتي الكلام عنها فيما بعد ، تتدخل فتحدد طرق المنافسة وتعسدها اتجاهها بين الطبقات الأقل ثروة ، وكذلك بين الطبقات العليا .

لكن الأمر يختلف عن ذلك فيما يختص بطبقة الأثرياء التي هي موضع اهتمام مباشر لهذا البحث . وهذه الطبقة أيضا لا يزال عامل الاجتهاد والاقتصاد يلعب دوره في دفعها إلى العمل ، ولكن أثره تحدده المطالب الثانوية للتنافس المالي ، لدرجة أن أي اتجاه في هذا السبيل يكون عديم الجدوى من الناحية الفعلية ، وأي دافع إلى الاجتهاد يصبح عديم الأثر . والزم هذه المطالب الثانوية التي تتطلبها المنافسة ، وكذا أكثرها ذبوعا ، الحاجة إلى الامتناع عن العمل المنتج . وهذا حقيقي بدرجة خاصة في طور الثقافة الهمجي . ففي الثقافة العدوانية يصبح العمل مقترنا في تفكير الناس بالضعف والعبودية لسيد من السادة ، وهو لهذا علامة من علامات الضعة . ولذا يعتبر غير لائق بالرجل ذي الرجولة الكاملة . وعلى أساس هذا التفكير يشعر الناس بأن العمل شيء شائن ، وهذا التقليد لم يختلف أبدا ، بل هو



على العكس قد اكتسب مع زيادة الفوارق الاجتماعية قوة الحق البين الذى ورنته البشرية عن حكمة قديمة لاجدال فيها .

ومجرد امتلاك الثروة أو السلطان لا يكفي لبال المرء تقدير النفسى ويحتفظ به فان الثروة والسلطان لا بد من استعراضهما . لأن التقدير لا يتأتى الا عن طريق هذا الاستعراض ثم أن استعراض الثروة لا يؤدى فقط الى فرض احترام الفرد على الآخرين والابقاء على شعورهم بهذا الاحترام ناشطا ، بل أنه لا يقل عن ذلك أهمية من حيث أنه يبعث على خلق الرضاء النفسانى والمحافظة عليه . ان الرجل ذا المزاج العادى فى أى طور غير أطوار الثقافة الدنيا يشعر بالرضا ورفعة الشأن فى احترامه لنفسه اذا أحاطت به مظاهر الرضاء وأعفى من الأعمال اليدوية . فاذا أرغم على الخروج من هذا المستوى الناعم سواء فى زخارف الحياة أو فى نوع عمله اليومى ومقداره ، فانه يشعر أن هذا حط من كرامته . حتى بغض النظر عن جميع اعتبارات الموافقة أو المعارضة التى يبديها مواطنوه .

الاستعراض  
الثروة  
والسلطان

ان التمييز التقليدى القديم بين ما هو وصيغ وما هو شريف فى نوع الحياة التى يحياها الرجال لا يزال يحتفظ بقدر كبير من الاعتبار حتى فى يومنا هذا . وهذا صحيح الى درجة أن القليلين من الطبقات المسورة هم الذين لا يحسون فى قرارة نفوسهم بنفور غريزى من أنواع العمل الدنيئة . فان لدينا احساسا بنوع غامض من الدنس يعلق الى درجة خاصة بالمهن التى تقترب من تفكيرنا بالعمل الخسيس . ان كل ذى ذوق سليم يشعر أن نوعا من الدنس الروحى لا يمكن فصله من بعض أعمال معينة هي من صميم الأعمال التى يطلب الى الخدم القيام بها . ثم أن الجيرة الواطئة والمساكن الحقيمة ( أى رخيصة الإيجار ) والمهن التى تؤدى الى كسب حقير ، لا يتردد الناس فى استهجانها واجتنابها ، فهى لا تتلاءم والحياة على مستوى روحى مرض . وقد كان المفكرون منذ عهد الفلاسفة اليونانيين الى اليوم يعترفون بدرجة من البطالة والاعفاء من مزاولة أنواع العمل التى تسد احتياجات الحياة اليومية ، يعترفون بها على أنها من مستلزمات الحياة البشرية اللائقة أو الجميلة ، بل والتأصعة أيضا . وحياة البطالة فى حد ذاتها وفى الآثار التى تنتج عنها جميلة ومشرفة فى أعين المتحضرين .

والأشخاص الذين  
الذين يحياها الرجال  
الذين لا يحسون

هذه القيمة الذاتية المباشرة للتعطل ولغيره من مظاهر الشراء هى لاشك فى معظمها قيمة ثانوية ونابعة من عوامل أخرى . فهى ، من جهة ، انعكاس لميزة التعطل كوسيلة لاكتساب احترام الناس ، وهى من جهة أخرى نتيجة من نتائج التعويض العقلى ، فان العمل قد أصبح ينظر اليه على أنه المظهر التقليدى للضعف ، وهو من أجل هذا قد أصبح ينظر اليه بالاختصار على أنه حقير فى جوهره .

مرحلة الصناعة  
العدوانية

وفي أثناء مرحلة الثقافة العدوانية بالذات ، وعلى الأخص المراحل الأولى للتطور الصناعي السلمي المظهر الذي إلى المرحلة العدوانية ، نجد حياة الدعة أول مظهر وأقطعه بقدرة الشخص المالية ، وقوة نفوذه تبعاً لذلك ، على فرض أن الرجل الذي يعيش في دعة يستطيع أن يعيش في سر ورخاء طاهرين . في هذه المرحلة تكون الثروة غالباً هي الرقيق . والمزايا التي يتمتع بها المرء من امتلاك الثروة والجاه . تأتي في الغالب على هيئة خدمات شخصية وماتوئيه هذه الخدمات الشخصية من نتائج . من أجل هذا يصبح العزوف الظاهر عن العمل هو العلامة التقليدية على المركز المالي الممتاز والدليل العرفي على الجاه . وعلى النقيض من ذلك يصبح الاشتغال بالأعمال المنتجة غير لائق بالرجل المرموق في قومه ، إذ كان الإضطرار إلى هذا العمل دليل الفقر والعبودية . من هنا لم يكن انتشار التنافس على جمع المال مشجعاً في كل الأحوال على العمل وعلى ادخار المال . بل أن هذا النوع من التنافس - على نقيض ذلك - يعمل بطريقة غير مباشرة تتعارض مع المشاركة في العمل المنتج . فالعمل لا مقر من أن يوسم بمسبب الضعة إذ كان من دلائل الفقر ، حتى لو لم يعتبره العرف شيئاً معيباً حسب التقاليد القديمة المتوارثة من مراحل ثقافية قديمة . فالتقليد القديم الذي توارثه الناس عن الثقافة العدوانية يقول بأن العمل المنتج خليق بالاجتناب لأنه لا يليق بالرجال أول القوة ، وهذا التقليد يزداد رسوخاً ، بدلاً من أن يزداد وهناً ، أثناء الانتقال من المرحلة العدوانية إلى طرائق الحياة ذات المظهر السلمي .

وحتى لو لم يكن نظام الطبقة المترفة قد بدأ مع أول ظهور الملكية الفردية ، بسبب العار الذي يفترون به أداء كل عمل منتج ، فإنه لم يكن هناك على أية حال بد من حدوده كاحدى النتائج الأولى للملكية . ويجب أن نذكر أنه بينما كانت الطبقة المترفة من الناحية النظرية موجودة منذ بدأت الثقافة العدوانية ، فإن نظامها يكتسب مغزى جديداً شاملاً حين يتطور المجتمع من مرحلة الثقافة العدوانية إلى مرحلة الثقافة المالية التي تليها ، وهي منذ ذلك الوقت وما بعده طبقة متعطله من الناحية الفعلية والناحية النظرية على السواء .

وفي خلال المرحلة العدوانية الحقيقية يكون الفرق بين الطبقة المترفة والطبقة الكادحة فرقاً من حيث الشكل فقط إلى درجة ما . فإن الرجال ذوي القدرة الجسمية ينفون من أداء أى عمل يروونه شائناً ، ولكن نشاطهم في الحقيقة يساهم مساهمة كبيرة في دعم حياة المجموع . والمرحلة التالية وهي مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمي ، تمتاز باستقرار تقاليد امتلاك الرقيق وقطعان الماشية ووجود طبقة الخدم الذين يرعون لغيرهم قطعان الماشية والأغنام . وهنا تكون المدنية قد بلغت حداً يعنى المجتمع عن الاعتماد على

مرحلة الصناعة



فخص الحيوان أو أى نوع آخر من انواع النشاط يمكن أن يدخل في بل البطولة . ومنذ تلك المرحلة يصبح الطابع الذى يميز طبقة المترفين هو الاعفاء المبين من كل عمل مشعر .

والهن العادية التى تتميز بها هذه الطبقة في هذا الطور المتقدم من تاريخ حياتنا كبيرة الشبه شكليا بما كانت عليه في اطوار ظهورها الأولى ، وهى مهن الحكم والحرب والألعاب الرياضية والخدمات الدينية . وقد يرى الناس الذين يميلون بغير داع الى التحفظ النظرى العويص ، أن هذه الأعمال هى فى آخر الأمر أعمال « مشمرة » بطريق غير مباشر ، لكن يجب أن نلاحظ حسنا للموضوع الذى نحن بصدده أن الدافع الظاهرى المعتاد الذى يدفع طبقة المترفين الى الاشتغال بهذه الأعمال هو بكل تأكيد غير دافع تنمية الثروة عن طريق العمل المشمر . فإن الناس في هذه المرحلة الثقافية كما فى غيرها ، يقومون بواجبات الحكم والحرب - ولو جزئيا على الأقل - من أجل النفع المادى الذى يحصلون عليه ، ولكنه نفع يأتى عن الطريق الشريف ، طريق السلب والامتلاك . هذه الوظائف لها طابع العدوان لاطابع المجهود المشمر . ويمكن أن نقول شيئا من هذا القبيل عن مهنة القنص ، لكن مع الفارق ، لأن المجتمع أثناء انتقاله من مرحلة القنص الحقيقية ، تبدأ مهنته هذه في التفرع الى مهنتين متميزتين . فهى من جهة ، مهنة يزاولها الناس سعيا وراء الكسب ، وبهذا ينعدم منها عنصر البطولة تماما ، أو هو على أية حال لا يوجد بدرجة تكفى لتجريد هذه المهنة من طابع العمل الذى يرمى الى الكسب ، ومن جهة أخرى نجد القنص عبارة عن رياضة - رياضة ممارسة الدافع العدوانى فى صورة مبسطة . وهو بهذه الصفة لا يعتبر باعثا كبيرا على جمع المال ، ولكنه ينطوى الى حد ما على عنصر واضح من عناصر البطولة . وهذا التطور الأخير لمهنة القنص - مجردا من أى اعتبار من اعتبارات المهنة - هو وحده الذى يستحق الكلام ويرتبط بنظام طبقة المترفين خلال تطور تاريخها .

والترفع عن العمل اليدوى ليس أمرا يتسم بالشرف والتقدير فحسب ، ولكنه سرعان ما يصبح من مقتضيات الوجاعة . والاصرار على اقتناء الممتلكات بصفتها أساس الشهرة دافع ساذج وتعسفى في المراحل الاولى من مراحل جمع الثروة ، والترفع عن العمل هو الشاهد العرفى على الثراء ، ومن هنا كان هو الدليل التقليدى على مركز المرء في المجتمع . وهذا الاصرار على النظر الى الثروة بعين الاعتبار يؤدى الى زيادة الاصرار على الترفع عن العمل . وبناء على ما هو معروف جيدا عن الطبيعة البشرية ، سرعان ما يتجه العرف الى هذه الدلالة التقليدية للثراء فيقرر في اذهان الناس أن الثراء في حد ذاته من دواعي التقدير والتشريف ، وفى نفس الوقت يصبح العمل المشمر شيئا لا يستحق التقدير . ولا يقف هذا الايحاء عند حد جعل العمل المشمر غير جدير بالاحترام

في نظر المجتمع ، بل يجعله أيضا مستحيلا على الرجل الشريف الحر  
ولا يتفق والحياة الكريمة .

هذا الحظر المضروب على العمل له تأثير آخر على التفريق المهني بين  
الطبقات ، فكما زادت كثافة السكان ، وكلما تحول المجتمع العدواني الى  
مجتمع صناعي مستقر ، زاد نفوذ السلطة الشرعية وزادت القوانين التي  
تنظم الملكية استقرارا . وحينئذ يصبح جمع الثروة عن طريق السلب غير  
ممكن من الناحية العملية . ولنفس السبب يصبح جمعها عن طريق العمل  
مستحيلا على المعدمين من ذوي المواهب العقلية . وليس امامهم طريق بعبء  
هذا غير الاستجداء أو الخمران . وحينما كانت هناك فرصة أمام قوانين  
حياة الترف لتأخذ مجراها الطبيعي فلا بد حينئذ من ظهور طبقة ثانوية  
ومنطلقة من المشرفين يعانون الفقر الرذيل ويعيشون عيشة عاقلة والشغف  
لكن لا يستطيعون - وفقا للناموس الأدبي - أن ينزلوا بأنفسهم الى حصة  
الاشتغال بالعمل المنتج ، فالرجل الذي كان وجيها في قومه ، والسيدة التي  
جار عليها الزمان لا يزالان من المظاهر المألوفة حتى في زماننا هذا . وهذا  
الشعور الخاطيء الذي يعتبر الأعمال اليدوية البسيطة أمرا معيبا لا يزال  
سائدا بين معظم الشعوب المتحضرة كما هو بين الشعوب التي لا تزال في  
مرحلة متأخرة من مراحل الثراء . وقد يصبح الشعور بمعرة العمل اليدوي  
قويا - لدى ذوي الحس الرفيع الذين اعتادوا حياة الدعة زمنا طويلا - الى  
درجة تجعلهم - في بعض الظروف الحرجة - يتغلبون على غريزة حب الحياة ،  
وذلك تسمع مثلا عن بعض زعماء القبائل في بوليفيا الذين كانوا تحت  
ضغط التقاليد يفضلون الهلاك جوعا على رفع الطعام بأيديهم الى افواههم .  
صحيح أن مثل هذا السلوك قد يكون راجعا - ولو جزئيا على الأقل - الى  
قدسية بالغة أو تحريم يتعلق بشخص الزعيم . وقد يقع التحريم في هذه  
الحالة عندما تمس يدا الزعيم طعامه ، وحينئذ يصير كل ما يمس يديه  
حراما على أي انسان .

لكن التحريم نفسه نابع من حقارة العمل اليدوي أو منافاته لقوانين  
السلوك . ولذلك ، وحتى لو فسرنا على هذا الوجه فإن سلوك الزعماء  
البوليفيين أكثر اتقا وقوانين البطالة الشرفية مما يبدو لأول وهلة .  
وهناك مثل آخر أكثر توضيحا لهذا - أو على الأقل أكثر مصداقا ، وهو  
ما يروى عن ملك معين من ملوك فرنسا لقي حتفه بسبب الإفراط في الصلابة  
الخلقية في تمسكه بالأداب العامة . فقد حدث في غيباب الموظف الذي كان  
منوطا به تغيير موضع الكرسي الذي يجلس عليه سيده أن جلس جلالة أمام  
النار دون أن يتنمر حتى شوت جسده شيئا لا شفاء منه ، ولكن الملك بعلمه  
هذا قد اتقذ جلالاته المسيحية من أن يدلسها أي عمل يدوي .



سبق أن أشرنا إلى أن لفظ « البطالة » أو الحياة المترفة كما نستعمله هنا لا يحمل معنى الكسل أو الركود . فإن معناه هنا هو استهلاك الوقت في غير عمل مجد . والوقت يستهلك في غير طائل

١ - من حيث تفاهة العمل المنتج .

٢ - من حيث أنه دليل القدرة المالية على العيش دون أداء أى عمل .

لكن حياة السيد المترف لا تنقضى جميعها أمام أعين الناظرين الذين يود أن يثبت في أذهانهم هذا المشهد من مشاهد البطالة الشرفية التي هي قوام حياته فإنه بحكم الضرورة يقضى بعض أوقات حياته بعيدا عن أعين الناس . وهو لكي يحافظ على حسن سمعته لا بد من أن يقدم حسابا مقنعا عن هذا الوقت الذي يقضيه على انفراد . إذ لا مفر من أن يجد وسيلة يستشهد بها على البطالة التي يقضيها بعيدا عن أعين الرقباء . وهذا أمر لا يتأتى إلا بطريق غير مباشر بوساطة عرض النتائج الملموسة الدائمة لوقت الفراغ الذي قضاه بهذه الطريقة . وعرضها بطريقة مشابهة للطريقة المعتادة التي تعرض بها النتائج الملموسة الدائمة للأعمال التي يؤديها أرباب الحرف والخدم انقائمون على خدمة « السيد المترف » .

والأثر الدائم للعمل هو نتاجه المادى - الذى هو فى العادة مادة من المواد الاستهلاكية . وكذلك من المستطاع ومن المعتاد أن يستحوذ الشخص الذى قام بأعمال بطولية على بعض النتائج الملموسة التى تصلح للعرض فى صورة تذكارات أو غنائم . ومن العادات التى تتبع فى بعض مراحل التطور التالية أن ينال البطل شعرا أو وساما من أوسمة الشرف يقوم دليلا معنويا به على بطولته . وفى نفس الوقت يحدد مقدار البطولة التى منح تقديرا لها ودرجتها . فإذا زادت كثافة السكان وزادت العلاقات الإنسانية تعقدا وتعددا فإن كل صغيرة وكبيرة من أمور حياتهم تمر خلال مرحلة من مراحل الترقى والانتخاب . وفى خلال هذه العملية تتطور فوائد تذكارات البطولة فتتخذ شكل الرتب والألقاب والدرجات والشعارات كالأوسمة والميداليات والنياشين . والبطالة كما تبين من وجهة النظر الاقتصادية - إذا اعتبرناها مينة من المهن - ترتبط من حيث الجوهر ارتباطا وثيقا بحياة البطولة . وما يقوم به المترف من الأعمال التى تتميز بها الحياة المترفة والتى تبقى دائما المعيار اللائق بها تشترك فى كثير من المظاهر مع تذكارات الأعمال البطولية . لكن الحياة المترفة فى معناها الضيق ، من حيث هى متميزة عن أعمال البطولة وعن بذل أى جهد فى أداء عمل يبدو مشمرا لكن ليس له أى نفع حقيقى ، مثل هذا العطل لا تتمخض عادة عن أية فائدة مادية . وعلى ذلك فإن المعايير التى تتخذ شاهدا على أن الشخص كان فيما مضى يؤدي أعمالا مترفة تكون فى العادة منحزات ذات طابع شبه علمى أو شبه فنى والمأمور به

ووفائق لا يزدى مباشرة الى رفع مستوى الحياة البشرية . ومن هذا القبيل مثلا  
 الامام في ايماننا هذه بالغات الميتة وعلوم ما وراء الطبيعة . وبالهجاء الصحيح  
 وبالاغراب وعلم المروض . وبالشكال العديدة للموسيقى الوطنية وغيرها  
 من الفنون المتريفة . وبآخر صحيحة في عالم الأزياء والاثاث والتجهيز  
 والألعاب والرياضة والحيوانات التي تربي للزينة كالكلاب وخيل السباق .  
 والواقع الاساسي الذي تطور عنه في البداية الامام بكل فروع المعرفة هذه والتي  
 دأب سبيلها لاول مره عن طريقها . قد يكون شيئا مختلفا كل الاختلاف عن  
 رعية العرفه في ان يبين للناس ان وقتهم لم يصرف في مهنة ذات طابع انتاجي .  
 ولكن هذه المنجزات لم تكن ليكتسب لها البقاء والاحتفاظ بمكانتها كمنجزات  
 تقليدية للأعمال المتفرقة . لو لم تكن هذه المنجزات قد برزت كمظهر نافع من  
 مظاهر صرف الوقت في عمل غير منمر .

وقد يكون من الممكن اعتبار هذه المنجزات من فروع المعرفة . ويوجد  
 - الى جانبها وعلاوة عليها - عدد آخر من الحقائق الاجتماعية تخرج عن نطاق  
 المعرفة الى نطاق الحدق الطبيعي . منها على سبيل المثال ما يعرف بالسلوك  
 والتربية والآداب واللياقة . والنمساك بالتقاليد المرعية عامة . وهذه المجموعة  
 من الحقائق أكثر وضوحا أمام أعين الملاحظين . ولهذا يزداد التمسك بها  
 كادلة تشهد لصاحبها ببلوغ درجة طيبة من الحياة المترفة . ومما يجدر  
 ذكره ان كل هذه المجموعة من الطقوس المرعية التي تعرف في مجموعها باسم  
 آداب السلوك ، تحتل في تقدير الرجال - خلال طور الثقافة الذي تنال فيه  
 الحياة المترفة اعلى درجات الاحترام بصفتها مظهرا من مظاهر الوجاهة -  
 مركزا أهم مما تحتله في اطوار التقدم التقني التالية . فالتمسك بها خلال الطور  
 الصناعي ذي المظهر العلمي رجل أكثر تهديبا وأحسن تربية في كل ما يتعلق  
 بحسن السلوك من أي شخص آخر في مجتمع يحتاز مراحل ثقافية تالية .  
 وذلك باستثناء عدد قليل من النخبة الممتازة . والحقيقة ان من المعروف جيدا  
 ان على الأقل من المعتد عامة ان آداب السلوك كانت تدهور باستمرار كلما  
 انتقلت المجتمعات عن نظام الحكومات الأبوية . وكم من سيد مهذب من سادة  
 الجيل القديم قد اضطر تحت ضغط الاستنزاف الى أن يعبر عن أسفه الشديد  
 على ما يبدو حتى من أفراد الطبقة الراقية في المجتمعات الصناعية الحديثة  
 من انحطاط التربية وسوء السلوك . وقد أصبح تدهور التاموس الخلقي  
 - أو كما يسمى في بعض الأحيان تدهور الحياة الى مستوى الصعاليك - بين  
 الطبقات الصناعية بالذات من أشهر ما تمخضت عنه المدنية الحاضرة من  
 فطائع في نظر كل ذي حس مرهف . وهذا التدهور الذي حل بالناساموس  
 الأخلاقي على أيدي قوم منهمكين في العمل . يشهد - بصرف النظر عن أي  
 استنكار له - بأن حسن السلوك هو أثر من آثار الحياة المترفة ومظهر من  
 مظاهرها لا يبلغ ذروته الا في ظل نظام يعترف بالفروق الاجتماعية .



ومنشأ آداب السلوك ، أو بالحرى مردعا ، قد يكون راجعا الى اى شىء غير رغبة المذهبين في أن يرهقوا لغيرهم . نعم قد أضاعوا في تعلمها وقنا طويلا . فان الهدف الأول للابتكار والتحسين كان هو ما للتغير الجديد من أثر قوى من حيث الجمال وحسن التأثير . والقانون الأخلاقى المتعارف عليه يرجع أصله ونظوره ، الى حد كبير ، الى الرغبة في التفاهم أو اظهار حسن النية . كما اعتاد علماء السلالات الجنسية وعلم الاجتماع أن يفترضوا . وهذا الدافع الأساسى يندر ان يختفى ( بل قد لا يختفى أبدا ) من سلوك الأفراد المذهبين فى أية مرحلة من مراحل التقدم التالية . فان آداب السلوك كما يقال هى تطوير للايماء المذهبة . وعلى الى حد ما بقايا رمزية وتقليدية تمثل عملا سابقا من أعمال السيطرة أو الخدمة الشخصية أو العلاقات الشخصية . وهى الى حد كبير تعبير عن العلاقة بين المراكز الاجتماعية . علامة رمزية للسيادة من جانب ، والعبودية من جانب آخر . وحيشما كانت اتجاهات العقل العدولية في الوقت الحاضر وما ينشأ عنها من الميل الى السيادة والعبودية ، حيشما كانت هذه الاتجاهات تضى شيئا من خصائصها على نظام الحياة المألوف ، نجد الاهتمام بالمحافظة على آداب السلوك يبلغ ذروته . والتمسك بمراعاة الرتب والألقاب يقارب المثل العليا التى رسمها المتبررون ذور الثقافة البهوية السلمية المظهر . ونرى في بعض دول القارة الأوروبية أمثلة لهذه البقايا الروحية . ففي هذه المجتمعات نجد الاهتمام بآداب السلوك يكاد يبلغ درجة المثالية القديمة

دافع  
مصدر  
سلوك

وقد نشأت آداب السلوك أول ما نشأت على أنها تعبير رمزى وإيمائى ، ولا نفع لها الا في التعبير عن الحقائق والصفات التى يرمز لها ، ولكن سرعان ما تعرضت للتحويل الذى يعترى جميع الحقائق الرمزية فى العلاقات البشرية . وسرعان ما تحولت آداب السلوك فى مفهومها العام فأصبح الناس ينسبون اليها فى حد ذاتها فوائد جوهرية . فالتخذت طابعا ذا قداسة خفية لا علاقة له بالحقائق التى كانت تمثلها من قبل ، وأصبحت الحيدة عن قوانين الأخلاق بقبضة فى نظر الجميع بغضا حقيقيا ، ولم يعد حسن السلوك فى مفهومه العام رمزا للرقى الإنسانى بل صار أيضا صفة لا انقسام لها من صفات النفس البشرية السامية . وهناك أمور قليلة تستطيع أن تثير فى نفوسنا ما يثيره الخروج على آداب السلوك من الاستمزاز العنيف وقد قطعت البشرية شوطا بعيدا فى اعتبار آداب السلوك المرعية شيئا له منافع الذاتية . حتى أن قليلين منا - اذا كان هناك أحد منا على الإطلاق - يستطيعون أن يفرقوا بين مخالفة قواعد السلوك العامة وبين تفاهة الشخص الذى يرتكبها . وقد يكون فى وسعنا ان نتساهل مع انسان فيما يتعلق

بمبادئ العقيدة . أما فيما يتعلق بمخالفة قوانين الاخلاق فلا ، فان  
الاخلاق هي التي تصنع الانسان .

وبالرغم من ذلك ، ومع أن السلوك له هذه الاهمية الجوهرية في نظر  
من يقوم به ومن يشهده على السواء ، فان فهم اهميته على هذا الوجه يأتي  
في المحل الثاني بين الأسباب التي تغري الناس بالسلوك الحميد والشريرة  
الحسنة . وإذا أردنا معرفة الأسس الاقتصادية البعيدة التي ينشأ منها  
فعلينا ان نبحث عنها في ذلك التكريم الذي يظهره الناس لكل من يطيع  
وقته وجهده في أداء عمل من الأعمال المترفة التي لا يكتسب حسن السلوك  
إلا بها . فان تعلم الوقار والتعود عليه لا يأتيان إلا بطول الممارسة . والذوق  
السليم والسلوك الحميد والعادات الحسنة في الحياة شواهد على الرقي  
لها قيمتها ، لأن التربية الراقية تتطلب وقتا وممارسة ونفقات ، ولهذا  
ليست في مستطاع الذين يستند العمل كل وقتهم وجهدهم . والامام بقواعد  
الحشمة هو من أول نظرة دليل على أن الوقت الذي يقضيه الرجل المهذب  
بعيدا عن أعين الناس لم يذهب سدى ، لأنه قضاء في تحصيل أشياء لا ترمى  
إلى مكسب مادي . وقية الاخلاق آخر الأمر هي في كونها دليل على الحياة  
المترفة ، ولهذا ، وعلى العكس من ذلك ، لما كانت الأعمال المترفة هي الوسيلة  
التقليدية للشهرة المالية فان التبريز في حسن السلوك أمر مفروض توفره  
في كل من يطمح إلى قدر ولو قليل من الاحترام الناتج عن الثراء .

وعلى ذلك فان القدر الكبير من الحياة المترفة المكرمة الذي لا يقضيه  
صاحبه على مرأى من الناس لا يمكن ان يؤدي إلى احراز الشهرة إلا بقدر  
ما يتمخض عنه من نتائج ملموسة ومشهودة يستطيع صاحبها عرضها أمام  
الناظرين وقياسها وموازنتها بما يمثّلها من منتجات الآخرين السذّج  
ينافسونه في الطموح إلى الشهرة . وبعض هذه النتائج التي تدخل في باب  
السلوك المهذب والأخلاق الناعمة تنشأ من مجرد التماذي في الامتناع عن  
إداء أي عمل ، حتى لو لم يخطر هذا الفرض على البال ، ولم يعتمد صاحبه  
أن يظهر بظهر الحياة الناعمة من ثراء وسطوة . ومما يبدو صحيحا بصفة  
خاصة أن حياة مترفة من هذا القبيل إذا مارسها الاعقاب عدة أجيال ، فإنها  
تترك أثرا دائما أكيدا في كيان الشخص ، بل وأثرا أكبر في مظهره ومسلكه  
.. لكن كل ما يقال عن مظاهر الترف التي تجتمعت عن طريق الوراثة ، وكل  
كمال أخلاقي يأتي عن طريق الاعتياد السلبي . يستطيع المرء أن ينمي  
بالتصميم والمتابعة على اكتساب أمارات الوظيفة المترفة الشريفة ، ثم بعد ذلك  
استعراض هذه الأمارات التي تنم عن حياة التعطّل ، استعراضا مستمرا  
ومنظمًا . ومن الواضح أن هذه النقطة قد يكون الجهد والبذل عندها من  
العوامل التي تعمل إلى حد كبير على زيادة اتقان المرء لخصائص الطبقة

الشرقة . وعلى العكس من ذلك ، نجد أنه كلما زادت درجة اجادة هذه الحصائص - وكلما زاد وضوح الشواهد التي تدل على شدة التمسك بالعرف عن الأعمال التي لا تؤدي الى كسب أو الى أى غرض ذى منفعة مباشرة ، زاد تضيق الوقت والمادة اللذين يصرفهما المرء عادة فى تحصيلها وزاد بالتالى ما يتبع هذا من حسن الاحدوة . ومن هنا يحدث أن يتحسّل الناس - تحت ضغط صراع التناقض على التفوق فى حسن السلوك - كثيراً من المشقة لكي يفرسوا فى نفوسهم آداب اللياقة ، ومن هنا تتحول آداب اللياقة الى دقة شاملة يعتبر التمسك بها من الصفات اللازمة لكل من يريد أن لا تشوب سمعته أية شائبة . ومن هنا أيضاً - من جهة أخرى - فإن هذا التعطل الواضح الذى يعتبر حسن السلوك شعبة من شعبه ، يتحول بالتدرج الى رياضة شاقة على حسن التصرف وإلى تمرن على حسن الذوق وتمييز اللائق من المواد الاستهلاكية والطرق اللائقة لاستهلاكها .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المجال أن إمكان خلق أعراض مرضية أو غير مرضية من مظاهر خواص الشخصية والسلوك عن طريق التقليد المحكم والتدريب المنظم قد أصبح ينبغ دوراً فى خلق طبقة مثقفة ، وكانت له فى أكثر الأحيان نتائج عظيمة . وبهذه الطريقة وبواسطة العملية التى نسمى فى العرف الدارج ترفعا ، يتحقق تطور سريع لما يسمى عراقة العمل وحسن التربية فى عدد كبير من العائلات وسلاسل الأنساب .

وعراقة الأصل التى ظهرت بهذه الطريقة المختصرة تؤتى نتائج لا تقل فى دلالتها كعامل من عوامل الحياة المترفة عن غيرها من العوامل التى تنطوى على تدريب متواصل لبلوغ مستوى الطبقة المترفة .

هناك عدداً ذلك درجات يمكن قياسها من التزام آداب السلوك المعترف بها فيما يتعلق باللائق من وسائل الاستهلاك وطرائقه . ومن الممكن مقارنة ما بين فرد وآخر من فروق من ناحية درجة التزامهما المثل الأعلى فى هذه الأمور . ومن الممكن عن طريق هذه المقارنة ترتيب الناس بنىء من الدقة وتصنيفهم على أساس درجة التزامهم لآداب السلوك وأصول التربية . والذى يعود عليهم من حسن السمعة فى هذا المجال يكون عادة على شكل حسن الثقة ، على أساس مراعاة قوانين الفوارق المرحية فى هذه الأمور بالذات ، دون قصد لإغاثة المركز المالى أو درجة الحياة المتقدمة التى يحياها الفرد الذى يصبو الى اكتساب طيب السمعة . لكن قوانين الذوق التى اكتسبوا حسن الثقة على أساسها محصورة دائماً فى نطاق قانون « التعطل الواضح » ولا تزال فى الحقيقة تنعرض على الدوام للتغيير والتعديل لتكون دائماً أكثر ملائمة لمقتضياتها . ولهذا نجد أنه بينما أساس التمييز بين الطبقات قد يكون ذا طبيعة أخرى ، إلا أن المبدأ السائد والدليل الدائم على حسن التربية أن

قانون التعطل  
الواضح



يستطيع المرء مقبلة رقبته في غير طائل . فـد يكون هنالك قدر كبير من الخلاف على التفاصيل في نطاق هذا المبدأ ، ولكنها خلافات في الشكل والمظهر وليست في الجوهر .

ان كثيرا من المجاملة التي تبدو في علاقاتنا اليومية هي بطبيعة الحال تعبير مباشر عن الاحترام والنية الطيبة ، ولا حاجة بنا في الغالب الى أن نبحت هذا العنصر السلوكي فنرجعه الى أي اعتبار من اعتبارات الشهرة لستطيع تفسير وجوده أو تفسير ما يناله من الاستحسان ، ولكن هذا القول نفسه لا يصدق على قواعد « الاتيكيت » ، لأن هذه الأخيرة تعبير عن المركز الاجتماعي ، طبيعي أن من الواضح جدا لكل ذي عينين أن سلوكنا حيال الأجراء ومن هم دونهم ممن هم عائلة على غيرهم في كسب المال هو سلوك الشخص الذي يعتبر نفسه أعلى مركزا ، وان يكن اظهر هذا الاستعلاء غالبا ما يعثره تعديل كبير يبعد به عن مظهر السيطرة الفاشسة . وكذلك سلوكنا تجاه من هم أعلى منا مركزا ، وبدرجة كبيرة تجاه أقراننا ، يتم عن قدر كبير أو قليل من الشعور بالتبعية . انظر الى التعالي الذي يبدو في مظهر رجال الطبقة الراقية وسيداتنا والذي يتم عن شعورهما بالعظمة وبمناة مركزهما الاقتصادي ، وهو في الوقت نفسه يرضى شعورنا بما هو حق وجميل . وانما يبدو حسن السلوك في اتم مظاهره واكملها بين هذه الطبقة العليا من الترفين الذين لا يعلو عليهم أحد ولا يساويهم في الحياة الا القليلون . وانما هذه الطبقة العليا أيضا هي التي تضيف على السلوك تلك الصيغة المحددة التي تعتبر نبراسا للسلوك بين من دونها من الطبقات . وهنا أيضا نجد أن القانون هو بكل وضوح قانون مركز اجتماعي يتعارض تعارضا بينا مع كل عمل مثمر ينطوي على جهد شاق . ان الثقة بالنفس ، والرقعة المتفطرة من نوع ما يبدية شخص اعتاد أن يأمر فيطاع وأن لا يحسب للعد حسابا ، هي حق للسيد بحكم مولده والميزان الذي توزن به عظمته . بل ان الأمر يزيد على ذلك في العرف العام ، لأن هذا السلوك يؤخذ على أنه صفة أصيلة من صفات السمو الذي يشعر الرجل العامي الوضيع بالسرور عندما ينحني أمامه .

وهناك كما سبق أن أشرنا في فصل سابق ما يدعو الى الاعتقاد بأن نظام التملك قد بدأ يملك الأشخاص ، والنساء منهم أولا . وكانت البواعث على امتلاك مثل هذه السلع هي على ما يبدو :

١ - الميل الى السيطرة والقهر .

٢ - فائدة أولئك الأشخاص كشواهد على سطوة من يملكهم .

٣ - والانتفاع بخدماتهم الشخصية .

والخدمات الشخصية تحل مكانا خاصا في التقدم الاقتصادي . إذ يبدو أن الاستفادة من هذه الخدمات أثناء مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمي ، وبخاصة في ادوار تطورها الأولى أثناء هذه المرحلة العامة ، كانت أحد الدوافع إلى حيازة المملوكات البشرية . فقيمة الخدم هي فيما يؤدون من خدمات . ولكن انتشار هذا الدافع لا يرجع إلى نقص في الأهمية المطلقة للمنفعتين الآخرين من اقتناء الخدم . بل الحقيقة أن ظروف الحياة المتغيرة تزيد من فائدة الخدم من حيث هذا القرض المذكور آخر . فقد كانت للنساء وغيرهن من الرقيق قيمة كبيرة ، سواء من حيث كونهم مظهرًا من مظاهر الثروة ، أو من حيث كونهم وسيلة من وسائل تكديسها . وكانوا هم والمائسة - إذا كانت القبيلة رعوية - الوسيلة المعتادة لاستثمار المال من أجل الربح . وقد يترك استرقاق النساء طابعه على الحياة الاقتصادية خلال مرحلة الثقافة السليمة إلى درجة أن المرأة - لدى الشعوب التي لا تزال تحتل تلك المرحلة الثقافية - قد تصبح وحدة لتقدير قيم الأشياء ، كما كانت عليه الحال مثلا على أيام هوميروس . فإذا كانت هذه هي الحال فليس هناك شك في أن أساس النظام الصناعي هو الرق ، وأن النساء عموما كن أماء . وفي مثل هذا النظام كانت أكثر علاقة انسانية سائدة هي علاقة المخدم بالخادم ، وكان الدليل العرفي على الثروة هو امتلاك العديد من النساء وكذلك امتلاك غيرهن من العميد الذين يقومون على خدمة شخص السيد وعلى إنتاج السلع له .

وسرعان ما يبدأ تقسيم للعمل ، تصبح بمقتضاه خدمة شخص السيد والسهر على راحته الشخصية من اختصاص قسم معين من الخدم ، بينما من يعملون منهم في الأعمال الصناعية البحتة ، يبعدون عن أي اتصال مباشر بسيدهم شخصيا . وفي نفس الوقت نرى الخدم الذين تناط بهم الخدمة الشخصية ، بما فيها الواجبات المنزلية ، يعفون شيئا فشيئا من الأعمال الانتاجية التي يقوم بها الناس من أجل الكسب .

وعملية الاعفاء التدريجي هذه من المجال العام للأعمال الصناعية تبدأ عادة باعفاء الزوجة ، أو الزوجة ذات الخطوة . وبعد أن يتطور المجتمع إلى حياة الاستقرار يصبح سبي الزوجات من القبائل المعادية أمرا غير عملي من حيث كونه مصدرا معتادا للحصول عليهن . وعند بلوغ هذا التقدم الثقافي تكون الزوجة ذات الخطوة عادة من ذوات الأصل العريق ، وهذه الحقيقة تعجل باعفائها من القيام بالأعمال الشاقة والطريقة التي يبدأ بها الاعتراف بسمو المقام ، وكذلك الأهمية التي تعلق عليه عند التقدم للزواج ، لا يمكن مناقشتها هنا . ويكفي ، من أجل القرض الذي نتناوله ، أن نقول أن سمو المقام يطلق على الشخص الذي بلغ درجة النبيل عن طريق طول امتلاك الثروة

أو عن طريق الامتياز على مدى أجيال متعاقبة. والمرأة التي تنسب إلى أسلاف من هذا القبيل تفضل عند الزواج ، سواء من حيث أن زوجها سيكسب الرجل تحالفا مع أهلها الأثرياء ، ومن حيث أن الذي يتزوجها يرفع من مقام أعقابها لأنه أدخل إلى دمهم عنصرا جديدا من عناصر الثروة والقوة .

وبمثل هذه المرأة تصبح مملوكة لزوجها ، كما كانت مملوكة لوالدها قبل أن يبيعها ، ولكنها لا تزال في نفس الوقت تنتمي إلى أصل أبيها العريق . ومن هنا كان قيامها بالأعمال الحقيبة التي يقوم بها زملاؤها من الخدم ، أمرا غير لائق بها من الناحية المعنوية ، فمهما كانت تتبعيتها لسيدها تامة ، ومهما كانت منزلتها أقل من منزلة الذكور من أفراد الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها بحكم مولدها ، فإن المبدأ الذي يقول بأن عراقة الأصل تنتقل من السلف إلى الخلف ، يعمل على وضعها في مركز فوق مركز الرقيق العادي . وعندما يصبح هذا المبدأ قوى الفعلية فسرعان ما يضيء عليها بعض خصائص الطبقة المترفة التي هي أعم علامة من علامات العراقة . وهذا المبدأ الذي ينادي بأن عراقة الأصل تنتقل من السلف إلى الخلف يزيد مجالات إعفاء الزوجة - إذا سمحت بذلك ثروة مالكةا - حتى يمتد إلى الإعفاء من أعمال الخدمة التي تحط من قدرها وكذا من الحرف اليدوية . وكلما اطراد التقدم الصناعي وتركزت الملكية في عدد من الأيدي أقل نسبيا ، يظهر المستوى المالي الذي يسمح بدخولها في عداد الطبقة العليا - ونفس الاتجاه إلى الإعفاء من الحرف اليدوية ، وكذلك الإعفاء - مع الزمن - من الواجبات المنزلية الوضيعة سرعان ما يبرز كحق من حقوق سائر الزوجات - أن وجدن - وكذلك الخدم الآخرين الذين يسهرون على خدمة سيدهم شخصا - وهذا الإعفاء يأتي ويبدأ كلما بعدت العلاقة بين الخادم وبين شخص سيده .

ثم أن الأهمية الخطيرة التي تكتسبها هذه الخدمة الشخصية تساعد - إذا سمحت موارد السيد المالية - على ظهور طبقة خاصة من الخدم الذين يقومون على خدمة شخص السيد . فشخص السيد من الأهمية يمكن خطر ، لأنه هو الرمز المجسد لعلو القدر والشرف . ومن الأمور الهامة ، بالنسبة لثقافة السامى في المجتمع واحترامه الشخص ، أن يكون تحت يده خدام متخصصون أكفاء لا يجب أن يشغلهم أى شغل آخر عن السهر على راحة شخص السيد . وهؤلاء الخدم المتخصصون تزيد منفعتهم كمظهر من مظاهر الإحسان على منفعتهم في نادية أية خدمة حقيقية . ولما كان السيد لا يحتفظ بهم من أجل استعراض الجاه فقط ، فانهم يساعدون على إرضاء غروره لأنهم يهيئون له السبيل لإظهار سطوته . صحيح أن الرعاية التي يتطلبها عدد كبير من الخدم أمر يتطلب مزيدا من الجهد ، لكن لما كان هذا الجهد يتزايد في العادة باعتباره وسيلة من وسائل ذبوع الصبب بدلا من أن يكون وسيلة



من وسائل الراحة فإن هذه المعضلة ليست ذات خطر كبير . فإن كل طرف  
الاستماع هذه تصبح أكثر وفاء بالفرض كلما زاد عدد الخدم المخصصين الذين  
يقومون بها . لهذا يحدث باستمرار تعيين مستمر وزيادة في عدد خدم  
المنزل والخدم الخصوصيين . يسيران جنباً إلى جنب مع ما يصاحبهما من  
اعفاء مثل هؤلاء الخدم من القيام بالأعمال المنتجة . ولما كان أفتتنساء الخدم  
دليلاً على قدرة المخدم على دفع مرتباتهم ، فإن وظيفة مثل هؤلاء الخدم تنتج  
باستمرار إلى أن تستعمل على واجبات أقل ، وخدمتهم تنتج في النهاية إلى أن  
تصبح اسمية فقط . وهذا صحيح على الأخص فيما يختص بالخدم الذين  
يقومون بأكثر الأعمال اتصالاً بشخص السيد . حتى أن فائدة هؤلاء تتحول  
حتى تنحصر إلى درجة كبيرة في اعفائهم اعفاء واصحاً من كل عمل منتج ،  
وفيما يقوم به هذا الاعفاء من دلالة على ثروة السيد ونفوذه .

وبعد أن يقطع المجتمع شوطاً كبيراً في ممارسة استخدام هيئة خاصة  
من الخدم في أداء الأعمال الترفيهية بهذه الطريقة ، يبدأ تفضيل الرجال  
على النساء في أداء الأعمال التي تتطلب ظهورهم أمام الناس ، فمن المعروف  
أن الرجال ، لا سيما الفتيان الأشداء أولى القوة ، وهو ما يجب أن يكون  
عليه الخدم الخصوصيون وغيرهم من ذوي الوظائف الوضيعة ، أشد قوة  
وأكثر نفقة من النساء ، وهم أكثر ملائمة لهذا العمل لأنهم أكثر دلالة على  
تضييع الوقت والجهد سدى . ومن هنا نرى أن الزوجة العاملة التي كانت  
تعيش في المجتمعات ذات الحكومات الأبوية الأولى ، بما كان في خدمتها من  
العدد العديد من الخدامات الكادحات ، هذه الزوجة العاملة تختفى عندما  
يظهر نظام الطبقة الناعمة ليحل محله نظام السيدة والخدم .

والفراغ الذي تتمتع به السيدة والخدم ، في كل أدوار الحياة وطرائقها  
وفي أي مرحلة من مراحل التقدم الاقتصادي يختلف عن الفراغ الذي يتمتع به  
السيد كحق من حقوقه في أنه عمل يبدو في مظهره شاقاً ، فهو يأخذ - إلى  
حد كبير - مظهر الاهتمام المضنى بخدمة السيد أو بالعناية بشئون البيت  
عامة ، ولذلك تعتبر وظائفهم من الأعمال الترفية ، من حيث أنهم لا يؤدون أي  
عمل منتج أو لا يؤدون منه إلا القليل ، لا من حيث أنهم يحتنمون كل مظهر  
من مظاهر العمل . وغالباً ما تكون الواجبات التي تقوم بها السيدة أو التي  
يقوم بها أهل المنزل والخدم فيها القدر الكافي من المشقة ، وهي أيضاً غالباً  
ما تهدف إلى أغراض تعتبر ذات ضرورة قصوى لراحة أهل البيت جميعاً .  
وبقدر ما تؤدي هذه الأعمال إلى الكفاية الطبيعية أو إلى راحة السيد أو سائر  
سكان المنزل ، يمكن اعتبارها أعمالاً منتجة . ولا يمكن أن يدخل في باب  
الأعمال الترفية إلا ما يتبقى بعد استبعاد هذه الأعمال المنتجة .

لكن كثيرة من الخدمات التي تدخل في باب المهام المنزلية في الحياة اليومية الحديثة . وأكثرها من الخدمات التي يتطلبها الرجل المتحضر لتوفر له حياة هائلة . ذات طابع مظهري . ولذلك يتعين اعتبارها عملا من الأعمال الترفية بالمعنى الذي نقصده هنا من هذا الاصطلاح . ولكنها قد تكون مع ذلك ضرورية فعلا بصفتها من مستلزمات العيش الرغد . وقد تكون مع ذلك ضرورية للهواة الشخصي . حتى لو كانت كلها أو جلها ذات طابع مظهري . لكنها . بقدر نصيبها من هذا الطابع . هامة ولازمة لأننا قد تعودنا أن نطلبها حتى لاعتبار ملوئين أو تافهين . فإذا فقدناها افتقدنا الراحة . ولكن هذا لا يرجع الى أن فقدانها ينتج عنه أى تعب جسدى مباشر . كما أن الشخص الذى لم يتعود التمييز بين ماهو طيب وماهو ردىء من الناحية العرفية . لن يضيع ذرعا اذا فقدها . فإذا كان هذا صحيحا ففى وسعنا أن نعتبر الجهد الذى يبذل فى هذه الخدمات من الأعمال الترفية . فإذا قام بها أحد غير رئيس العمل الذى يتمتع بالحرية الاقتصادية وحرية توجيه نفسه . فإنها حينئذ تدخل فى باب الأعمال الترفية « بالتبعية » .

والاعمال الترفية « بالتبعية » التى تؤديها الزوجات والخدم تحت اسم المهام المنزلية . قد تنقلب فى أغلب الأحيان الى أعمال حقيرة . لا سيما حيث يزداد التنافس على الصيت حدة ومشقة . وهذا ما يحدث غالبا فى الحياة الحديثة . وحيثما يحدث هذا فإن الخدمة المنزلية التى تشمل واجبات هذه الطبقة من الخدم يمكن بسهولة أن نعتبرها جهدا ضائعا لا عملا من الأعمال الترفية « بالتبعية » . ولكن هذا التعبير الأخير يمتاز بقدرته على الدلالة على الأصل الذى نشأت منه هذه الوظائف المنزلية . وكذلك الدلالة على الأساس الاقتصادى لمنافعها . لأن أهم منافع هذه الوظائف هى فى كونها وسيلة تكسب السيد أو أهل منزله اشتهارا بالغنى . على أساس أن قدرا معينا من الجهد والوقت قد ذهب هباء فى هذه الوجوه .

بهذه الطريقة اذن تظهر طبقة مترفة ثانوية أو فرعية وظيفتها أداء أعمال ترفية ثانوية تزيد من قدر الطبقة المترفة الأولية أو الشرعية . وهذه الطبقة المترفة الثانوية تتميز عن الطبقة المترفة الأصلية بمظهر خاص يميز طرائق معيشتها المعتادة . ففراغ الطبقة المترفة ذات السيادة هو . على الأقل من ناحية المظهر . انغماس فى النزوع الى احتساب العمل . والمفروض فيه أن يعمل على راحة السيد ورفاهته فى الحياة . لكن فراغ طبقة الخدم المغففين من أداء الأعمال المنتجة هو من بعض النواحي أداء لأعمال متوط بهم أداؤها . ولا يتحده عادة وقيل كل شيء الى توفير الراحة لهم . ففراغ الخادم ليس فراغه الخاص به . قطالما كان خادما يادق معانى الكلمة وليس فى نفس الوقت عضوا فى الدرجات الدنيا لسلم الطبقة المترفة الحقيقية . فإن فراغه يعنى عادة تحت

سائر الخدمة المتخصصة التي تهدف الى أن توفر لسيده فرص التمتع الكامل بالحياة .

ومن الواضح أن النواهد على علاقة التبعية هذه تنجلي في سلوك الخادم وطريقة معيشتة . ومثل هذا القول غالبا ما يصدق على الزوجة في المراحل الاقتصادية الطويلة التي ظلت خلالها تعتبر خادما قبل كل شيء - أي طالما كان نظام البيت الذي يتحكم فيه رب العائلة سائدا . ويجب على الخادم، لكي يقوم بما يتطلبه نظام حياة الطبقة المترفة، أن يظهر لا بمظهر الخضوع فحسب، بل أيضا بمظهر الذي درب تدريبا خاصا على الخضوع وممارسته . فواجب الخادم أو الزوجة أن لا يقوم فقط ببعض الوظائف المحددة ويظهرا بمظهر يتم عن الخضوع ، لكن مما لا يقل عن ذلك أهمية أن يظهرأ رشاقة في أساليب الخضوع - من تمسك مذهب بقوانين الخضوع الواضح الفعال ، بل ان هذا الاستعداد والمهارة المكتسبة لاظهار علاقة التبعية هذه هي التي يتكون منها حتى في يومنا هذا أهم عناصر الاستفادة من خدمتنا الذين يتناولون أجورا باعطة ، كما انها من أهم ما تنبأه به الزوجة الراقية .

ان أول صفة مطلوبة في الخادم الصالح هي أن يعرف مركزه معرفة واضحة ، فليس يكفي أنه يعرف كيف يحقق بعض النتائج الآلية المطلوبة ، بل يجب عليه قبل كل شيء أن يعرف كيف يحقق هذه النتائج على أحسن الوجوه . فالخدمة المنزلية يمكن أن يقال عنها انها وظيفة روحية قبل أن تكون وظيفة آلية . ثم يظهر بالتدريج نظام دقيق لأداب السلوك يرمي بصفة خاصة الى تنظيم هذه الأعمال الترفية الثانوية التي تقوم بها طبقة الخدم . وأى خروج على هذه القوانين يقابل بالاستنكار ، ولا يرجع هذا الى انه يدل على تقصير في الكفاية الآلية أو حتى الى أنه يدل على انعدام الشعور بالتبعية، بل لأنه عند التحليل النهائي يدل على نقص في السران الخاص . والمران الخاص على الخدمة الشخصية يتطلب وقتا وجهدا ، ولذلك فحيثما كان يبدو على درجة من الكمال فإنه يقوم حجة على أن الخادم الذي يتصف به لم يقم أبدا ، ولا هو يقوم في الوقت الحاضر بأى عمل من الأعمال المنتجة، وهو من أول نظرة شاهد على حياة مشرفة ثانوية تمتد في الماضي زمنا طويلا ، وهكذا نجد أن السران العالية وغرامه باستعراض سلطانه على الذين يخدمون بالمهارات الفنية لكن قائدة أيضا في أن دلالة على قدرة السيد على استهلاك الخدمات المشمة تزيد على دلالة مجرد الأعمال الترفية التي يؤديها شخص يلقبه بالتدريب . . . فإن مما يبعث على الأسى الشديد أن يقوم رئيس الخدم أو الساعى بعمله حول



مائدة السيد أو عريته بأسلوب يتم عن أن مهنته الحقيقية قد تكون الحرث أو  
وعى الغنم . فمثل هذا العمل غير المحكم قد يؤول على أنه قصور من قبل  
السيد عن استخدام خادم مديربين تدريباً خاصاً ، بمعنى أنه يفسر على أن  
السيد لا يستطيع أن يدفع أجر استهلاك الوقت والجهد والتعليم التي تلزم  
تدريب خادم على الخدمة الخاصة حسب قانون أخلاقي صارم . فإذا كان أداء  
الخادم لعمله يستدل منه على نقص موارد السيد المالية فإنه حينئذ يقصر في  
أداء الغرض الأساسي منه ، لأن أهم منافع الخدم هي في دلائهم على قدرة  
سيدهم على دفع أجورهم .

أن ما ذكرناه توا قد يفسر على أنه يعني أن ضرر اقتناء خادم غير مدرب  
ينحصر في دلالة الصريحة على الشح أو على الانتفاع ، وهذا طبعاً غير الواقع ،  
فإن العلاقة بينهما أبعد من أن تكون علاقة مباشرة إلى هذا الحد ، وما يحدث  
هنا هو ما يحدث عموماً . وكل ما يبرر نفسه في نظرنا على أي أساس من  
الأسس في مبدأ الأمر ، سرعان ما ينال رضائنا على أنه شيء مرض في حد  
ذاته ، ثم ينتهي به الأمر فيستقر في أذهاننا على أنه حق في جوهره . لكن  
إذا كان لأي قانون معين من قوانين الأخلاق أن يبقى حائزاً للرضا ، فلا بد  
أن ينال تأييد العادات والليول التي تنظم سبيل تطوره ، أو على الأقل أن  
لا يتعارض معها . والحاجة إلى الحياة الترفية الثانوية ، أو إلى الاستهلاك  
البين للخدمات ، هو من الدوافع السائدة إلى اقتناء الخدم - وطالما كان  
هذا صحيحاً ففي وسعنا أن نقرر بغير كثير جدل أن أية حسيمة عن طرفي  
الاستفادة المتفق عليها تم عن تمرس مقتضب بالخدمة ، سرعان ما تصبح  
غير محتملة . فإن الحاجة إلى حياة مترفة ثانوية باهظة التكاليف تفعل فعلها  
بطريقة مباشرة بواسطة توجيه ذوقنا في تشوئه - أي توجيه حاسة تمييز  
ما هو صواب في هذه الأمور - وبذلك تحول دون ظهور مسالك خلقية غير  
ملائمة ، وذلك بالحيلولة دون استحسانها .

وكلما زاد مستوى الثروة الذي يتعارف عليه عامة الناس ، تعرض  
امتلاكهم الخدم واستغلالهم كوسيلة للتدليل على امتلاك الشخص لما يزيد  
عن حاجته كثيراً . تعرض هذا الشيء من التهذيب . فامتلاك الرفيق الذين  
يستخدمون في إنتاج السلع ، يشهد بالثروة والسلطان ، لكن امتلاك الخدم  
الذين لا ينتجون شيئاً على الإطلاق يقوم شاهداً على ثروة وسلطان يزيدان على  
ذيتكم كثيراً ، وفي ضوء هذا المبدأ تنشأ طبقة من الخدم - كلما زاد عددها  
كان هذا خيراً - معها انوحيد هو القيام الأحق على خدمة ذات سيدهم ،  
وبهذا يعرضون قدرته على استهلاك قدر كبير من الخدمة في غير طائل .  
ومن هنا تنشأ تقسيم للعمل بين الخدم أو الأتباع الذين يقضون حياتهم في  
المحافظة على شرف السيد ذي الحياة الناعمة ، بحيث أنه ، بينما نجد قسماً  
منهم يقوم بإنتاج السلع له نجد قسماً آخر ، يرأسه في العادة الزوجة ، أو

الروحة المخفية ، يقوم باستهلاك وقت الفراغ بدلا منه ، وبهذا يستعرضون قدرته على تحمل خسائر مالية كبيرة دون تعريض لرائته الفاحش لأى خطر .

هذا التلخيص التوضيحي المثالى لتطور الخدمة المنزلية وطبيعتها يصبح اقرب ما يكون الى الصديق فيما يختص بالمرحلة الثقافية التى سميناها هنا مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمى . وفى هذه المرحلة تسمو الخدمة المنزلية فى اول الامر الى منزلة النظام الاقتصادى ، وفى هذه المرحلة تحتل اهم مركز فى نظام حياة العشيرة . والمرحلة ذات المظهر السلمى تاتى ، فى مسيات التطور الثقافى ، عقب المرحلة العدوانية الحفيدة ، وكلاهما مظهران متتاليان من مظاهر الحياة الهمجية . ومظهر هذه الحياة الذى يميزها هو التمسك الرسمى بالسلم والنظام فى نفس الوقت الذى لا تزال فيه الحياة فى هذه المرحلة تمتلئ بأعمال الاكراه والعداء الطبقي ، بحيث لا يمكن أن تسمى سلمية بكل معنى الكلمة . بل يمكن - لأسباب كثيرة ، ومن وجهة نظر اخرى غير الاقتصادية - ان تسمى مرحلة « المركز الاجتماعى » . وهذا الاصطلاح يعبر تعبيراً دقيقاً عن طريقة العلاقات البشرية خلال هذه المرحلة والاستعداد الروحى للرجال عند هذا المستوى الثقافى . لكن يبدو أن اسم « السلمى المظهر » افضل منه من حيث كونه اصطلاحاً وصفيًا يميز الطرق السائدة فى الانتاج كما يعين اتجاه التقدم الانتاجى عند هذه النقطة من التطور الاقتصادى . وربما كان هذا الطور من التقدم الاقتصادى قد انقضى فيما يتعلق بمجتمعات الثقافة الغريبة ، فيما عدا قسماً قليل العدد - وإن يكن واضعاً - من المجتمع لم تتعرض طرائق تفكيره التى تتميز بها الثقافة الهمجية الا لقليل من التغيير .

ولا تزال الخدمة الشخصية عنصراً ذا أهمية اقتصادية كبيرة ، لاسيما فيما يتعلق بتوزيع السلع واستهلاكها ، لكن لا شك أن أهميتها النسبية ، حتى من هذه الناحية ، اقل مما كانت فى وقت من الأوقات . ولا شك أن أعظم تطور لهذا النوع من الفراغ الثانوى كان فى الزمن الماضى وليس فى الوقت الحاضر ، وهو يوجد اليوم بأجلى مظاهره فى نوع الحياة التى تحياها أعلى الطبقات المترفة . وهذه الطبقة لها على الثقافة الحديثة فضل كثير من حيث المحافظة على التقاليد والعادات وطرائق التفكير التى تنتمى الى مستوى ثقافى عريق فيما يختص بتقبلها لها أتم قبول وتطويرها تطويراً فعالاً .

ان الوسائل الآلية التى أصبحت فى متناول المجتمعات الصناعية الحديثة تستخدمها فى سبيل رفاهية الحياة اليومية وهنائها قد بلغت درجة كبيرة من التقدم ، حتى ان الخدم الشخصيين ، أو بالحرى جميع أنواع الخدم ، يندر أن يستخدمهم أى انسان الا على أساس قانون من قوانين الولع بالشهرة حملته الينا التقاليد ألوا من آثار العرف القديم . وقد يكون

الاستثناء الوحيد هم الخدم الذين يؤجرون لرعاية المرضى وضعاف العقول .  
لكن مثل هؤلاء الخدم يطبق عليهم في الحقيقة لقب الممرضين المدربين لالقب  
خدم المنازل ، ومن أجل هذا نراهم استثناء ظاهريا لهذه القاعدة وليس  
استثناء فعلياً .

والسبب الثاني لاقناء الخدم في المنازل ، كاستخدامهم في مساكن  
الطبقة المتوسطة الى درجة معتدلة في هذه الأيام مثلا ، هو ( على ما يبدو ) أن  
يكون أهل البيت غير قادرين على أداء الأعمال المنزلية مثل هذه البيوت  
الحديثة إلا بمشقة . أما السبب الذي من أجله يعجزون عن أدائها فهو :  
( ١ ) أن يكون لديهم كثير من الواجبات الاجتماعية ، و ( ٢ ) أن يكون  
العمل المطلوب أدائه فوق طاقتهم من حيث مشقته أو كثرته . وهذان  
السببان يمكن أن نعرضهما بشكل آخر فنقول : ( ١ ) أن قوانين السلوك  
تقضى بأن تضع مثل هذه الأسر وقتها وجهدها جميعا في أعمال يبدو فيها  
طابع الأعمال المترفة ، فتقتضيه في الزيارات وقيادة السيارات ، وفي النوادي  
وفي محال الأزياء والرياضة والهيئات الخيرية وما إليها من الأعمال  
الاجتماعية . والذين يفضون وقتهم ويبدلون جهدهم في مثل هذه الأمور  
يعترفون فيما بينهم وبين أنفسهم أنها جميعا - وكذلك الاهتمام العرضي بالمسكن  
وغيره من مظاهر الاستهلاك الواضح ، كلها أمور تبعث على الضيق ولكن  
لا يمكن تجنبها تجنباً كلياً . ( ٢ ) ثم أن مقتضيات التظاهر باستهلاك السلع  
قد جعلت ضرورات الحياة - من مسكن وأثاث وزخارف وخسائر الملابس  
ومواد الطعام - قد جعلت هذه الضرورات من الصعوبة والتعقيد بحيث  
لا يستطيع مستهلكو هذه السلع أن يقوموا بأعبائها على الوجه المنشود دون  
معاونة الخدم . والاتصال الشخصي بالأجراء الذين تطلب معونتهم تحقيقا لمظاهر  
الوفار ، هو على العموم أمر لا يستسيغه أهل المنزل ، لكنهم يحتملون وجود  
الخدم ويدفعون لهم أجورهم لينوبوا عنهم في القيام بنصيب من الواجبات  
المنزلية الثقيلة . فوجود خدم المنازل والخدم الخصوصيين بأعداد كبيرة أو  
تضحية بالراحة الجسدية في سبيل الحاجة المعنوية الى التظاهر بالثراء .

وأكبر تظاهر بالحياة المترفة الثانوية في حياتنا الحديثة هو الذي  
يشتمل عليه ما يسمى الواجبات المنزلية . فإن هذه الواجبات تتحول بسرعة  
الى أنواع تؤدي من الخدمات لا من أجل المصلحة الشخصية لرب الدار بقدر  
ما هي من أجل سمعة جميع أهل الدار بصفتهم وحدة متكاملة - وهم مجموعة  
تقف الزوجة بينها على قدم المساواة الواضحة . لكن حالما تتطور الأسرة التي  
تؤدي لصحتها هذه الخدمات ، وتتخل عن التقاليد القديمة التي تقضى  
بامتلاك الزوج لزوجته . فسرعان ما تخرج هذه الواجبات من نطاق الأعمال  
المترفة الثانوية ، إلا حيث يؤديها الخدم المجاورون - ومعنى هذا أنه لما كانت  
الحياة المترفة الثانوية غير مستطاعة إلا على أساس المركز الاجتماعي ، أي



افتاء المعلم ، فإن اختفاء العلاقة القائمة على أساس المركز الاجتماعي من  
المعاملات الإنسانية في أى وقت يتبعه فوراً اختفاء الحياة المترفة الثانوية ،  
فيما يختص بهذا القدر من الحياة . لكن من واجبنا أن نضيف - من أجل  
تجديد هذا التخصيص - أنه طالما أن الأسرة باقية ، حتى لو بقيت الزوجة  
تشارك زوجها في ربانها ، فلا بد من اعتبار هذا النوع من الفراغ غير  
المنتج الذي يؤدي تحقيقاً لمستلزمات الوفاق في الأسرة ، حياة مشرفة ثانوية ،  
ولو بدرجة محورة قليلاً ، فهو الآن فراغ يؤدي لخدمة الأسرة التي تبدو في  
ظاهرها وحدة متكاملة ، بدلاً من أن تكون لخدمة رب الأسرة كما كانت الحال  
فيما مضى .

## الفصل الرابع الاستهلاك المنطري

أشرنا فيما قلنا أننا عن تطور طبقة المترفين بالتبعية والتفريق بينها وبين المجموع العام للطبقات العاملة ، أشرنا الى نوع آخر من أنواع تقسيم العمل ، هو التقسيم بين مختلف طبقات الخدم . فهناك قسم من طبقة الخدم ، لاسيما أولئك الذين يؤدون أعمالا ترفية بالتبعية ، ينتهي بهم الأمر الى القيام بنوع جديد ثانوى من الواجبات - هو استهلاك السلع بالنيابة . وأظهر شكل يحدث به هذا الاستهلاك تراه فى ليس حلل الخدم الرسمية وسكنى أجنحة الخدم الواسعة . ونوع آخر من أنواع الاستهلاك بالنيابة قد لا يقل فضولا أو فعالية ، وهو أوسع من سابقه انتشارا ، هو استهلاك سيده المنزل وسائر هيئات الخدم للطعام والملبس والسكن والأثاث .

لكن قبل تطور نظام الزوجة الخادم الى نظام « سيدة البيت » بزم طويل ، توجد مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى يكون عندها التخصص فى استهلاك البضائع كدليل على سلطان المال قد بدأ يبرز فى صورة نظام متطور بدرجة كبيرة أو صغيرة . بل ان ابتداء التفريق بين أنواع الاستهلاك يسبق ظهور أى شئ يمكن أن يسمى فعلا سلطان المال . ومن الممكن تتبعه فى الماضى الى أول طور من اطوار الثقافة العدوانية ، بل ان هناك قولا بأن تفريقا بدائيا فى هذا المجال كان موجودا قبل ظهور الحياة العدوانية . وهذا التفريق البدائى جدا بين مظاهر استهلاك البضائع يشبه التفريق فى المرحلة التالية الذى نعرفه جميعا حق المعرفة ، فى أنه تفريق ذو طابع مظهرى الى حد كبير ، ولكنه - على خلاف الأخير - لا يقوم على أساس الفرق فى الثروة المكسدة . واستخدام استهلاك البضائع فى الاستشهاد على الثراء يجب أن يعتبر تطورا مشتقا . وذلك ليتواءم مع هدف جديد عن طريق انتخايب ، وهذا الهدف هو إبراز الامتياز الطبقي الذى كان موجودا من قبل ومستقرا فى أذهان الرجال .

فى أثناء الاطوار الأولى للثقافة العدوانية ، كان التفريق الاقتصادى الوحيد مميزا عاما بين طبقة شريفة سائدة قوامها الرجال الأقوياء من جانب وطبقة دينية مسودة قيامها النساء الكادحات من الجانب الآخر . وطبقا

نظام الحياة المثالي الذي كان يسود في ذلك الزمان ، كانت مهمة الرجال هي استهلاك ما تنتجه النساء . أما نصيب النساء من ذلك الاستهلاك فقد كان ثانويا بالنسبة لعمالهن ، فقد كان وسيلة تعيينهن على متابعة العمل ، لاستهلاكها يرمي الى منحهن الراحة ومتعة الحياة . وكان استهلاك الضائع دون انتاجها يعتبر من الاعمال المشرفة ، فهو أصلا علامة من علامات السلطان وامتياز يستحقه صاحب الجاه ، ثم يصبح بعد ذلك شرفا في حد ذاته ، لا سيما استهلاك الأشياء التي تزداد رغبة الناس فيها . وبهذا يصبح استهلاك الأنواع الممتازة من الطعام ، وفي أغلب الأحيان استهلاك أدوات الزينة النادرة أيضا ، محظورا على النساء والأطفال ، وإذا كانت هناك طبقة وضيفة من الخدم سرى عليها هذا الحظر كذلك . وقد يتحول هذا الحظر مع زيادة التقدم الثقافي الى تقليد بسيط ذي طابع صارم الى درجة كبيرة أو صغيرة ، لكن مهما كان الأساس النظري لهذا التمييز الذي يتمسك به المجتمع ، وسواء كان حظرا أو اتفاقا عاما ، فإن ملامح النظام العام للاستهلاك لا تتغير بسهولة . فإذا بلغ المجتمع مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمي وما يصحبها من نظام أساسه امتلاك الرقيق ، يصبح المبدأ العام الذي يطبقه المجتمع ( بدرجات متفاوتة من الصرامة ) هو أن الطبقة الوضيعة الصناعية لا يجب أن تستهلك إلا ما كان ضروريا لبقائها ، فإن طبيعة الأشياء تقضي بأن يكون نعيم الحياة ورخاؤها حقا للطبقة المترفة وحدها . ويقضي نظام التحريم بأن تكون بعض المواد الغذائية ، وبعض المشروبات بصفة خاصة ، مقتصرة على الطبقة العليا .

استهلاك  
الدماسج  
ما اعتبره  
علا حرمنا

وهذا التفريق المظهرى في التفضية يتضح على أحسن وجه في استعمال المشروبات المسكرة والمخدرات . فإن كانت هذه المواد غالية الثمن اعتبر استعمالها نبلا ومشرفا . ومن هنا تمتنع الطبقات الوضيعة ، وفي مقدمتها النساء ، امتناعا اضطراريا عن استعمالها ، إلا في البلاد التي يكون الحصول فيها على المخدرات ميسورا بتكاليف قليلة . وقد كانت وظيفة النساء ، منذ الأزمان القديمة وخلال جميع العصور التي كانت تسود فيها نظم الحكومات الأبوية ، هي تحضير هذه المواد والإشراف على توزيعها ، وكان استهلاكها من امتيازات الرجال ذوى الأصل العريق والنشأة الراقية . وهكذا نرى السكر وما يتبعه من العواقب الباثولوجية التي تنتج عن الإفراط في تناول المخدرات ، تتحول دورها فتصبح من الأشياء المشرفة بصفتها علامة على علو مركز الذين يمكنهم ثراؤهم من الإفراط فيها . بل إن بعض الشعوب تعتبر العلل التي يسببها هذا الانغماس من صفات الرجولة . بل قد حدث أن الاسم الذي يطلق على بعض أحوال الجسم المرضية الناشئة من مثل هذا المصدر ، قد أصبح في اللغة الدارجة مرادفا لالفاظ مثل « نيبسل » و « راق » . والواقع أنه لم يحدث إلا خلال مرحلة ثقافية بدائية نسبيا ،



ان كانت المظاهر التى تتم عن الرذائل ذات التكاليف الباهظة تعتبر فى نظر التقاليد علامة على علو المقام ، فكان ينظر اليها كذلك على انها فضائل تستوجب احترام المجتمع ، لكن الاكابر الذى يعلق ببعض الرذائل الباهظة التكاليف يبقى محتفظا بقوة طويلا بدرجة تجعله يقل كثيرا من الاستهزاء الذى ينال طبقة النبلاء والاثرياء من جراء الافراط فى اى نوع من الانغماس . والتفريق الطامح يريد من قوة الشعور السائد الذى يستهجن اى تمسك من هذا القبيل من جانب النساء والشباب والاتباع ، وهذا التفريق الطامح التقليدى لم يفقد الى اليوم قوته . حتى بين الشعوب الأكثر تحضرا - فإينما كان المل الذى تضربه الطبقة المترفة محتفظا بقدرته على تنظيم التقاليد ، فمن الملاحظ أن النساء لا يزلن يتمسكن بالتقاليد فيمتنعن عن تعاطي المسكرات .

هذه السمة التى يتسم بها التمسك الشديد من جانب نساء الطبقة الراقية بالامتناع عن استعمال المسكرات قد تبدو تهذبا للمنطق على حساب ما هو معقول . لكن الحقائق التى فى متناول كل من يريد الوصول اليها تشير الى أن امتناع النساء البات يرجع الى حد ما الى العرف الذى لا يستلطن الحيدة عنه ، وهذا العرف هو بصفة عامة أقوى ما يكون حيث تكون تقاليد الحكومات الأبوية - وهى التقاليد التى تعتبر المرأة من الممتلكات - قد بقيت على قوتها بشكل عنيف . وهذا التقليد - الذى تعرض لكثير من التعديل من حيث مداه وصرامته ، لكن دون أن يفقد مغزاه أبدا حتى فى وقتنا الحاضر - يقضى بأن المرأة ما دامت مملوكة للرجل ، لا يحق لها أن تستهلك من الأشياء الا ما كان ضروريا لبقائها - الا حيثما كانت زيادة الاستهلاك تعمل على رضا سيدها وحسن سمعته . واستهلاك مواد الترف هو فى حقيقته استهلاك من أجل فائدة المستهلك نفسه ، وهو لهذا من امتياز السيد . وإى استهلاك من هذا القبيل من جانب غيره لا يمكن ان يحدث الا باذنه . وعلى هذا نستطيع أن نبحث بين الجماعات التى تأثرت طرائق التفكير عندها تأثرا كبيرا بالتقاليد الأبوية ، عن آثار التحريم المفروض على استهلاك مواد الترف ، وذلك على الأقل فيما يتعلق بتحريمها على طبقة الرقيق والاتباع . وهذا يصدق بصفة خاصة على بعض مواد الترف التى يعتبر استهلاك الاتباع لها مصدد مضايقة وغضب شديد بين لسيادهم ، أو التى يوجد شك فى شرعية استهلاكهم لها على أسس أخرى . واستعمال هذه المخدرات المتنوعة يعتبر ، فى نظر الطبقة الوسطى المحافظة فى دول المدنية الغربية ، معقوتا بسبب أحد الاعتراضين السابقين على الأقل ان لم يكن كليهما . ومن الحقائق الواضحة بدرجة لا تسمح بتجاهلها ، ان بين هذه الطبقات الوسطى ذات الثقافة الجرمانية بالذات ، الذين ما زالوا محتفظين ببقايا تقاليد الحكم الأبوى ، نخضع النساء لنوع معدل من الحظر

فيما يتعلق بتعاطي المخدرات والمسرورات الروحية ، ومع أن القاعدة العامة قد اغترها كثير من التعديل - ومزيد من التعديل بمرور الزمن وضعف تقاليد الحكم الأبوي - فلا تزال تعتبر صحيحة وملزمة ، من حيث أن النساء لا يحق لهن استهلاك شيء إلا لفائدة سادتهن . وهنا يبرز طبعاً الاعراض بأن الاتفاق على ملابس النساء وزينتهن هو استثناء واضح من هذه القاعدة ، ولكننا سوف نرى فيما يلي أن هذا الاستثناء ظاهري أكثر منه حقيقياً .

واستهلاك السلع بغير قيد ، لاسيما استهلاك الأنواع الراقية منها -  
ومن الناحية المالية استهلاك ما يزيد على القدر الضروري لأدنى مستويات البقاء - هو في العادة حق الطبقة المترفة ، وذلك في أثناء مراحل التقدم الاقتصادي الأولى . وهذا التعديل يتجه نحو الانقراض - من الناحية الشكلية على الأقل ، بعد بلوغ المرحلة السلمية التالية بما يلزمها من حق الفرد في اقتناء الممتلكات الخاصة وظهور نظام صناعي قائم على أساس دفع أجور في مقابل العمل أو على أساس الاقتصاد المنزلي المتواضع . لكن النساء المرحلة السلمية السابقة ، وبينما كانت كثير من التقاليد التي بواسطتها أثرت الطبقة المترفة في الحياة الاقتصادية للمراحل التالية ، بينما كانت هذه التقاليد تأخذ طابعها وثبتت أقدامها ، كان هذا المبدأ قد اكتسب قوة القانون العرفي وأصبح بمثابة معيار يميل الاستهلاك إلى التواؤم معه ، وكان الخروج عليه شيئاً ميقوناً واختفاؤه مؤكداً خلال مراحل التقدم التالية عاجلاً أو آجلاً .

والرجل المذهب المسالم الذي يحيا حياة مترفة لا يزيد استهلاكه لضرورات انجاء على الحد الأدنى اللازم للبقاء والاحتفاظ بالقوة البدنية فحسب . بل إن استهلاكه يتجه إلى التخصص فيما يتعلق بنوع السلع التي يستهلكها كذلك ، فهو يستهلك أي قدر يشاء من أطيب الطعام والشراب والمكيفات والسكن والخدمات وأدوات الزينة والملبس والسلاح والعتاد ووسائل الترفيه والتعاويد وتمانيب الآلهة . وفي خلال عملية التحسين التدريجي الذي يطرأ على المواد التي يستهلكها يكون المبدأ الدافع إلى التحسين والهدف منه دون شك هو أن المواد المحسنة تستطيع أن توفر لشخص مستهلكها مزيداً من الراحة والهناء ، لكن هذا لا يبقى هو الغرض الرئيسي من استهلاكها - فإن مقاييس الشهرة لا تلبث أن تتمسك بمثل هذه التجديدات التي تصلح للبقاء وفقاً لمستواها . ولما كان استهلاك هذه المواد الممتازة دليلاً على الثراء ، فإنه يصبح من علامات الشرف ، وعلى عكس ذلك يصبح عجز الشخص عن استهلاكها بالقدر والكيفية اللائقين علامة على الحطلة والتفاقة .

هذا التقدم في آداب السلوك ، من حيث تناول المواد الثمينة من مأكـل  
ومشرب وغيرهما ، سرعان ما يؤثر لا في أحوال المعيشة وحدها بل في النشاط  
العقلي للرجل المهذب ومروءته أيضا . فهو لا يبقى مجرد رجل ناجح وعدواني  
- رجل يصف بالبأس والثراء والجرأة - . وعليه أيضا ، لكيلا يرمى  
بالحمافة ، أن ينمي في نفسه الذوق ، لأنه يصبح حينئذ مطالبا بأن يميز  
بشيء من الدقة بين الغث والسمين من المواد التي يستهلكها . ويجب أن  
يكون ذواقة للحوم على اختلافها في الجودة ، وللمشروبات والحلى التي تليق  
بالرجال والملابس المناسبة وفن العمارة والأسلحة والألعاب والرقاصين  
والمشروبات . وهذه التنمية للذوق الجمالي تتطلب وقتا وتطبيقا ، ولذلك  
كانت الواجبات الملقة على عاتق الرجل المهذب في هذا المجال تميل الى تغيير  
حياته الناعمة الى نوع من التمرن العويص على كيف يحيا حياة مترفة ظاهرة  
بطريقة لائقة . وشيء آخر ذو صلة وثيقة بما ينتظر من الرجل المهذب من  
حيث قدرته على استهلاك أى قدر يشاء من أطايب الأشياء ، ذلك هو أنه  
يجب عليه أن يعرف كيف يستهلك هذه الأشياء بطريقة لائقة . فإن حياة  
الراحة التي يحياها يجب أن تسير على النهج الصحيح ، ومن هنا تظهر  
آداب السلوك بالطريقة التي أشرنا إليها في فصل سابق . فإن آداب السلوك  
وطرائق الحياة الراقية عناصر تتفق ومعايير الحياة المترفة والاستهلاك  
المظهري .

والاستهلاك المظهري للسلع القيمة وسيلة من وسائل الشهرة للرجل  
المترف . فكلما زاد تكدس الثروة لديه عجز عن أن يقوم بمفرده دون مساعدة  
خارجية باستعراض بذخه بهذه الوسيلة استعراضا كافيا ، ولذا يلجأ الى  
طلب مساعدة اصدقائه ومنافسيه ، فيلجأ الى تقديم الهدايا الثمينة وإقامة  
الولائم وحفلات الترفيه التي تتكلف غالبا . وربما كانت الهدايا والولائم قد  
نشأت من أصل غير هذا التظاهر الساذج ، ولكنها اكتسبت صفة تحقيق  
هذا الغرض في وقت مبكر جدا ، واحتفظت بطابعها هذا الى اليوم ، حتى أن  
منفعتيها في هذه الناحية قد أصبحت منذ أمد بعيد هي الأساس الرئيسي الذي  
يرتكز عليه هذا العرف . والولائم ذات التكاليف الباهظة من مثل حفلات الرقص  
تلائم هذا الغرض ملائمة خاصة . والمنافس الذي يرمى الداعي الى عقد  
المقارنة معه يكون في هذه الحالة وسيلة لغرض ، فإنه يستهلك السلع نيابة  
عن الداعي في نفس الوقت الذي يكون فيه شاهدا على استهلاك هذا القدر  
الزائد من الطيبات التي لا يستطيع الداعي أن يتخلص منها بمفرده ، وهو  
أيضا تعرض له الفرصة ليشهد امتياز مضيفه في آداب السلوك .

لا مرأ أن هناك دوافع أخرى ، من نوع أكثر بهجة ، وراء إقامة حفلات  
الترفيه ذات التكاليف الباهظة . وقد يكون تقليد الاجتماعات التي تشيع  
فيها البهجة قد نشأ في الأصل عن الرغبة في الطرب أو عن العقيدة الدينية .



وهذه البواعث موجودة أيضا في مراحل التقدم التالية ، ولكنها لم تعد البواعث الوحيدة . فاحتفالات الطبقات المترفة وحفلاتها الترفيهية في العصور الاخيرة قد تستمر في خدمة الأغراض الدينية الى حد ما ، وتستمر الى درجة اكبر في خدمة اغراض الترفيه والبهجة ، ولكنها تخدم ايضا غرضا تحاسديا ، ولو أن خدمة هذا الغرض التحاسدى لا يقلل منها ان الدوافع الصريحة لهذه الاحتفالات تقوم على اساس بهيج غير تحاسدى . ولكن هذا لا يقلل من شأن الأثر الاقتصادي لهذه الدماء الاجتماعية ، سواء من جهة استهلاك البضائع نيابة عن صاحبها أو جهة استعراض التفوق في آداب السلوك الذى يكلف كثيرا من الجهد والمال .

وكلما تكدست الثروة زادت الطبقة المترفة تطورا في وظيفتها وكيانها ، وتشعبت من جديد ، فيظهر نظام جديد يميز بين الناس تمييزا دقيقا في مراتبهم ودرجاتهم . ثم ان وراثة الثروة وما يتبعها من وراثة الجاه تزيد من حدة هذا التمييز . ووراثة الجاه تصبحها وراثة الحياة المستريحة . واذا كان الجاه عريفا الى درجة تتيح لصاحبه حياة ناعمة فمن الممكن أن يورث حتى لو لم يكن له سند من الثروة التى توفر للمرء حياة ناعمة موقرة . فالدم العريق ينتقل الى الابن حتى لو لم تتوفر له الموارد التى تتيح له حصرية استهلاك السلع كما يشاء . وهكذا تنشأ طبقة المترفين المعدمين الذين أشرف اليهم فيما سلف اشارة عارضة . وهؤلاء السادة الذين ينتمون الى الطبقة نصف المترفة يخضعون لنظام يتدرجون بمقتضاه فى الرتب والألقاب . فالذين نجى منزلتهم - من حيث عراقة النسب او الثروة او كليهما - قريبة من أعلى طبقات المترفين الاثرياء ، تملو منزلتهم على الذين يقلون عنهم حسبا او مالا . وهذه الدرجات الدنيا ، لا سيما طبقة المترفين الذين يقلون عراقة او مالا ، يربطون أنفسهم بأحد عليه القوم برباط من التبعية والولاء ، فينالهم منه مزيد من الشهرة او من الوسائل التى تهيم لهم حياة مستريحة . اذ يصبحون خدما له او حجابا . ولما كان السيد هو الذى يطعمهم ويساند لهم فانهم يصبحون دليلا على علو منزلته ويستهلكون له ما فاض من ثروته . وكثير من هؤلاء السادة المترفين بالتبعية هم فى نفس الوقت رجال ذوو موارد قليلة ، ولذلك فكثير منهم يمكن بالكاد ان نسميهم مستهلكين بالنيابة ، والباقيون ليسوا كذلك الا جزئيا . على ان الكثيرين منهم الذين يتكون منهم خدم السيد وحاشيته يمكن أن نسميهم مستهلكين بالتبعية دون استحقاق . وكثيرون من هؤلاء ايضا ، وكذلك كثيرون من الارستوقراطية الأخرى الأدنى درجة ، قد الحقوا هم ايضا بخدمتهم الشخصية فريقا كبيرا من المستهلكين بالتبعية فى شخص زوجاتهم وأطفالهم وخدمهم وحاشيتهم وما الى ذلك . وفى خلال هذا النظام التدريجى من نظم الترف بالتبعية والاستهلاك بالتبعية تبقى القاعدة سارية ، وهى ان هذه الوظائف يجب ان تؤدي بطريقة

فوقية  
المترفين  
المعدمين  
ص ٥٤ - ٥٥

خاصة وفي ظروف معينة تساعد على أن تحدد بالدقة شخص السيد الذي يحدث الاستهلاك نيابة عنه ، والذي يستحق من أجل ذلك ما ينتج عن هذا الاستهلاك من حسن الاحدولة . ثم أن الفراغ والاستهلاك اللذين يقوم بهما هؤلاء الأشخاص نيابة عن سيدهم أو عميدهم يكونان بمثابة استثمار من جانبهم يهدف إلى مزيد من حسن السمعة . أما فيما يختص بالولائم والسجاء فإن هذا واضح كل الوضوح . ووصف المضيف أو العميد بحسن السمعة يتم في هذه الحالة فوراً ، على أساس الشهرة العامة . أما حيث يتم الفراغ والاستهلاك بالتبعية على أيدي الخدم والاتباع فإن عزو الشهرة الناتجة عن ذلك إلى العميد يتم عن طريق سكتائهم في كنفه حتى يرى الناس جميعاً أي نفع يردون . وكلما زاد عدد الفريق الذي يراد اكتساب تقديره بهذه الوسيلة احتاج الأمر إلى مزيد من الوسائل التي تشهد بأن الأعمال الترفية التي يؤديونها تستحق التقدير، ومن أجل هذا الهدف ينتشر استعمال الملابس الرسمية والشارات والأزياء التي تميز الخدم . وليس الملابس الرسمية وأزياء الخدم يعني درجة كبيرة من التبعية ، بل يمكن أن يقال أنه علامة على العبودية ، حقيقة كانت أو مظهراً . ولا بأسو الحلل الرسمية وأزياء الخدم الخاصة يمكن تقسيمهم على وجه التقريب إلى طيفتين : طبقة الأحرار وطبقة الأتباع ، أو طبقة النبلاء وطبقة الأدنىاء . وكذلك تنقسم الخدمات التي تقوم بها كل منهما إلى أعمال نبيلة وأعمال وضعية . وهذا التقسيم بالطبع لا يراعى بدقة حين مزاوله الأعمال . وأحياناً يندمج القسم الأقل حطة من بين الأعمال الوضعية والقسم الأقل نبلاً من بين الأعمال النبيلة ، فيقوم بهما شخص واحد . ولكن هذا لا يبرر التفاضل عن التقسيم العام . ومما يزيد الأمر اختلاطاً أن هذا التمييز الرئيسي بين النبيل والوضيع ، الذي يستند إلى طبيعة الخدمة الظاهرة التي تؤدي ، يعترضه تقسيم ثانوي إلى أعمال مشرفة وأعمال خسيسة ، وذلك حسب مركز الشخص الذي تؤدي له الخدمة أو الذي يلبس تابعه الزى المميز لأتباعه الخصوصيين . وعلى ذلك فإن تلك الوظائف التي هي بحكم الحق من الوظائف الخاصة بالطبقة المترفة ووظائف نبيلة ، ومنها وظائف الحكم والحرب والصيد والعناية بالسلاح والعتاد وما إلى ذلك ، وبالاختصار تلك الوظائف التي يمكن أن تدخل في نطاق الوظائف ذات المظهر العدواني البين .

أما الوظائف التي تعهد إلى الطبقة الكادحة فهي وظائف دنيلة ومن أمثالها الأعمال اليدوية أو غيرها من الأعمال المنتجة ، والخدمات الحفيرة وما إليها . لكن الخدمة الحفيرة التي تؤدي لشخص ذي مقام سام جداً قد تصبح خدمة مشرفة جداً ، من ذلك مثلاً وظيفة وصيفة الشرف أو وصيفة الملكة ، أو سائس خيل الملك أو القائم على شئون كلابه . والوظيفتان الأخيرتان تدلان على مبدأ ذي أهمية عامة . فحيثما كانت

الخدمة الحفيرة ، كالخدمات المذكورة هنا ، ذات علاقة مباشرة بأعمال الفراغ الأساسية من حرب وصيد ، فمن السهل أن تكتسب طابعا مشرقيا . وبهذه الطريقة قد ينتهي الأمر بوظيفة هي بطبيعتها من أخطر الوظائف ، إلى أن تنسم بالشرف العظيم .

وفي المرحلة المتأخرة من مراحل الصناعة السلمية يبدأ انقراض نظام استخدام فرق من الجند الذين لا عمل لهم والذين يلبسون الزي الرسمي . ويتضاءل الاستهلاك ( بالتبعية ) على أيدي الذين يحملون شعار عميدهم أو سيدهم ، فيتحول إلى هيئة من الخدم يرتدون الشعار الرسمي . فالشعار هو إذن على أحسن الفروض علامة على التبعية أو باحري على العبودية . وقد كان زي الخدم المسلحين دائما يكتسب صفة من الصفات المشرفة ، لكن هذا الطابع المشرف يختفى عندما يصبح الشعار هو الشارة التي تميز الخدم ، فيصير حينئذ مبعضا إلى جميع الذين يراد منهم أن يحملوه . ونحن إلى اليوم لم نبتعد عن مرحلة العبودية القعالة الا قليلا ، مما يجعلنا نحس بكثير من الألم إذا رمينا بالعبودية . وهذه الكراهية تبدو بوضوح حتى في حالة الأزياء الموحدة التي تتخذها بعض الهيئات زيا مميزا لموظفيها ، وفي هذه البلاد ( يقصد الولايات المتحدة ) تبلغ هذه الكراهية حدا يجعل الناس يستهجنون - بطريقة خفية غامضة - الوظائف الحكومية العسكرية والمدنية ، التي تتطلب ارتداء الملابس الرسمية .

وكلما اختفت العبودية يميل عدد المستهلكين التبعيين الذين يعيشون عائلة على أي واحد من السادة ، يميل هذا العدد بصفة عامة إلى الانخفاض . ومثل هذا القول يصدق بالطبع ، بل يصدق بدرجة أكبر ، على عدد الأتباع الذين يقومون ثيابة عنه بالأعمال الترفية . وهذاان الفريقان متلازمان بصفة عامة ، وإن لم يكن تلازمهما تاما ولا مستديما . فالتابع الذي كانت هذه الواجبات توكل إليه في بادئ الأمر كان الزوجة ، أو الزوجة ذات الخطوة . لكن عندما يبلغ هذا النظام مرحلته التالية ، وعندما يقل بالتدريج عدد الخدم الذين يقومون عادة بهذه الأعمال ، تكون الزوجة آخر من يبقى من الأتباع ، وهذا طبعا هو ما نتظر . وفي طبقات المجتمع العليا يوجد قدر كبير من هذا النوع من الخدمة يتطلب الأداء ، وهنا أيضا لا تزال الزوجة تحتاج في عملها إلى معونة عدد من الخدم ، قل أو كثير . لكن إذا هبطنا السلم الاجتماعي فسرعان ما تبلغ درجة تعود عندها أعمال الفراغ والاستهلاك بالتبعية إلى الزوجة وحدها . وهذه الدرجة موجودة اليوم بين أدنى فئات الطبقة الوسطى في مجتمعات الثقافة الغربية .

وهنا تنقلب الأوضاع انقلابا عجيبا . فمن الحقائق المسلم بها عموما أنه لا يوجد بين أرباب العائلات من هذه الطبقة الوسطى الدنيا من يدعى



يعيش حياة مترفة ، لأن ظروف الحياة قد عملت على اختفاء هذه الحياة المترفة . . . لكن زوجة رجل الطبقة الوسطى لا تزال تؤدي الأعمال الترفية بالنيابة ، وذلك حفاظاً لسمعة رب البيت وأهل منزله . فإذا هبطنا السلم الاجتماعي في أي مجتمع صناعي حديث وجدنا أن الحقيقة الأولى - الحياة المترفة الواضحة التي يحياها رب الأسرة - تختفي عند وصولنا إلى درجة عالية نسبياً من درجات هذا السلم . فإن رب الأسرة من الطبقة الوسطى قد أزعجته الظروف الاقتصادية - في سبيل كسب العيش - على تادية أعمال ذات طابع صناعي إلى حد كبير ، كما يفعل رجل الأعمال في الوقت الحاضر . لكن الحقيقة التي نستخلصها - الحياة المترفة والاستهلاك التبعياني اللذان تؤديهما الزوجة ، والأعمال الثانوية الأخرى التي يؤديها الخدم نيابة عنها - يستمر تصدك الناس بها كتقليد لا تسمح مستلزمات الوجاهة بإغفاله . ومن الأمور الشائعة أن ترى رجلاً يكتب على العمل بهمة لا تعرف الكلل لكي تستطيع زوجته أن تقوم بدلا منه بالأعمال المترفة التي تتطلبها روح العصر . وأعمال الفراغ التي تقوم بها الزوجة في مثل هذه الأحوال ليست بطبيعة الحال استعراضاً بسيطاً للتعطل أو الكسوف ، فهي تحدث في جميع الأحوال تقريباً متخفية في شكل بعض الواجبات المنزلية أو المجالات الاجتماعية التي تظهر عند إمعان النظر فيها أنها لا تهدف إلى أي غرض غير الدلالة على أن الزوجة لا تشغل نفسها ، ولا هي بحاجة إلى أن تشغل نفسها ، يأتي عمل مزيج أو ذي فائدة مادية . وقد سبق أن لاحظنا تحت عنوان آداب السلوك ، أن المرد الأكبر من الواجبات المنزلية العادية التي تكرر لها زوجات الطبقة الوسطى وقتهم وجهودهم ، تنسم بهذا الطابع . وهذا لا يعني أن اهتمامها بشئون البيت من حيث تزيينه وتنظيفه لا يرضى الرجال الذين نشأوا على آداب الطبقة الوسطى . لكن الذوق الذي يعجبه القيام بهذه الأعمال المنزلية من تزيين وتنسيق ، هو الذوق الذي تربي على مدى قرون من قوانين السلوك تعجبه نفس هذه الأعمال التي تشهد لصاحبها بأنها تبذل جهوداً ضائعة . هذه الواجبات المنزلية تهدف إلى مزيج مناسب من النظام والجمال ، وإلى أغراض أخرى تدخل في باب الجمال بكل ما يحمله هذا اللفظ من معنى . ولا ننكر أن في الإمكان أحياناً تحقيق الأهداف التي لها بعض القيمة الجمالية الحقيقية . وكل ما نؤكد هنا - فيما نعلق بكل مباحث الحياة هذه - أن جهود الزوجة تسير على مدى تقاليد شكلها قانون عرسي يمجّد تضييع الوقت والمال بطريقة استعراضية وفي غير طائل . فإذا ما تحقق الجمال أو الراحة - وتحقيقهما يأتي نوعاً ما بطريق الصدفة - فيجب تحقيقهما بوسائل وطرق يرتضيها القانون الاقتصادي الخاص بالجهشود الضائعة . وأشهر ما تزين به أسرات الطبقة الوسطى وأكثره رجاءة هو - من جهة - المواد التي تستهلكها بطريقة ظاهرة أمام الغير ، وهو - من

جهة أخرى - الأشياء التي تقوم دليلا على أعمال الفراغ التي تؤديها  
الزوجة .

والحاجة إلى الاستهلاك التبعي على يدى الزوجة تبقى فعالة حتى في درجة  
من درجات السلم الثرائي أدنى من الدرجة التي تتوقف عندها الحاجة إلى  
الفراغ التبعي . فعند درجة من درجات هذا السلم يقل بعدها أو ينقسم  
تظاهر الزوجة ببذل جهود لا طائل تحتها ، من أعمال النظافة الظاهرية  
وما شاكلها ، ولا تبذل عندها جهدا على سبيل التظاهر بالفراغ . عند هذه الدرجة  
لا يزال الوقار يقتضى الزوجة أن تتظاهر باستهلاك بعض السلع استهلاك  
مظهريا في سبيل سمعة أهل البيت وربه . وبذا أصبحت الزوجة - نتيجة  
لهذا التطور النهائي لنظام قديم - هي المستهلك الظاهري لما ينتجه الرجل  
من سلع ، بعد أن كانت في بادئ الأمر مملوكة له وخادما ، من الناحية  
العملية والنظرية على السواء . لكنها لا تزال ، من الناحية النظرية ، مملوكة  
له بلا جدال ، لأن القيام التقليدي بأداء أعمال الفراغ والاستهلاك بالتبعية  
هي العلامة الباقية من علامات الخادم النحر .

هذا الاستهلاك بالنيابة الذي تمارسه عائلات الطبقتين الوسطى  
والدنيا لا يمكن أن يعبر تعبيرا مباشرا عن نظام حياة الطبقة المترفة . لأن  
الأصح هو أن نظام حياة الطبقة المترفة هنا يظهر بشكل جديد . فالطبقة  
المترفة تقف على رأس السلم الاجتماعي فيما يختص بعلو المقام ، ومن هنا  
كانت طرق حياتها ومستويات القيم عندها هي المعيار الذي يقاس به مركز  
الفرد في المجتمع . وهي جميع طبقات المجتمع التي يقل مركزها الاجتماعي  
عن الطبقة العليا أن تراعى هذه المستويات إلى حد ما . وقد أصبحت الحدود  
التي تفصل بين الطبقات في المجتمعات الحديثة المتحضرة غامضة متداخلة ،  
وأينما كان هذا ، امتد أثر مستويات الواجهة التي تفرضها الطبقة العليا  
إلى أدنى طبقات الكيان الاجتماعي ، دو أن يقف في سبيلها عائق . والذي  
يحدث حينئذ أن ينظر أفراد كل طبقة إلى نظام حياة الطبقة التي تعلوها ،  
وكانه المثل الأعلى للواجهة ، فتبذل كل ما في طاقتها كي تصل إلى مستوى  
هذا المثل الأعلى . وعندهم أن يخضعوا ، ولو ظاهريا ، للقانون الذي تعارض  
الناس عليه . حتى لو أدى فشلهم في هذا إلى تعريض سمعتهم وكرامتهم  
للدمار .

تقليد لطيف  
الديناميكية  
العليا

والأساس الذي يركز عليه في النهاية حسن السمعة في أي مجتمع  
صناعي منظم ، هو سلطان المال . وسيلة استعراض سلطان المال ، وبالتالي  
بلوغ حسن السمعة والمحافظة عليها ، هي الفراغ والاستهلاك الواضحات .  
وعلى هذا كانت كلتا هاتين الوسيلتين من الوسائل المحببة إلى الناس من أعلى  
درجات السلم الاجتماعي إلى أدنى درجة تستطيع ممارستها . وفي هذه

الدرجة الأخيرة التي تستطيع عندها تلك الممارسة ، تترك هذه المهمة للزوجة والأطفال . فإذا هبطنا بعد ذلك الى درجة تصبح عندها ممارسة الزوجة لأى شكل من أشكال الفراغ ، ولو تظاهريا ، أمرا غير مستطاع ، فإن الاستهلاك المظهري الواضح للمال يبقى ، وتقوم به الزوجة والأطفال . وكذلك الرجل من أهل المنزل يستطيع القيام بتصيب فى هذا المجال ، وهو فعلا يفعل ذلك فى المعتاد . فإذا هبطنا أدنى من ذلك الى مستوى الفاقة والطبقات التي تسكن أقدر الأحياء ، وجدنا أن الرجل ، ويليهِ الأطفال مباشرة ، يتوففون فعلا عن استهلاك شىء قيم فى سبيل التظاهر ، وتبقى المرأة هى الشخص الوحيد فعلا الذى تبدو فى مظهره آثار شىء من النعمة . وليس فى المجتمع طبقة ، حتى ولا أشدها فقرا ، تستغنى عن جميع أشكال الاستهلاك المظهري المعتادة . ولا يستطيع الناس ، الا تحت ضغط الحاجة الشديدة ، أن يتنازلوا عن آخر مظهر من مظاهر هذا الاستهلاك ، وانهم لينحلمون كثيرا من الشقة ومن القذارة قبل أن يطرحوا جانباً كل أداة من أدوات الزينة أو آخر مظهر من مظاهر وجاهة الثراء . فليست هناك طبقة أو دولة تنال نفسها أمام الاحتياجات المادية الى حد يجعلها تستغنى كلية عن هذه الاحتياجات انعائيا أو الروحية .

من الاستعراض الذى أسلفنا لتطور الفراغ والاستهلاك الظاهرين ، يتضح أن جدوى كل منهما فى تحقيق الصيت تكمن فى عنصر الإسراف الذى يشتركان فيه . فهو فى حالة أحدهما تبذير فى الوقت والجهد ، وفى حالة الآخر تبذير فى المال . فكلاهما وسيلة لاستعراض الثراء ، وكلاهما فى نظر العرف الدارج متساويان . فالمفاضلة بينهما مسألة مفاضلة بين وسائل الاعلان فقط ، الا بمقدار ما قد تتأثر هذه المفاضلة بمستويات أخرى للثراء نابعة من مصدر مختلف . وعلى أساس الفائدة التي يحققها الاعلان قد يقع اختيار المرء على إحدى الوسيلتين المذكورتين أو الأخرى خلال مراحل التقدم الاقتصادي المختلفة . والسؤال هو : أى الوسيلتين أشد تأثيرا فى الأشخاص الذين يراد لها أن تؤثر فيهم ؟ إن العرف كان دائما يجيب اجابات مختلفة فى الظروف المختلفة .

وطالما بقى المجتمع من الصغر والتماسك بحيث يتأثر بذبوع الصيت وحده - أى طالما كانت البيئة الإنسانية التي يريد الفرد أن يوائم نفسه معها تقع فى دائرة معارفه الشخصية ودائرة الثروة التي يتناقلها الجيران - طالما كان هذا فإن إحدى الوسيلتين لا تقل أثرا عن الأخرى . فكلتاهما تخدم الغرض بنفس الدرجة خلال مراحل التطور الاجتماعى الأولى . لكن بعد أن يبلغ التمييز بين الطبقات مرحلة أعلى، ويصبح من الضروري أن يذيع صيت



المراء في بيئة انسانية اوسع ، يبدأ الاستهلاك ( بصفته عاملا من عوامل  
الشهرة ) في التفوق على الفراغ كوسيلة عادية من وسائل حسن الاحدوة .  
وهذا يصدق بصفة خاصة خلال المرحلة الاقتصادية السلمية الحديثة . فان  
وسائل المواصلات وتنقلات السكان في الوقت الحاضر تعرض الفرد لانظار  
عدد كبير من الناس لا يملكون وسيلة يحكمون بها على مركزه ( وربما أيضا  
على حسن نشأته ) غير استعراض ثروته التي يستطيع أن يعرضها حين يكون  
تحت أبصارهم مباشرة .

والتنظيم الصناعي الحديث يعمل في نفس الاتجاه كذلك ، لكن بطريق  
آخر . فان ضرورات نظام الصناعة الحديثة كثيرا ما تجمع بين أفراد  
أسرات ليس بينهم أى اختلاط سوى ما يقتضيه وجودهم في مسكن واحد .  
فجيران المراء ليسوا في الغالب جيرانه من الناحية الاجتماعية ، بل قد  
لا يكونون حتى من معارفة . ومع ذلك فانه يقيم وزنا لحسن رأيهم فيه ،  
مع أن هذا الرأي لا يزيد عن أن يكون عارضا . والوسيلة العملية الوحيدة  
التي يستطيع بها المراء أن يؤكد مقدرته المالية لهؤلاء الأشخاص الذين  
يشهدون حياته اليومية ولا يحسون بها ، هي استعراض قدرته على الشراء  
استعراضا لا يعرف الكلل . وفي المجتمعات الحديثة كثيرا ما يغشى الناس  
اجتماعات كبيرة يحضرها أقوام لا يعرفون عن حياة المراء اليومية شيئا ، ومن  
هذه الأماكن الكنائس والمسارح والمراقص والفنادق والمنزهات والمتاجر  
وغيرها . ولكي يترك المراء في هؤلاء المشاهدين العرضيين أثرا حسنا  
ويحتفظ بدمائه دائما أمام أعينهم ، يجب أن يترك ثراؤه طابعه بأحرى  
بارزة بحيث تلقى أنظار من يمر بها . فمن الواضح إذن أن التقدم الحديث  
يتجه الى زيادة أهمية الاستهلاك الظاهر على أهمية حياة الفراغ ( كمظهر من  
مظاهر الوجاهة ) .

ومن الملاحظ أيضا أن فائدة الاستهلاك الظاهري كوسيلة من وسائل  
الصيت ، وكذلك فائدة الاحتفاظ به كعامل من عوامل الوجاهة ، تبلغ ذروتها  
في طبقات المجتمع التي تكون فيها اتصالات الأفراد الشخصية على أوسعها ،  
وتنقلات السكان فيها على أشدها . والاستهلاك الظاهري يستنفد من دخل  
ساكن المدن قدرا أكبر مما يستنفد من دخل ساكن الريف ، كما أنه أكثر  
حتمية في المدن منه في الريف . وينتج عن ذلك أن أولهما أشد من الثاني  
اعتمادا في حياته على دخل يومه . لكي يستطيع الاحتفاظ بمظهر مقبول  
من هذا مثلا أن المزارع الأمريكي وزوجته وبناته أقل اتباعا لأحدث الأزياء  
في ملابسهم وأقل « مدنية » في سلوكهم من عائلة الصانع الذي يعيش في  
المدينة ويتساوى دخله ودخل المزارع . وهذا لا يرجع الى أن سكان المدينة  
أكثر بطبيعتهم شغفا بالسرور العظيم الذي يبعث عليه الاستهلاك الظاهري

في صحت  
في جملة  
بدنكم

التمالك . ولا الى أن سكان الريف أقل مراعاة لما يصفيه التراء على صاحبه من  
الحاج . لكن تأثير هذا النوع من الدلالات التي تشهد للمرء بالتراء . وكذا  
سرعة التشار أثره من شخص الى شخص . مؤكداً في المدن أكثر مما هما  
في الريف . وبدأ يصبح المرء في حاجة الى موااة نفسه مع هذا المستوى  
العال المتعارف عليه . فمستوى الوااة في المدينة أعلى . اذا فارتا طبقة  
بالطبقة المساوية لها . ولذا كان على الانسان أن يشبع حاجته الى الوااة  
ولو اقتضاء ذلك أن يعيش على مستوى أقل من مستوى طبقته .

والاستهلاك عنصر محدد لمستوى المعيشة تزيد أهميته في المدينة عنها  
في الريف . فعند سكان الريف يفعل الادخار الى حد ما فعل الاستهلاك .  
كما تفعل فعله أيضاً وسائل الراحة المنزلية التي يذيع صيتها على السن  
الجيران الى حد يؤدي الغرض العام من الاستهلاك . وهو أن يشتهر المرء  
بالتراء . ووسائل الراحة المنزلية هذه . وأعمال الراحة التي ينغمس فيها  
المرء . حيث يوجد انغماس - هما أيضاً يدخلان ضمن عناصر الاستهلاك  
الظاهري . وكذلك يقال نفس الشيء عن الادخار . فالقدر القليل من المدخرات  
التي تضعه طبقة الصناع جانباً . لا شك يرجع الى حد ما الى أن المدخرات  
في حالة اتصانع وسيلة أقل فعالية في الاعلان عن مركزه بالنسبة الى البيئة  
التي يعيش فيها . من مدخرات الشخص الذي يعيش في المزرعة أو في  
العزبة الصغيرة . فأحوال كل واحد من هؤلاء الأخيرين . وبالأخص مستوى  
كل واحد من الناحية المالية . معروفة لكل شخص آخر . وهذه الاتاة  
الاضافية التي تتعرض لها طبقة الصناع والزراع . اذا نظرنا اليها على حدة  
- واذا نظرنا اليها في بدايتها - قد لا تقلل من مقدار المدخرات قليلاً خطيراً .  
ولكن الآثار الناجمة عن تجمعها والتي تحدث عن طريق زيادة مستوى الانفاق  
وما ينتج عن هذا من الحيلولة دون الاتجاه الى الادخار . لا يمكن الا أن  
تكون كبيرة .

ومن الأمثلة الموضحة للطريقة التي يفعل بها قانون حسن السمعة  
هذا فعله . ما يحدث عندما يدعو بعض الأصدقاء بعضاً الى الشراب والتدخين  
في المجال العامة . وهو أمر معتاد بين العمال والصناع في المدن وبين الطبقة  
الوسطى والديان الريفيين عامة . وفي وسعنا أن نذكر أعمال طباعة الصحف  
كطبقة يحتل هذا النوع من الاستهلاك الظاهري مكانة محبة الى نفوسهم .  
وله بينهم آثار معينة متميزة . كثيراً ما تستهجنها . والعادات الغربية التي  
تتميز بها هذه الطبقة . في هذا المجال . تنسب بصفة عامة الى نوع خاص  
غامض من الانحطاط الخلقي الذي يلصق بها . أو ترجع الى أثر خلقي سيئ .  
تتركه مهنتهم . بطريقة غير محققة . فيمن يمتنونها . ويمكن أن تلخص  
أحوال الرجال العاملين في حجرات التحرير والطبع في دور الطباعة كما يلي .

فالمهارة التي يكتسبها العامل في أية دار من دور الطبع أو أية مدينة ، من  
 السهل أن تؤهله للعمل في أية دار أو أية مدينة أخرى ، أو بمعنى آخر أن  
 الدافع الناتج من أي تمرس خاص دافع بسيط . وهذه المهنة أيضا تحتاج  
 إلى أكثر من الذكاء المتوسط والمعلومات العادية ، ولذا فإن العاملين فيها هم  
 عادة أكثر من غيرهم استعدادا للاستفادة من أي تغير طفيف في درجة الحاجة  
 إليهم من مكان إلى مكان . ومن هنا كان الرباط الذي يربطهم بموطنهم  
 ضعيفا . والأجور التي يتقاضاها العاملون في هذه المهنة هي في نفس الوقت  
 أجور عالية بدرجته تجعل الانتقال من مكان إلى مكان أمرا سهلا نسبيا .  
 ونتيجة ذلك حركة كبيرة بين العمال المشتغلين بالطباعة ، بل قد تكون أكبر  
 منها بين أية مجموعة من العمال تماثلها تحديدا وكثرة عدد . هؤلاء العمال  
 يتعرفون دائما بمجموعات جديدة من الناس ، والعلاقات التي يخلقونها معهم  
 علاقات عارضة ومؤقتة ، ولكنهم رغم ذلك يقيمون وزنا لراى هؤلاء المعارف  
 فيهم ، ولو مؤقتا . ومن هنا يدعوهم الميل الغريزي إلى الظهور ، تصززه  
 عواطف الزمالة الحلوة ، إلى الاتفاق عن سعة في هذه الوجوه التي تخدم  
 أغراضهم أتم خدمة . وهنا أيضا - كما هي الحال في سائر المجالات - سرعان  
 ما تصبح العادة تقليدا ساريا حالما تنال الاستحسان العام ، وبهذا تصبح  
 جزءا من المقياس العام لأدب السلوك . والخطوة التالية هي جعل مقياس أدب  
 السلوك هذا خطوة جديدة للتقدم في نفس الاتجاه ، إذ لا قيمة لأن يلائم  
 الفرد ملامة بسيطة لا روح فيها بين نفسه وبين مستوى من مستويات  
 التبذير يستطيع كل من يعمل في هذه الصناعة أن يبلغه بطريقة آلية .

من أجل هذا يمكن أن نرجع زيادة انتشار التبذير بين عمال الطباعة  
 بدرجة تفوق انتشاره بين غيرهم من العمال ، يمكن أن نرجع هذا - إلى حد ما  
 على الأقل - إلى زيادة سهولة النقل من مكان إلى آخر ، وإلى ما يصحب هذه  
 المهنة من طابع التغير في دائرة الأفراد الذين يعرفهم العامل ويتصل بهم .  
 غير أن الدافع الأساسي لهذه الحاجة القصوى إلى التبذير لا يخرج آخر الأمر  
 عن أن يكون الرغبة في اظهار النفوذ والمركز المالي ، الذي يدفع مالك الأرض  
 الفرنسي إلى الشح والتقتير ، ويغري المليونير الأمريكي بتأسيس الكليبات  
 والمستشفيات والمتاحف ، فلو أن قانون الاستهلاك البين لم يتعرض لأي  
 طارئ خارجي من خصائص الطبيعة البشرية يغير مجراه تغييرا كبيرا لكان من  
 المستحيل منطقيا على من هم في مثل ظروف طبقة أرباب الحرف والعمال  
 الذين يعيشون اليوم في المدن ، أن يدخروا شيئا من المال مهما كانت أجورهم  
 أو دخولهم عالية .

لكن هناك مستويات أخرى لحسن الاحدثة ، وقوانين أخرى لأدب  
 السلوك ورغم الناس على التزامها بدرجة كبيرة أو صغيرة ، إلى جانب



مسئوليات الثروة واستعراضها ، يتدخل بعضها لتأكيد القانون العام الاساسي الخاص بالتقدير الثمين ، أو لتحديده . فاذا نظرنا نظرة بسيطة الى اعمال الفراغ وإلى الاستهلاك البين لنعرف أيهما أقوى أثرا في الاعلان عن مركز الفرد ، فمن المتوقع أن نجدتهما في مبدأ الأمر يقنسان مجال التناقض من أجل جمع المال . والمتوقع بعد ذلك أن تتضاءل أهمية الفراغ تدريجيا فيسير الى الزوال كلما سار التقدم الاقتصادي و زاد عدد أفراد المجتمع ، وفي نفس الوقت تزيد أهمية الاستهلاك البين للسلع زيادة مطلقة وزيادة نسبية معا ، الى أن يمتص الانتاج جميعه ولا يبقى على شيء منه الا ما يكفي لمجرد البقاء . لكن الطريق الفعلي الذي سارت فيه خطى التقدم كان يختلف بعض الشيء عن هذا النظام المثالي . فان اعمال الفراغ كانت في مبدأ الأمر تحتل المكان الأول . وكان لها مركز يعلو كثيرا على مركز الاستهلاك الشبهدي للسلع ، سواء من حيث كونها استعراضا مباشرا للثروة أو من حيث كونها عنصرا تقاس به آداب السلوك ، خلال طور الثقافة ذات المظهر السلمي . ومنذ تلك المرحلة وما تلاها ثبت الاستهلاك أقدامه حتى أصبح الآن يحتل المكان الأول بغير منازع ، رغم أنه لا يزال بعيدا عن أن يمتص كل انتاج يزيد على الحد الأدنى اللازم للبقاء .

أصل بقوة  
اعمال الفراغ

وتجوز أعمال الفراغ مركزها كوسيلة من وسائل الشهرة في مرحلة ثقافية مبكرة يمكن اقتفاء أثره الى الجهود الأولى التي كان الناس فيها يفرقون بين العمل الشريف والعمل الحقير . فأعمال الفراغ أعمال شريفة ، وهي من علامات الجاه لأنها تعفي من أداء الأعمال الحقيرة ، والتفريق القديم بين الطبقات الشريفة والطبقات النوضيعة قائم على تمييز تعاسدي بين المهين بقسمها الى رفيع ووضيع ، وهذا التمييز التقليدي يكبر ، خلال المراحل الأولى ذات المظهر السلمي ، حتى يصبح قانونا نافذا من قوانين السلوك . ويساعد على انتشاره أن الفراغ لا يزال دليلا على الثراء لا يقل في دلالاته عن الاستهلاك . والحقيقة أن أثره في البيئات البشرية ذات العدد القليل ، والاستقرار النسبي التي يعيش فيها الأفراد خلال هذه المرحلة ، الحقيقة أن أثره في هذه المرحلة فعال الى حد أنه يعمل - بمساعدة التقليد القديم الذي يحط من قدر كل عمل منتج - على خلق طبقة كبيرة العدد من المترفين المعدين ، بل أنه يعمل الى الحد من جهود المجتمع في سبيل الانتاج فتتقف الطاق للانتاج ، لأن الرقيق الذي يعمل تحت ضغط الاكراه أكثر مما يعمل حبا في اكتساب الجاه ، يرغم على انتاج محصول يزيد على المستوى الأدنى الذي تنتجه الطبقة العاملة وما ينتج عن ذلك من انخفاض نسبي في أعمال الفراغ البين يصفحتها أساسا يقوم عليه تقدير الناس ، يرجع بعضه الى الأثر

النفسى المتزايد للاستهلاك كمظهر للثروة ، ولكن من الممكن أيضا أن نرجعه الى عامل آخر خارجي ، بل منافض الى حد ما لعادة التمييز البين .

هذا العامل الخارجى هو غريزة حب الاتقان - فهذه الغريزة ، اذا ساعدتها الظروف الأخرى ، تدفع الرجال الى الخطر بعين الرضا الى الكفاية فى الإنتاج والى كل ما ينفع الانسان ، وتدفعهم الى استهجان تبديد السلع أو الجهد . وغريزة حب الاتقان موجودة لدى جميع الرجال ، وتبرز حتى فى ظروف غير ملائمة على الإطلاق ، ولدرجة أنه مهما كان استهلاك أية سلعة من السلع بآدى التمييز فى الواقع فلا بد على الأقل من حجة براقة تحاول أن تجعل له هدفا طاهرا . وقد أشرنا فى فصل سابق الى الطريقة التى تتحول بها هذه الغريزة - فى ظروف معينة - الى رغبة فى الاستغلال والى تقسيم تحاسدى لتطبيقات الى راقية ووضيعة . أما فيما يخص بتعارضها وقانون التمييز البين ، فإن غريزة حب الاتقان تنعكس فى الرغبة فى أداء الأعمال ذات المنفعة الأساسية ، بقدر ما تنعكس فى شعور دائم باستهجان كل ما هو عديم الجدوى واستحالة من الناحية الجمالية . ولما كانت هذه الغريزة بطبيعتها تشبه الحب الغريزى فإن هديها يمس - أولا وبطريقة مباشرة - كل انتهاك لمقتضياتها . وهى لا تصل الى نقص حاجاتها الأساسية الا بدرجة أقل تأثيرا ، وبقدرة أقل فاعلية ، وهو امر لا يمكن تقديره الا بعقد تفكير طويل .

وطالما كان الأرقاء وحدهم هم الذين يؤدون جميع الأعمال ، فإن الناس ينظرون دائما بعين الاحتقار الى كل جهد مثمر وينفرون منه الى درجة تعوق غريزة حب الاتقان عن أن تؤتى ثمارها من ناحية الاتقان ، لكن بعد أن تنهى مرحلة الثقافة ذات المظهر السلمى ( بما فيها من رق ومن تفريق فى المراكز الاجتماعية ) وتأتى بعدها مرحلة الصناعة السلمية ( وما يصحبها من عمال مأجورين يتناولون أجورهم نقدا ) تبدأ هذه الغريزة فى أداء دورها بكفاءة أتم . فتبدأ حينئذ فى فرض نفسها على تفكير الرجال ونظرتهم الى كل شئ قيم ، وتفرض نفسها على الأقل بصفتها قانونا اضافيا من قوانين الرضاء النفسى . فاذا تركنا جميع الاعتبارات الخارجية جانبا ، وجدنا أن جميع الأشخاص ( البالغين ) الذين لا تنطوى نفوسهم على ميل الى تحقيق هدف معين ، أو الذين لا تدفعهم أنفسهم الى تشكيل مادة أو حقيقة أو علاقة تستفيد منها البشرية . هؤلاء الأشخاص جميعا لا يعدون أن يكونوا أقلية صائرة الى الزوال . وهذا الميل قد يطغى عليه الدافع القوى الى حب الشهرة عن طريق أعمال الفراغ وتجنب الأعمال المفيدة المعيبة ، وهى لهذا قد تعمر عن نفسها بأعمال سظهرية فقط ، كما هى الحال مثلا فى « الواجبات الاجتماعية » وفى الأعمال ذات المظهر الفنى أو العلمى ، وفى الاهتمام بشئون

النزل وزخرفته وحياكة الملابس أو اصلاحها ، وفي حسن اختيار الهندام أو لعب الورق أو المزهة في اليخوت أو لعب الجولف وغيره من ألوان الرياضة . لكن كونها قد تنهى - تحت ضغط الظروف - الى نوع من الفراغ التافه لا يقوم دليلا على انتفاء الغريزة الا بقدر ما يقوم اغراء الدجاجة باحتضان عدد من الكرات الخزفية دليلا على انتفاء غريزة الحضانة لدى الدجاج .

والذى يحدث في الوقت الحاضر من محاولات يائسة للوصول الى نوع من النشاط الهادف يكون في نفس الوقت بعيدا عن الانتساج المغيب الذي يتمحض عن أية منفعة للفرد أو للمجموع ، هذا الذي يحدث يقوم دليلا على الفرق بين اتجاهات الطبقة المترفة الحديثة والطبقة المترفة التي كانت تعيش خلال المرحلة الثقافية ذات المظهر السلمي . ففي المرحلة القديمة كانت سيادة نظام الرق والتمييز الاجتماعي - كما ذكرنا فيما سبق - تعمل بغير هوادة على عرقلة كل جهد يوجه الى أى غرض يغير أعمال السلب الساذجة ، وكان لا يزال من الممكن ايجاد نوع من العمل يوجه اليه ميل الناس الى النشاط ، عن طريق العدوان الاصطراعى على الجماعات المعادية ومقاومتها . او تحريضهم على الطبقات المستعبدة في مجتمعهم ذاته ، وقد أفاد هذا في تخفيف ضغط الطبقة المترفة وتحويل نشاطها بغير حاجة الى أداء عمل نافع فعلا أو حتى عمل نافع في مظهره فقط . وقد كانت مزاولة الصيد تؤدي نفس الغرض الى حد ما . فلما تطورت الجماعة الى نظام صناعي سلمي ، ولما زادت فرص استغلال الناس للأراضي وقلت فرص الصيد فلم يبق منه الا بقايا تافهة ، كان على الطاقة التي تبحث عن عمل هادف أن تجد لها متنفسا في اتجاه آخر . ومع اختلاف أعمال الشجرة بدأت حدة الخجل الذي يستشعره الناس من بذل الجهود المشرة في الزوال ، وحينئذ بدأت غريزة حب الاتقان تثبت وجودها بدرجة زائدة من الصلابة والاصرار .

واقد تعبير « خط المقاومة الدنيا » بعض التغير ، واصبحت الطاقة ، التي كانت فيما مضى تنفس عن نفسها عن طريق العدوان ، تنحى أحيانا الى اقراض تبدو في ظاهرها مفيدة ، واصبح الفراغ البين الذي لا هدف له أمرا معيبا ، وبخاصة في ذلك القسم من طبقة المترفين الذي يجعله انسابه الشعبية يخالف تقاليد الطبقة المترفة ذات الأصل العريق . لكن قاتل « الوجاهة » الذي يستهجن كل عمل ينطوى على بذل جهد مستمر لا يزال قائما ولا يسمح بأداء أى عمل مفيد أو منتج . والنتيجة أن تقرا قد طرأ على أعمال الفراغ التي تزاولها الطبقة المترفة ، لكنه تغير شكل أكثر منه حقيقيا ، وتم التوفيق بين المتضادات المتعارضة عن طريق التظاهر ، وظهر كثير من الآداب والواجبات الاجتماعية الدقيقة التي اتخذت طابع الرسمية ، وقامت كثير من الهيئات التي رسمت لنفسها أهدافا اصلاحية تبدو من خلال نظمها



الرسمية ومن أسمائها ، كما ظهر كثير من التسلط ومن الأقوال التي يستشف منها أن المتكلمين قد لا يكون لديهم من الوقت ما يسمح لهم بالتفكير في قيمة عملهم من الناحية الاقتصادية ، وهذا المظهر بأداء عمل هادف يصاحبه ويمتزج به عادة - أن لم يكن دائما - عنصر النشاط الهادف الذي يتجه نحو بعض الأغراض الجدية .

وهناك تغير مماثل حدث في الدائرة الضيقة للأعمال المربحة (بالنيابة) فبدلاً من الاقتصاد على قضاء الوقت في تعطل ظاهر ، كما كان يحدث في عصور الحكم الأبوي الزاهرة ، نجد ربة البيت ، أثناء الأطوار السلمية للتقدم ، تخصص وقتها للاهتمام بشئون البيت . وقد سبق أن تكلمنا عن المظاهر البارزة لهذا التطور في الخدمة المنزلية .

وقد كان من المعلوم الواضح - خلال مرحلة تطور التذير البين جميعها، سواء كان تذيراً في السلع أو في الخدمات أو في الحياة البشرية - أنه يجب ، من أجل المحافظة على حسن سمعة المستهلك ، أن يكون الاستهلاك لسلع كمالية ، لأن الاستهلاك يجب أن يكون تبديداً لكي يحافظ على حسن سمعة المستهلك . فلا قيمة لاستهلاك يقتصر على ضرورات الحياة ، إلا حين مقارنته بما يستهلكه أولو الفقر المدقع الذين يعجزون حتى عن بلوغ المستوى الأدنى اللازم للبقاء . ولا يمكن أن ينتج عن مثل هذه المقارنة أي مستوى من مستويات الانفاق إلا انعكاس مستويات الاعتدال وأقبحها . ولا يزال في الامكان تحديد مستوى معيشي يسمح بالمقارنة التحاسدية في أمور أخرى غير الثراء . من ذلك على سبيل المثال المقارنة بين مظاهر الرقي الخلقي أو الجسمي أو العقلي أو الجمالي . والمقارنة في هذه الوجوه جميعاً أمر شائع في الوقت الحاضر ، وهي عادة ترتبط بالمقارنة في النواحي المالية ارتباطاً يجعل من العسير التفريق بينها وبين هذه النواحي الأخيرة . وهذا يصدق بصفة خاصة فيما يتعلق بالتعبيرات السائدة عن الرقي أو الجمال ، حتى أننا غالباً ما نفهم فروقا على أنها جمالية أو عقلية ، بينما تكون في حقيقتها فروقا مالية ليس إلا .

واختصار لفظ «تبديد» هو اختيار يخطئه التوفيق من ناحية واحدة. فهذه الكلمة ، كما نستعملها في حياتنا اليومية ، تنطوي على معنى من معاني الاستهجان . لكننا نستعملها هنا لعجزنا عن استعمال لفظ آخر يستطيع أن يعبر عن نفس المجموعة من العوامل ومن المظاهر ، ولا يجب أن نحمله على المحمل البغيض فنظنه تنطوي على تبديد غير مشروع للانتساج البشري أو الحياة البشرية . والتبديد الذي نتكلم عنه هو ، من حيث النظرية الاقتصادية ، تبديد لا يزيد في مشروعيته ولا يقل عن أي نوع آخر من التبديد . ونحن هنا نسميه «تبديدا» لأن انفاقه لا يخدم الحياة الإنسانية

ولا المصالح الانسانية بصفة عامة ، لا لانه اعداد الجهد او الانفاق أو سوء توجيهها كما يبدو من وجهة نظر المستهلك الفرد الذى يرضى بهذا التبديد . فهو اذا ارتضاه انفسا عن التساؤل عن فائدته النسبية له اذا قارنا بينه وبين مظاهر الاستهلاك الأخرى التى لا نستجدها لأنها تنطوى على التبديد . ومهما كان شكل الاستهلاك الذى يتخيره المستهلك ، ومهما كان الغرض الذى يرمى اليه من هذا الاختيار ، فانه يفيدده لانه تم بمحض اختياره . أما من وجهة نظر المستهلك الفرد فان مشكلة التبديد لا تظهر فى نطاق النظرية الاقتصادية ذاتها . وعلى ذلك فان استخدام لفظ « تبديد » على أنه مصطلح فى ، لا ينطوى على استهجان للدوافع أو الأهداف التى يرمى اليها المستهلك ، بمقتضى هذا القانون من قوانين التبديد اليين .

لكن يجدر - على أسس أخرى - أن نذكر أن لفظ « تبديد » كما نستعمله فى حياتنا اليومية ، يوحى باستهجان أى عمل ذى طابع اتلافي . وهذا المعنى الذى يفهم بمقتضى العرف العام هو فى ذاته تابع من غريزة حب الاقتان . والاستهجان العام للتبديد معناه أن الرجل العادى لا بد - اذا أراد تحقيق الرضاء النفسانى - أن يرى فى كل جهد بشرى وفى كل متعة بشرية سموا بالحياة وبالرفاضة على وجه العموم . ولا بد لكل حقيقة اقتصادية - لكن تحظى بالموافقة الاجتماعية - أن تكون لها منافع غير شخصية - منافع من وجهة النظر الانسانية الشاملة . فالزايا النسبية أو التنافسية لفرد ما بالنسبة الى غيره لا ترضى الضمير الاقتصادى ، ومن أجل هذا لا يستطيع الاتفاق التنافسى أن ينال موافقة هذا الضمير .

ولو أننا توخينا الدقة التامة لما كان هناك شىء يستحق أن يوصف بأنه « تبديد بين » الا الانفاق الذى على أسس من التفخر المالى التحاسدى . لكن ليس من الضرورى أن يعتبر التبديد تبديدا بهذا المعنى فى نظر الشخص الذى يتم على يديه الانفاق ، لكى تنطبق عليه هذه التسمية . فكثيرا مايحدث أن عنصرا من عناصر مستوى المعيشة يكون قد نشأ أول الأمر على أنه تبديد من أساسه ، ثم ينتهى به الأمر أن يصبح - فى رأى المستهلك - ضرورة من ضرورات الحياة ، وربما أصبح بهذه الطريقة لازما للمستهلك لزوم أى عنصر آخر من عناصر الانفاق الضرورية . ويمكننا أن نذكر ضمن هذه العناصر التى تدخل أحيانا فى هذا الباب فتصلح بذلك مثلا على الطريقة التى ينطبق عليها هذا المبدأ ، السجاجيد والبسط وأدوات المائدة المصنوعة من الفضة والخدمات التى يؤدها خدم المائدة والقبعات المصنوعة من الحرير والملابس المنشأة وكثيرا من المجوهرات والملابس . على أن لزوم هذه الأشياء لأى شخص بعد أن يعتادها لا يقوم حجة تبرر نعت نوع معين من الانفاق بأنه تبديد أو غير تبديد بالمعنى الفنى للكلمة . فالاختيار الذى يجب أن يخضع

٩  
 به كل نوع من أنواع الاتفاق قبل تقرير هذا الأمر هو ما إذا كان يؤدي  
 مباشرة إلى رفاهية الحياة البشرية - أي ما إذا كان يساعد على تقدم عملية  
 الحياة من زاوية غير شخصية ، لأن هذا هو أساس الحكم النهائي على غريزة  
 حب الاتفاق ، وهذه الغريزة هي محكمة الاستئناف النهائية في أية مسألة  
 تتعلق بالواقع الاقتصادي أو الكفاية الاقتصادية . وهو أمر يتعلق بالحكم  
 النهائي الذي يصدر عن ذوق عام نزيه . فليست المسألة إذن هي ما إذا كان  
 نوع معين من الاتفاق يبعث - في ظل الظروف السائدة المتعلقة بعادات الفرد  
 والتقاليد الاجتماعية - على رضا المستهلك ذاته أو على اطمئنانه ، بل هي  
 ما إذا كانت نتيجتها ، بصرف النظر عن الذوق المكتسب وعن قوانين السوق  
 والأداب التقليدية ، توفر مزيدا من الراحة ومن متع الحياة . فالانفساق  
 التقليدي يجب أن يدخل في باب « التبديد » ما دامت التقاليد التي يستند  
 إليها ترجع في أساسها إلى عادة المفاضلة المالية النحاسية - طالما كان الناس  
 يدركون أنها لم تكن لتصبح عادة لازمة لو لم تستند إلى هذا المبدأ من مبادئ  
 الجاه القائم على الشراء أو على النجاح الاقتصادي النسبي .

وواضح أنه ليس من الضروري أن يكون أي شكل بالذات من أشكال  
 الاتفاق تبديدا محضا حتى يدخل في باب الاتلاف البين . فقد تكون سلعة  
 من السلع مفيدة وتبديدية معا ، وقد تكون منفعتها للمستهلك تابعة من  
 الاستهلاك والتبديد بنسب غاية في التباين . وكثيرا ما يقترون هذان  
 العنصران في السلع الاستهلاكية ، بل والسلع الانتاجية ، وعليهما يقوم نظام  
 مع أن عنصر التبديد ، بصفة عامة ، يميل إلى الغلبة في المواد الاستهلاكية ،  
 بينما العكس هو الصحيح في حالة المواد المخصصة للانتاج . بل إن من  
 الممكن دائما - حتى في الحالات التي تبدو لأول وهلة أنها لا تجدى إلا في  
 التظاهر المحض - أن نستشف وجود بعض الأغراض النافعة منها ، ولو  
 ظاهريا على الأقل . ومن جهة أخرى نرى أن آثار التبديد الواضح ، أو على  
 الأقل آثار عادة التظاهر ، تبدو في العادة واضحة عندما ننعم النظر إليها ،  
 حتى فيما يتعلق بالآلات والعدد الخاصة التي أعدت لعمليات صناعية معينة ،  
 كما تبدو واضحة في أحط أنواع الصناعات البشرية . وربما كان من قبل  
 المجازفة أن نؤكد أن استخدام أية سلعة أو الانتفاع بأية خدمة - مهما بدا  
 أن غرضها الأساسي وعنصرها الرئيسي هو التبديد الواضح - لا ينطوي  
 على أية منفعة اطلاقا . وربما كانت المجازفة أقل إذا قلنا عن أية سلعة ذات  
 منفعة أساسية أن عنصر التبديد فيها لا علاقة له بقيمتها اطلاقا ، سواء كانت  
 العلاقة مباشرة أو بعيدة .



## الفصل الخامس مستوى المعيشة المالى

ان الأغلبية العظمى من الناس فى أى مجتمع حديث لا تصدر - حين نفق ما يزيد على الحد الضرورى لتحقيق الراحة المادية - عن محاولة لتبذير فى الاستهلاك الظاهرى . بقدر ما تصدر عن رغبة فى أن تصل الى مستوى الوجاهة التقليدى وتحافظ عليه . سواء بالنسبة لمقدار البضائع المستهلكة أو لنوعها . وهذا المستوى الذى يحرك هذه الرغبة ليس جامدا لا يتغير . ولا يعمل الانسان للوصول اليه دون أن يوجد معه مجال للاستزادة . فهذا المستوى من . ولا سيما انه قابل للامتداد بغير حدود لو أتبع الوقت للنعود على أية زيادة فى المقدرة المالية وعلى اكتساب المراتب على مستوى الاتفاق العالى الجديد الذى يلى هذه الزيادة . والانحطاط من مستوى اتفاقى بعد أن نعتاده أصعب بكثير من الارتقاء بمستوى الاتفاق استجابة لزيادة الثراء . فكثير من وجوه الانفاق المعتادة تنضج عند التحليل انها محض تبذير . وبذلك لا تزيد على أن تكون شرفية . لكنها بعد أن تندمج فى مستوى الاستهلاك المناسب وتكون بذلك قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظام حياسة الانسان . فان التخلل عنها لا يقل صعوبة عن التخلل عن أى وجه من وجوه الاتفاق التى تعمل مباشرة على توفير الراحة المادية . بل عن أى وجه قد يكون ضروريا لحفظ الحياة أو الصحة . وهذا يعنى أن الاتفاق الذى يتصف بالرغبة فى حب الظهور أو التبذير أو الرغبة فى كسب الشرف . والذى يوفر السعادة الروحية . قد يصح الاستغناء عنه أصعب من الاستغناء عن كثير من وجوه الاتفاق التى توفر الاحتياجات الدنيا اللازمة للرخاء المادى أو لمجرد البقاء . ومن المعروف أن النزول من مستوى معيشى عال لا يقل صعوبة عن النزول من مستوى معيشى منخفض نسبيا . على أن الصعوبة فى الحالة الأولى صعوبة معنوية . بينما هى فى الثانية قد تنطوى على انقاص للراحة المادية فى الحياة .

لكن بينما نرى التراجع صعبا . نرى أن العودة الى مستوى اتفاقى عال سهلة نسبيا . بل الواقع أنها تتم كما لو كانت أمرا طبيعيا . وفى الحالات النادرة التى يحدث فيها أن يتخلف المرء عن زيادة استهلاكه الظاهر عندما

متوفر له امكانيات هذه الزيادة . فإن ذلك يصبح أمرا يحتاج في نظر الناس الى تفسير ، فإذا عجز عن التفسير فقد يعزى الى دوافع الشح غير اللائقة ، بينما ينظر الناس الى الاستجابة السريعة للاتفاق عند ما تتوفر امكانياته على انها النتيجة الطبيعية . وهذا يدل على مستوى الاتفاق الذي تسير خطانا عادة على هديه ليس هو متوسط المستوى العادى الذى بلغناه . بل هو المستوى المثالى الذى لا تكاد نبلفه ، أو الذى لا نبلفه الا ببسذل بعض الجهد . والباعث هو التنافس - أى المفاضلة التحاسدية التى تدفعنا الى أن نبرز أولئك الناس الذين تعودنا أن نضع أنفسنا وإياهم فى طبقة واحدة . والواقع أن نفس هذا رأى ينطق به القول المشهور ، وهو أن كل طبقة تحسد الطبقة التالية لها فى السلم الاجتماعى مباشرة وتنافسها . بينما يندر أن تقارن نفسها بالطبقات الأقل منها أو التى تسبقها بكثير . وهذا معناه ، بتعبير آخر ، أن المستوى اللائق فى الاتفاق - كما هو فى أهداف التنافس الأخرى - يقرره ما تسير عليه الطبقة التى تعلو فى المركز مباشرة . وهكذا ، وبهذه الطريقة يمكننا أن نتبع جميع قواعد النبل والوجاهة وجميع مستويات الاستهلاك - لا سيما فى أى مجتمع تكون فوارق الطبقات فيه غامضة نوعا ما - فنجدها تتدرج تدرجا غير محسوس من طرائق تفكير أعلى الطبقات الاجتماعية وأكثرها ثروة ، أى طبقة الأغنياء المترفين .

وهذه الطبقة هى التى تقرر بصفة عامة نوع نظام الحياة الذى يعتبره المجتمع ملائما أو شريفا ، ومن واجبها - عن طريق القدوة والمثال - أن تضع نظام الخلاص الاجتماعى هذا فى أحسن صوره وأتمها . لكن طبقة المترفين العليا لا تستطيع أن تمارس هذه الوظيفة شبه الكهنوتية الا فى حدود بعض القيود المادية . فهى لا تستطيع أن تحدث - حين تشاء - انقلابا فجائيا أو عكسيا لطرائق التفكير السائدة فيما يتعلق بأية وحدة من هذه المقضيات ، لأن أى تغيير لا بد له من بعض الوقت لكى ينفذ الى الجماهير ويغير اتجاهاتها التى اعتادت عليها . ومما يتطلب الوقت بصفة خاصة تغيير عادات الطبقات التى تعيش بمنأى عن الطبقة التى تستطيع أحداث التغيير . وهذه العملية تسير ببطء أكبر حيثما كان تنقل السكان أقل ، أو حيثما كانت الفوارق بين الطبقات المتعددة أوسع وأكثر حدة . لكن المجال يزداد اتساعا أمام الطبقة المترفة - إذا أتبع لها الوقت الكافى - لكى تحدث ما تشاء من التغيير فى قواعد السلوك ودقائق نظام المعيشة فى المجتمع ، بينما نجد أن التغيير الذى يمكن أن تدخله على قواعد الوجاهة الأساسية لا يمكن أن يتعدى الحدود التى يقبلها الناس . فمعاييرها وشريعتها تعتبر النهج الذى يجب أن تحتذيه جميع الطبقات الأقل منها . لكن عند اتخاذ هذا النهج الذى ينتقل من أعلى الى أسفل ، محددا قواعد السلوك المحترم وطرقه ومشكلة العادات والميول الروحية بين الطبقات الدنيا ، نجد أن هذا النهج المسند

من مصادر يفتح بها ينتقل دائما بعد تحويره مسترشدا في ذلك بقواعد  
التدبير المظهري الذي تلتف منه غريزة الابداع بدرجات متفاوتة . ويجب أن  
نضيف الى هذه المعايير مبدءا آخر شاملا من مبادئ الطبيعة البشرية ، هو  
مبدء اندفاع العدوانى ، الذى يقع - من حيث انتشاره ومن حيث أنه باعث  
على الرضاء النفسانى - بين العاملين المذكورين . وسوف نتناول فيما بعد  
تأثير هذا العامل الأخير فى تشكيل نظام الحياة الذى تقبله الجماهير .

يتعين على قواعد السلوك المحترم اذن أن تتفق مع الظروف الاقتصادية  
والتقاليد ودرجة النضج الروحي للطبقة التى ينظم طرائق حياتها . ويجب  
أن نلاحظ بصفة خاصة أن هذه القواعد مهما كان مصدرها ، ومهما كانت  
درجة تمشيها مع مقتضيات الوجامة الأساسية عند أول ظهورها ، فلن يكون  
من المستطاع المحافظة الشكلىة على هذه القواعد فى جميع الظروف اذا اتضح  
أن هذه القواعد أصبحت بضئ الزمن أو بانتقالها الى طبقة اقل ثروة ،  
لا تتماشى مع أسس الحياة الرغلة التى تعارفت عليها الشعوب المتحضرة ،  
أى أنها أصبحت لا تخدم غرض المقارنة التحاسدية فى النجاح المالى .

وواضح أن معايير الانفاق هذه لها أثر كبير فى تحديد مستوى  
معيشة أى مجتمع وأية طبقة . ولا يقل عن هذا وضوحا أن مستوى المعيشة  
الذى يسود فى أى وقت أو فى أى مستوى اجتماعى معين ، له بدوره أثر  
كبير فيما يتعلق بالمظاهر التى يتخذها الانفاق الشرفى ، وفيما يتعلق بدرجة  
سيطرة هذه الحاجة العنفا على الاستهلاك لدى أى شعب من الشعوب .  
فالقيود التى يفرضها فى هذه السبيل مستوى المعيشة المعتاد هى فى الأغلب  
ذات طابع سلبى ، وهى تكاد تعمل منفردة لتحول دون الانخفاض عن درجة  
الانفاق المظهري الذى أصبح معتادا .

إن أى مستوى معيشى له قوة العادة ، وهو مقياس معتاد وطريقة  
للاستجابة لعوامل معينة . والصعوبة التى يلقاها المرء فى مستوى اعتاده  
هى صعوبة التخلص من عادة بعد رسوخها . والسهولة النسبية التى  
يستطاع بها رفع مستوى المعيشة معناها أن عملية الحياة عملية متحركة  
متكشفة ، وأنها على استعداد للتكشف فى اتجاه جديد أينما وحشما نقصت  
المقاومة للتعبير عن النفس . لكن بعد أن تتكون عادة التعبير عن النفس عبر  
خط من خطوط المقاومة الضعيفة فإن ذلك التعبير سيتخذ نفس المتنفس المعتاد  
حتى بعد أن يحدث فى البيئة تغيير يودى الى ارتفاع محسوس فى المقاومة  
الخارجية . وهذه السهولة المتزايدة فى التعبير فى اتجاه معين ، وهى  
ما يعبر عنها بالعادة ، قد تضعف المقاومة التى تهيئها الظروف الخارجية  
لسير الحياة فى اتجاه معين . وكما يوجد فرق بين العادات المختلفة أو بين  
طرق التعبير واتجاهاته المعتادة التى منها يتكون مستوى معيشة كل فرد ،



كذلك يوجد فرق كبير من حيث قوة المصارفة في مواجهة ظروف معاكسة ودرجة العجز عن تجنب الانطلاق في اتجاه معين .

ومعنى هذا في لغة النظريات الاقتصادية السارية انه بينما يفسر الناس من اختزال لغاتهم في أى وجه من الوجوه لجدهم أكثر نفورا من الاقتصاد في بعض الوجوه منهم في بعض الوجوه الأخرى . بحيث انه بينما يجد الناس غضاصة في الاستغناء عن بعض أبواب الإنفاق التي اعتادوها نجدهم لا يستطيعون الاستغناء عن بعض أبواب أخرى الا بشق الأنفس . فان مواد الاستهلاك وأشكاله التي ينشبت بها المستهلك في اصرار كبير على ما تسمى في العادة بضرورات الحياة أو المواد التي توفر المستوى الأدنى للبقاء . والمستوى الأدنى للبقاء لا يقوم بطبيعة الحال على عدد من السلع المعينة محددة النوع والقدر تعديدا لا جيدة عنه . ولكننا نستطيع - فيما يختص بمبحثنا هذا - أن نقول انه يشمل عددا من السلع الاستهلاكية اللازمة لحفظ الحياة . ونستطيع أن نفترض أن هذا الحد الأدنى هو آخر ما ينتازل عنه المرء اذا أرغم على الاستغناء عن بعض وجوه الإنفاق . وهذا يعنى بطريقة عامة أن أقدم العادات التي تتحكم في حياة الفرد وأكثرها تاييلا - العادات التي تمس وجوده ككائن حي في أطولها بقاء وأكثرها قوة . وبعد هذه تأتي حاجات الإنسان العليا - العادات التي اكتسبها الفرد أو المجموعة من الناس في مرحلة تالية - تأتي هذه الحاجات بدرجات تختلف نوعا ما ولكنها لا تتغير أبدا . وبعض هذه الحاجات العليا ، كالنعوذ على استعمال بعض المنبهات مثلا أو الحاجة الى الخلاص ( بمعناه الديني ) أو حسن السمعة ، قد تكون لها في بعض الأحوال الأسبقية على الحاجات الدنيا أو الأولية . وعلى العموم ، كلما زادت درجة النعوذ وكلما طالت فترة ممارسة العادة دون توقف وكلما ارتبطت بعادات أخرى من العادات السابقة للحياة ، زاد تشبث هذه العادة نفسها بالبقاء . والعادة تكون أقوى اذا كانت السمات الخاصة بالطبيعة البشرية التي يشملها اثر العادة ، أو كانت النزعات الفطرية المعينة التي تمارس عن طريق العادة . سمات أو نزعات متعلقة فعلا وإلى درجة كبيرة بعملية الحياة أو مرتبطة بتاريخ حياة أى عصر بشري بالذات .

والسهولة المتفاوتة الدرجات التي تتكون بها مختلف العادات عند مختلف الأشخاص ، وكذلك النفور المتفاوت الدرجات الذي يحس به المرء اذا أرغم على التخلي عن بعض العادات ، يدلان على أن تكون بعض عادات معينة لا يرحم الى طول اعتمادها وحده ، فان المثل وسمات المزاج الموروثة لها في تقرير مجموعة العادات التي تتحكم في نظام حياة أى فرد أهمية لا تقل عن

أهمية طول فترة الاعتماد . وكذلك نوع الميول الوراثة . أو عبارة أخرى نوع المزاج الذى يرجع الى نوع العنصر السائد فى أى مجتمع . له أثر بعيد فى تقرير مدى وطريقة التعبير عن عمليات الحياة المرتبطة بالعادات فى أى مجتمع . ونستطيع أن ندلل على عظم الدور الذى تلعبه الميول الفطرية الموروثة فى سرعة تكون العادة لدى الأفراد وذلك بذكر السهولة المتساهلة التى تكون بها أحيانا عادة الإفراط فى تعاطى المترويات الروحية ، أو السهولة والحنمية المماثلتين اللتين تكون بهما عادة التزام قواعد التقوى لدى الأشخاص الذين أوتوا مواهب خاصة فى هذه السبيل . وهذه الأداة نفسها نأخذها فى تلك السهولة العجيبة التى يعتاد بها المرء على بيئة بشرية معينة . وهى ما نعبر عنها بالحب الرومانتيكى .

والناس يختلفون من حيث الميول التى تنتقل اليهم ، أو من حيث السهولة النسبية التى يفتتح بها نشاط حياتهم فى اتجاهات خاصة ، والعادات التى تتفق مع ، أو تقوم على ، ميول معينة قوية نسبيا . أو تنصف بسهولة نوعية كبيرة نسبيا فى التعبير عنها ، تصبح ذات أثر كبير فى رخاء الإنسان . والدور الذى يلعبه هذا العنصر من عناصر النزعة الفطرية فى تقرير الصمود النسبى لمختلف العادات التى يتكون منها مستوى المعيشة ، من شأنه أن يفسر التفور الشديد الذى يحس به المرء إذا أرغم على التخلي عن أى باب اعتاده من أبواب الانفاق الذى يتم على سبيل الاستهلاك المظهري . والنزعات الفطرية أو الميول التى يمكن أن نعزو إليها أية عادة من هذا النوع هى تلك النزعات التى تدخل ممارستها فى باب التنافس . والجناح الى التنافس - بغرض المفاضلة التحاسدية - متاصل فى الإنسان منذ القدم ، وهو سمه ممتزجة بالطبيعة البشرية ، وهو سمه سرعان ما تنشط نشاطا ملحوظا وتؤكد نفسها تأكيذا شديدا فى اصرار كبير بأى شكل اعتادت أن تثبت به وجودها . فإذا انتهى المرء الى تكوين عادة محاولة التعبير عن طريق نوع معين من الانفاق الشرفى - عندما يعتاد المرء الاستجابة لأى نوع من أنواع الانارة بنشاط من أى نوع وفى أى اتجاه ، فى هدى هذه الميول التنافسية الناشطة والبعيدة المدى - فإن التخلي عن مثل هذا الانفاق المعتاد لا يمكن حدوثه الا على مضض شديد . ومن جهة أخرى كلما ساعدت حيازة الثروة على وضع المرء فى مركز يسمح له بتطوير عملية الحياة فى مجال أوسع وعلى مدى أكبر ، فإن النزعات العنصرية القديمة تعبر عن نفسها بتقرير الاتجاه الذى يسير فيه التطوير الجديد للحياة . ثم ان الميول التى تعمل فى هذا السبيل فعلا بشكل من أشكال التعبير متصل بها ، يدعمها أيعاز صريح من نظام المعيشة السائد المعترف به ، والتى تتوفر لها موارد وفرص مادية تعين على ممارستها - هذه كلها لها أثر كبير فى تحديد الاتجاه الذى يتخذه النشاط الكامل للفرد من أجل



لأكيد وجوده . ومعنى هذا ، بتعبير أقصر ، أن زيادة مقدرة الفرد على الدفع ( فى أى مجتمع يكون الاستهلاك المظهري فيه عنصرا من عناصر نظام الحياة ) يحتمل أن تتخذ طابع الانفاق فى بعض وجوه الاستهلاك المظهري المتعارف عليها .

وإذا استثنينا غريزة المحافظة على النفس ، فربما كان الميل الى المنافسة أقوى الدوافع الاقتصادية الحقيقية وأكثرها يقظة وصمودا . والميل الى المنافسة فى أى مجتمع صناعى يظهر فى المنافسة المالية . ومعنى هذا ، فيما يختص بالمجتمعات الغربية المتحضرة ، أنه يتخذ شكل التبريد المظهري . فالحاجة الى التبريد المظهري ، إذن ، على استعداد دائما لامتناس أى زيادة فى الكفاية الانتاجية للمجتمع أو أية زيادة فيما تنتج من السلع ، بعد توفير ما يكفى لسد أشد الاحتياجات المادية لزوما . وحيث لا يتم ذلك ، فى الظروف الحديثة ، يرجع السبب فى مخالفة القاعدة عادة الى أن معدل الزيادة فى ثروة الفرد كبيرة الى درجة لا يستطيع معها أن يرفع معدل زيادة الانفاق بنفس الدرجة ، أو قد يكون السبب أن الفرد الذى أصاب الثروة يرجى الانفاق فى وجوه الاستهلاك المظهري الى وقت آخر - والغرض من هذا عادة هو جعل جملة الانفاق الزائد الذى ينتويه أشد تأثيرا فيمن يشهدونه . وكلما ساعدت زيادة الكفاية الانتاجية على سهولة كسب وسائل المعيشة بمجهود أقل ، اتجهت طاقات الأفراد المجدين فى المجتمع الى بلوغ مستويات أعلى فى الاستهلاك المظهري ، بدلا من تقليل جهودهم وقصرها على مجرد الحد الذى يوفر لهم الراحة . فالجهود المبذولة لا تنقص كلما زادت الكفاية الانتاجية وجعلت التقليل من المجهود ممكنا ، ولكن الزيادة التى تحدث فى الانتاج تستخدم فى سد تلك الاحتياجات التى تعزى غالبا فى النظرية الاقتصادية الى الاحتياجات العليا أو الروحية - وهى احتياجات قابلة للزيادة دائما . وقد كان أثر هذا العنصر فى مستوى المعيشة هو الذى جعل جيمس ستيوارت ميل يقول « من المشكوك فيه الى الآن أن تكون جميع المخترعات الآلية التى عرفت الى اليوم قد خففت من الجهد اليومى الذى يبذله أى انسان » .

ومستوى الاستهلاك المقبول بين المجتمع أو الطبقة التى ينتمى اليها الفرد يحدد مستوى معيشته بدرجة كبيرة ، ويتم ذلك اما مباشرة بالتأثير فى ذوقه العام فيما يتعلق بالأمور الحسنة والصحيحة ، عن طريق اعتياد التفكير فيها واستيعاب نظام الحياة الذى ينتمى هذا المستوى اليه ، واما بطريقة غير مباشرة عن طريق اصرار الجماعة على التمشى مع مستوى الانفاق السائد ، باعتباره المستوى اللائق والذي يعاقب من يخالفه اما بالسقوط فى أعين الناس أو التبدد . وقبول مستوى المعيشة السائد وممارسته أمر مرغوب فيه وملائم معا ، الى درجة أنه كثيرا ما يصبح لازما لراحة الفرد



العاصمة ولنجاحه في الحياة . ومستوى معيشة أية طبقة - فيما يتصلق بالتبذير المظهري - يصل في الارتفاع عادة إلى الحد الذي تسمح به قدرة الطبقة على الكسب ، مع الاتجاه إلى زيادته باستمرار . وعلى ذلك كان أثره في جهود الأفراد هو توجيهها توجيهاً موحداً إلى جمع أكبر قدر ممكن من الثروة وإلى معارضة كل عمل لا يكون من ورائه كسب مالى . وكذلك كان أثره على الاستهلاك هو أنه يعمل في نفس الوقت على تركيزه في الوجوه التي تبدو أكثر وضوحاً لأعين المشاهدين الذين يسعى المرء إلى تيسل تقديرهم . بينما نجد الميول والدوافع التي لا تنطوي ممارستها على الانفاق البين ، سواء في الوقت أو في المال ، مصيرها إلى النسيان بسبب إهمال استعمالها .

وقد أدى هذا التفضيل للاستهلاك المظهري إلى جعل الحياة المنزلية لعظم الطبقات حقيرة نسبياً . إذا قورنت بالبهاء الذي يبدو به ذلك القسم من حياتهم الذي يظهرون به أمام المألأ . ومن النتائج الثانوية لهذا التفضيل نفسه أن الناس عادة يخفون حياتهم الخاصة عن أعين الناظرين ، فيعزفون عن كل اختلاط بجيرانهم في كل ما يتعلق بكل نوع من الاستهلاك يستطيعون ممارسته في الخفاء دون خشية من ملامة . من هنا كان انطواء الناس في معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة ، في كل ما يتعلق بحياتهم المنزلية ، ومن هنا أيضاً كانت عادة العزلة والتحفظ ، وهي من أكبر مظاهر الاحتشام السائد بين الطبقات العليا في جميع المجتمعات . كذلك نستطيع أن ننسب انخفاض نسبة المواليد بين الطبقات التي تلقى مقتضيات الانفاق المظهري عبثاً ثقيلًا على كواهلها . نستطيع أن ننسب هذا الانخفاض إلى مطالب مستوى معيشي يقوم على التبذير المظهري . فان الاستهلاك المظهري وما يتبعه من زيادة الانفاقات التي تتطلبها تربية طفل تربية لائقة ، بالغة الضخامة وتقوم حائلاً منيعاً دون انجاب الأطفال . وقد يكون هذا العامل هو أقوى موانع مالتس أثرها .

وأثر عامل مستوى المعيشة هذا ، سواء من حيث الاقتصاد في عناصر الاستهلاك الخفية التي توفر الراحة المادية ، أو من حيث قلة الأطفال أو انعدامهم ، قد نستطيع أن نلاحظه على أحسن صوره بين الطبقات التي تستغل بالمهن العلمية . فقد جرى العرف على وضع هذه الطبقة في مركز اجتماعي أعلى مما يسمح به مركزها المالى ، وذلك بسبب ما يفترض وجوده فيها من امتياز ومواهب نادرة ومعارف تميز بها حياتها وعلى ذلك فدرجة الانفاق اللائق فيما يختص بهم عالية نسبياً ، ومن أجل هذا لا تترك أمامهم إلا مجالاً ضيقاً جداً للانفاق على مطالب المعيشة الأخرى . وقد أزعجتهم الظروف على أن يصبح ذوقهم العادي فيما يتعلق بما هو حسن وصحيح في هذه الأمور ، وكذلك ما يتوقعه المجتمع من مستوى مالى لائق برجال العلم .

أرغمتهم الظروف على أن يصبح هذان الاعتباران من العلو بمكان إذا قيسا  
بدرجة الثراء والقدرة على الكسب السائدين في هذه الطبقة ، بالنسبة إلى  
الطبقات الأخرى من غير أهل العلم الذين يعتبرون اسميا مساوين لها من  
الناحية الاجتماعية . والرجال الذين يشتغلون بمهن علمية ، في أي مجتمع  
حديث لا تكون فيه هذه المهن احتكارا لرجال الدين ، تضطرهم الظروف  
بالرغم منهم إلى الاختلاط بطبقات أعلى منهم من الناحية المالية . ثم إن  
المستوى العالي للثراء السائد بين هذه الطبقات العليا يتسرب إلى طبقة  
العلماء دون أن يفقد من شدته قدرا يذكر ، ويتبع ذلك أنه لا توجد بين  
المجتمع طبقة تنفق في أبواب التبديد المظهري نسبة من دخلها تزيد على  
ما يتفق هؤلاء .

## الفصل السادس

# القواعد المالية للذوق

سبق أن كررنا التحذير أكثر من مرة ، من أنه بينما نجد أن النمط المنظم للاستهلاك هو إلى حد كبير مقتضيات الاسراف المظهرى . فإننا لا يجب أن نفهم من هذا أن الباعث الذى يتصرف بمقتضاه المستهلك فى أية حالة معينة هو هذا المبدأ بشكله الظاهر الصريح . فالباعث له عادة هو الرغبة فى مجازاة العرف القائم كى يتجنب الملاحظة النابية والتعليق غير المرصى ، وأن يرمى بمعبشته إلى مستويات السلوك المتعارف عليها من حيث نوع المواد المستهلكة ومقدارها ودرجتها ، وكذلك من حيث صرف وقته وجهده فى الوجوه اللائقة . والتعود على مجازاة هذا العرف يدخل فى أكثر الأحوال ضمن يوأمت المستهلك ، وله اثر مباشر فى تقيد استهلاكه ، لا سيما ما يكون منه أمام أعين الناس . لكننا نستطيع أن نلاحظ قدرا كبيرا من التبذير ايضا فى الاستهلاك الذى لا تقع عليه أعين الغرباء الا قليلا - كما هى الحال مثلا فى الملابس الداخلية وأصناف الطعام وأدوات المطبخ وغيرها من الأدوات المنزلية التى تستخدم من أجل الانتفاع بها لا من أجل التظاهر . ونظرة دقيقة إلى كل هذه الأدوات النافعة تكشف عن مظاهر معينة تضيف إلى تكاليف السلع المذكورة وتزيد قيمتها التجارية ، ولكنها لا تزيد بنفس النسبة من درجة الانتفاع بها فى الأغراض المادية التى نعلم أنها صنعت من أجلها قبل أى شيء آخر .

فى ظل الاشراف الدقيق لقانون الاسراف المظهرى فى بعض النواحي المختارة ، ينمو قانون قواعد الاستهلاك المتعارف عليها ، من شأنه أن يجعل المستهلك يتمتع بمستوى معين من مستويات التبذير فى استهلاك سلعه وفى صرف وقته وجهده . ونمو هذا العرف المحدد ذو اثر مباشر على الحياة الاقتصادية ، ولكن له كذلك اثرا بعيدا غير مباشر على سلوك الناس فى نواح أخرى أيضا . فقواعد التفكير فيما يتعلق بالتعبير عن الحياة فى اتجاه معين لا بد أن تؤثر فى نظرتنا المعتادة لما هو طيب وحق فى الحياة من نواح أخرى كذلك ، لأن المصلحة الاقتصادية لا توجد متميزة ومنفصلة عن سائر الصالح فى طرائق تفكيرنا ذات التركيب العضوى المعقد التى تتكون منها



مادة حياة الفرد الواعية . وقد سبق أن ضربنا مثلا لعلاقتها بقواعد الشهرة .

وبدا الاسراف المظهرى امر المرشد الهادى فى تكوين عادات التفكير فيها هو حق وطيب فى الحياة وفى المتاع . وهذا المبدأ حين يفعل هذا يحتضى قواعد السلوك الأخرى التى لا تكون لها علاقة بقواعد الترف المبنية على أساس مالى ، ولكن يكون لها - بطريقة غير مباشرة أو عرضية - مغزى اقتصادى كبير نوعا . وعلى ذلك فإن قواعد الاسراف الذى يقصد به التفاخر قد تؤثر مباشرة أو من بعيد فى الاحساس بالواجب وفى الذوق الجمالى وتقدير قيمة الأشياء واللباقة الدينية والتقدير العلمى للحق . وليست هناك ضرورة تقتضى الدخول هنا فى مناقشة النقط المعينة التى عندها - أو الطريقة المعينة التى بها - يتعارض قانون الانفاق الشرفى وقوانين السلوك الخلقى . فهذا من الأمور التى لقيت كثيرا من الاهتمام والتوضيح على أيدى أولئك الذين يقتضيهام واجبهام أن يرفهوا ويلفتوا النظر الى كل مخالفة لقانون الأخلاق المعترف به . وفى المجتمعات الحديثة ، حيث نظام الملكية الخاصة هو المظهر القانونى والاقتصادى السائد فى المجتمع ، نجد قداسة الملكية الخاصة مظهرا أساسيا لقانون الأخلاق . ولا حاجة الى أن نؤكد أو نوضح أن عادة الاحتفاظ بالمتلكات الخاصة دون المساس بها تتعارض وعادة أخرى هى عادة البحث عن الثروة من أجل الشهرة التى ينالها المرء عن طريق استهلاكها المظهرى . ومعظم الاعتداء على المتلكات الخاصة ، لا سيما الاعتداءات الكبيرة ، تدخل فى هذا الباب . ومن المعروف أيضا أن المعتدى على الملكية الخاصة اعتداء يمكنه من الاستيلاء على قدر كبير منها ، لا ينال فى العادة أقصى العقوبة أو أقصى التثريب الذى يستحقه ذنبه على أساس قانون الأخلاق وحده . فاللص أو المختلس الذى جمع عن طريق الجرم ثروة كبيرة لديه فرصة للافلات من سلطة القانون أكبر من فرصة اللص الصغير ، كذلك يستطيع هذا أن ينال حسن السمعة بسبب ثروته التى جمعها وبسبب حسن انفاقه لمتلكاته التى اقتناها بطرق غير مشروعة ، فإن حسن انفاقه لما أغتصب له أثر طيب فى نفوس الذين يقدرّون مراعاة حسن السلوك ، ويقلل فى نظرهم من بشاعة الجرم الخلقى الذى ارتكبه . كذلك نستطيع أن نذكر ، وهذا أمر كثر الصلة بالموضوع ، أننا جميعا نميل الى مغفرة الاعتداء على المتلكات اذا كان المعتدى قد صدر فى ذلك عن ذلك الباعث الجدير بالتقدير ، الا وهو توفير وسائل الحياة الكريمة لزوجته وأولاده . فإذا كانت الزوجة ، فضلا عن ذلك ، قد نشأت فى أحضان النعمة ، فإن هذا يعتبر ظرفا اضافيا مخففا . أى أننا على استعداد لاغتفار مثل هذا الاعتداء ما دام الباعث عليه هو الدافع الشريف الذى يمكن لزوجة المعتدى أن تقوم نيابة عنه باستهلاك الوقت والمال بالقدر الذى يتطلبه المستوى

المالى اللائق . وفى مثل هذه الحالة تكون عادة الرضاء من درجة الاسراف المظهرى المعتادة متعارضة مع عادة استهجان الاعضاء على الملكية ، الى درجة انها أحيانا تثير فى نفوسنا الشك فيما اذا كان الجزء الواجب هو المدح أو القدح . والغريب أن هذا صحيح حينما انطوى الفعل الشائن على عنصر ضخم من عناصر العدوان أو القرصنة .

وهذا الموضوع لا يحتاج الى مزيد من الاسترسال فيه هنا ، ولكن قد لا يكون من غير الملائم أن نذكر أن كل مجموعة القوانين الخلقية التى تتعلق بمفهوم الملكية التى لا يجوز الاعتداء عليها هى ذاتها بقية منطقية للقيم التقليدية للثروة . ويجب أن نضيف أن هذه الثروة التى نعتبرها مقدسة تنال التقدير من أجل اكتساب حسن السمعة عن طريق استهلاكها استهلاكاً مظهرياً .

وسوف نتناول اثر جاه المال على الروح العلمية أو التطلع الى العلم ، بشئ من التفصيل فى فصل آخر . وكذلك لا توجد ضرورة تدعو الى التطويل فى الكلام عما يختص بروح التقوى أو الكفاية فى الطقوس أو سمو المقام الدينى فى هذا المجال ، فهذا ايضا سوف يأتى ذكره عرضاً فى فصل تال . ومع ذلك فإن عادة الاتفاق فى سبيل كسب حسن السمعة له اثر كبير فى تكييف الأدواق العامة فيما يتعلق بالصحيح واللائق من الأمور المقدسة . ومن هنا نستطيع أن نشير الى علاقة مبدأ الاسراف المظهرى ببعض الطقوس والآراء الدينية الشائعة .

من الواضح أن قواعد الاسراف المظهرى يمكن أن تفسر قدراً كبيراً مما نستطيع أن نسميه « الاستهلاك ابتغاء وجه الله » ، كما هى الحال فى التبرع لانشاء دور العبادة أو فى لبس الملابس الكهنوتية الفضفاضة ، وما إليها . بل أننا نجد ، حتى فى المعتقدات الحديثة ، التى يعزى الى آلهتها أنها تفضل المعابد التى لا تبنى بالأيدي ، نجد فى هذه المعتقدات أن المباني المقدسة وغيرها مما يتعلق بالعقيدة ، تبنى وتزين بطريقة يظهر فيها قدر كبير من الاتفاق التبديدى . ولسنا فى حاجة الى كثير من الملاحظة أو التدقيق - وإى منهما يفى بالغرض - لكى نتأكد أن الروعة الباهظة التكاليف التى تبدو فى دور العبادة لها أثر كبير فى رفع معنويات المتعب وترفيقها ، ولكن هذا الأثر نفسه يحدث عندما نفكر فى الاحساس بالخجل الوضع الذى يشعر به كل من يشاهد مظاهر الفقر والقذارة التى تحيط بمكان العبادة . ويجب أن يكون كل ما يتعلق بالعبادة لا غبار عليه من الناحية المالية ، وهذا امر ضرورى مهما كانت نظرنا الى هذه الأماكن التى تحيط بمكان العبادة من حيث قيمتها فى الأمور الدينية أو غيرها .

وفد يكون من المناسب أيضا ان نذكر أنه في جميع المجتمعات ، وبخاصة حيث لا يكون مستوى النظافة في المساكن عاليا ، نجد أن قدس الأقداس أرض زخرفة وأكثر تديرا طاهرا فيما يخص بممارسته وزينته ، من مساكن الذين يعمرولة للعبادة . وهذا يصدق على معظم المذاهب والعقائد سواء كانت مسيحية أو وثنية ، ولكنه يصدق بدرجة خاصة على العقائد الأقدم والأتم نصجا . وقدس الأقداس في نفس الوقت لا يوفر لمتراديه راحة جسمية بل قد لا يوفر شيئا منها على الإطلاق . والحقيقة أن المكان المقدس لا يقتصر فقط على أنه لا يقدم لمتراديه الا قليلا من الراحة المادية اذا قورن بمساكنهم المتواضعة . بل أن جميع الرجال يحسون ان الإدراك الصحيح لما هو حق وجميل وصالح يقتضي أن يخلو كل ما ينفي على أماكن العبادة من كل ما يوفر الراحة المتعبد خلوا طاهرا . فاذا سمحنا بإدخال أى عنصر من عناصر الراحة الى المبنى فلا أقل من أن ينوارى بدقة تحت ستار من التقشف الظاهري . وفي أشهر دور العبادة الحديثة التي لا يالو مشئوها جهدا في اتفاق أى قدر من المال على انشائها ، نجد مبدأ التقشف مبالغا فيه إلى حد يجعل أثاثه وسيلة لاشاعة الرهبة ، خصوصا في مظهره . وهناك قليل من الناس لهم احساس مرعب فيما يختص باستهلاك المال في سبيل العبادة ، ولا يرون في هذا التقشف شيئا من الحق أو الجمال . فاستهلاك المال في سبيل العبادة هو من قبيل الاستهلاك بالنيابة . وقانون التقشف في أسباب العبادة قائم على أساس ما للاستهلاك التبديلي الواضح من شرف في نظر الناس ، يستند المبدأ القائل بأن الاستهلاك بالنيابة لا يجب ظاهريا أن يؤدي الى راحة المستهلك بالنيابة .

والأماكن المقدسة وماتجهز به من الرياش لها بعض مظاهر هذا التقشف في معظم العقائد التي لا نعتقد أن القديس أو الإله الذي يقام الهيكل باسمه موجود فيه ويستخدم الرياش في اشباع ما يعزى اليه من ذوقه المحب للشر . ويختلف الأمر نوعا ما في هذه الناحية في تلك العقائد التي تعزو الى المعبود نوعا من الحياة أقرب الى نوع الحياة الأرضية التي يحياها أى زعيم مقدس - أى التي تفرض أنه يستخدم شخصيا هذه السلع الاستهلاكية . ففي هذه الحالة يتخذ بناء الهيكل المقدس وتجهيزاته الطابع الذي يضاف على السلع التي ينتفع بها السيد أو المالك في الاستهلاك الظاهر . ومن جهة أخرى . وحيث تستخدم الأدوات المقدسة لخدمة المعبود فقط ، أى حيث تستخدم نيابة عنه على أيدي عباده ، فهنا نجد الأدوات المقدسة تأخذ الطابع الخلقى بالسلع التي يقصد منها الاستهلاك بالنيابة فقط .

ففي الحالة الأخيرة يخطط الهيكل والأدوات المقدسة بحيث لا تعمل على راحة المستهلك بالنيابة أو على متعته . أو تؤدي بحال من الأحوال الى



الإعتماد بأن هدف استهلاكها هو راحة المستهلك . فإن الاستهلاك بالنيابة لا يهدف إلى استمتاع المستهلك ، بل إلى الشهرة المالية لأولئك الذين يحدث لاستهلاكهم الاستهلاك . ومن أجل هذا كانت الملابس الكهنوتية بأعظمة الثمن ومنفعة ومير مريحة إلى حد كبير . وفي الثقافات التي لا تفرض في خادم المعبود أن يقوم على خدمته بصفة متلازمة ، نجد الهيكل والأدوات المقدسة ذات طابع تقسفي غير مرح ، وهذا في رأى الناس ما يجب أن يكون .

ومبدأ الاسراف لا ينتهك مجال القوانين الخاصة بطقوس العبادة في تحديد مستوى التبذير اللائق بأمور العبادة فقط . فهو يتدخل في طرق العبادة كما يتدخل في وسائلها ، ويؤثر في أعمال الفراغ بالنيابة كما يؤثر في الاستهلاك بالنيابة . وتصرف رجال الدين في أحسن حالاته يتم في عزلة وبغير جهد أو اهتمام ، ولا تشويه شائبة من اللذة الجسدية . وهذا يصدق - بدرجات متفاوتة طبعاً - على مختلف العقائد والمذاهب . ولكن دلائل الاستهلاك المظهري للوقت تبدو واضحة في حياة رجال الدين في جميع العقائد التي تتخيل معبودها في صورة إنسان .

ومبدأ الفراغ بالنيابة السائد نفسه يبدو واضحاً في التفاصيل الخارجية لطقوس العبادة . ولست بحاجة إلى الإشارة إليها إلا لزيدها وضوحاً أمام من يرونها . فجميع الطقوس تميل إلى أن تتحول إلى نوع من الصيغ المتكررة . وهذا التحول إلى صيغ أكثر وضوحاً في العقائد التي اكتمل نموها وأصبح لها في نفس الوقت حياة وملابس كهنوتية أكثر تقسفاً وتمثلاً وصراحة . لكنها تبدو أيضاً في أشكال العبادة وطقوسها في المذاهب الحديثة الأكثر تسامحاً فيما يتعلق بمظهر الكهنة والملابس والهيكل . وتلاوة الصلاة - أو تلاوة « الخدمة » كما يعبر عنها في الإنجليزية ، ( ولفظ « الخدمة » هنا يحمل معنى ذا مغزى من حيث النقطة التي نحن بصدددها ) تصبح أكثر آلية كلما تقدمت بالمذهب السنون وصار أكثر استقراراً ، وآلية الصلاة هذه تبعث على انتم الإرتياح في نفوس المؤمنين الصادقين . وهذا أمر له ما يبرره ، لأن كونها آلية معناه الصريح أن المعبود الذي تؤدي الصلاة ابتغاء مرضاته سر سروراً يزيد على القدر الضروري الذي يتطلبه من خدمه . وهؤلاء الخدم غير منتجين ، وهذه صفة تنطوي على معاني التشريف لولاهم . ولست بنا حاجة إلى ذكر التشابه الكبير في هذه النقطة بين وظيفة القسيس ووظيفة الخادم الذي يلبس حلة مميزة . ومما يرضى الشعور بما هو لائق من الأمور أن مهمة القسيس ومهمة الساعي كلتيهما تتم بطريقة شكلية فقط ، فلا يجب أن ينطوى أداء وظيفة القسيس على شيء من الرشاقة أو المهارة يمكن أن يفهم منه أن له قدرة على اتقان عمله .

ومن الطبيعي أنه يوجد في كل هذه الأعمال ما ينم عن مزاج المعبود وذوقه وميوله وطرق حياته التي يعزوها إليه العابدون الذين يعيشون في ظل قوانين القواعد المالية المتعلقة بحسن الأخدولة . وقد عمل مبدأ التبديد المبين ، عن طريق تأثيره في الاتجاه الذي يسيطر على طرق تفكير الناس ، على تشكيل فكرة المتعبدین عن معبودهم وعن العلاقة التي تربط الناس به . ومن الطبيعي أن العقائد الساذجة هي التي تضيء على معبودها أكبر قدر من البهاء المالي ، ولكنه مع ذلك واضح جلي في جميع المعتقدات . فان جميع الشعوب في أية مرحلة ثقافية أو أية درجة من درجات الرقي ، يسرها غاية السرور أن تزيد شيئا الى ما تعرفه عن شخصية معبوداتهم المحيطة بهم . وهم عندما يعملون خيالهم بهذه الطريقة ليساعدتهم على اكمال الصورة عن مكان المعبود وطريقة حياته ، ينسبون اليه في العادة جميع الصفات التي يعتقدون أنها تخلق المثل الأعلى للانسان الكامل . وعندما يرغبون الاتصال بالمعبود فان طرائق التقرب ووسائله تكون اقرب ما يكون شبيها بالمثل الاعلى للمعبود كما يتخيله الناس . وهم يحسون انهم عندما يقفون بين يدي المعبود فعليهم أن يفعلوا ذلك في اتم احتشام ولاحسن هدف ، وذلك بطرق خاصة معروفة وفي ظروف مادية معينة ، تليق في العرف العام بطبيعة المعبود ، وهذا المثل الاعلى لما جرى عليه العرف العام خاصا بالسلوك اللائق في مثل مناسبات الاتصال هذه ، من الطبيعي أن يتأثر الى درجة كبيرة بالفهم العام للسلوك الانساني الواجب اتباعه في كل مناسبة للقاء كريم . لهذا نرى من العبث أن نحاول تحليل آداب العبادة بأن ننسب جميع الشواهد الدالة على وجود مستوى مالي للشهرة ، نسبة مباشرة صريحة ، الى قانون التنافس المالي . ولهذا أيضا نرى من العبث أن ننسب الى المعبود ، كما يفهم الناس عامة ، شدة التمسك بالمستوى المالي وتجنب البيئة القدرة واستنكارها لمجرد أنها لا تليق بمقامه من الناحية المالية .

ومع ذلك ، ومع المبالفة في التساهل ، يبدو أن جميع قواعد الشهرة المالية تؤثر ، بطريق مباشر وغير مباشر ، تأثيرا ماديا فيما يتخيله الناس من صفات المعبود ، كما تؤثر في تصورهم لامثل الطرق والظروف وأصلحها للتقرب اليه . فالشعور السائد هو أن المعبود يجب أن يسلك في حياته طرقا غاية في الوقار والفراغ . وكلما صور الناس مقام المعبود تصورا شاعريا ، بحثا عن السمو بالعقيدة أو ارضاء المعبود ، حاول مؤلفو التراجم بطبيعة الحال أن يثيروا خيال السامعين بتصوير العرش وأخيرا بمظاهر الأبهة والسلطان يخف به عدد كبير من الكهان . وفي مثل هذا التصوير للعرش السماوي نرى أن وظيفة هؤلاء الكهان هي الفراغ التبعي ، إذ يستنفدون وقتهم وجهدهم الى درجة كبيرة فيما لا يطائل تحته من تربيته صفات المعبود الفذة ومآثره ، بينما يتلأل المكان المحيط بالعرش ببريق أنفاس

المعادن وأندر الأحجار الكريمة . والقوانين المالية لا تتدخل الى حد هذه المبالغة في تصوير المثل الأعلى للمعبود الا في التعبيرات غير الملهمة عن صورته . ومن الحالات التي تبين فيها هذه المبالغة ما نراه بين زنوج الجنوب ( يقصد جنوب الولايات المتحدة ) . فان مؤلفي الترايم عندهم لا يستطيعون ان يرسلوا بخيالهم الى شيء يقل قيمة عن الذهب ، ولهذا نجد تمسكهم بالجمال المالى يتمحّض عن واقع اصفر فاتح لا يستسيغه ذوق وقور . ومع ذلك فقد لا تكون هناك عقيدة لم يلجأ معتنقوها الى القيم المالية يزيديون بها من كفاية الطقوس التي تعين الناس على فهم الحقيقة عن أجهزة العبادة .

كذلك يشعر الناس - ويلتزمون بهذا الشعور - ان الكهنة الذين يقومون على خدمة المعبود لا يجوز لهم الاستغفال بأية مهنة منتجة ، وان العمل مهما يكن نوعه - اية مهنة ذات نفع للانسان - لا يجوز لهم ادائها في حضرة المعبود او في حدود المكان المقدس ، وان من يمثل بين يديه يجب ان يكون قد تطهر من كل مظهر دنيوى للعمل المنتج عالق بلباسه او بشخصه ، وان يكون قد تدثر بملابس ذات دلالة تخالف دلالة ملابسه في الحياة اليومية ، وانه لا يجوز لأى شخص ان يقوم في ايام العطلة التي تخصص لتكريم المعبود او الاتصال به بأى عمل له فائدة للانسان . بل ان عائلات الكهنة من العلمانيين ذوى القربى النائية يفرض عليهم ان يلزموا الفراغ التبعي يوما واحدا من كل اسبوع .

وأثر القوانين الخاصة بالوجاهة المالية نجده واضحا في أعمال الناس الذين لا علم لهم بما هو صحيح ولائق في الآداب الدينية وفي علاقتهم بالمعبود ، سواء كانت هذه القوانين قد عملت . بطريق مباشر أو غير مباشر ، على تصويرهم للمعبود .

وقد كان لقوانين الوجاهة هذه تأثير مماثل ، لكنه أبعد أثرا وأكثر تحديدا ، على الذوق العام لجمال السلع المستهلكة او منفعتها . فمقتضيات السلوك المالى قد أثرت بدرجة كبيرة في تقديرنا لجمال الأشياء الجميلة ومنفعتها . فتفضيل السلع بقدر ما ينطوى عليه استهلاكها من اسراف مظهرى ، والشعور بنفعها يتناسيان الى حد ما وما تنطوى عليه من تبديد وعدم تلاؤم مع استخداماتها الظاهرة .

ومنفعة الأشياء التي تقدرها من أجل جمالها تعتمد كثيرا على ارتفاع أثمانها . ونستطيع أن توضح مدى هذا الاعتماد بمثل معروف جيدا . فملعقة من الفضة مصنوعة باليد وتتراوح قيمتها بين عشرة دولارات وعشرين دولارا ، لا تزيد في العادة نفعا - بالمعنى الأصلي للفظ - عن أخرى مصنوعة بالآلات من بعض المعادن الخسيسة - مثل الألومنيوم - ولا تتعدى قيمتها نحو عشرة



سنتات أو عشرين سنتا ، وأولى الأدوات في الواقع وسيلة أقل فائدة في القيام بالخدمة الظاهرة لهما من الثانية .

على أن هناك اعتراضا واضحا على هذا القول ، وهو أننا حين ننظر إلى الأمر من هذه الزاوية نغاضي عن إحدى القوائد الهامة للمعلقة الغالية الثمن ، أن لم تكن أهم قوائدها . فالمعلقة المصنوعة باليد ترضى ذوقنا وشعورنا بالجمال . بينما المصنوعة بالآلة من المعدن الخسيس لا يزيد نفعها على كونها أداة تقوم بخدمتها بكفاية . ولا ريب أن هذا الاعتراض يطابق الواقع ، لكن قليلا من التفكير كفيلا بأن يظهر أن الاعتراض يبدو منطقيًا ولكنه ليس قاطعًا .

اذ يبدو (١) أنه بينما المعدنان المختلفان اللذان صنعت منهما الملعقتان يتوفر فيهما النفع والجمال بالنسبة للغرض الذي يستعملان فيه ، إلا أن معدن المعلقة المصنوعة باليد تزيد قيمته مائة مرة على قيمة المعدن الخسيس ، دون أن يكون ذلك راجعًا إلى زيادة كبيرة في الجمال أو اللون ، ودون أية زيادة تذكر من حيث الفائدة المادية ، (٢) اذا اتضح بعد الفحص الدقيق أن المعلقة التي فرض أنها مصنوعة باليد ليست في الحقيقة إلا تقليدًا دقيقًا للسلع المصنوعة يدويًا ، ولكنها تقليد اتقنت صناعته بحيث تبدو كذلك في شكلها وسطحها لأي إنسان إلا من تفحصها بعين مدربة ، اذا اتضح ذلك فإن نفع هذه الأداة ، بما فيه ذلك الرضاء الذي يحس به مستعملها ، لمجرد اعتقاده أنها أداة من أدوات الجمال ، يهبط فورًا بمقدار ثمانين أو تسعين في المائة ، أو يزيد ، (٣) فإذا بدت الملعقتان ، في نظر الفاحص المدقق تدقيقًا وثيقًا نوعًا ، متشابهتين في مظهرهما إلى درجة لا تجعل تمييزهما ممكنًا إلا عن طريق خفة وزن المعلقة الرخيصة فقط ، فإن هذا التشابه في الشكل واللون لن يزيد من قيمة المعلقة المصنوعة آليًا ، أو يزيد من شعور مستعملها ، عند تأملها ، زيادة تذكر . طالما أنها ليست شبيهًا جديدًا عليه ، وطالما أن في مقدوره حيازتها بقيمة اسمية .

وما يقال عن الملعقتين يقال عن كل ما عداهما . فالرضاء العفيسم الذي ينبعث من استعمال وتأمل المنتجات الغالية الثمن ، والمفروض فيها الجمال ، هو غالبًا وإلى درجة كبيرة منبعث من سرورنا بالشئ النفيس الذي يتخفى عادة تحت اسم السرور بالجمال . وزيادة تقديرنا للسلع الأغلى ثمنًا هو تقدير لارتفاع قيمتها الترفية أكثر مما هو تقدير مجرد لجمالها . فإن مقتضيات الأسراف المظهرى لا تبرز بوضوح ، في أكثر الأحوال ، بالنسبة لتحديد قواعد الذوق ، ولكنها رغم ذلك توجد في شكل قواعد الزامية سائدة ودائمة العمل - عن طريق الاختيار - على تشكيل وتدعيم شعورنا بما هو جميل ، وتمييزنا لما يستحق - حقًا - أن نعدّه جميلًا وما لا يستحق .

وهذه النقطة بالذات هي التي يلتقى عندها ما هو جميل وما هو شرفي . ويمتزجان بحيث يصعب عندها التمييز بين صفة المنفعة وصفة التمييز في أية حالة معينة بالذات ، فكثيرا ما يحدث أن أداة من الأدوات التي تحقق الغرض الشرفي من الاسراف المظهرى هي في نفس الوقت أداة جميلة للنظر . كذلك طريقة صنعها التي تتحقق بها فائدتها في الغرض الأول قد تسبغ على الأداة ، بل هي في الغالب تسبغ عليها فعلا ، نوعا من جمال الشكل واللون . وهذه المسألة يزيد بها تعقيدا أن كثيرا من الأدوات ، كالأحجار الكريمة والمعادن النفيسة وغيرها من أدوات التزيين والتجلى ، تستمر فائدتها كعناصر من عناصر الاسراف المظهرى من منفعتها الأولى كأدوات من أدوات الجمال . فالذهب مثلا له قيمة كبيرة من حيث الجمال الحسى ، وكثير جدا من الأعمال الفنية التي تحوز التقدير العظيم - إن لم يكن أغلبها - هي في نفس الوقت على درجة كبيرة من الجمال ، ولو أن جمالها هذا كثيرا ما يقترن بقيمتها المادية . وهذا القول يصدق أيضا على كثير من الأدوات التي تستعمل في اللبس وبعض المناظر الطبيعية . كما يصدق بدرجة أقل على أشياء أخرى كثيرة - ولو لم يكن هذا الجمال الحسى الذي تنطق به هذه الأشياء لما رغب أحد في اقتنائها لذاتها ، ولما كانت دون غيرها أشياء يتباهى بها مقتنوها ومستعملوها . لكن منفعتها لمقتنيها ترجع عادة إلى الشرف الذي يضفيه اقتناؤها واستهلاكها أو إلى ما تجنيه صاحبها من سوء السمعة ، أكثر مما ترجع إلى أصالة جمالها .

وهذه الأدوات جميلة المظهر ، ومن هنا كانت فائدتها من هذه الناحية ، بصرف النظر عن فوائدها من النواحي الأخرى . وهي على هذا الاعتبار ذات قيمة لمن يستطيع حيازتها أو احتكارها ، ولهذا يتطلع الناس إلى حيازتها على أنها ممتلكات قيمة . كما أن متعة حيازتها تبعث في نفس حائزها الشعور بالتفوق المالى في نفس الوقت الذي يعمل فيه تأمله إياها على إرضاء حاسة تقديره للجمال . لكن جمال هذه الأدوات ، بالمعنى السسط لهذا اللفظ ، هو الدافع - وليس الأساس - لاحتكارها أو لقيمتها التجارية . « فمع عظم الجمال الحسى للجواهر إلا أن ندرتها وارتفاع ثمناتها يضيف عليها نوعا من الامتياز لم يكن يتوفر لها لو كانت رخيصة » . والحقيقة أن هناك قليلا من الدوافع إلى امتلاك مثل هذه الأدوات الجميلة واحتكارها ، إلا ما كان مرجعه إلى طابع التفاخر بصفتها من علامات الاسراف المظهرى . ومعظم الأشياء التي ينطبق عليها هذا الوصف ، باستثناء ما كان منها من أدوات الزينة الشخصية ، تخدم كثيرا من الأعراض الأخرى بنفس الدرجة التي تخدم بها هذا الغرض التفاخرى ، سواء كانت في حيازة الشخص الذي ينظر إليها أو لم تكن . وحتى فيما يختص بأدوات الزينة الشخصية ، يجب أن نزيد أن هدفها الرئيسى هو في أنها تضيف مزيدا من البهاء على لابسها أو مالكها إذا قورن بغيره ممن لا

يستطيعون حيالها . والفائدة التي نحصل عليها من الأشياء الجميلة لا تزيد  
زيادة كبيرة أو عامة لمجرد امتلاكنا إياها .

والشعير الذي يقوم عليه بحثنا إلى الآن هو أن أية مادة ذات قيمة يجب  
- لكي ترضى ذوقنا الجمال - أن تتفق ومقتضيات الجمال وارتفاع التمسك  
كليهما . لكن هذا ليس كل شيء . فإن ارتفاع الإنسان يؤثر فوق ذلك على  
أذواقنا إلى درجة تمتزج عندها درجات ارتفاع الثمن في أذهاننا بصفتها  
الجمال في هذه المادة فتنتج نتيجة هذا في أذهاننا على أنها تقدير للجمال  
فحسب ، وتكون النتيجة أن تصبح درجات الجمال مفهومة على أنها صفات  
الجمال للمادة الغالية الثمن . وهذه الدرجات الجمالية ترضينا بصفتها من  
علامات الأشياء النفيسة التي نتمناها بها ، ومن هنا يمتزج الرضاء الذي نتعده  
في نفوسنا بذلك الرضاء الذي يبعثه جمال شكلها ولونها . ولهذا كثيرا ما  
نعلم عن المادة الجميلة المظهر مثلا أنها جميلة إلى حد الكمال ، مع أننا  
كثيرا ما نجد أن قيمتها الحقيقية لا تسمح بغير التعبير عنها بأنها أداة للمباينة  
المالية .

وهذا المزج والخلط بين عناصر ارتفاع الثمن والجمال ربما كان أوضح  
ما يكون في أدوات الملابس وأثاث المنزل . وقانون التفاضل في أدوات الملابس  
هو الذي يقرر أي أنواع الملابس والوانها ومادتها ومظهرها العام هي التي  
تصبح مقبولة في نظر الإنسان في أي وقت معين ، وكل خروج على هذا القانون  
لا ترضى عنه ذواقنا كما لو كان خروجا على الحق . كما أن الرضاء الذي  
تنظر به إلى الملابس التي تتفق والطراز الحديث لا يشوبه شيء من النظائر  
بأي حال من الأحوال . فنحن على استعداد دائما أن نحس بشعور الرضاء  
عن الملابس التي تتفق والطراز السائد ، وهو شعور ليس فيه شيء من التناقض .  
فالملابس الخشنة والألوان الصارخة ، مثلا ، تؤدي أذواقنا أحيانا عندما يكون  
الطراز السائد هو الملابس المصنوعة من مواد راقية لامعة والوان غير صارخة .  
وقبعة جميلة من قممات هذا الموسم لا شك ترضى ذوقنا اليوم أكثر من قبعة  
لا تقل عنها جمالا لكنها من طراز كان سائدا في العام الماضي ، على أننا لو نظرنا  
اليهما بعد ربع قرن مثلا لكان من أصعب الأشياء فيما نعتقد أن نفضل  
أحدهما على الأخرى . وكذلك نستطيع أن نذكر أيضا أننا إذا نظرنا  
اليهما من حيث ملاءمتهما للجسم البشري وحدها فإن اللعة الجميلة التي  
تبدو في قبعة الرجل الأنيق ، أو في حلوائه الجلدي ، ليس فيهما من الجمال  
شيء يزيد على ما في لعة الأكمام المهلهلة ، ومع ذلك فليس هناك شك في أن  
جميع أفراد الطبقة الغالية (في المجتمعات الغربية المتحضرة) تملك تمسكا  
شديدا وغريزيا بالأمر الأول على أنه من أكثر الأمور جمالا ، وتجنب الثاني  
على أنه منفر لكل حاسة من الحواس . ومن المشكوك فيه كثيرا أننا نستطيع



أعراء ، أى انسان بأن يليس مثل هذه القبعة التى تلبسها المجتمعات المتحضرة  
الا لدافع قهرى قائم على أسس غير الأسس الجمالية .

وزيادة تعويدنا لأنفسنا على أن ننظر بعين التقدير الى كل ما يميز البضائع  
الغالية ، وزيادة تعودنا على أن نقرن الجمال وحسن السمعة ، تكون نتيجتهما  
أن السلعة الجميلة غير الغالية الثمن تعتبر فى نظرنا سلعة غير جميلة . ومن  
قبل هذا ما يحدث ، مثلا ، من أن بعض الزهور الجميلة تزدهر بها العين  
باعتبارها من الأعشاب التى لا ترقح العين لرؤيتها . ومن أن بعض زهور  
أخرى من التى تستطيع زراعتها بسهولة نسبية تقبلها - بل وتعجب بها -  
الدرجات الدنيا من الطبقة الوسطى ، الذين لا يستطيعون شراء أنواع أخرى  
أعلى ثمنا . لكن هذه الأنواع أنفسها تألف منها الطبقة ذات اليسار التى  
تستطيع شراء الزهور الغالية الثمن والتى أهلتها تربيتها الى درجة عالية من  
درجات تذوق الجمال فيما تعرضه محلات بيع الزهور ، بينما لا تزال هناك  
أنواع أخرى من الزهور لا تزيد على هذه جمالا ويتكلف انتاجها نفقات كثيرة  
تجذب قدرا كبيرا من اعجاب المغممين بالزهور الذين اكتملت أذواقهم فى  
بيئات شديدة المحافظة على حسن الأدب .

وهذا التفاوت فى مسائل الذوق الذى نشاهده بين طبقة وأخرى من  
طبقات المجتمع ، نشاهده أيضا فيما يتعلق بأنواع أخرى كثيرة من المواد  
الاستهلاكية ، كما هى الحال مثلا فيما يتعلق بالأثاث والمساكن والمتنزهات  
والحدائق . وهذا التفاوت فى النظر الى ما هو جميل من هذه الأنواع المتنوعة  
من الأشياء ليس تفاوتا فى المعايير التى يحكم الذوق الجمال على أساسها .  
وليس هذا اختلافا جوهريا فى المواهب من حيث تقديرها للجمال ، بل هو  
بالحرى اختلاف فى معايير حسن السمعة ، وهى المعايير التى تحدد أى نوع  
من مواد الاستهلاك البق بالطبقة التى ينتمى اليها الشخص الذى يختار من بين  
هذه الأشياء . فهو اختلاف فى تقاليد التملك فيما يختص بأنواع الأشياء التى  
يستطيع الفرد استهلاكها وتدخل فى باب الذوق والفن ، دون أن يكون فى  
هذا الاختيار أى حظ من قدره . وهذه التقاليد تتحدد - بدرجة كبيرة أو  
قليلة من الدقة - على أساس المستوى المالى لحياة الطبقة التى ينتمى اليها  
الفرد . مع قدر طفيف من التجاوز يمكن تعليله على أسس أخرى

وفى الحياة اليومية كثير من الشواهد العجيبة على الطريقة التى يختلف  
بها قانون الجمال عند النظر الى الأدوات التى تستعملها ، من طبقة من الناس  
الى أخرى . وكذلك عن الطريقة التى ينحرف بها الذوق الجمال المتعارف عليه  
عن الطريق الذى يمل به حب الاشتهار بالشراء . ومن هذا القبيل نرى المروج  
الخضراء والحدائق المنزلية أو المتنزه الذى سويت أعشابه بعناية يستهوى  
أذواق الشعوب الغربية ، ويبدو أنها تستهوى بصفة خاصة أذواق الطبقات

الميسورة في المجموعات التي يزيد فيها نسبة العنصر الأشقر ذي الرؤوس الطويلة زيادة ملحوظة . ولا ريب أن هذه الروح تنطوي على عنصر من جمال الحسى هو - ببساطة - نوع من لادراك الباطن ، ولا شك أنها بصفتها هذه تروق لجميع الأجناس وجميع لطيفات بطريقة مباشرة ، لكنها قد تكون أكثر جمالا بلا شك في عين الأشقر ذي الرأس المستطيل أكثر مما هي في عين معظم الأجناس الأخرى من البشر . وهذا التقدير العظيم الذى تحظى به رفعة من الأرض الخضراء لدى هذا الفريق أكثر مما تحظى به لدى بقية السكان . مضافا إليه مظاهر أخرى يمتاز بها مزاج العنصر الأشقر ذي الرؤوس المستطيلة ، يقوم دليلا على أن هذا العنصر الجسدى كان في وقت من الأوقات - وعلى مدى أزمان طويلة - عنصرا زعويا يقطن اقليما ذا مناخ رطب . فالمرج الذى سويت أعشابه بعناية يبدو جميلا في أعين قوم يعملون بالورثة إلى سهولة الاحساس بالرضا عند نائل مرج أو مرعى معتنى به عناية كافية .

والمرج هو من حيث الغرض الجمالى مرعى للبقر ، وفي بعض الأحوال في وقتنا الحاضر - حيثما تساعد الظروف الملائسة على استبعاد شبيهة حب التدبير ، تتحقق الأحلام التي يتغنى بها العنصر الأشقر ذو الرأس المستطيل بامتلاك بقرة وتركها ترعى في مروجها أو أملاكه ، وفي مثل هذه الحال نرى الواحد منهم يتخير بقرة من نوع غالى الثمن ، وحينئذ نرى شبيهة حب الاقتصاد ، وهي التهمة التي تكاد تقترون في جميع الأحوال بتربية البقرة ، تتنافى مع ما يقترون بتربية هذا الحيوان لأجل الزينة أو الهواية . لذلك نجد في جميع الأحوال فائدة البقرة كأداة تعبر عن حسن الذوق أمرا يجب استيعاده - اللهم إلا إذا كانت مظاهر الترف المحيطة بها تقوم دليلا على عكس هذا . وإذا كان الميل إلى نوع من الحيوانات الرعوية شديدا لدرجة يصعب معها التغلب عليه ، فكثيرا ما يحل محل البقرة حيوان آخر يقل عنها كثيرا أو قليلا كالغزال أو الوعل أو ما اليهما من الحيوانات الغريبة . وهذه الحيوانات التي تستبدل بالبقرة ، ولو أنها أقل من البقرة جمالا في عين الرجل الغربي ذي الميول الرعوية ، إلا أنها تفضلها في مثل هذه الأحوال ، من أجل أنها أقل لنا وأقل فائدة إلى حد كبير ، ومن أجل ما يتبع ذلك من اشتهاه مألوسا بالثراء ، مع أنها ليست مربحة لا حقيقة ولا تصورا .

والمتنزهات العامة هي بطبيعة الحال نوع من المروج ، وهي على أحسن الفروض نوع من المراعى . ومثل هذه المتنزهات تتم صيانتها بالطبوع عن طريق زعى الحيوان لما بها من العشب ، والماشية التي تسرح على العشب هي عامل يضيف إلى المراعى عنصرا جديدا لا يقلل من جماله . وهذا أمر يشعر به أى شخص يكون قد شاهد مرعى نال نصيبا كافيا من العناية . لكن مما يجدر ذكره ، على سبيل التعبير عن عنصر الثراء في الذوق العام ، أنه يندر أن يلجأ

الناس الى هذه الطريقة - طريقة اطلاق الماشية ترعى ارض الملاعب العامة -  
للعناية بها ، على أن خير ما يستطيع العامل الماهر أن يفعل له تحت اشراف  
وليس متمرن هو الوصول بالمشية الى شيء قريب الشبه بأرض المراعى . لكن  
النتيجة النهائية لا تصل أبدا الى مستوى الجمال الفني الذى تتمخض عنه  
عملية الرعى ذاتها . لكن العرف العام لا يرى فى قطع الماشية الا دليلا على  
الرغبة فى التوفير والاستفادة ، لدرجة أن ظهوره فى أرض الترفيه العامة  
يصبح شيئا غنا لا يحتمل . وهذه الطريقة من طرق العناية بالملاعب العامة  
طريقة رخيصة ، وهى لذلك غير لائقة .

ومن هذا القبيل مظهر آخر من المظاهر الخاصة بالملاعب العامة ، فهناك  
استعراض مقصود للاسراف يصحبه تظاهر بالبساطة والانتفاع . والملاعب  
الخاصة أيضا تكشف عن نفس هذه الفراسة حيثما كان مالکها أو مديرها ممن  
تطورت اذواقهم فى ظل العادات التى تسيطر على حياة الطبقة الوسطى . أو فى  
ظل تقاليد الطبقة العليا أيام طفولة الجيل الذى يسير الآن الى الزوال . لكن  
الملاعب التى تناسب الذوق الذى شبت عليه الطبقة العليا فى وقتنا الحاضر .  
لا تظهر فيها تلك اللامع بنفس الدرجة . وهذا الاختلاف فى الذوق بين  
الجيل الماضى والجيل الصاعد من الطبقة المهدية مرده الى الوضع الاقتصادى  
المتغير . وهناك اختلاف مشابه تستطيع ملاحظته من نواح أخرى . كما  
تستطيع أن تلاحظه فى الأغراض المقصودة من المحافظة على اراضى الترفيه  
العامة . ففي هذه البلاد ( يقصد أمريكا ) ، كما فى كثير غيرها ، يوجد قسم  
كبير من السكان ، أو هو كان يوجد الى ما قبل نصف القرن الأخير ،  
كان يمتلك من الثروة ما ينقى عنه شبهة الجرى وراء التوفير . وقد كان  
أفراد ذلك القسم الصغير من السكان - بسبب عدم كفاية وسائل المواصلات  
- موزعين فى جهات متفرقة بعيدة عن الاتصال بعضهم ببعض ، ولذلك لم  
يكن هناك أساس يقوم عليه ذوق عام غير مكتوث بالتبذير . لهذا لم تجد  
ثورة اذواق الطبقة المهدية ضد الرغبة السالفة فى التوفير ما يكبح جماحها .  
وحيثما استطاع الذوق الجمالى الاصيل ان يكشف عن نفسه فى جهات  
متفرقة فيظهر الرضا عن ملاسبات الاقتصاد أو التوفير ، فانه حينئذ  
ينقصه القبول الاجتماعى الذى لا يستطيع منحه الا عدد كبير من الناس  
ذوى العقليات المتجانسة . لهذا لم يكن للطبقة الراقية رأى عام ذو وزن  
يستطيع ان يفض الطرف عن دلائل الرغبة فى التوفير التى قد يبدو فى  
المحافظة على الملاعب ، ولم يكن هناك بالتالى اختلاف ذو وزن بين المثل  
الاعلى للطبقة المترفة والطبقة الوسطى الدنيا فى نظرتها الى الاراضى التى  
تخصص للمتعة . فكلتا الطبقتين قد أقامت مثلهما العليا ونصب أعينها  
الخوف من ان تهتم بالفقر أو بالحرص على المال .



واليوم نرى تشعبا في المل العليسا قد أخذ في الظهور . فالقسم من الطبقة المترفة الذي كان دائما معفى من العمل ومن هموم المال مدى جبل أو أكثر ، قد أصبح اليوم من الكثرة بحيث يستطيع أن يكون له رأى فيما يتعلق بالدوق - لم أن سهولة تنقلات أعضاء هذا القسم قد زادت من سهولة خلق « تماسك اجتماعي » بين أفرادهم . وهذه الطبقة الممتازة تعتبر البعد عن التوفير أمرا عاديا للدرجة أنه قد فقد كثيرا من فائده كآساس لقياس السمعة المالية . من أجل هذا نجد قوانين الذوق لدى الطبقة الراقية في هذه الأيام لا ترى ضرورة ملحة لدوام التظاهر بالتبذير ودوام التقيد بالابتعاد عن مظاهر الإقتصاد . ومن هنا نرى نزوعا إلى كل ما هو ريفي المظهر وما هو طبيعي ، يبدو في المنزهات وفي الملاعب على هذه المستويات الاجتماعية والثقافية العالية . وهذا النزوع هو إلى حد كبير مظهر لفرقة حب الاتفاق ، وهي تؤدي عملها بدرجات متفاوتة من التوافق . ويندر أن تكون بعيدة بعدا كبيرا عن التأثير بالمؤثرات الخارجية ، وقد تندرج في بعض الأحيان إلى شيء لا يختلف كثيرا عن ذلك التظاهر بحب الطابع الريفى الذى أشرنا إليه آنفا .

وهناك ميل شديد ، يبدو حتى في أذواق الطبقة الوسطى ، إلى بعض المبتكرات المفيدة التى يتم استخدامها عن التبذير الواضح ، ولكنها مع ذلك تقطنى تحقيقا لقانون التبذير الذى لا يرمى إلى الاشتهار بالشراء ، وهو لهذا يؤدي غرضه بطرق ووسائل متنوعة تبعد عنه شبهة النفعية - ومن هذه المبتكرات الأسوار التى تبني على طراز ريفى ، والقنساطر والخمائل والمفلات ، وما إليها من المظاهر التى يقصد منها إلى التجميل .

ومن طرق التظاهر بالانتفاع - وقد تكون أكثرها شرودا عن مستلزمات الإقتصاد - استعمال الأسوار والتكعيبات المصنوعة من الحديد المطروق على طراز ريفى وإنشاء الطرق المنعرجة عبر الأرض المستوية .

إن النخبة من الطبقة المترفة قد تخطت طور الانتفاع بأنواع الجمال المالى ذات الفائدة الزائفة ، وذلك من بعض النواحي على الأقل . لكن أذواق الذين دخلوا حديثا في عداد الطبقة المترفة الحقيقية ، وأذواق الطبقة الوسطى والدنيا ، لا تزال بحاجة إلى جمال مالى يحل محل الجمال الحسى حتى في تلك الأشياء التى تنال الإعجاب من أجل ما بها من جمال طبيعى خاص بها .

والذوق العام في هذه الأمور تمكن مشاهدته في التقدير الكبير للشائع لفن تشذيب الحدائق ، وفي أحواض الزهور التقليدية في الحدائق العامة . وقد يكون من أحسن الشواهد التى يمكن سردها على غلبة هذا الجمال المالى على الجمال الحسى في أذواق الطبقة الوسطى ، ما يبدو في استلزام

تخطيط الملاعب التي كان يشغلها أخيرا المعرض الكولمبي . فهذا الدليل من شأنه أن يؤيد ما ذهبنا اليه من أن الحاجة الى التبذير الذي يكسب لصاحبه حسن السمعة لا تزال على أشدها حتى حيثما يجتنب كل تظاهر بالاسراف . فان التأثير الفني الذي تم فعلا خلال عملية إعادة التخطيط قد ابتعد نوعا ما عما كان يحدث لو أن هذه العملية قد عهد بها الى أناس لا يسيرون على هدى قوانين الذوق المالية . وحتى النخبة الممتازة من أهل المدينة ترقب خطوات العمل برضاء لا حدود له ، مما يدل على أن هناك تباينا قليلا - أن كان هناك تباين على الإطلاق - بين أذواق الطبقة العليا والطبقتين الوسطى والدنيا من أهل المدينة - فالشعور بالجمال عند سكان هذه المدينة التي تمثل الثقافة المالية الراقية ، حريص على أن لا يجرد عن مبدئه الثقافي العظيم وهو الحرص على التظاهر بالتبذير .

وحب الطبيعة ، وهو نفسه قد يكون نابعا من قانون راق من قوانين الذوق ، يعبر عن نفسه أحيانا بطرق غير متوقعة ، على هدى قانون الجمال المالي هذا ، ويؤدي الى نتائج قد تبدو - لمن لا يتأملها مليا - غير متجانسة . فمثلا عادة غرس الأشجار في المناطق العارية عنها بهذه البلاد ، وهي عادة يجدها الجميع ، قد امتدت مزاولتها - بصفتها بابا من أبواب الانفساق المشرف - الى مناطق تكثر بها الأشجار الكثيفة ، حتى لم يعد من الأمور غير العادية أن ترى قرية أو فلاحا في المنطقة التي تغطيها الأشجار يجتث من الأرض أشجارها الأصلية ليغرس محلها فوراً فسائل من أنواع دخيلة يزرعها في أنحاء المزرعة أو تزرعها القرية على طول شوارعها . وبهذه الطريقة قد تجتث غابة كاملة من أشجار البلوط أو الفرغار أو الزان أو البندق البرازيلي أو الشوكران أو التامول ، كي يخلو مكانها لغرس فسائل الاسفندان اللين أو الحور أو الصفصاف . فهناك شعور بأن ما ينطوي عليه ترك أشجار الغابة على حالها من دلالة على حب تجنب الانفاق ، بنأى بالمرء عن الوفاق الذي يستوجب عمل شيء يؤدي غرضا من أغراض الجمال أو الشرف .

ومثل هذه الأمور الشائعة التي يسترشد فيها الذوق بالسمعة المالية ، يمكن أن نتتبع آثارها في المستويات السائدة للجمال في الحيوان ، وقد سبقنا الإشارة الى الدور الذي يلعبه هذا القانون الدوقي الذي يحدد للبقرة مستواها الجمالي عند الناس . ومثمل هذا يمكن أن يقال عن الحيوانات الأليفة الأخرى ، على قدر فائدتها للمجتمع ، كالطيور المنزلية مثلا والخنازير والماشية والأغنام والماعز وخيول الجر . فهذه جميعها من نوع المواد الإنتاجية وتؤدي دورا نافعا بل ومربحا في أغلب الأحوال . ومن أجل هذا ليس من السهل أن ننسب إليها شيئا من الجمال . لكن الأمر يختلف فيما يتعلق بالحيوانات المنزلية التي لا تخدم في العادة غرضا ما

كالحمام والبيغاوات وغيرها من طيور القفص ، والقطة والكلاب والخيل  
السريعة . فهذه في العادة من مواد الاستهلاك المظهري . وهي لهذا ذات  
طبيعة شرفية . ونستطيع هنا أن نعتبرها جميلة . وهذه الفصائل من  
الحيوان هي عادة محل إعجاب الطبقات العليا ، بينما الطبقة الدنيا مالياً  
والأقلية الممتازة من الطبقة المترفة التي كبرت منذ زمن بالقسانون القاسي  
الذي يستنكر الاقتصاد - ترى الجمال في كل أنواع الحيوان على السواء  
دون أن يكون هناك خص فاصل يضع حدوداً مالية دقيقة بين ما هو جميل  
وما هو دميم .

أما في حالة الحيوانات المنزلية التي تربي ليعرف عن صاحبها الثراء  
وتعتبر جميلة ، فهناك أساس آخر للتقويم يجب أن ننأوله بالكلام . فقيم  
عدا الطيور التي تدخل في عداد الحيوانات الأليفة التي تنم تربيتها عن ثراء  
صاحبها ، والتي اكتسبت منزلتها بين هذا النوع من الحيوان لسبب  
واحد هو كونها لا تدر ربحاً ، فإن الحيوانات التي تستحق الذكر بصفة  
خاصة هي القطة والكلاب والخيل السريعة . والقطة أقل قيمة في هذا  
المجال من النوعين الآخرين اللذين ذكرناهما تواً ، لأنها أقل منها استهلاكاً  
للمال ، بل أنها قد تؤدي بعض الأغراض المفيدة أحياناً . ومزاج القط في  
نفس الوقت غير ملائم من حيث فائدته للأغراض الشرفية ، فهو يعيش مع  
الإنسان على قدم المساواة . ولا يدري شيئاً عن علاقة المنزلة الاجتماعية  
التي هي الأساس القديم الذي يقوم عليه كل تمييز في المقام والشرف  
والسمعة ، بالإضافة إلى أنه ليس عاملاً سهلاً من عوامل الموازنة القائمة  
على التحاسد بين مالكة وبين جيرانه . وهناك استثناء لهذه القاعدة الأخيرة  
تجده في اقتناء السلالات النادرة الجميلة مثل قطة أنقره التي لها قيمة  
شرفية على أساس أنها غالية الثمن وأن لها لذلك حقاً خاصاً في أن تسمى  
جميلة على أساس مالية .

وللكلب مزايا سواء من حيث فائدته أو من حيث المواهب المزاجية  
الخاصة . ونسباً ما يقال عنه أنه صديق الإنسان . وكثيراً ما ذكر ذكائه  
واخلاصه بالثناء . ومعنى هذا أن الكلب هو خادم الإنسان وأن له موهبة  
الخضوع الأعمى وسرعة العبد إلى فهم مزاج سيده . وإلى جانب هذه الصفات  
التي تلائمه جيداً من حيث علائق المنزلة الاجتماعية - والتي لا بد من أحسن  
غرضنا الحاضر أن تعتبر صفات نافعة - نجد أن الكلب له بعض خصائص  
لها قيمة جمالية أكثر غموضاً . فهو أقدر الحيوانات الأليفة جسماً وأحفظ  
عادات . من أجل هذا نراه يتقرب من صاحبه بطريقة ملؤها الخضوع  
والمداينة ، مع الاستعداد للاحاق الأذى والمتاعب بكل من عباده . فالكلب  
أذن يتطلب رضائنا عن طريق استرضاء حبنا للسيادة ، ولما كان هو أيضاً



عاملًا من عوامل التمييز ولا يؤدي في العادة غرضًا بافعًا ، فإن له في نظر الناس مكانة أكيدة كعامل من عوامل حسن السمعة ، والكلب في نفس الوقت يفترون في خيالنا بالقبض - وهو حده - تستحق الجزاء وتعبير عن الدوافع العدوانية التي تعتبر من أمارات الشرف .

ولنحس إذا نظرنا إلى الكلب من هذه الزاوية ، فإن ما قد يكون له من جمال في الشكل ورشاقة في الحركة ، وما قد ينسب إليه من الصفات العقلية ، كلها أمور يعرفها الجميع ويبالغون في التغلي بها ، بل إن سلالات الكلاب التي استبولها الهواة وأصبحت ذات أشكال غاية في القبح ، أصبح كثير من الناس يعتبرونها جميلة . وهذه السلالات من الكلاب - كثيرها من الحيوانات التي يربها الهواة - تتدرج في أسعارها وفي درجات جمالها تدرجًا يتناسب إلى حد ما مع غرابة أشكالها ودرجة ابتعاد الشكل عن المألوف في أية حالة خاصة . وهنا وفيما يتعلق بهذا الأمر ، نرى أن التمييز في أوجه الاستعادة على أساس غرابة الشكل وابتعاده عن المألوف يمكن أن يتحول فيقوم على أساس ندرة السوق وما يستتبعه ذلك من علاه ثمه . والقيمة التجارية لدرجة تسليح في أشكال لفصيلة الكلبة ، كالذي نراه سائدًا في أشكال الكلاب المنزلية التي يقتنيها الرجال والنساء على السواء ، تقوم على الصفات الباعطة التي تتطلبها انتاجها ، بينما قيمتها عند مقتنيها تقوم أساسًا على فوائدها كدليل على التبديد الراضح للمال . ومن هنا ، وبطريقة غير مباشرة ، صارت لها قيمة اجتماعية بسبب ما يستلزمه اقتنائها من اتفاق للمال . وهكذا أصبحت تحوز الإعجاب وتعرف بالجمال . ولما كانت كل رعاية تمنح لهذه الحيوانات لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون مربية أو مفيدة ، فإنها تكون أيضًا من أسباب حسن السمعة . ولما كانت عادة بذل الرعاية لها بالتالي غير مستهجنة فإنها قد تتطور إلى محبة غادة شديدة المتانة وذات طبيعة يشوبها قدر كبير من الإحسان . وهكذا نجد في المحبة التي يبديها الناس للحيوان الأليف ، أن قانون الاسراف موحود إلى حد بعيد بدرجة ما ، كقانون يوجه العاطفة ويشكلها في نخب هدفها . ومثل هذا أيضًا صحيح ، كما سنرى وشيكًا ، فيما يتعلق بالتحبة التي يبذلها للناس أيضًا . ولو أن الطريقة التي يعمل بها القانون في تلك الحالة يختلف نوعًا ما .

والحال فيما يتعلق بالحصان السريع تشبه حال الكلب كثيرًا . فهو على العموم باهظ النفقات ، أو كثير التكاليف قليل الفائدة - من الناحية الانتاجية - فإن تكن له قيمة انتاجية ، من حيث توفير الرخاء للمجتمع ، تسهيل سبل الحياة للإنسان ، فإنها تأتي في شكل استعراض للقوة وسرعة الحركة اللتين تروقان للذوق الجمالي العام . هذه بطبيعة الحال منفعة أساسية . فالحصان لم يوهب الاستعداد الروحي للتعبيبة الدليلة بالمقدر

الذى وهبه الكلب ، ولكنه يستجيب استجابة فعالة لبروات صاحبه اذا اراد  
سحير القوى الحيوانية فيما حوله بفائدته وحسب اختياره ، ويعكس عن  
لريقتها ما فى شخصيته من قدرة على السيطرة. فالحصان السريع قد يكون  
حصان سباق ، ممتازا او غير ممتاز. وبهذه الصفة تتحقق فائدته لصاحبه  
ففائدة الحصان السريع تاتى الى حد كبير من قيمته كوسيلة لرفع قدر صاحبه ،  
لان مما يرضى عند صاحبه حب التسلط والسيادة ان يرى حصانه يفوق حصان  
جاره . ولما لم تكن هذه الفائدة مريحة ، بل هى على العموم تدخل فى  
باب الاتلاف ، وبطريقة بادية للعيان كذلك ، فانها بذلك تكون من دواعى  
الشرف ، ومن هنا تكسب الحصان السريع مركزا ممتازا كعامل من عوامل  
الزهو لصاحبه . اضيف الى ذلك ان حصان السباق الحقيقى له ايضا فائدة  
فخرية غير منتجة تاتى من كونه أداة من أدوات القمار .

فالحصان السريع اذن محظوظ من الناحية الجمالية ، من حيث ان  
قانون حسن السمعة المالية يحيز تقدير ما قد يتوافر له من جمال الشكل  
او الفائدة . وفى وجوده ينعكس قانون الاسراف المظهرى والدليل المؤيد  
لحب السيطرة والتفوق . والحصان ، الى جانب هذا ، حيوان جميل ، زو  
ان حصان السباق لا يبدو كذلك لا فى أعين أولئك الذين لا ينتمون الى  
طائفة هواة خيل السباق ولا الى أولئك الذين يدور حولهم الجمالى على حكم  
هواة خيل السباق . ويبدو ان هذا الذوق الذى لم تتح له التنمية الكافية  
يرى ان أجمل حصان هو الذى مر بتطور جذرى يقل عما مر به حصان  
السباق خلال عملية الانتخاب التى تمت أثناء عملية التطوير التى قام بها  
مربو هذا الحيوان . ومع ذلك فانه عندما يريد كاتب او خطيب - لا سيما  
من أولئك الذين تبدو فصاحتهم تافهة - أن يدل على رشاقة الحيوان  
ومنافعه . من الناحية الخطائية ، فانه فى العادة يذكر الحصان ، وعادة  
ما يتعمد قبل الانتهاء من خطابه أن يوحى الى السامعين بأنه يقصد حصان  
السباق .

ويجب أن نشير الى أنه عند ترتيب درجات الأنواع المختلفة من الخيل  
ومن الكلاب ، الأمر الذى يصادفه المرء حتى بين الناس ذوى الأذواق التى  
لم تنل حظا كبيرا من التنمية فى مثل هذه الأمور ، يستطيع المرء أن يكشف  
عن أثر آخر مباشر وواضح من آثار قواعد الشهرة المالية لدى الطبقة المترفة .  
ففى هذه السلاسل مثلا ( أمريكا ) نرى أذواق الطبقة المترفة قد تأثرت فى  
مفاهيمها الى حد ما بالعادات والتقاليد السائدة - أو التى يعتقد أنها  
سائدة - بين الطبقة المترفة فى بريطانيا . وهذا فيما يتعلق بالكلاب صحيح  
الى درجة أقل مما هو فيما يتعلق بالخيل . وفى الخيل ، لا سيما خيل  
الركوب - التى لا تخدم على أحسن القروض الا غرض التظاهر بالاتلاف -

يجب أن جمال الحصان يتناسب مع مقدار ما هو انجليزي ، إذ أن الطبقة المترفة الانجليزية - من حيث ما يتعلق بفاهيم حسن السمعة - هي الطبقة المترفة العليا في هذه البلاد ( أمريكا ) ، ومن هنا كانت هي المثال الذي تحتذى الطبقات الأقل منها درجة . وهذه المحاكاة في طرائق ادراك الجمال والحكم على الذوق ليس من الضروري أن تتمنح عن حكم قائم على التحير أو على النفاق والمحاكاة . فان التحيز اذا قام على هذا الأساس حكم على الذوق خطير بقدر ما هو خطير اذا قام على أى أساس آخر . والفرق هو أن هذا الذوق تحيز لما هو حق من ناحية حسن السمعة لما هو حق من ناحية الجمال .

ويجب أن نقرر أن المحاكاة تمتد الى أكثر من الذوق الجمال البدنى في جسم الحصان وحسب ، فانها تشمل أيضا فن ركوب الخيل والملابس المزركشة التي يلبسها الراكب ، حتى أن الجلسة الصحيحة أو الرشيقة يحددها كذلك العرف الانجليزي كما تحددها الطريقة التي يخطو بها الحصان .

ولكى نبين الى أى حد قد تلعب الصدفة دورا في تكييف الظروف التي تقرر ما يليق وما لا يليق من وجهة نظر القانون المالى للجمال ، نستطيع أن نذكر أن جلسة الرجل الانجليزي فوق ظهر الجواد ، ومشية الجواد المضنية التي استوجبت تلك الجلسة ، هما من بقايا الزمن الذي كانت الطرق الانجليزية فيه من الرداءة ، بسبب الاحوال والقاذورات ، بحيث كان اختراقها شبه مستحيل على حصان يسير بخطوات مريحة . حتى أن شخصا يتمتع بذوق راق في الفروسية يركب اليوم حصانا غليظ الخلقه أبطر الذيل ، ويجلس فوقه جلسة متعبة ويسير بخطى مضنية ، وذلك لأن الطرق الانجليزية كانت خلال معظم سنوات القرن الماضى في حالة يستحيل معها اختراقها على جواد يسير بخطى تشبه خطى الخيل ، أو على حيوان تؤهله بنيته للسير بسهولة على الأرض الصلبة المكشوفة التي يتميز بها الموطن الأصلي للحصان .

ولم يقتصر تأثير قوانين الذوق بقوانين الشهرة المالية على ما يتعلق بالمواد الاستهلاكية وحدها - بما فيها الحيوانات المنزلية ، ففي وسعنا أن نقول شيئا من هذا القبيل عن الجمال في الأشخاص . ولكي نتجنب كل ما يمكن أن يكون موضعاً للتناقض ، سوف لا نقيم وزنا في هذا الحال لما قد يكون هناك من تحيز شائع للمظهر المبجل والطعمة الهيبة التي جرى العرف الدارج على أن يقرنهما بالشراء عند كبار الرجال . فهذه السمات معروفة الى حد ما بأنها علامات مؤكدة على الجمال الشخصى . لكن هناك ، من جهة أخرى ، عناصر خاصة للجمال في الأثني تنضوى تحت هذا الاسم



وذاث طابع خاص ومحدد ، لدرجة أنه يسمح بتقديره تقديرا مفصلا . ومن القواعد المقررة تقريبا أن المجتمعات التي ما زالت في طور التنمية الاقتصادية والتي تتوفر فيها المرأة عند الطبقة الراقية فيها على مقدار ما تؤدي من الخدمات . تصبح فيها المرأة القوية ذات الاطراف الطويلة هي المثل الأعلى للجمال الأنثوي . فأساس التقدير هو قوة البنية ، بينما تقاطع الوجه ليس لها الا قيمة ثانوية . ومن الأمثلة المعروفة جيدا على هذا النموذج الجمالي لدى الثقافات العدوانية الأولى ، ما ورد عن العذارى في أشعبار هوميروس .

هذا المثل الأعلى يعنبره التغير في أدوار التطور التالية ، عندما تصبح الزوجة لدى الطبقات العليا زوجة بلا عمل . حينئذ ترى المثل الأعلى يشمل لخصائص التي تستتبعها أو التي تآثرت بها حياة الدعة المفروضة على الزوجة . فالمثل الأعلى الذي تقبله الجماعات في مثل هذه الظروف يمكن أن نراه فيما جاء من وصف النساء الجميلات على لسان الشعراء والكتاب في عصور الفروسية . فقد جرى العرف التقليدي في تلك الأزمان على أن المرأة ذات الأصل العريق يجب أن تخضع لحماية دائمة وأن تعفى اعفاء تاما من أداء أي عمل نافع . وقد كان المثل الأعلى للجمال الذي تمخض عنه عصر الفروسية يهتم قبل كل شيء بتقاطيع الوجه ويتركز على دفتيه وعلى دقة اليدين والقدمين ، وعلى القوام الرشيق . وعلى الوسط الأهيف بصفة خاصة . وفي الوصف التصويري لنساء ذلك العصر ، وفيما جاء في التقليد الخيالي لفكر عصر الفروسية وشعره ، نرى الوسط يضم حتى لبوحى بالوهن البالغ . ونفس هذا المثل الأعلى لا يزال باقيا عند قسم كبير من الناس في المجتمعات الصناعية الحديثة . ولكن يجب أن نذكر أن تشيته باق على أشده بين أقل المجتمعات الحديثة تقدما من الناحية الاقتصادية والمدنية ، وهي التي لا تزال تحتفظ بأكبر قدر من مقومات الثقافة العدوانية ومستوياتها . ومعنى هذا أن المثل الأعلى لعصور الفروسية لا يزال باقيا في أحسن حالاته لدى تلك المجتمعات التي يمكن أن نعتبرها أقل المجتمعات تقدما . ولا تزال هناك بقايا من هذا المثل الخيالي الباهت تظهر بكرة في أذواق الطبقات المسورة في دول القارة الأوروبية .

وفي المجتمعات الحديثة التي بلغت مستويات عليا في التنمية الصناعية ، نرى الطبقات المشرقة العليا قد جمعت من الثروة ما يجعلها تضع نساءها في مراكز تنأى بهن عن شبهة القيام بأي عمل منتج . وهنا نجد مركز النساء كمستهلكات بالتبعية قد أخذ يفقد أهميته في نظر معظم الناس . وكانت نتيجة هذا أن المثل الأعلى للمرأة الجميلة قد أخذ يتغير فيعود مرة أخرى من المرأة ذات القوام الرقيق الى درجة توحى بأنها مريضة .

وذلك التكوين السقاف البالغ في رفته ، الى امراء من الطراز القديم لا تجد وجود يديها وقدميها ، بل لا تجد في الواقع الحقائق المسادية الغدرة الأخرى فيما يتعلق بشخصها ، وفي خلال مراحل التطور الاقتصادي تحول المثل الأعلى للجمال عند الشعوب ذات الثقافة الغربية من المرأة ذات المظهر الجسماني الى السيدة ، وهو اليوم يسبيله الى التحول ثانيا الى المرأة الأولى ، وكل هذا استجابة لتغير ظروف المنافسة المالية . فقد كانت مقتضيات المنافسة في وقت من الاوقات تتطلب العبيد الأصحاء ، وكانت في اوقات أخرى تتطلب استعراضا للبطلانة بالنسبة ، وبالتالي عجزا واضحا عن أداء أي عمل . لكن الموقف قد بدأ اليوم يتعدى هذه المقتضيات ، اذ أن ظروف التقدم العظيم في الصناعة الحديثة قد جعلت التعطل بين النساء ممكنا حتى في بعض المستويات الأدنى بالنسبة لسلم الاحترام والشهرة ، بحيث لم يعد هذا التعطل علامة حاسمة على المركز المالي المرموق .

وفيما عدا التحديد العام الذي يفرضه قانون الاسراف المظهرى على المثل الأعلى لجمال الأنثى ، نجد هناك عنصرا آخر أو عنصرين يستحقان ذكرا خاصا لأنهما يوضحان كيف يستطيع هذا القانون أن يتحكم تحكمًا شديدًا في ذوق الرجال عن جمال الأنثى . وقد سبقت الإشارة الى أنه في خلال مراحل التطور الاقتصادي التي يعتبر التعطل البين فيها وسيلة من وسائل حسن السمعة ، يصبح المثل الأعلى لجمال المرأة في الأيدي والأقدام الدقيقة الصغيرة والوسط الأهيف . هذه المظاهر وما إليها من عيوب التكوين التي تقترون بها في العادة ، من شأنها أن تمنع عن عجز صاحبها عن بذل أي جهد منتج ، وهي من أجل هذا لا بد أن تبقى بلا عمل وعالة على صاحبها ، فهي غير ذات منفعة وتتطلب كثيرا من النفقة . ومن هنا كانت ذات قيمة لأنها دليل قائم على أن صاحبها ذو مركز مالي متين . وينتج من هذا أن المرأة في هذه المرحلة الثقافية تفكر في تغيير شخصيتها لتكون أكثر مسايرة لمقتضيات أذواق العصر الراقية . وعلى هدى قانون اللياقة المالية يرى الرجال في المظاهر المصطنعة الناتجة عن هذا التغيير أفعورا تغيير أعجابهم ، كالوسط الضيق المشدود الذي لبث زمنا طويلا موضع الإعجاب في المجتمعات ذات الثقافة الغربية ، وكأقدام الصينيين المشوهة . وكل هذه الأشياء لا شك تشويه منفر في نظر الذوق الذي لم يتعودها . وتتطلب من الإنسان قدرا من التعود قبل أن يستطيع الرضاء بها . ومع ذلك فلا مجال للشك في أنها تعجب الرجال الذين الفوا التفكير فيها على أنها من دواعي الفخر التي تجيزها مقتضيات الشهرة المالية . فهي من عناصر الجمال المالي والثقافي التي أصبحت تلعب دورها بصفاتها من مقومات المثل الأعلى للأنوثة .

والعلاقة التي تشير إليها هنا بين القيمة الجمالية للأشياء وبين قيمتها المالية القائمة على التحاسد ، ليس لها بطبيعة الحال وجود في ذهن من يقوم بعملية التقييم . وطالما أن الشخص الذي يصدر حكما قائما على الذوق يضع نصب عينيه أن الشيء موضوع الجمال الذي يفكر فيه هو من علامات التمييز والشهرة المالية ، وأنه لذلك يمكن من الناحية القانونية اعتباره جميلا ، فإن يكون حكمه على الذوق حكما أصليا ، ولا يستحق الاهتمام من هذه الناحية . أما العلاقة التي تستحق الاهتمام بين الشهرة وبين الجمال المعروف عن الأشياء ، فتوجد في تأثير الشهرة على طرائق تفكير الشخص الذي يقوم بالتقييم . فهو قد اعتاد إصدار أحكام على قيمة عدد من الأشياء المتنوعة - اقتصادية وخلقية وجمالية وشرفية - تتعلق بالأعمال التي يجب عليه أن يقوم بها ، واتجاهه إلى الشئ على شيء معين على أساس آخر سوف يكون له أثر على درجة تقديره لهذا الشئ إذا أراد أن يقدره على أساس الجمال . وهذا صحيح بدرجة أخص فيما يتعلق بالتقدير على أساس ترتبط بعامل الجمال ارتباطا بعامل الشهرة . فالتقدير من أجل الأغراض الجمالية والتقدير من أجل أغراض الشهرة لا يقف أحدهما بمعزل عن الآخر بالقدر الذي قد يظنه بعض الناس . والخلط في الأمر عرضة للحدوث بصفة خاصة بين هذين النوعين من التقييم ، لأن قيمة الشئ من حيث كونه عاملا من عوامل الشهرة لا يسهل في العادة تمييزها أثناء الكلام باستعمال مصطلحات وصفية خاصة . وينتج من هذا أن المصطلحات التي جرى العرف على استعمالها للدلالة على عناصر جمالية تستعمل للدلالة على هذا العنصر الفاض من عناصر المنزلة المالية ، ومن السهل أن يأتي في أعقاب ذلك اختلاط في الآراء . وبهذه الطريقة تندمج متطلبات الشهرة في المفهوم العام بمتطلبات الذوق الجمال ، فلا يستسيغ الجمال غير المصحوب بأمارات حسن السمعة المتعارف عليها . لكن متطلبات الشهرة المالية ومتطلبات الجمال عند هذا الذوق الساذج لا يتطابقان تطابقا كبيرا . لذلك كان استبعاد غير اللاحقين ماليا من محيطنا يستتبع استبعادا كليا أو جزئيا لذلك العدد الكبير من عناصر الجمال التي قد لا تطابق المتطلبات المالية .

ومعايير الذوق الأساسية نشأت منذ أزمان سحيقة ، بل ربما تكون قد سبقت ظهور القوانين المالية التي نحن بصدد بحثها هنا . ونتيجة لذلك - وبسبب قوة تكيف طرائق تفكير الناس في الماضي تكيفا قائما على تغير ما هو أنسب - فإنه يحدث أن متطلبات الجمال وحدها يمكن اشباعها بوسائل غير باهظة التكاليف وبتراكيب يفهم الغرض منها بسهولة وتفهيم الطريقة التي تؤدي بها ذلك الغرض .



وقد يكون من المناسب هنا أن نستعيد الوضع السيكولوجي الحديث ، إذ يبدو أن جمال الشكل مسألة تتعلق بسهولة الإدراك والمقارنة بالمعرفة السابقة . وقد تكون في مأمن من الخطأ إذا جعلنا هذه الدعوى أعم من ذلك . فإذا كان التجريد يقوم على الترابط والايماز و « التعبير » على أنها جميعا عناصر الجمال ، فإن الجمال إذن في أى جسم تقع عليه العين معناه أن العقل قد أسرع بمزاولة قدرته على الإدراك والمقارنة بما سبق من معرفة في الاتجاه الذي يهيئه له هذا الجسم بالذات . لكن الاتجاهات التي يزاول العقل فيها هذه القدرة بسهولة ، أو التي تعبر فيها هذه القدرة عن نفسها بسهولة ، هي الاتجاهات التي عمل الاعتماد الطويل الوثيق على تهيئة العقل للميل إليها . وفيما يتعلق بعناصر الجمال الأساسية ، نرى هذا الاعتماد اعتيادا وثيقا وطويلا إلى حد أنه لم يعمل على أغراء العقل بالتزوع إلى اختيار الشكل المذكور فحسب ، بل عمل كذلك على استحسان التكوين الفسيولوجي والوظيفة الفسيولوجية . ويقدر ما تدخل المصلحة الاقتصادية في تركيب الجمال ، تدخل كذلك بإيماز أو تعبير عن كفايته لفرض من الأغراض وكمظهر من مظاهر الصلاحية لعملية الحياة . وهذا التعبير عن السهولة الاقتصادية أو المنفعة الاقتصادية لآلة أداة من الأدوات . . . وهي ما يمكن التعبير عنها بالجمال الاقتصادي للأداة — يمكن أن تؤديه على أحسن وجه عندما تعبر بدقة وبغير غموض عن دورها وعن مدى خدمتها للأهداف المادية في الحياة .

وعلى هذا الأساس نرى أن الأداة البسيطة غير المنمقة هي من بين الأدوات النافعة أفضلها من الناحية الجمالية . لكن لما كان قانون الشهرة المالية يرفض ما كان غير باهظ الثمن من الأدوات المخصصة للاستهلاك الفردي ، كان لزاما أن تبحث عن اشباع رغبتنا في الأشياء الجميلة عن طريق التوفيق بين هذين الاتجاهين ، فالواجب أن نخضع قوانين الجمال بحيلة تبدو في ظاهرها تبذيرا اتلافيا مشرفا ، بينما هي في نفس الوقت تفي بمطالب حواسنا الناقدة عن الأشياء النافعة والجميلة ، أو على الأقل تفي بمطالب بعض الثمادات التي قد أصبحت تقوم مقام هذه الحواس . ومثل هذه الاحساسات الإضافية الخاصة بالدوق الأعجاب بكل شيء مستحدث ، ويساعد على ذلك حب الاستطلاع الذي ينظر به الناس إلى كل مبتكر يخلب اللب ويهم عن العبقرية . ومن هنا يحدث أن جميع الأشياء التي يدعى الناس أنها جميلة ، والتي تؤدي الغرض من استخدامها بصفتها هذه ، تبدو فيها عبقرية عظيمة في التصميم ، وتعتبر مذهلة لمن يراها — أي أنها تبعث فيه الحيرة بما توحى من شعور غير مترابط بأنها فوق مستوى العقول —

فى نفس الوقت الذى تقوم فيه شاعدا على أنها قد استقرت كثيرا من الجهد  
فوق الجهد الذى كان يكفى لإبلاغها درجة الكفاية التى تجعلها تؤدى الغرض  
الاقتصادى الواضح من استعمالها .

من الممكن توضيح هذا بمثل نوردته من خارج مجال عاداتنا واتصالاتنا  
اليومية ، وبالتالى من خارج مجال ميولنا اليومية . هذا المثل هو معطاف  
الريش العجيبة التى يستعملها أهل هاواى ، وأبدى القواديم المطعمية التى  
يستعملها أهل كثير من جزر بولينيزيا فى حفلاتهم الدينية . هذه الأشياء  
لا يستطيع أحد أن ينكر جمالها . سواء من حيث أنها تسر الناظرين بجمال  
تركيبها وشكلها ولونها . أو من حيث أنها شاهد على المهارة الفائقة والعبقرية  
فى التصميم والتركيب . لكن هذه الأدوات فى نفس الوقت لا تستطيع أداء  
أى غرض اقتصادى آخر . ثم ان تطور العبقرية التى تأخذ بالألباب ، على  
هذى قانون الجهد الضائع ، لا يتمخض فى جميع الأحوال عن مثل هذه  
النتيجة الباهرة ، إذ قد تكون النتيجة فى كثير من الأحيان كبنا تاما لجميع  
العناصر التى تصمد للاختبار بصفته تعبيراً عن الجمال أو عن المنفعة  
وتعويضاً عن شواهد العبقرية والجهد الضائع اللذين تسندهما تفاهة  
واضحة ، حتى يأتى وقت يصبح فيه كثير من الأشياء التى نحيط بها أنفسنا  
فى حياتنا اليومية ، بل وكثير من أدوات اللبس والزينة اليومية ، تصبح جميعاً  
من الأشياء التى لا يمكن احتمالها الا تحت ضغط التقاليد الموروثة . والأمثلة  
على هذا الاتجاه فى الاستعاضة بالعبقرية وغلاء الثمن عن الجمال وعن  
الفائدة ، يمكن أن نلاحظها مثلاً فى فن عمارة المنازل ، وفى الفنون  
والزخارف المنزلية ، وفى كثير من أدوات اللبس ، لا سيما ملابس النساء  
ورجال الدين .

ان قواعد الجمال تستدعى التعبير عن النوع . لكن الغرابة التى تلازم  
مطالب الاسراف المظهرى تتعارض مع قواعد الجمال هذه . ذلك لأنها تجعل  
حكمنا على الأشياء من ظواهرها مجموعة من الأمزجة الذاتية . ثم ان الأمزجة  
الذاتية تخضع للرقابة الانتخابية لقانون التشبث بالأشياء ذات الأمان  
الباهظة .

وعملية الموازنة الانتخابية بين التصميمات المختلفة وبين هدف الاسراف  
المظهرى والاستعاضة بالجمال المالى عن الجمال الفنى ، كانت فعالة الأثر  
بصفة عامة فى تقدم فن العمارة . وقد يكون من أصعب الأمور أن نجد مسكناً  
متمدناً حديثاً أو مبنى عاماً يستطيع أن يفاخر بأكثر من أنه أقل قبحاً نسبياً  
فى نظر أى شخص يفرق بين عناصر الجمال وعناصر التبديد الشرفى .  
فالتنوع الذى ليس له حدود فى واجهات العمارات الاستغلالية ، والمنازل  
التي تسكنها الطبقات الراقية فى مدناً ، هو تنوع لا حدود له فى مخنة

المعمار وفى الأعمال التى لا ينتج عنها الا المتاعب ذات التكاليف الباهظة .  
وإذا نظرنا الى الحوائط المينة لجوانب تلك المباني وفى مؤخرتها التى تركت  
دون أن تمسها يد الفنان . اذا نظرنا اليها على أنها من الأشياء الجميلة  
وجدناها أحسن ما فى البناء من مظاهر .

والذى ذكرناه عن تأثير قانون الاسراف المظهرى على قوانين الذوق  
ينطبق أيضا - بدرجة قليلة من التغيير فى المصطلحات - على تأثيره فى  
آرائنا عن منفعة الأشياء فى تحقيق أغراض أخرى غير الغرض الجمالى .  
فالناس تنتج البضائع وتستهلكها كوسيلة للاستمتاع التام بالحياة البشرية ،  
وتقوم فائدتها فى المكان الأول على مقدار كفايتها لهذا الغرض . والفرض هو  
فى المكان الأول استمتاع الفرد بحياته استمتاعا مطلقا . لكن ميل الانسان  
الى أن يفضل غيره قد حول استهلاك الملابس الى وسيلة من وسائل المقارنة  
التحاسدية ، ولهذا أضاف الى البضائع الاستهلاكية فائدة أخرى ثانوية ،  
فجعلها من شواهد القدرة النسبية على الدفع . وهذه الفائدة غير المباشرة  
أو الثانوية للبضائع الاستهلاكية تضيف على الاستهلاك طابعا شرفيا . كما  
تضيف هذا الطابع أيضا فى نفس الوقت على البضائع التى تخدم هذا الغرض  
التنافسى من أغراض الاستهلاك . فاستهلاك البضائع الغالية الثمن يوجب  
الاحترام ، والبضائع التى تحوى عنصرا هاما يتم عن ارتفاع ثمنها فوق القدر الذى  
يجعلها تحقق الفائدة الظاهرة من استعمالها ، هى بضائع تكسب لصاحبها  
الفخار . وعلى ذلك كانت علامات غلاء الثمن فى البضائع من العلامات التى  
تزيد من قدرها - أى تزيد فى أهميتها الكبيرة لخدمة الغرض التحاسدى  
غير المباشر الذى يحققه استهلاكها . وعكس هذا صحيح . أى أن البضائع  
تكون من دواعى الحيلة ، وبالتالي غير جذابة ، اذا كانت تنم عن التمسك  
الشديد بنواحي الفائدة وحدها دون أن يبدو فيها جانب من جوانب الاسراف  
يستطيع أن يعمل بها ميلا ملالما عند المقارنة التحاسدية . فهذه المنفعة غير  
المباشرة تضيف كثيرا من قيمتها على الأنواع الراقية من البضائع . وإذا كان  
لمادة من المواد أن تحقق الفائدة التى يروجوها منها الذوق المثقف ، فلا بد أن  
تحتوى على عنصر من عناصر هذه المنفعة غير المباشرة .

ومع أن الأصل فى استنكار الناس لمستويات المعيشة التى لا تنم  
بالتبذير ، قد يرجع الى أنها كانت تنم عن عدم القدرة على انفاق الكثير من  
المال ، وانها كانت بذلك تنم عن فشل فى النواحي المالية ، فإن الامر ينتهى  
بهم الى استقبح الأشياء الرخيصة على اعتبار أنها فى حقيقتها شائعة أو  
مستهجنة لأنها رخيصة . وبمرور الزمن كان كل جيل يأخذ عن سابقه هذا  
التقليد الذى يعتبر التبذير من أمارات علو المقام ، وكان كل جيل بدوره  
يزيد من قوة هذا القانون الخاص بما لانفاق المال عن سسعة فى استهلاك



البضائع من التباين في رفع اقدار الناس . وهكذا سارت الأمور حتى بلغنا آخر الأمر درجة من الاقتناع بنفاذه البضائع غير الغالية حتى لم يعد لدينا أي ريب في صحة المثل القائل ( كل رخيص حقير ) . وهذه العادة التي نقضي بالرضا عن الأشياء الغالية والتفرد من الأشياء الرخيصة قد تاصلت في نفوسنا إلى حد جعلنا نتمسك غريزيا بقدر ولو محدود من الاسراف التبديدي في كل ما نستهلكه ، حتى في حالة البضائع التي نستهلكها بينما وبين أنفسنا دون أي احتمال لعرضها أمام انظار الغير . فنحن جميعا نشعر ، شعورا صادقا لا ريب فيه ، أننا نرتفع نفسانيا إذا تناولنا طعامنا اليومي في أوان من الفضة مشغولة باليد أو في أطباق من الصيني مزخرفة باليد ( ولو أنها كثيرا ما تكون ذات قيمة فنية مشكوك فيها ) ، موضوعة على مفرش للمائدة من التيل القيم ، حتى لو فعلنا كل هذا في خلوة وبين أنفسنا بمعزل عن أهلنا أنفسهم . وكل تكوص عن مستوى المعيشة الذي اعتدنا اعتباره لائقا من هذه الناحية ، يعتبر مساسا مؤلما بجلالنا الانساني . ولهذا أيضا أصبحت الشموع على موائد العشاء في الاثنى عشر عاما الأخيرة مصدرنا للأضواء أكثر بهجة من سواه ، فقد أصبح ضوء الشموع اليوم يعتبر اهنا وأقل إيذاء للعين التي اعتادته من ضوء الزيت أو الفاز أو الكهرباء . ولكن هذا القول لم يكن من السهل قوله منذ ثلاثين سنة عندما كانت الشموع أرخص وسائل الاضاءة التي يمكن توفيرها للاستعمال المنزلي ، بالإضافة إلى أن الشموع حتى في أيامنا هذه لا توفر ضوءا مقبولا ولا كافيا لأي غرض آخر غير الاضاءة في الحفلات .

وقد نخص أحد انساسة المحنكين ممن لا يزالون على قيد الحياة ، فعوى هذا الموسوع برمته حينما قال : « ان الملابس الرخيص يجعل لابسها رخيصا » ، وقد لا يكون هناك انسان لا يحس بقوة الاقتناع التي يشتمل عليها هذا القول .

وعادة التطلع في البضائع إلى علامات تشير إلى الفلاء الزائد في ثمنها وإلى الرغبة في أن تحقق كل بضاعة فائدة لمصلحة الأغراض غير المباشرة أو التحاسدية ، هذه العادة تؤدي إلى تغيير في المستويات التي تقاس على أساسها فائدة البضائع . فعنصر التفاخر وعنصر الفائدة غير المحدودة ، لا يتفصل أحدهما عن الآخر في تقدير المستهلك لقيمة البضاعة ، وهذان العاملان مجتمعين تتكون منهما المنفعة التي نحققها من استهلاك البضائع ، والتي لا يمكن فصل بعضها عن بعض . وعلى أساس هذا المستوى الجدد الذي تقاس به مقدار النفع الذي نناله من الأشياء ، لا نجد بضاعة نستطيع أن نحوز الاعجاب بسبب كفايتها المادة وحدها . فإذا كان لها أن نحوز الكفاية والرضا في عين المستهلك فيجب أن يتوفر فيها عنصر التفاخر

كذلك . وقد نتج عن هذا ان اصبح منتجو البضائع الاستهلاكية يوجهون جهودهم الى انتاج بضائع يتوفر فيها عنصر التفاخر هذا ، وهم يفعلون ذلك بكل سرور وهممة ، لانهم انفسهم واقعون تحت سلطان هذا المستوى الذى تقدر على اساسه قيمة البضائع ، ويعتبرهم شعور صادق بالآلم اذا راوا بضاعة ينقصها التجهيل اللائق الذى يكسبها صفة تفاخرية . ومن هنا لم نعد اليوم نرى بضائع من أى نوع لا تحتوى على هذا العنصر التفاخرى بدرجة ما . فاذا كان هناك مستهلك يلبح - على طريقة ديوجينيس - فى طلب استبعاد كل عنصر من عناصر التفاخر او الاسراف من المواد التى يستهلكها ، فلن يستطيع الحصول من الأسواق الحديثة على أبسط حاجة من حاجاته ، بل الواقع انه حتى لو لجأ الى توفير حاجاته عن طريق جهوده الشخصية فسوف يجد من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - ان يجرد نفسه من طرائق التفكير الشائعة فى هذا المجال ، وسوف يستحيل عليه ان يوفر لنفسه ضرورات الحياة التى تكفى استهلاك يوم واحد ، دون ان تقوده الغريزة والسهو الى ان يبذل فى البضاعة التى انتجتها يداه شيئا من الجهد الاضافى ليكسبها عنصرا من عناصر التفاخر والزخرف .

من المعروف ان الذى يشتري البضائع النافعة فى اسواق القطاعى يتأثر فى اختياره بمظهر البضاعة ومهارة الصنعة اكثر مما يتأثر بأية علامة جوهرية تدل على حسن أدائها للغرض من استخدامها . فالبضائع يجب - لكى يقبل عليها المشترون - ان تعكس قدرا كبيرا من الجهد الذى بذل لكى يكسبها مظهرا من مظاهر غلاء الثمن . الى جانب ما يكسبها من الكفاية المادية لأداء هذا الغرض . وهذه العادة التى تجعل من الارتفاع الواضح فى الثمن قانونا من قوانين النفع ، تؤدى بطبيعة الحال الى رفع التكاليف النهائية للمواد الاستهلاكية ، وتجعلنا نأخذ حذرا من البضاعة الرخيصة عندما نقنعنا بأن قيمة الشيء تتعلق الى حد ما بغلاء ثمنه . وهناك فى العادة مجهود يبذله المستهلك دائما للحصول على البضائع النافعة له بأقل ثمن يستطيع الحصول عليها به . لكن ما تقضى به الرغبة الشائعة فى دفع ثمن ظاهر الارتفاع كدليل على قيمة البضاعة وكجزء لا يتجزأ من مقدار نفعها ، يجعله يرفض أية بضاعة لا يبدو فيها قدر كبير من مظاهر الاسراف التبيدي . لأنها تبدو حينئذ فى نظره دون المستوى اللائق به .

ويجب ان نزيد ايضا ان ملامح البضائع الاستهلاكية التى يستقر فى المفهوم العام انها دليل على حسن أدائها للغرض منها ، والتى أشرنا اليها هنا على أنها من عناصر الاسراف التبيدي ، تروق فى عين المستهلك ايضا على أسس أخرى غير ارتفاع الثمن وحده ، فهى عادة تقوم شاهدا على المهارة وحسن الصنعة ، حتى لو لم تسهم فى زيادة الفائدة منها زيادة كبيرة .

ولا شك أن شيئا من هذا القبيل هو الأساس الذي يجعل اية علامة خاصة من العلامات التي تساعد على التفاضل تحوز رضاء أغلبية الناس وتجعلهم يتهافون على اقتناء البضائع التي تحتوى على تلك العلامات . ويجعلها بعد ذلك تحفظ بمكانتها كعنصر لا ينفصل من العناصر التي تؤثر فى قيمة البضاعة . واستعراض مهارة الصنعة فى أداة من الأدوات الما يسر العين بصفته هذه ليس الا . حتى حيث تكون النتيجة البعيدة - التي لم تعرض لها الى الآن - تافهة . فان تأمل الأشياء التي تبدو فيها مهارة الصنعة فيسهل الرضاء للذوق الفني . لكن علينا ان نضيف أيضا أنه ليس هناك دليل كهذا على المهارة الصناعية أو على المواءمة العبقورية الفعلية بين الوسيلة والغاية يستطيع على المدى الطويل ان يحوز استحسان المستهلك المتحضر الحديث ما لم يتفق وقانون الاسراف المظهرى .

وهذا الراى الذى تبديه هنا يحدد مركز المنتجات الآلية فى الاقتصاد الخاص بالاستهلاك . ونقطة الخلاف الرئيسى بين منتجات الآلات والمنتجات اليدوية التي تحقق الأغراض نفسها تنحصر عادة فى أن الاولى تحقق الغرض الرئيسى منها تحقيقا اتم ، فهي منتجات أكثر كمالا وفيها من المواءمة بين الوسيلة والغاية قدر اكبر . لكن هذا امر لا يعفيها من التحقير والغبين ، لأنها لا تصمد أمام اختبار التبديد المشرف . والصناعة باليد طريقة من طرق الإنتاج أكثر اسرافا ، ومن هنا كانت المنتجات التي تصنع بهذه الطريقة أكثر فائدة فيما يتعلق بالشهرة المالية . ومن هنا تصبح العلامات الدالة على أن سلعة من السلع قد صنعت باليد علامات مشرفة ، والسلع التي تحمل هذه العلامات تصبح ذات قيمة أعلى من قيمة مثيلاتها التي أخرجتها الآلات . والعلامات الترفية التي تدل على أن السلعة من إنتاج اليد هي عادة - أن لم تكن دائما - عيوب أو شذوذ فى نسيج المادة المصنوعة باليد تنم عن الموضع الذى أخطأ عنده الصانع فى تنفيذ التصميم . وعلى ذلك يكون أساس تفوق السلع المصنوعة باليد هو درجة من درجات الرداءة . وهذه الدرجة لا يجب أن تزيد بحيث يظهر فيها قصور عن الاتفاق ، لأن هذا سيقوم دليلا على التكلفة الرخيصة ، ولا يجب أن تقل بحيث تنم عن الدقة المثالية التي لا تحققها الا الآلات ، لأن هذا سيقوم دليلا على التكلفة الرخيصة كذلك .

وتقدر هذه الشواهد الدالة على الرداءة المرغوبة التي تكسب البضائع اليدوية قيمتها وجمالها بالالفين فى عين الطبقة المهدبة ، مسألة تتعلق بدقة التمييز . وهى تقضى التدريب وتنمية طرائق التفكير الصحيحة فيما يختص بما يمكن أن يسمى « فراسة اختيار السلع » . والسلع التي تنتجها الآلات من أجل الاستعمال اليومي كثيرا ما تحوز الإعجاب والتفضيل من جانب العامة وغير ذوي الحسب الذين لا يفكرون مليا فى آداب السلوك فيما يتعلق



والاستهلاك الأليق . وذلك على أساس اتقانها البالغ دون سواء . وانحطاط  
امان السلع الآلية يقوم دليلا على ان الكمال الناتج عن المهارة وحسن الصنعة  
الذى يشتمل عليه كل ابتكار باهظ التكاليف فى التجهيز النهائى للسلعة  
لا يكفى فى حد ذاته ليضمن لها القبول والاستحسان الدائم ، لأن الابتكار  
لا بد ان يتفق وقانون الاسراف المظهرى . وأى مظهر من المظاهر التى تحكم  
بها على قيمة سلعة من السلع ، مهما كان جيللا فى حد ذاته ، ومهما كان  
محققا للرغبة فى الانتفاع بالسلعة ، فإنه لن يحوز القبول اذا كان فيه  
ما يمس قانون الشهرة المالية هذا .

وهذه الخسة الظاهرة أو عدم النظافة فى السلع المعدة للاستهلاك ،  
والتي ترجع الى شيوعها ، أو بتعبير آخر الى قلة تكاليف انتاجها . من الأمور  
التي يأخذها بعض الناس مأخذ الجد البالغ . والاعتراض على السلع التى  
تنتجها الآلات كثيرا ما يكون على هيئة اعتراض على شيوعها ، لأن ما هو شائع  
يكون ( ماليا ) فى متناول كثير من الناس . ولذلك كان استهلاكه غير  
مشرف ما دام مقصرا عن تحقيق أهداف المقارنة التحاسدية بين مستهلكه  
وبين غيره من المستهلكين . ولذلك كان استهلاك - أو حتى منظر - مثل  
هذه السلع يقترب دائما بما ينم عن المستويات الأدنى للحياة البشرية ،  
وكلما تأقلمها الانسان خرج منها بشعور جارف بالحقارة بغض غاية الغضب  
ومؤلم غاية الألم لأى شخص رقيق الحس . والأشخاص ذوو الأذواق النامية  
الذين لا يملكون الموهبة أو العادة أو الدافع على التمييز بين أسس الأحكام  
المختلفة التى يصدرونها بناء على أذواقهم ، نجد أحكامهم القائمة على اعتبارات  
الشرف تندمج فى أحكامهم القائمة على اعتبارات الجمال أو النفع - بالطريقة التى  
ذكرناها . والحكم المعقد الناتج من هذا يكون بمثابة حكم على جمال السلعة  
أو على نفعها ، وهذا امر يتوقف على ميول من يصدر الحكم أو على مصلحته  
التي تجعله ينظر الى السلعة من هذه الزاوية أو تلك . وكثيرا ما يحدث  
من هذا أن تعتبر علامات الشعبية أو انخفاض السعر علامة مؤكدة على عدم  
الكفاية الفنية ، وكثيرا ما رتب السلعة من ناحية الكفاية الفنية من جهة ،  
والقبح الفنى من جهة أخرى ، ويكون الترتيب قائما على هذا الأساس  
لاسترشاد به فى مسائل الذوق .

والسلع الرخيصة أو غير اللائقة من مواد الاستهلاك اليومى فى  
الاجتماعات الصناعية الحديثة ، هى عادة - كما سبق أن ذكرنا - من منتجات  
الآلات . والطابع الخاص لمظاهر السلع الآلية اذا قارناها بالسلع البدوية ،  
هو أنها أعظم اتقانا من ناحية الصناعة وأعظم دقة فى تفاصيل تنفيذ  
التصميم . ومن هنا يتأتى أن مظاهر النقص السائدة فى السلع البدوية  
تعتبر علامات على السمو من الناحية الجمالية أو الناحية النفعية ، أو

كلاهما ، ما دامت من العلامات التي تشرف من يستعملها ، ومن هنا نشأ التفخيم لكل ما يحتوي على بعض العيوب ، ذلك التفخيم الذي كان جون رسكن John Ruskin ووليم موريس William Morris من المتشددين به والمتحمسين له في زمانهما ، وعلى هذا الأساس تحمس الناس من بعدهما الى اليوم للدعاية لمظاهر النقص البادية في السلع وللجهود الضائعة ( في انتاجها يدويا ) . ومن هنا ايضا جاءت الدعاية للعودة الى الانتاج اليدوي والصناعة المنزلية . والكثير من أعمال هذا الفريق من الناس وآرائه التي يمكن ان ينطبق عليه هذا الوصف كان من المستحيل الدعاية له في الزمن الذي لم تكن فيه السلع ذات المظهر الاكمل هي الأرخص .

وكل شيء نقوله هنا ، أو نستطيع ان نقوله ، موجه بطبيعة الحال الى القيمة الاقتصادية لهذه المدرسة من مدارس التعاليم الجمالية وحدها . وما نقوله لا يجب ان يؤخذ على انه بخس لقيمة هذه التعاليم ، فانما هو اساسا عرض لخصائص نزعة هذه التعاليم وتأثيرها على الاستهلاك وعلى انتاج السلع الاستهلاكية .

وربما كانت صناعة الكتب التي انشغل بها موريس خلال السنوات الاخيرة من حياته هي خير ما نستشهد به على الطريقة التي اثرت بها هذه النزعة الذوقية على الانتاج . لكن الذي يصدق الى حد كبير على انتاج مطبعة كلمسكت (1) Kelmscott يصدق بدرجة تقل قليلا عند تطبيقه على الناحية الفنية في صناعة الكتب في الايام الاخيرة بصفة عامة ، من حيث حروف الطباعة والورق والرسوم التوضيحية ومواد التجليد والتجليد نفسه . ودعوى التفوق الذي ينسب الى أحدث المنتجات في صناعة الكتب تقوم من بعض الوجوه على درجة التقارب بينها وبين خشونة الصنعة التي كانت سائدة عندما كانت صناعة الكتب صراعا غامضا مع مواد غير مطاوعة ، يقوم به المختصون بواسطة ادوات غير كافية . وقد كانت هذه الكتب أغلى ثمنا لانها كانت تتطلب عملا يدويا ، ثم انها ايضا أقل صلاحية للاستعمال من الكتب التي اخرجت بهدف المنفعة وحدها ، ومن هنا نستطيع ان تفاخر بانها تلائم قدرة الشاري على استهلاك ما يريد ، كما تلائم قدرته على بذل الوقت والجهد . وعلى هذا الأساس نرى دور الطباعة اليوم تعود الى النموذج « القديم » ونماذج أخرى من حروف الطباعة عني عليها الزمن بدرجة قليلة أو كبيرة وأصبحت أقل سهولة في قراءتها . وتضفي على الصفحات طابع « عدم الاتقان » أكثر من الحروف « الحديثة » . بل ان المجلة العلمية التي ليس لها في الظاهر من هدف سوى اتباع إحدى

(1) يبدو من سياق الكلام ان هذا اسم المطبعة التي كان يعمل بها موريس المذكور .

الطرق لعرض المادة التى تتصل بعلومها ، تنقيد بمقتضيات هذا الجمال المالى الى درجة انها تطبع مناقشتها العلمية بحروف من الطراز القديم على ورق مدموغ ذى حواف غير مسواة . ولكن الكتب التى لا تهتم ظاهريا بالعرض المتميز لمحتوياتها وحده ، تذهب فى هذا المجال بطبيعة الحال ، الى حد ابعد ، ففيها نجد حروف الطباعة من طراز أردأ نوعا ، ونراها مطبوعة على ورق مدموغ باليد ذى حواف غير منتظمة وهوامش عريضة واوراق لم تفصل اطرافها ، ومجلدة بطريقة تدل على ان جهدا قد بذل لاجلها معظهر عدم الانتان والتفاهة البالغة . وقد سارت مطبعة كالمسكت فى هذا المضمار شوطا كبيرا الى حد السخافة - اذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر المنفعة المجردة وحدها - فاصدرت كتبا للاستعمال الحديث طبعتها حسب طريقة الهجاء البائدة بحروف سوداء ومجلدة بقرق الغزال الطرى المزود بأحزمة من الجلد . ومن المظاهر المميزة الأخرى التى تحدد المكانة الاقتصادية لصناعة الكتب من الناحية الفنية ، ان تلك الكتب الأكثر رشاقة لا تطبع منها - فى احسن الأحوال - غير عدد محدود من النسخ . والواقع ان طبع عدد محدود ضمان - ولو انه ضمان بدائى - لان يعتبر الكتاب نادرا وأنه لهذا قد تكلف كثيرا ومن هنا يتسم مقتنيه بالقدرة المالية .

والجاذبية الخاصة لهذه الكتب فى نظر المشتري ذوى الأذواق المهيبة لا تنبع بالطبع من الشعور الساذج بارتفاع ثمنها وزيادة قبجها . ففي هذه الحالة ، كما فى الحالة المشابهة لها الخاصة بأفضلية الأدوات المصنوعة باليد على المصنوعة بالآلات ، نجد ان أساس التفضيل هو الامتياز الأصيل المنسوب الى السلعة الأعلى ثمنا والأقبح منظرا . والامتياز الأصيل الذى ينسب الى الكتاب الذى يشبه ما كانت تخرجه العمليات القديمة البائدة ينظر اليه على أنه قبل كل شيء أداة نفع ممتازة من الناحية الفنية . ولكن ليس من غير الشائع ان نجد أحد هواة الكتب المهيدين يؤكد ان الكتاب ذا الإخراج القبيح هو أيضا الأكثر نفعا كأداة من أدوات الكلمة المطبوعة . وهذا الرأى يقوم على أساس صحيح الى حد ما فيما يتعلق بالقيمة الفنية الممتازة للكتاب الزرى . فان الكتاب قد وضع تصميمه على أساس الجمال وحده وعادة ما يصيب مصممه بعض النجاح فى تحقيق هذا الغرض . على ان الذى نريد ان نؤكد هنا هو ان قانون الذوق الذى يعمل المصمم على هداه هو قانون نما فى ظل قانون الاسراف المظهرى وان هذا القانون يعمل - بطريقة الانتخاب - على استبعاد أى قانون من قوانين الاسراف لا يتفق ومطالبه . ومعنى هذا انه بينما الكتاب الزرى قد يكون جميلا ، الا ان الحدود التى يعمل المصمم فى نطاقها مقيدة بمطالب من نوع غير فنى . فاذا كان الكتاب الذى يخرج المصمم جميلا فلا بد ان يكون أيضا باهظ الثمن وغير صالح



لتحقيق الغرض الظاهري منه . على أن قانون الذوق لم يتشكل ، في حالة مصمم الكتب ، تشكلا نهائيا بقانون الاسراف في شكله الأول . فان القانون يجرى الى حد ما مطابقا لذلك التعبير اللساني عن المزاج العدواني ، من تبجيل كل ما هو قديم او بائد ، والذي يسمى في بعض الأحيان قانون التمسك بالقديم ، او الكلاسيكية .

وفد يكون من اصعب الامور - من حيث النظرية الجمالية - ان لم يكن من غير الممكن عمليا ، ان ترسم خطا فاصلا بين قانون الكلاسيكية ، اى تعظيم القديم ، وقانون الجمال . فمن حيث الغرض الجمالى لا توجد ضرورة لذكر لرسم هذا الخط ، بل الحقيقة انه لا يجب أن يكون . اما من أجل نظرية الذوق فان التعبير عن مثل أعلى متفق عليه في الكلاسيكية ، مهما كان الأساس الذى يقوم عليه الاتفاق ، قد يعتبر عنصرا من عناصر الجمال ، دون أن يكون هناك أى جدال في شرعيته . لكن لا يبدو ان هذا التمييز يدخل في نطاق غرضنا الحالى - وهو تقرير الأسس الاقتصادية التى تشمل عليها قوانين الذوق ومقدار أثرها في توزيع السلع واستهلاكها .

ومركز السلع التى تنتجها الآلات في خطة الاستهلاك يعين على توضيح طبيعة العلاقة التى توجد بين قانون الاسراف المظهرى وقواعد الاستهلاك الشائعة في المجتمع . وهذا القانون لا أثر له كمبدأ من مبادئ التجديد أو الابتكار ، لا في أمور الفن والذوق بالذات ، ولا فيما يتعلق بالذوق الشائع الخاص بمقدار الانتفاع بالسلع ، ولا يمتد أثره الى المستقبل على أنه مبدأ خلاق يعمل على التجديد ويضيف مواد استهلاكية جديدة وعناصر جديدة غالية الثمن . والمبدأ الذى نعنيه هو - من ناحية خاصة - قانون سلبي أكثر مما هو قانون ايجابي . ومبدأ من مبادئ التنظيم أكثر مما هو مبدأ خلاق ، وهو لا يكاد يخلق أو يبدع أى عرف أو عادة بطريقة مباشرة بل يقتصر عمله على الاختيار . والاسراف المظهرى لا يهيم أساسا للتنوع أو التقدم بطريقة مباشرة ، لكن التلاؤم مع مطالبه شرط لبقاء أى تجديد يمكن ادخاله على أية أسس أخرى . ومهما كانت الطريقة التى تنشأ بها قوانين الاتفاق وعاداته وطرائقه ، فانها جميعا تخضع لفعل قانون الشهرة هذا ولأثره في اختيار الأصلح . ودرجة مطابقتها لما يتطلبه هذا القانون هي بمثابة اختبار لصلاحها للبقاء في مجال التنافس بينها وبين سواها من العادات لا أثر لها في نشأة هذه التغيرات بل تنحصر أثرها في استمرار الأوضاع التى تصلح للبقاء أثناء سيادة هذه العادات . وهى تعمل على إبقاء الأصلح اغراضها . ووظيفتها هي تجربة كل شئ والتمسك بما يحقق

## الفصل السابع

### الملبس بصفته معبرا عن الثقافة المالية

قد يكون من المناسب هنا ، على سبيل التمثيل ، أن نبين ببعض التفصيل إلى أي حد تنطبق المبادئ الاقتصادية التي عرضنا لها إلى الآن على الحقائق اليومية في ناحية من نواحي عملية الحياة . وقد لا يستطيع أي اتجاه من اتجاهات الاستهلاك أن يقدم لنا مثلا أوفى بهذا الغرض من الاتفاق على الملابس . فقاعدة الإسراف المظهرى بالنسبة للسلع هي التي تعرب عن نفسها بصفة خاصة في أمور الملبس . ولو أن المبادئ الأخرى المتصلة بهذه القاعدة والتي تتعلق بالشهرة المالية ، نجد ما يعبر عنها أيضا بنفس الوسائل - وهناك طرق أخرى لعرض مقدرة الشخص المالية أمام أنظار الناس تحقق الغرض منها بكفاية ، وطرق أخرى يذيع صيتها ويجري وراءها الناس دائما في كل مكان . لكن الاتفاق على الملابس له هذه الميزة فوق معظم الطرق الأخرى ، وهي أن ملبسنا معروض دائما أمام الأنظار ، ويقوم شاهدها على مستوانا المثل من أول نظرة يلتقيها علينا المشاهدون . كما أنه صحيح كذلك أن الاتفاق الذي تطبقه في سبيل الظهور أكثر وضوحا وربما كان أكثر شيوعا في باب الملبس منه في أي باب آخر من أبواب الاستهلاك . وليس من الصعب على أي إنسان أن يعترف بأن القدر الأكبر مما تنفقه جميع الطبقات على الملبس يهدف إلى اكساب صاحبه مظهرا محترما أكثر مما يهدف إلى وقاية النفس . وقد لا يكون هناك موضع آخر يحس المرء فيه بشعور الرثابة كما يحس به عندما يعجز عن بلوغ المستوى الذي تعارف عليه المجتمع في أمور الأزياء . وهذا يصدق على الأزياء بدرجة أكبر مما يصدق على معظم أبواب الاستهلاك ، مما يجعل الناس يعرضون أنفسهم لقدر كبير من الحرمان من وسائل الراحة أو ضرورات الحياة لكي يوفروا لأنفسهم ما يرونه قدرا لائقا من الاستهلاك التبديدي ، حتى أنه ليس من غير المعتاد أن نرى الناس في أنواع من المناخ قاسية يلبسون ملابس غير مناسبة لكي يظهروا في ملبس محترم . ثم إن القيمة التجارية للمواد التي تستعمل في الملبس في أي مجتمع حديث تأتي من مطابقتها للطراز الشائع ومن شهرتها ، أكثر كثيرا

مما تأتي من المنفعة التي تحققها لشخص لابسها . والحاجة الى الملابس هي فوق كل شيء ، حاجة « اسمى » أو « روحية » .

وهذه الحاجة الروحية الى الملابس ليست كلها ولا في أساسها جنوحا ساذجا الى استعراض القدرة على الانفاق . فقانون الاسراف المظهرى يحدد طريق الانفاق على الملابس ، كما يحدد طرق الانفاق على ما عداه ، بتحديد قوتين الذوق والاناقة . وفي الأحوال العادية يكون الدافع الذى يحس به اللابس أو الشارى للملابس التي تنم عن الاسراف المظهرى . هو دافع الحاجة الى مراعاة العادات القائمة ، وبلوغ مستوى الذوق والوجاهة المتعارف عليه . ولا يقتصر الأمر على وجوب خضوع الانسان لقانون العرف السائد فى المجتمع فيما يتعلق باللبس ، من أجل أن يتجنب المهانة التي يتعرض لها من تقولات الناس وملاحظاتهم الجارحة ، ولو أن هذا الدافع نفسه ذو وزن كبير ، لكننا الى جانب هذا ، نجد مقضيات التمييز راسخة فى طرائق تفكيرنا فيما يتعلق باللبس ، حتى أننا نستطيع بالغريزة أى نوع من الملابس غير باهظ الثمن ، أو نشعر دون روية أو تحليل أن ما هو غير باهظ الثمن لا بد أن يكون حقيرا . والمثل الذى يقول « اللبس الرخيص يجعل الرجل رخيصا » أو الذى يقول « شيء رخيص وحقير » يصدق فى مفهوم الناس على الملابس أكثر مما يصدق حتى على مواد الاستهلاك الأخرى . واية سلعة رخيصة الثمن تعتبر - على أساس الذوق والمنفعة كليهما - سلعة حقيرة ، وذلك اتباعا للحكمة القائلة « شيء رخيص وحقير » . فنحن نرى الأشياء جميلة ، كما نراها نافعة ، بدرجة تناسب نوعا ما مع ارتفاع ثمنها . ونحن جميعا ، باستثناء عدد قليل لا يؤبه به ، نرى الاداة الغالية المشغولة باليد من أدوات اللبس تفضل - من حيث جمالها وفائدتها - أداة تشبهها ولكنها تفل عنها ثمنا ، مهما كانت درجة تقليد الاداة الزائفة للأصل الثمين . والذى ينفر منه احساسنا فى الاداة الزائفة لا يرجع الى أنها احط شكلا أو لونا ، ولا هو فى الحقيقة يرجع بحال من الأحوال الى مظهرها الذى تقننحه العين . فان الاداة التي لا تعجب المرء قد تكون متقنة التقليد لدرجة تجعلها تجوز على الفحص غير الدقيق ، ومع ذلك فان قيمتها الجمالية ، وكذلك قيمتها التجارية ، تتناقص فجأة حالما ينكشف تقليدها . ليس هذا فحسب ، بل قد نستطيع أن نؤكد - دون أن نخشى معارضة تذكر ، ان القيمة الجمالية لاداة من أدوات اللبس ، اذا عرف انها مقلدة ، تهبط هبوطا يتناسب نوعا ما مع قلة ثمنها عن ثمن الاداة الأصلية . فهي تفقد منزلتها الجمالية لأنها تهبط الى منزلة مالية احط .

لكن مهمة الملابس كشاهد على مقدرة الشخص على الدفع ، لا تنتهى عند مجرد الدلالة على أن لابسها يستهلك سلعا قيمة تزيد على القدر اللازم لراحته الجسمية . فان مجرد الاسراف المظهرى بالنسبة للملابس ذو اثر فعال



ومرض في حد ذاته ، وهو دليل كاف من أول نظرة على نجاح الشخص في الأعمال المالية ، وبالتالي دليل من أول نظرة على مركزه الاجتماعي . ولكن الملبس له فوائد أخرى أكثر نقاذاً وأبعد أثراً من هذه الدلالة المباشرة الفجة على الاستهلاك التبديدي وحده . فإذا كان هذا التبديد - إلى جانب دلالاته على ان الشاري قادر على الاستهلاك بسخاء وبغير مراعاة للاقتصاد - يستطيع أيضاً أن يدل في نفس الوقت على أنه ليس في حاجة إلى العمل في سبيل كسب عيشه ، كان ذلك تأييداً عظيماً لمركزه الاجتماعي . وأذن فملابسنا - لكي تحقق الغرض منها تحقيقاً فعالاً - لا يجب أن تكون غالية الثمن فحسب ، بل يجب أيضاً أن تقوم دليلاً لكل من يشاهدها على أن لايسها لايقوم بأي نوع من الأعمال الانشائية . وفي خلال عملية التطور التي ساعدت نظام ملابسنا على التقدم حتى أصبحت تتلاءم مع الغرض منها هذا التلاؤم التام ، لعبت هذه الدلالة الثانوية ما تستحق من الاهتمام . ونحن لو ألقينا نظرة فاحصة على نوع الملابس التي جرى العرف العام على اعتبارها رشيقة ، لوجدناها قد صممت في كل خطوة على أساس أن تقر في نفس مشاهدتها أن لايسها لا يقوم عادة بأي جهد مشعر . وليس هناك ريب في أن الملبس لا يمكن اعتباره رشيقياً ، بل ولا لائقاً ، إذا كان به من الكدر أو البلى ما ينم عن أن صاحبه يؤدي أعمالاً بدوية . ثم إن الأثر الجميل الذي تتركه في نفوسنا الملابس الأنيقة النظيفة يرجع أساساً - أن لم يكن دائماً - إلى أنها توحى بأن صاحبها يتمتع بالفراغ ، أي ليس له أية صلة شخصية بأية عملية صناعية من أي نوع . وكثير من الفنتة التي تكتنف الحذاء الجلدي ذا اللعة الدائمة ، والقماش النظيف الخالي من البقع ، والقبعة المستديرة البراقة ، وعصا السير ، التي تزيد من عظمة الرجل المهيذب المتليدة ، إنما تأتي من دلالتها القاطعة على أن لايسها لا يستطيع ، وهو يلبسها ، أن يمد يده إلى أي عمل يفيد الإنسان فائدة مباشرة وعاجلة . والملبس الرشيق يؤدي وظيفة الرشاقة لا من حيث أنه غالي الثمن فحسب ، بل لأنه أيضاً من إمارات التمتع بالفراغ . فهو لا يدل فقط على أن لايسه يستطيع شراء سلع ذات قيمة عالية نسبياً ، ولكنه يدل في الوقت نفسه على أنه يستطيع أن يستهلك دون أن ينتج .

وملابس النساء تذهب إلى مدى أبعد من ملابس الرجال في دلالتها على أن التي تلبسها بعيدة عن كل عمل منتج . ولستنا في حاجة إلى برهان يؤكد الحكم العام على أن أرقش أنواع القبعات النسائية تذهب إلى مدى أبعد من قبعات الرجال العالية في سبيل جعل كل نوع من أنواع العمل مستحيلاً على لايستها . وحذاء المرأة يضيف ما يسمى الكعب الفرنسي إلى شواهد الفراغ الجباري الذي تشهد به لعة الحذاء ، لأن من الواضح أن هذا الكعب العالي يجعل كل نوع من أنواع العمل البدوي ، حتى أبسطها وأكثرها

ضرورة ، من الصعوبة بمكان - ومثل هذا يصدق ، بل وإلى درجة أكبر ، على تنوذة المرأة وسائر أجزاء الثياب التي تدخل في الملابس النسائية . والسبب الرئيسي الذي يجعلنا نتمسك بالتسورة هو بالضبط ما يلي : أنها باهظة الثمن وأنها تعوق حركة لامستها في كل الفتة وتقعدها عن كل جهد نافع . ومثل هذا صحيح فيما يتعلق بعبادة النساء في ترك شعورهن تطول بدرجة كبيرة .

لكن ملابس المرأة لا تقتصر على أنها تبرز ملابس الرجل العصري في درجة دلالتها على عدم القيام بأي عمل . فهي تصيف أيضا مظهرها فريدا ومميزا يختلف في نوعه عن أي شيء اعتاد الرجال ممارسته . وهذا المظهر هو مجموعة المنكرات التي يعتبر مشد الخضر نموذجا مثاليا لها . فالمشد ، من حيث النظرية الاقتصادية ، تشويه أساسي تحمله المرأة بهدف تقليل حيويتها وجعلها باستمرار غير صالحة للعمل بدرجة واضحة . صحيح أن هذا المشد ينال من الجاذبية الشخصية لمن تلبسه ، ولكن ما تخسره المرأة في هذا المجال يعوضه ما تكسبه في مجال الواجهة التي تنالها بسبب الزيادة الواضحة في عرض قدرتها على الانفاق وعجزها عن العمل . وقد نستطيع أن نقرر بصراحة أن أنوثة الملابس النسائية يمكن تفسيرها ، في واقع الأمر ، على أنها تعويق فعال تقوم به الملابس النسائية ، لكن جهد مشمر . وهذا الفرق بين ملابس الرجال وملابس النساء قد اقتصرنا على الإشارة إليه هنا على أنه مظهر مميز ، وسوف نتعرض وشيكا لبحث الأساس الذي قام عليه .

إلى هنا اذن نجد أن مبدأ الاسراف المظهري هو المعيار الشامل والسائد في الملابس . وبإل هذا المعيار ، يكمله ، معيار ثان هو مبدأ الفراغ البين . وهذا المعيار يظهر - من حيث شكل الملابس - على هيئة ابتكارات متنوعة تهدف جميعا إلى الدلالة على أن لابسها لا يقوم ، وليس بوسعه ، على قدر ما يستدل من ملابسه ، أن يقوم بأي عمل منتج . وعلاوة على هذين المبدأين نجد مبدأ ثالثا قد لا يقل عنهما أثرا ، ويمكن أن يلحظه أي شخص بولي هذا الأمر ولو قليلا من التأمل . فالملابس لا يجب أن يبين عن الاسراف المظهري وتقييد حرية الحركة فحسب ، بل يجب في نفس الوقت أن يتمشى مع أحدث طراز . ولم يحدث أن استطاع أحد إلى الآن أن يقدم تفسيرا شافيا لنظرية التغير المستمر في أطرزة الملابس . فالمقتضيات الملحة التي تضطرننا إلى لبس الملابس التي تتمشى مع العرف السائد ، وكذلك التغير المستمر من موسم إلى موسم في أساليب الأزياء ، أمران معروفان جيدا لكل إنسان . لكن نظرية هذا التتابع والتغير المستمر لم يهتد إليها أحد إلى اليوم . ونحن نستطيع بالطبع أن نقدم تفسيرا صحيحا ومطابقا للواقع تماما ، وهو أن مبدأ التجديد هذا هو معيار آخر مكمل لقانون الاسراف المظهري . ومن

الواضح انه لو لم يشح لكل ثوب أن يلبس غير فترة قصيرة ، ولو لم تخرج ملابس الموسم الماضي لتستعمل في الموسم الحاضر ، لراد الاتفاق التبدلي على اللبس زيادة كبيرة . هذا أمر صحيح في حد ذاته ، ولكنه لا يزيد على أن يكون تفسيراً سليماً ، وكل ما نستطيع أن نفيده من هذا القول هو أن معيار الاسراف المظهري يتحكم بطريقة فعالة في كل ما يتعلق باللبس إلى حد أن أي تغيير في نوع الطراز يجب أن يلائم مقتضيات الاسراف . ولكن هذا لا يفسر لنا الدافع على أحداث وقبول التغيير في الأطرزة السائدة ، كما انه يقصر عن أن يفسر لماذا كان أي طراز بالذات في أي وقت بالذات ضرورياً ملزمة إلى القدر الذي نعرفه .

ولكى نبحث عن مبدأ نستطيع أن نعتبره دافعاً إلى الخلق والتجديد في الأطرزة ، لا بد لنا أن نعود القهقري إلى الدافع البدائي غير الاقتصادي الذي دعا إلى ارتداء الملابس ، وهو مبدأ التزين . فنحن نستطيع - دون أن ندخل في جدل طويل عن كيف ولماذا ثبت هذا الدافع وجوده على هدى قانون الاسراف - نحن نستطيع أن نقرر عموماً أن كل تجديد تسلسلي في الأطرزة هو محاولة للوصول إلى نوع من المظهر يكون أحسن قبولاً في تقديرنا للشكل واللون والتأثير ، من الطراز السابق الذي حل هو محله . والأطرزة المتغيرة هي تعبير عن الجري غير المستقر وراء شيء يرضى شعورنا بالجمال . ولكن لما كان كل تجديد حاضماً لتأثير قانون الاسراف المظهري - ذلك التأثير الذي من شأنه أن يقي على الأصلح ويقضي على الأقل صلاحاً - فإن المجال الذي يستطيع التغيير أن يحدث في حدوده ، مجال ضيق نوعاً ، لأن الجديد لا يجب فقط أن يكون أجمل ، أو ربما لا يجب أن يكون أقل قبلاً في أغلب الأحوال ، من سابقه ، بل يجب أيضاً أن يسهم إلى المستوى التبدلي المفهوم .

وقد يبدو لأول وهلة أن نتيجة مثل هذا الصراع الذي يدور بلا هوادة في سبيل بلوغ المستوى الجمالي في اللبس يجب أن تكون اقتراباً تدريجياً من الكمال الفني . وقد يتوقع المرء بالطبع أن تعكس الأطرزة اتجاهها محدداً نحو شكل خاص أو أكثر من أشكال الملابس يلائم جسم الإنسان بشكل واضح . بل ربما كان لدينا اليوم أسباب وجيهة نجعلنا نشعر أن الأطرزة - بعد كل ما بذل على اللبس من مهارات وجهود طول هذه السنين العديدة - يجب أن تكون قد بلغت حداً من الكمال النسبي واستقراراً نسبياً قريباً جداً من نموذج فني دائم نستطيع التمسك به . ولكن هذا ليس هو الواقع ، بل الحقيقة أن من المجازفة أن نؤكد أن أطرزة اليوم أكثر في الواقع ملائمة من الأطرزة التي كانت سائدة منذ عشر سنوات أو من أطرزة عشرين سنة مضت أو خمسين أو مائة . ومن جهة أخرى يذهب البعض إلى حد بعيد في التأكيد -



دون أن يلقوا معارضة - أن الأشرطة التي كانت سائدة منذ ألفي سنة كانت أكثر ملاءمة من الملابس المصرية المثقنة التي تبدل في أخرجها جهنم مضية .

وهكذا نجد أن تعليل الأشرطة الذي قدمناه هنا لا يفسر الأمر تفسيراً كاملاً ، وعلينا أن نذهب في محاولة التعليل إلى مدى أبعد . ومن المعروف جيداً أن بعض الأشرطة الخاصة وأنواعاً من الملابس ذات استقرار نسبي ، قد تم تصميمها في جهات مختلفة من العالم ، كما هي الحال مثلاً عند اليابانيين والصينيين وغيرهم من الشعوب الشرقية ، وكذا عند اليونان والرومان وغيرهم من شعوب الشرق القديمة . وكذلك أيضاً في العصور التالية ، عند الفلاحين في كل دولة أوروبية تقريباً . وهذه الملابس الوطنية أو الشعبية يقرر النقاد الأكفاء في معظم الأحوال أنها أكثر ملاءمة وأرقى ذوقاً من الأزياء الحضارية الحديثة المثقبة ، وأنها في نفس الوقت أيضاً ، أو على الأقل هي في العادة أقل اسرافاً في مظهرها ، أي أن من السهل أن نلاحظ في تكوينها عناصر أخرى غير استعراض ارتفاع أمانها .

وهذه الأزياء ذات الاستقرار النسبي تقتصر على العموم ، وإلى حد كبير على مناطق محلية صغيرة ، وتختلف اختلافاً يتدرج قليلاً قليلاً من مكان إلى مكان . وهي في كل حالة قد صممتها شعوب أو طبقات اقتر منها ، وبخاصة أنهم ينتمون إلى دول وجهات وأزمان كان فيها السكان ، أو على الأقل طبقة السكان التي صممت الملابس المذكورة ، متجانسين وثابتين وغير متنقلين . ومعنى هذا أن الملابس الثابتة التي تصمد لاختبار الزمن والنقد ، قد تم تصميمها في ظروف كان قانون الاسراف المظهري فيها ذا سلطان أقل من سلطانه في المدن الكبيرة الحديثة المتحضرة حيث يستطيع السكان الأثرياء المتنقلون أن يسرعوا خطى التغير فيما يتعلق بطراز الملابس . ثم أن الدول والطبقات التي صممت ملابس ثابتة وفنية كانت ظروفها بحيث جعلت التنافس المالى بينها يتبع طريق التنافس في الفراغ البين بدلاً من أن يكون في الاستهلاك البين للسلع . وعلى ذلك يصح أن نقول بصفة عامة أن طراز الملابس أقل ما يكون ثباتاً وملاءمة في تلك المجتمعات التي يكون فيها قانون الاسراف المظهري للسلع أقوى ما يكون ، كما هي الحال في مجتمعنا ( يقصد الولايات المتحدة ) وكل هذا يشير إلى وجود تعارض بين الاسراف وبين الملابس التي يتوفر فيها الفن . أما من حيث الواقع العملي فإن معيار الاسراف المظهري لا يتلاءم وضرورة كون اللبس جميلاً أو مناسباً . وهذا التعارض يهيئ لنا تفسيراً للتفسير المضطرب في الطراز الذي لا يستطيع قانون الاسراف ولا قانون الجمال وحده أن يفسره .

ان معيار الوجاهة يتطلب ان يكون الملبس شاهدا على الاتفاق التبادلي ولكن كل اسراف منفر للدوق الوطنى . وقد قيل عن القانون السيكولوجى انه يقرر ان جميع الرجال - وربما النساء الى حد اكبر - يفتنون التبريد عينا سواء فى الجهد أو فى المال ، تماما كما كان يقال فى وقت من الاوقات عن الطبيعة انها تمقت الفراغ . لكن مبدأ الاسراف المظهرى يقتضى اتفاقا بادي العيث ، ولهذا فان مايسج عن هذا من الاسراف البين على الملبس اسراف قبيح حقا . ولهذا نجد كل جزء يزداد او يتغير فى الملبس عند احداث اى تجديد فى طرازه ، انما هو محاولة لتجنب كل نقد موجه اليه ، وذلك بادخال ابتكار يجعله يبدو محققا لبعض اهداف اخرى ، فى نفس الوقت الذى تعمل فيه مقتضيات الاسراف المظهرى على اخفاء القصد من هذه الابتكارات حتى لا تبدو اكثر من مجرد مظهر شفاف يخفى وراءه الفرض الحقيقى . بل اننا نجد ان طراز الملبس - حتى حيث يجمع به الخيال بكل حرته - يندر ان يخلو ، اذا خلا على الاطلاق ، من التظاهر بأنه يحقق بعض النفع الواضح . على ان فائدة الاجزاء الجديدة التى تضاف الى الملبس لتجعله يطابق الطراز الجديد ، هى فى جميع الاحوال ادعاء غير مستور ، وسرعان ما تبدو تفاهتها لناظرينا بدرجة تجعلنا لانطبقها ، وحينئذ نهرب منها الى طراز جديد . ولكن الطراز الجديد يجب ان يتلاءم ومقتضيات الاسراف والتفاهة اللتين تضمنان لصاحبهما الاشتهار بالثراء . وسرعان ما تصبح تفاهته فى نظرنا شيئا مستقبها بقدر ما كانت سابقتها ، والعلاج الوحيد الذى يسمح لنا به قانون التبريد هو البحث عن متنفس فى تصميم جديد لا يقل عن هذا تفاهة ولا يقل الناس عزوفا عن التمسك به . ومن هنا جاء الاستقباح والتغير المستمر فى طراز الملابس .

والآن ، وقد انتهينا من تفسير ظاهرة الاطرزة المتقلبة ، فان علينا ان نجعل التفسير يطابق حقائق الحياة اليومية . ومن بين هذه الحقائق اليومية الميل المعروف الذى يبديه جميع الرجال فى اى وقت معين الى الطراز الشائع فى ذلك الوقت . فان الطراز الجديد المستحدث يتهافت الناس على اتباعه فى موسم من المواسم ، ثم ، وعلى الأقل طالما كان لا يزال حديثا ، يراه الناس عموما جميلا وجذابا . فالناس يشعرون بان الطراز الجديد جذاب ، وهذا يرجع ، من بعض الوجوه ، الى الشعور بالراحة الذى يتركه فىنا بسبب انه يختلف عن سابقه ، ويرجع من بعض الوجوه الاخرى الى أنه اكتسب السمعة الجديدة . وقانون الوجاهة ، كما ذكرنا فى الفصل السابق ، يشكل اذواقنا الى حد ما ، بحيث ان أى شىء يعتبر فى ضوء هذا القانون مناسباً حتى تبلى جدته ، أو حتى تتحول كفاءته للشهرة الى تصميم جديد مبتكر يحقق نفس الفرض العام . ومن الشواهد على أن الجمال - أو البهاء - الذى ينسب

الى اى طراز يتهافت الناس عليه فى اى وقت بالذات لا يعدون أن يكون جمالا  
كاذبا وعارضا ، أن أحدا من الأطرزة الكثيرة المتقلبة لا يصمد للزمن . ولو  
أرجعنا البصر الى ما قبل ست سنوات أو أكثر لوجدنا أن أحسن أطرزنا  
حينذاك تبدو فى نظرنا اليوم مضحكة ، أن لم تكن قبيحة . وكلفنا العابر  
بأى شيء مستحدث . يقوم على أسس غير الأسس الجمالية ، ولا يبقى إلا  
بالقدر الذى لا يسمح لذوقنا الجمال الدائم أن يثبت نفوذه ويلفظ هذا  
الابتكار الجديد الذى لا يهضم .

وعملية تحول المجتمع من الفرام بالطراز الجميل الحديث الى النفور  
منه تستغرق وقتا يطول أو يقصر ، وطول الوقت الذى يلزم فى أية حالة  
بالذات يتناسب عكسيا مع درجة قبح الطراز المذكور . وهذه العلاقة الزمنية  
بين القبح والتقلب فى الطراز تهيب لنا أساسا لكى نستنتج أنه كلما زادت  
سرعة تعاقب الأطرزة وزحزحة بعضها بعضا ، كانت أكثر تنفيرا للدوق  
السليم . وعلى ذلك نستطيع أن نفرض أنه كلما قطع المجتمع - وخصوصا  
الطبقات الثرية منه - شوطا أبعد فى الثراء وكثرة التنقل وفى زيادة  
العلاقات الانسانية ، زاد قانون الاسراف المظهرى تأكيداً لسلطانه فى شؤون  
الملبس وزاد اتجاه الذوق الجمالى الى أن يتعطل أو أن يغطى عليه قانون  
الشهرة المالية ، وزادت سرعة تقلب الأطرزة وتغيرها ، وزاد الناس استقباحا  
للأطرزة المتغيرة التى يخلف بعضها بعضا فى ذبوع الصييت ونفورا منها .

ولاتزال هناك فى نظرية الملابس هذه نقطة واحدة على الأقل لابد من  
بحثها . فمعظم النقط التى ذكرناها تنطبق على ملابس الرجال كما تنطبق  
على ملابس النساء ، ولو أنها فى العصر الحديث تنطبق فى كل شيء على  
ملابس النساء بدرجة أقوى مما تنطبق على ملابس الرجال . لكن ملابس  
النساء تختلف عن ملابس الرجال اختلافا أساسيا فى نقطة واحدة . فملابس  
النساء تلمسك تمسكا أشد وأوضح بكل مظهر من المظاهر التى تدل على  
أن لابسها معفاة من القيام بأى عمل إنتاجى يتسم بالخشونة أو غير قادرة  
عليه . وهذه الخاصية المميزة لملابس النساء ذات أهمية لا من حيث أنها  
تكمل نظرية الملبس فحسب ، لكن أيضا من حيث أنها تثبت ما ذكرناه عن  
مركز النساء الاقتصادى ، فى الماضى وفى الحاضر على السواء .

وقد كانت وظيفة المرأة فى خلال التطور الاقتصادى ، كما رأينا أثناء  
بحث مركز المرأة تحت عنوان الفراغ بالتبعية والاستهلاك بالتبعية ، أن  
تستهلك السلع تيابة عن رب الأسرة ، وكان تصميم ملابسها يتم على أساس  
تحقيق هذا الفرض . وقد نشأ عن هذا أن صار القيام بعمل إنتاجى ظاهرا  
ينظر اليه بشكل خاص ، على أنه مهين للمرأة المحترمة ، ولهذا كان لابد من



بدل الجهود المضنية في تصميم ملابس النساء حتى تدخل في روع من براها الحقيقية الواقعة ، وهي في الواقع خرافة ، وهي أن من لبس هذا اللبس لا تقوم عادة - وليس في مقدورها أن تقوم - بأي عمل نافع . فان الآداب العامة تقتضي من المرأة المحترمة أن تمتنع دالما عن بدل أي جهد منتج وأن تستعرض فراغها أكثر مما يفعل الرجال الذين ينتمون لطبقها الاجتماعية . وإن الأم ليحز في نفوسنا لو عرفنا أن امرأة راقية النساء اضطرت - لكي تكسب قوتها - إلى القيام بعمل نافع . فهذا ليس « مجال المرأة » . فمجال المرأة في منزلها الذي عليها أن « تجمله » ، وعليها أن تكون « أهم ما يرينه » . فليس من المعتاد أن يقال عن رب العائلة أنه زينة أهل المنزل . ومظهر المرأة هذا ، إذا نظرنا إليه مقترنا بالحقيقة الأخرى ، وهي أن الأناقة تقتضي اهتماما شديدا باستعراض الاسراف في اللبس وغيره من مظاهر زينة المرأة ، هذا المظهر يؤيد وجهة النظر التي اشرنا إليها فيما سبق .

ولما كان نظامنا الاجتماعي قد تطور عن النظام الأبوي القديم فإنه يقتضي من المرأة بصفة خاصة أن تستعرض قدرة العائلة على الشراء . وحسن سمعة العائلة التي هي جزء منها يجب - حسب ما يقتضي به نظام الحياة المتحضر الحديث - أن يكون موضع اهتمام المرأة الخاص ، وعلى ذلك يجب أن تكون خطة الانفاق المشرف والفراغ البين ، وهما أهم عاملين يحفظان للأسرة سمعتها الطيبة ، أهم ما تعني به المرأة ، وهذا الاهتمام بالاسراف المظهرى للسلع والجهد ، وهذه الخطة المثلى للانفاق المشرف - كما تفصح عن نفسها في حياة أغنى الطبقات - يجب عادة أن تكون الوظيفة الاقتصادية الوحيدة للمرأة .

وفي مرحلة التطور الاقتصادي التي كانت المرأة فيها متاعا للرجل بكل معنى الكلمة ، كان استعراض الفراغ البين والاستهلاك البين جزءا من المنفعة المطلوب من المرأة اداؤها ، إذ لما لم تكن المرأة سيدة نفسها فإن الفراغ البين والانفاق البين كانا من دواعي الشرف لسيدها لا لنفسها ، ومن هنا جرى العرف على أن ربة البيت كلما كانت أكثر بذخا وأقل إنتاجا فيما يبدو ، كانت حياتها أكثر تشريفا لرب العائلة وأكثر أثرا في اكسابه حسن السمعة التي حد أن المرأة كان يطلب منها لا أن تكون شاعدا على حياة الدعة فحسب ، بل أن تجعل نفسها أيضا عاجزة عن القيام بأي نشاط منمر .

وفي هذه النقطة بالذات نرى ملابس الرجل يقل عن ملابس المرأة . وهو أمر له ما يبرره . فالاسراف المظهرى والفراغ البين يجلبان حسن السمعة لأنهما دليل القدرة المالية ، والقدرة المالية تكسب صاحبها الشرف وحسن السمعة لأنها ، عند تحليلها آخر الأمر ، شاهد على النجاح والقدرة الفائلة ،

ومن هنا كانت دلائل التبديد والفراغ التي يبدىها الفرد بالأصالة عن نفسه لا تستطيع أن تتخذ المظهر أو تبلغ المدى الذي يجعل منها دليلا على العجز أو الشقاء من جانبه ، لأن الظهور يمثل هذا المظهر أن يتم في هذه الحالة عن السمو ، بل عن النقص ، وبهذا يقضى على الغرض منه . وعلى ذلك فحينما كان الإنسان ، عادة أو في المتوسط ، يذهب في الانفاق التبديدي والتظاهر بالامتناع عن العمل الى المدى الذي يستعرض به متاعبه أو عجزه الجسماني الذي تحمله باختباره ، فإن النتيجة العاجلة لهذا أن يفهم الناس أن هذا الشخص لا يقوم بهذا الانفاق التبديدي ولا يتحمل ذلك العجز لفائدة شخصية يصيبها من حيث الشهرة المالية ، بل لفائدة شخص آخر يعيش هو عائلة عليه من الناحية الاقتصادية ، وهذه العلاقة يجب عند تحليلها التحليل الأخير أن تلخص من حيث النظرية الاقتصادية ، في أنها علاقة عبودية .

ولنطبق هذا التعميم الآن على أزياء النساء ، ونعرض الموضوع في عبارات محددة : فالكعب العالي والتنورة والقبعة غير العملية والمشد الذي تلبسه المرأة حول خصرها والتفاضي العام عن كل مضايقة يتحملها اللابس ، وهو مظهر واضح في كل أزياء النساء المتحضرات ، هي كلها أمور عديدة تشهد بأن المرأة في نظام الحياة المتحضر الحديث ، لا تزال نظريا تعتمد على الرجل من الناحية الاقتصادية ، وأنها لا تزال ، وربما من ناحية وهمية الى حد كبير ، متاع الرجل . والمسبب الواضح في كل هذا الفراغ البين والزي الذي يتم عن الاسراف من جانب النساء ، يرجع الى انهن خدمن موكول اليهن ، عند توزيع الوظائف الاقتصادية ، القيام باستعراض قدرة سيدهن على الانفاق .

وهناك شبه واضح من هذه الناحية بين أزياء النساء وأزياء خدم المنازل ، لاسيما الخدم الذين يتخذون لهم زيا خاصا مميزا . وفي كليهما استعراض متقن للاسراف الذي لا داعي له ، وفي كليهما أيضا اغفال ملحوظ لراحة لابس الجسمانية . لكن زى السيدات يذهب في تعمده المحكم للدلالة على الفراغ ، ان لم يكن على العجز الجسماني ، الذي يعيش فيه صاحبه ، الى حد أبعد من زى الخدم . وهذا هو ما يجب أن يكون ، لأن ربة البيت هي نظريا رئيسة خدم المنزل ، وذلك بمقتضى النظام المثالي للثقافة المالية .

والجانب الخدم ، الذين ينطبق عليهم هذا الاسم في العرف العام ، توجد طبقة أخرى من الناس - على الأقل - يجعلهم زهم شبيهين بطبقة الخدم ، ويشتمل على كثير من المظاهر التي تكسب الأزياء النسائية مظهرها الأنثوي . هذه هي طائفة رجال الدين . فملابس القسيس تعكس ، بدرجة

كبيرة ، جميع المظاهر التي أوضحنا أنها تقوم دليلاً على منزلة الخدم وعلى حياة التبعية . فملابس القسيس نفسها منمقة وغريبة المنظر وغير لائقة وغير مريحة للإبساها إلى حد المضايقة ، من الناحية الظاهرية على الأقل ، وهي في غرابة هذه الصفات تبرز عادات القسيس اليومية . والقسيس في نفس الوقت مفروض فيه أن يتمتع عن بذل أى جهد مشر وإن يحتفظ في حضرة الناس بملامح جامدة لا تليّن ، مما يشبه ، إلى حد كبير ، ما يفعل خادم المنزل المدرب تدريباً كافياً ، ووجه القسيس الحليق هو أمر آخر له نفس الأثر . وهذا الشبه بين طبقة القسيس وطبقة الخدم الخصوصيين في السلوك وفي اللبس يرجع إلى الشبه بين الطبقتين من حيث الواجبات الاقتصادية . فالقسيس في النظرية الاقتصادية ، خادم خاص يقوم ، في المفهوم العام ، باهظ الثمن إلى حد كبير ، وهذا ما يجب أن يتوافر فيه لكي يعرض عظمة سيده المقدس عرضاً لائقاً . لكنه قد صمم بحيث يدل على أن ارتدائه لا يوفر إلا قليلاً أو لا يوفر شيئاً من الراحة البدنية للإبسا ، لأنه سلعة من سلع الاستهلاك بالتبعية ، وطيب السمعة الذي ينبع من ارتدائه يعود إلى السيد الغائب ، لا إلى الخادم التابع .

والخط الذي يفصل بين أزياء النساء والقسيس والخدم من جهة ، وأزياء الرجال من الجهة الأخرى ، لا يراعى دائماً في الواقع ، لكن يندر أن نجد أحداً ينكر أنه موجود دائماً في طرائق تفكير الناس بدرجة محددة إلى حد ما . هناك أيضاً بطبيعة الحال رجال لا ينتمون إلى هذه الطبقات ، وعددهم غير قليل ، يدفعهم تمسكهم الشديد بالأزياء الفاخرة الأنيقة إلى تخطي هذا الخط الوهمي الذي يميز بين ملابس النساء وملابس الرجال ، بحيث يتخذون لأنفسهم زياً قد صمم دون شك لكي يضابق جسم لابس ، لكن كل واحد منا يقرّر دون تردد أن مثل هذا الزى على جسم رجل هو خروج على العرف المألوف . وقد اعتدنا أن نقول أن مثل هذا الزى «مختل» ، وأحياناً نسمع الواحد منا ملاحظة يبدئها بعض الناس عن شخص مهذب يلبس ملابساً متأنفاً فيقولون أنه يلبس ملابساً أنيقاً كملابس الخدم .

و «تقليعة» مشد الخصر استثناء ظاهر من القاعدة التي أوردناها هنا أكثر تفصيلاً ، خصوصاً أنها تعكس اتجاهها واضحاً نوعاً ما في التطورات الأخيرة التي حدثت في الأزياء .

و «تقليعة» مشد الخصر استثناء ظاهر من القاعدة التي أوردناها هنا كمنال . على أن الدراسة الدقيقة تبين أن هذا الاستثناء الظاهر هو في حقيقته تثبيت للقاعدة التي نقول أن آية «تقليعة» جديدة في أى عنصر أو مظهر خاص بالأزياء ، تتوقف على الدور الذي تقوم به كشاهد على المنزلة المالية . ومن المعروف جيداً أن مشد الخصر لا يستعمل لدى المجتمعات



الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية ، إلا بين طبقات اجتماعية محددة تحديد  
واضحاً . فبناء الطبقات الفقيرة ، خصوصاً بين سكان الريف . لا تستعمله  
عادة إلا كأداة من أدوات الترف أيام العطلات . فبناء هذه الطبقات ملزمات  
بأداء أعمال شاقة ، فإذا أردن التظاهر بالبطالة ، على حساب تعذيب  
أجسادهن بالملابس الضيقة ، فلن يجديهن هذا من هذه الناحية إلا قليلاً .  
أما استعمال الملابس الضيقة أثناء العطلات فيرجع إلى تقليد قانون الأناقة  
الساكن بين نساء الطبقة الراقية . فإذا تدرجنا إلى أعلى فوق مستوى الحرمان  
المنخفض هذا وفوق مستوى العمل البدوي ، فأننا نجد أن مشهد الخصر  
كان إلى ما قبل جيل أو جيلين لا غنى عنه تقريباً لجميع نساء الطبقات  
المحترمة ، بما في ذلك أكثرهن ثراء وشهرة . وقد بقيت هذه القاعدة  
سارية طالما لم تكن قد ظهرت بعد طبقة كبيرة من الناس الذين أثروا ثراء  
يضعهم فوق أية شبهة من حاجة إلى أداء أى عمل بدوي . وهى فى نفس  
الوقت من كثرة العدد بحيث تجعل من نفسها طبقة اجتماعية واحدة قائمة  
بذاتها منفصلة عن غيرها ، بحيث يمكن لكثرة عددها أن تكون أساساً تقوم  
عليه قواعد سلوكية خاصة داخل نطاق الطبقة ، تملئها طرق التفكير السائدة  
بين أفرادها وحدهم . وقد نمت الآن طبقة من المترفين الذين يملكون ثروة  
طائلة بحيث أن أى اتهام لهم بأنهم مضطرون إلى أداء عمل بدوي يصبح  
اتهاماً باطلاً لا يمسهم منه أى ضرر . وعلى ذلك فقد كان مآل مشهد الخصر  
بين هذه الطبقة هو الإهمال إلى حد كبير .

فإذا كانت هناك استثناءات من قاعدة التخلي عن مشهد الخصر هذه فهى  
ظاهرة أكثر منها حقيقة ، وتشمل الاستثناءات الطبقات الغنية فى الدول  
ذات الكيان الصناعى المنخفض - وهى الدول القديمة شبه الصناعية -  
كما تشمل الذين دخلوا حديثاً فى زمرة الأثرياء فى المجتمعات الصناعية  
الأكثر تقدماً . فهؤلاء الأخيرون لم يتبع لهم الوقت الكافى لانتزاع أنفسهم من  
قوانين الذوق الشعبية وقواعد حسن السمعة التى ورثوها عن طبقتهم  
السابقة ذات المستوى المالى الأدنى . فالاستمساك باستعمال مشهد الخصر  
ليس قليل الوجود مثلاً فى المدن الأمريكية التى ظهرت وأصابها الثراء  
الفاحش فجأة . وإذا جاز لنا أن نستعمل لفظ «الترفع» على أنه تعبير فى  
دون أن نحمله على محمل مستقيم ، استطعنا أن نقول أن استعمال المشهد  
يبقى ، إلى درجة كبيرة ، خلال فترة «الترفع» - أى فترة التردد والتحول  
من ثقافة مالية وضعية إلى ثقافة مالية أعلى ، ومعنى هذا أن المشهد يبقى فى  
كل البلاد التى توالت فيه حيناً طالما كان يؤدى الغرض منه كشاهد على الفراغ  
المشرف من حيث كونه دليلاً على عجز لابس من الناحية الجسمانية . وهذه  
القاعدة تسرى بالطبع على أنواع أخرى من العيوب ومن المبتكرات التى ترمى  
إلى استعراض عجز الفرد عن العمل .

وتنطبق نفس القواعد تقريبا على ابواب الاستهلاك الطاهري المتنوعة ،  
والحقيقة ان اشياء مشابهة تنطبق فيما يبدو الى درجة قليلة على مظاهر  
مختلفة تتعلق بالأزياء ، خصوصا اذا كانت هذه المظاهر تنطوي على مضايقة  
واضحة ، أو تظاهر بالمضايقة للابسا . وهناك اتجاه واضح خلال مائة  
السنة الأخيرة ، في تطور أزياء الرجال بصفة خاصة ، يميل الى التخلي عن  
ابواب الاسراف والعلامات التي تنم عن الفراغ وكانت بالضرورة مصدر  
مضايقة ، تلك الأبواب التي ربما حققت غرضا مستحبا في زمانها ولكن  
بقائها اليوم بين الطبقة العليا يعتبر شيئا زائدا عما تقتضيه الضرورة . ومن  
قبيل هذه الأبواب مثلا ، استعمال الشعر المستعار وتبييضه بمسحوق  
البيض ، واستعمال الشرائط المذهبة والاحتفاظ بالوجه حليقا دائما . وقد  
حدث في السنوات الأخيرة ان بدأت المجتمعات الراقية تعود قليلا الى الوجه  
الحليق ، لكن هذا قد يكون تقليدا انتقاليا غير حكيم للأسلوب الذي كان  
يلتزم به الخدم الخصوصيون ، وربما جاز لنا ان نتوقع لهسا ان تذهب في  
نفس الطريق الذي ذهب فيه شعر أجدادنا المستعار المرشوش بالمسحوق  
الابيض .

هذه الأمارات وغيرها مما يشبهها في دلالتها الصارخة - لكل من  
يشاهدها - على ثقافة الأشخاص الذين يستخدمونها ، قد حلت محلها اليوم  
طرق أخرى أرق منها تؤدي نفس الغرض ، وهي طرق لا تقل وضوحا أمام  
النظرة المدربة التي تتمتع بها تلك النخبة القليلة من الأفراد الذين تهدف الى  
التأثير فيهم تأثيرا حسنا . أما طريقة الاعلان العجبة القديمة فقد احتفظت  
بمكانتها طالما كان جمهور المشاهدين الذي يبغي المستعرض ارضاءه كبير العدد  
بالنسبة للمجتمع الذي لم تكن دربته تسمح له بملاحظة التنوعات البسيطة  
التي تطرا على علامات الثروة والفراغ . وطريقة الاعلان يعتورها التهذيب  
عندما تنشأ طبقة ثرية كبيرة العدد يتوفر لها الفراغ الكافي الذي يساعد  
على اكتساب المهارة في فهم مغزى مظاهر الاسراف الأكثر دقة . فالملابس  
« الصارخة » تصبح منفرة لأصحاب الذوق الرقيق ، على اعتبار انها برهان  
واضح على رغبة لا ضرورة لها في الفات النظر والتأثير في أصحاب الذوق  
غير الرقيق . أما الشخص ذو النشأة العالية فلا يهتم اهتماما يذكر الا  
بالتقدير المشرف الذي يبديه نحوه أفراد طبقته الراقية ذوو الأذواق المذهبة .  
فاذا زاد عدد أفراد الطبقة الثرية المتمتعة بالفراغ زيادة كبيرة ، أو اتسع  
مجال اتصال بعض أفرادها ببعض اتساعا عظيما يجعل منها بيئة بشرية تحقق  
أغراضها الشرفية ، فحينئذ يظهر الاتجاه الى استبعاد عناصر السكان الدنيا  
من محيطها ، حتى لو كانوا مجرد مشاهدين يستفي نيل إعجابهم أو اذلالهم .  
ونتيجة هذا كله تهذيب للوسائل ، بالبحث عن مبتكرات أكثر رقة والنجوم

الى نظام مهذب لتصميم الأزياء • وعندما تقوم الطبقة المترفة الراقية هذه باتخاذ الخطوات الأولى في كل أمر يتعلق بآداب السلوك فإن أثر هذا على باقي طبقات المجتمع أيضا يكون تهذيبا تدريجيا لأساليب الأزياء • وكلما زاد المجتمع ثروة وثقافة يتم استعراض القدرة على الشراء عن طريق وسائل تحتاج الى تمييز أدق من جانب المشاهد • وهذا التمييز المهذب بين طرق الاعلان هو في الحقيقة عنصر كبير جدا من عناصر الثقافة المالية الراقية •



# الفصل الثامن الإعفاء الصناعي والمحافظة

حياة الإنسان في المجتمع ، مثلها مثل حياة أي نوع آخر تماما ، هي صراع من أجل البقاء ، وهي لذلك عملية ملائمة عن طريق الانتخاب . وتطور الكيان الاجتماعي كان دائما عملية انتخاب طبيعي لنظم الحياة . والتطور الذي حدث ، ولا يزال يحدث في النظم الإنسانية والطبع الإنساني يمكن إرجاعه بوجه عام إلى عملية انتخاب طبيعي لأصلح طرائق التفكير وإلى عملية تلاؤم الأفراد تلاؤما إجباريا مع بيئة كانت دائمة التغير تبعا لنمو المجتمع وللنظم المتغيرة التي عاش الناس في ظلها . وليست النظم مجرد نتيجة لعملية الانتخاب والتلاؤم التي تقوم بتشكيل أنواع الميول والقدرات السائدة أو السائغة ، بل هي في نفس الوقت طرق خاصة من طرق الحياة ومن العلاقات الإنسانية . ومن أجل ذلك كانت بدورها عوامل فعالة في عملية الانتخاب ، ومن أجل ذلك تساعد النظم المتغيرة بدورها على عملية انتخاب أخرى للأفراد الذين وهبوا أصلح الميول العقلية ، وعلى عملية تلاؤم أخرى بين الميول والعادات الفردية وبين البيئة المتغيرة عن طريق تكوين نظم جديدة للحياة .

إن القوى التي عملت على تشكيل الحياة البشرية والكيان الاجتماعي يمكن دون شك أن نرجعها في النهاية إلى الأنسجة الحية والبيئة المادية . لكننا نستطيع ، فيما يتعلق بالموضوع الذي نتناوله ، أن نعبر عن هذه القوى على أحسن وجه بأنها عبارة عن بيئة ، بشرية وغير بشرية ، وكائن بشري ذي كيان مادي وعقلي محدد إلى درجة ما ، وهذا الكائن البشري في مجموعه أو في المتوسط متغير بدرجة ما ، تغيرا يخضع أساسا دون ريب إلى عملية انتخاب تعمل على المحافظة على التغيرات الملائمة . وقد تكون المحافظة على التغيرات الملائمة هي إلى درجة كبيرة احتفاظا انتخائيا بالأنواع البشرية . ففي تاريخ حياة أي مجتمع يتكون سكانه من خليط من عناصر بشرية مختلفة ، نجد واحدا من عدة عناصر صامدة ومستقرة نسبيا من حيث صفاتها الجسمية والخلقية ، هو الذي يصل إلى مركز الرياسة في أي وقت معين . فإن الموقف ، بما فيه من نظم سائدة في أي وقت معين ، يساعد على بقاء نوع واحد من الشخصيات وسباده ، بتفضيله على ما عداه . ونوع الرجال الذين ينتخبون بهذه الطريقة

ليحفظوا ويطوروا النظام الذى ورثوه عن أسلافهم يتولون تشكيل هذه النظم بدرجة عظيمة ، تشكيلا يلائم رغباتهم . لكن اذا صرفنا النظر عن الاختيار بين أنواع من الرجال وطرائق من طرق التفكير مستقرة نسبيا ، فلا ريب ان هناك عملية أخرى من عمليات الموازنة الانتخابية لطرائق التفكير تعمل فى نفس الوقت داخل النطاق العام للقدرات الذى يمتاز به العنصر البشرى السائد أو العناصر السائدة . وقد يكون هناك تنوع فى الطبائع الأساسية لأى شعب من الشعوب ، جاء عن طريق الانتخاب بين أنواع مستقرة نسبيا ، لكن هناك أيضا تنوع يرجع الى التلاؤم فى التفصيلات داخل نطاق النوع نفسه ، والى الاختيار بين وجهات نظر حياتية معينة فيما يتعلق بأية علاقة اجتماعية بالذات ، أو مجموعة من العلاقات .

وفىما يتعلق بالبحث الذى نتناوله ، فإن السؤال الخاص بطبيعة التلاؤم - وهل هو أساسا اختيار بين أنواع مستقرة من المزاج والطباع ، أو هل هو أساسا تلاؤم بين أساليب الناس فى التفكير وبين الظروف المتغيرة - مثل هذا السؤال أقل أهمية من حقيقة أن النظم تتغير وتتطور باستمرار بطريقة أو بأخرى . والنظم لا مفر لها من التغير بتغير الظروف ، لأن لها طبيعة الاستجابة الاعتيادية للبيئة التى تقدمها هذه البيئة المتغيرة . وتطور هذه النظم هو تطور المجتمع . والنظم فى حقيقتها هى أساليب التفكير السائدة المتصلة بعلاقات معينة أو وظائف معينة للفرد أو للمجتمع ونظام الحياة ، الذى هو مجموع النظم السائدة فى أى وقت بالذات أو فى أية مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع ، يمكن ، من الناحية السيكلوجية ، تعريفها تعريفا شاملا بأنها اتجاه روحى سائد أو نظرية سائدة من نظريات الحياة . أما من حيث مظاهرها العامة ، فإن هذه الميول الروحية أو هذه النظرية اذا حللناها تحليلًا دقيقًا ، يمكن ارجاعها الى نوع سائد من الصفات .

والظروف السائدة اليوم تحدد شكل نظم الغد عن طريق عملية انتخابية قاهرة ، بالتأثير فى نظرة الناس الاعتيادية الى الأمور ، وبالتالي بتغيير وجهات النظر والاتجاهات الفكرية المتوارثة عن الماضى ، أو بتأييدها ، والنظم ( أى أساليب التفكير ) التى يسترشد بها الناس فى حياتهم ، يرثونها بهذه الطريقة عن زمان مضى قبل زمانهم بوقت طال أو قصر ، ولكنها على أية حال قد تطورت نحو الكمال فى الماضى وآلت اليهم منه . والنظم هى نتاج العملية السابقة ، وهى متلازمة مع ظروف سابقة ، ولذلك لا تتفق اتساقًا تامًا مع مقتضيات الحاضر . وعملية التلاؤم الانتخابي هذه لا تستطيع فى واقع الأمر أن تساير الظروف الدائمة التغير التى يوجد فيها المجتمع فى وقت معين ، فإن البيئة والظروف ومقتضيات الحياة التى تملى التلاؤم وتنفذ الانتخاب ، تغير من يوم الى يوم ، وكل وضع تال من أوضاع المجتمع توجه بدوره الى التقدم



منه  
الجرح

والنسيان بمجرد استقراره . فكلما خطا المجتمع خطوة في سبيل التطور فإن هذه الخطوة ذاتها هي تغير في الوضع يقتضي تغيرا جديدا ويصبح نقطة تحول جديد الى خطوة جديدة في التلاؤم ، وهكذا دواليك بغير نهاية .

من الواجب اذن ، ولو أنها حقيقة واضحة طال الكلام فيها . أن نفسير الى أن نظم اليوم - أو نظام الحياة الحاضر الذي يرضى عنه الناس - لا تلائم الظروف الحالية ملائمة تامة . وفي نفس الوقت نرى ان عادات الناس الفكرية القائفة تميل الى البقاء الى ما لانهاية ، الا حثيثا تضطربها الظروف الى التغير فهذه النظم التي توارثها النساس عن السلف : هذه الأساليب في التفكير ووجهات النظر والاتجاهات العقلية والقدرات وما إليها ، هي اذن في ذاتها عامل من عوامل المحافظة على القديم . وهي بهذا تعتبر عامل القصور الذاتي أو الاستمرار الاجتماعي ، أو الاستمرار السيكولوجي أو المحافظة على الوضع القائم .

تطور  
حديثة  
عقلية

والكيان الاجتماعي يتغير ويتطور ويوائم نفسه مع الظروف المتغيرة عن طريق واحد دون سواء هو تغير أساليب التفكير لدى طبقات المجتمع المتنوعة ، أو هو . بعد التحليل الدقيق ، طريق تغير أساليب التفكير لدى الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع . وتطور المجتمع هو في حقيقته عملية ملائمة عقلية من جانب الأفراد وتحت ضغط الظروف التي لا تستطيع الاستمرار في استساغة أساليب التفكير التي نشأت في ظل مجموعة من الظروف الماضية وتلائمت معها . ولا يمينا هنا ما اذا كانت عملية التلاؤم هذه هي عملية انتخاب واستمرار عناصر بشرية قوية معينة أو هي عملية تلاؤم فردية وتوارث صفات مكتسبة .

التطور  
الاقتصادي  
خاصية  
الاجتماعية

والتطور الاجتماعي ، وخاصة اذا نظرنا اليه من ناحية النظرية الاقتصادية ، عبارة عن تقدم متتابع الى درجة كبيرة جدا من التوفيق بين علاقاتنا الداخلية والخارجية ، ولكن هذا التوفيق لا يبلغ الاستقرار النهائي أبدا . لأن العلاقات الخارجية عرضة للتغير المستمر نتيجة للتغير التطوري المستمر الذي يعترض العلاقات الداخلية . لكن درجة الاقتراب من التوفيق التام قد تزيد أو تنقص تبعا للمسهولة التي يتم بها التوفيق . وكل تعديل في أساليب تفكير الناس لكي تتلاءم مع وضع متغير ، لا يتم على اية حال الا متأخرا وعلى مضض ، والا تحت ضغط يمل به وضع جديد لا يستسيغ الأفكار السائدة . وتعديل النظم والآراء المعتادة لكي تلائم بيئة متغيرة . يحدث استجابة لضغط خارجي . وهو في طبيعته يشبه الاستجابة لقوة دافعة . وعلى ذلك فإن حرية التوفيق وسهولته ، أو بمعنى آخر قدرة الكيان الاجتماعي على النمو ، تتوقف الى حد كبير على مقدار الحرية التي تؤثر بها الأوضاع في أي وقت على كل فرد في المجتمع - أي درجة تعرض كل فرد لقوى البيئة القاهرة .



فإذا بقى قسم أو طبقة من المجتمع بمنأى عن آثار البيئة إلى درجة كبيرة .  
فإن هذا القسم من المجتمع ، أو هذه الطبقة ، يوائم في بطنه بين آرائه ونظام  
حياته وبين الوضع العام المتغير . فهو يميل من هذه الناحية إلى تأخير عملية  
التحول الاجتماعي . والطبقة المترفة الثرية هي بمنأى عن تأثير القوى  
الاقتصادية التي تعمل على التغيير والتعديل . ومن الممكن أن يقال أن القوى  
التي تعمل على تعديل الأنظمة ، لا سيما في حالة مجتمع صناعي حديث .  
هي عند التحليل النهائي ، قوى اقتصادية مضخة .

ويمكن النظر إلى أي مجتمع على أنه جهاز صناعي أو اقتصادي يتكون كيانه  
مما يسمى بنظامه الاقتصادية . وهذه النظم هي الأساليب المعتادة التي تدير  
بمقتضاها عملية حياة المجتمع في علاقتها بالبيئة المادية التي يعيش فيها . فإذا  
رأينا أساليب معينة من أساليب تطور النشاط البشري في هذه البيئة  
بالذات ، قد أصبحت متقدمة من هذه الوجهة ، فإن حياة المجتمع سوف تدير  
في هذه الاتجاهات العادية بشيء من السهولة . وسوف يسخر المجتمع قوى  
البيئة في تحقيق أغراضه في الحياة باتباع أساليب تعلمها أسلافه في الماضي  
وأودعها تلك النظم .

لكن كلما زاد عدد السكان ، وكلما زادت معلومات الإنسان ومهارته في  
توجيه قوى الطبيعة ، فإن وسائل العلاقات المعتادة بين أفراد المجتمع  
والوسائل المعتادة التي تدير بها عملية حياة المجتمع بأكمله لا تنمض عن  
نفس النتيجة التي كانت تنمض عنها من قبل . كما أن نتائج الحياة لا توزع  
بنفس الطريقة أو بنفس الدرجة من الفعلية بين مختلف أعضاء المجتمع كما كان  
الأمر من قبل . فلو أن النظام الذي كانت عملية المجتمع تدير بمقتضاه في  
ظل الظروف القديمة كان يتمخض عن أحسن النتائج التي يمكن بلوغها في ظل  
هذه الظروف من حيث كفاية عملية حياة المجتمع وسهولتها ، فإن نظام الحياة  
نفسه إذا لم يتغير لا يمكن أن يتمخض عن أحسن النتائج الممكنة من هذه الوجهة  
في ظل الظروف التي تغيرت . ففي ظل الظروف التي تغيرت - ظروف السكان  
والمهارات والمعلومات - قد لا تكون سهولة الحياة كما يعيشها الناس تبعاً لنظم  
الحياة التقليدية أقل مما كانت في ظل الظروف السابقة . لكن المحتمل دائماً  
هو أنها قد تكون أقل مما كان ينبغي أن تكون . لو أن النظام قد تغير بحيث  
يتواءم مع الظروف بعد تغييرها .

والجماعة تتكون من أفراد . وحياة الجماعة هي حياة الأفراد يعيشونها  
على أنفراد . ولو في الظاهر على الأقل . ونظام الحياة الذي ترتضيه الجماعة  
هو الإجماع الذي يتفق عليه رأي مجموع الأفراد فيما هو حق ولائق ونافع

حياة الجماعة  
هي حياة  
الأفراد

وجميل من الأمور التي تتعلق بالحياة البشرية . وعندما يعاد تنظيم ظروف الحياة التي تنشأ عن تغير طريقة معالجة الإنسان للبيئة ، فإن النتيجة لا تكون تغيراً منتظماً لدرجة سهولة حياة الفريق بأسره . وقد تزيد الظروف الجديدة من سهولة الحياة أمام الفريق بأسره ، ولكن إعادة التنظيم يتبعه عادة نقص في سهولة سبل الحياة ، أو التمتع الكامل بها ، أمام بعض أفراد الفريق . وإي تطور في الطرق الفنية أو في عدد السكان أو في التنظيم الصناعي سوف يقتضى من بعض أفراد الفريق على الأقل تغيير أساليب حياتهم لكي ينتقلوا بسهولة وكفاية إلى الظروف الصناعية الجديدة . وهم عندما يفعلون هذا سوف لا يقدرون على التلاؤم والأفكار الجديدة المكتسبة ، فلا يميزون بسهولة ما هو حق وما هو جميل من أساليب الحياة الجديدة .

وأي شخص يراد منه تغيير أساليب حياته وعلاقاته المعتادة بين جنسه سوف يشعر بالفرق الهائل بين أساليب الحياة التي تتطلبها منه مقتضيات الحياة التي ظهرت حديثاً وبين أسلوب الحياة التقليدي الذي اعتاده . والأفراد الذين يجدون أنفسهم في هذا الوضع هم الذين يتعرضون لأقوى الدوافع لتنظيم أسلوب الحياة الجديدة ، وهم أكثر الناس استعداداً للاقتناع بقبول المسؤوليات الجديدة ، والحاجة إلى مقومات الحياة الضرورية هي التي تضع الناس في مثل هذا الوضع . والضغط الذي تمارسه البيئة على الفريق ويقضى بتعديل نظام الحياة التي يحياها يؤثر على أفراد الفريق في شكل مطالب مالية . وبسبب هذه الحقيقة - حقيقة كون العوامل الخارجية تأخذ إلى حد كبير شكل المطالب المالية أو الاقتصادية - بسبب هذه الحقيقة نستطيع أن نقول أن القوى التي لها وزن في تعديل النظم في أي مجتمع صناعي حديث هي في أساسها عوامل اقتصادية . أو نقول بتحديد أكبر ، أن هذه القوى تكون على شكل ضغط اقتصادي . ومثل هذا التعديل الذي نعتبه هنا هو في أساسه تعديل في وجهات نظر الناس إلى ما هو حق ، والسبيل التي يتم بها التعديل في إدراك الناس لما هو طيب وحق هي في الغالب ، الحوافز المطالب المالية .

وأي تغير في آراء الناس بالنظر إلى ما هو طيب وحق في الحياة البشرية ، لا يتم في أحسن الأحوال إلا ببطء . وهذا يصدق بصفة خاصة على أي تغير في الاتجاه الذي يسمى تقدماً ، أي في الاتجاه الذي يتعد عن الأوضاع القديمة - من الوضع الذي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق عند أية خطوة من خطى تطور المجتمع اجتماعياً . أما النكوص والعودة إلى وضع طال اعتياد الجنس البشري عليه في الزمن القديم ، فامر يسير ، وهذا يصدق



بصفة خاصة في حالة ما اذا كان الابتعاد عن هذا الوضع القديم غير راجع في  
الاصل الى حلول نوع بشرى جديد لا يتفق مزاجه والوضع القديم الذي كان  
قالها .

والمرحلة الثقافية التي سبقت المرحلة الحاضرة مباشرة في تاريخ  
الحضارة الغربية هي التي أطلقنا عليها هنا اسم المرحلة ذات المظهر  
السلمى . ففي هذه المرحلة ذات المظهر السلمى يكون قانون المنزل الاجتماعية  
هو المظهر الغالب في نظام الحياة . ولسنا بحاجة الى أن نشير الى مقدار  
استعداد الرجال في وقتنا الحاضر للعود الى سيادة المعاني الروحية واداء  
الخدمات الشخصية التي كانت من معيزات ذلك الزمن . بل نستطيع بالحرى  
أن نقول أن هذا الاستعداد قد توقف بسبب المطالب الاقتصادية ، ولم تحل  
محله ميول عقلية تتلاءم تلاؤما تاما مع هذه المطالب التي ظهرت حديثا .  
ويبدو أن مرحلتى التطور الاقتصادى العدوانية والسلمية المظهر قد بقيتا  
فترة طويلة من تاريخ حياة جميع العناصر البشرية التي يتكون منها السكان  
ذوو الثقافة الغربية . ومن هنا بلغت النزعات والاتجاهات العقلية التي  
تتميز بها هذه المرحلة حدا من الثبات بحيث يصبح الانتكاس السريع نحو  
المظاهر العامة للتكوين السيكولوجى المرتبط بهذه الفترة أمرا لا بد منه لآية  
طبقة أو مجتمع لا يكون واقعا تحت سلطان القوى التي تساعد على الاحتفاظ  
بطرائق التفكير المستحدثة .

المرحلة ذات  
المظهر السلمى

ومن المعروف جيدا أنه لو انعزل بعض الأفراد ، بل لو انعزلت  
مجموعات من الناس كبيرة العدد ، عن ثقافة صناعية عالية وعاشوا في بيئة  
ثقافية أدنى ، أو فى وضع اقتصادى ذى طابع بدائى ، فإنهم سرعان ما تبدوا  
عليهم دلائل الانتكاس الى المظاهر الروحية التي يتميز بها الطابع العدوانى .  
ويبدو من المحتمل أن العنصر الأوروبى الأشقر ذا الرأس المستطيل يستطيع  
الارتداد الى الهمجية بسهولة أكبر مما تستطيع العناصر البشرية الأخرى التي  
يشارك معها هذا العنصر فى الثقافة الغربية . وهناك أمثلة كثيرة على مثل  
هذا الارتداد حدثت على نطاق صغير فى تاريخ الهجرة والاستعمار الحديث .  
ولولا خشية الاساءة الى شعور الوطنية المعتصبة ، وهو من المظاهر المميزة  
للثقافة العدوانية ، وغالبا ما يكون وجوده أظهر دليل على انتكاس المجتمعات  
الحديثة ، لضربنا من المستعمرات الأمريكية مثلا على هذا الانتكاس الذى  
حدث على نطاق كبير بدرجة غير عادية ، ولو أنه لم يكن انتكاسا بعيد  
المسدى .

المرحلة ذات  
الانتكاس  
المظاهر

والطبقة المترفة تقف الى حد كبير بمنجى من ضغط تلك المطالب  
الاقتصادية السائدة فى أى مجتمع صناعى حديث بالغ التنظيم . ومطالب  
الدولة على ضرورات الحياة اقل الحافا على هذه الطبقة منها على آية طبقة



أخرى ، وبناء على هذا الوضع الممتاز يجب ان نتوقع منها ان تكون أقل طبقات المجتمع استجابة للمطالب التي يفرضها الوضع من أجل الاستمرار في تنمية النظم والتلاؤم مع الوضع الصناعى المتغير . فالطبقة الثرية هي الطبقة المحافظة ، والمطالب التي يفرضها وضع المجتمع من الناحية الاقتصادية العامة لا يحسها أفراد هذه الطبقة بدرجة كبيرة أو مباشرة ، ولن يقتضيهم أحد - تحت تهديد الاتهام بالنقصير - أن يغيروا طرائق حياتهم وآراءهم النظرية عن العالم الخارجى لكى تلائم ما تقتضيه الأساليب الصناعية المتغيرة ، لانهم ليسوا جزءا أساسيا من المجتمع الصناعى . وعلى ذلك نجد ان هذه المطالب ليس من السهل أن تبعث فى أفراد هذه الطبقة ذلك القدر من الضيق بالاوضاع القائمة الذى يستطيع دون سواء أن يجعل أية مجموعة من الناس تتخلى عن آرائها وطرق معيشتها التى اعتادتها . ودور الطبقة الثرية فى التطور الاجتماعى هو ابطاء خطاه والمحافظة على التقديم المتبوء . وهذا الرأى ليس جديدا بأى حال ، فقد كان منذ زمن طويل - ولا يزال - من الأمور الشائعة لدى الرأى العام .

والاعتقاد السائد بأن الطبقة الغنية محافظة بطبيعتها قد تقبله الرأى العام منذ مدة دون مساعدة كبيرة من أى رأى نظرى خاص بوضع هذه الطبقة من التطور الثقافى وعلاقتها به . فإذا كان هناك ما نعلل به تمسك هذه الطبقة بالتقديم فهو على العموم سبب تحاسدى يجعل هذه الطبقة الغنية تعارض كل تجديد لأن لها مصلحة خفية من نوع تافه فى الاحتفاظ بالظروف الراهنة . وهذا التفسير الذى تقدمه هنا لا ينطوى على دافع هين الشأن ، فإن معارضة هذه الطبقة لأى تغيير فى النظام الاقتصادى معارضة غريزية ولا تستند أساسا الى أى حساب شخصى للمنافع المادية . فهي كراهية غريزية لأى تحول عن الأسلوب الاعتيادى فى أداء الأشياء أو النظر إليها - كراهية شائعة لدى جميع الرجال ، ولا سبيل الى التغلب عليها الا تحت ضغط الظروف . فكل تغيير فى طرائق الحياة والتفكير أمر غير مستساغ ، والفرق من هذه الناحية بين الرجل الغنى والرجل العادى ليس فى الدافع الذى يحض على التمسك بالتقديم ، بقدر ما هو فى التعرض للقوى الاقتصادية التى ترغم الانسان على التغيير . فأفراد الطبقة الثرية لا يستجيبون لمطالب التجديد بنفس السهولة التى يستجيب بها غيرهم ممن هم ليسوا مضطرين الى هذا .

هذه المحافظة من جانب الطبقة الغنية هي من المظاهر الواضحة الى حد جعلها تعتبر حتى من علامات الاحترام . فانه لما كانت المحافظة من الأمور التى تتميز بها الطبقة الغنية التى هي بالتالى القسم الأكثر احتراماً من المجتمع ، فقد اكتسبت هذه المحافظة ما يجعلها من علامات الشرف أو الزينة.

وأصبحت من الأمور الراسخة المتوارثة حتى أصبح التمسك بالآراء المحافظة يعتبر أمرا مسلما به ، وذلك من حيث رأينا عن الاحترام ، وهو فرض لازم على كل من يريد أن يحيا حياة لاغبار عليها من حيث السمعة الاجتماعية . ولما كانت المحافظة على القديم علامة مميزة من علامات الطبقة الراقية ، فهي إذن من الأمور اللائقة ، لكن التجديد ، على عكس ذلك ، من الأمور المستهجنة لأنه من خصائص الطبقة الدنيا . وأول العناصر ، وأكثرها بعدا عن التفكير في ذلك النفور والامتناع الذي يجعلنا ننفض من حول المجددين الاجتماعيين هو ذلك الاحساس بأن التجديد شيء غير كريم ، الى حد أننا حتى في الحالات التي نقر فيها بالمرزايا العظيمة للقضية التي يدافع عنها المتكلم - كما يحدث بسهولة عندما نكون العيوب التي يسعى لعلاجها بعيدة بعدا كافيا من حيث الزمان أو المكان أو التأثير الشخصي - لا يسع الإنسان مع ذلك الا أن يشعر بأن الداعي الى التجديد شخص يستحسن عدم الاختلاط الاجتماعي به ، لأن الاتصال به أمر مكروه على الأقل ، فالتجديد نوع من السلوك غير مستحسن .

ولما كانت عادات الطبقة المترفة الثرية وأعمالها وآراؤها تتخذ سمة القانون السلوكي لسائر طبقات المجتمع ، فإن هذه الحقيقة تزيد تأثير هذه الطبقة المحافظة قوة وانتشارا ، وتفرض على جميع الأشخاص المحترمين أن يتبعوا خطاهم . حتى أن طبقة الأثرياء ، بحكم مركزها الممتاز كمثلة لأداب السلوك العالي ، تصبح ذات أثر يعمل على تأخير خطى التطور الاجتماعي ، ويزيد كثيرا على مجرد ما تهينه لها قوتها العديدة من أثر ، ويؤدي احتذاء مثلها ، الذي أصبح بمثابة العرف الموروث ، الى زيادة تشديد مقاومة سائر الطبقات الأخرى لأى تجديد ، والى تركيز ميول الناس على الأوضاع القديمة التي توارثوها من جيل سابق .

وهناك طريقة ثانية يعمل بها نفوذ الطبقة المترفة في ذات الانحسار ، وذلك من حيث تعويق المجتمع عن تخير نظام للمعيشة أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر . وهذه الطريقة الثانية التي تنجلي بها قيادة الطبقة الراقية ليست بالضبط من قبيل المحافظة الغريزية والمعارضة لكل رأى حديث التي ذكرناها الآن ، ولكن لا بأس من أن نتناولها هنا بالكلام ، حيث أنها على الأقل تنفق مع الميول العقلية المحافظة في أنها تعمل على تعويق التجديد وتطور الكيان الاجتماعي . ودستور العادات القائمة والعرف والمعاملات الذي يسود في وقت بالذات وفي مجتمع بالذات ، فيه قدر كبير من خصائص الوحدة العضوية ، بحيث أن أى تغيير كبير في ناحية منه يستلزم قدرا من التغيير أو التعديل في نواح أخرى كذلك ، أن لم يستلزم تنظيما جديدا على طول الخط . فإذا حدث تغيير لا يؤثر تأثيرا مباشرا الا في ناحية صغيرة من

سوق الحج  
على كبريتهم  
للعبادة



النظام فإن ما يحدث من الاضطراب في دستور العادات القائم قد يمر دون أن يلحظه أحد . لكن من الأسلم ، حتى في مثل هذه الناحية ، أن نقول أن النظام العام لا بد أن يتعرض من جراء هذا لاضطراب بعيد الأثر الى حد كبير أو قليل . فإذا حدث من جهة أخرى أن كان الإصلاح المنشود ينطوي على تعطيل أو تغيير شامل لقاعدة ذات أهمية قصوى من قواعد النظام السائد فإن الناس يحسون فوراً أن اضطراباً سوف يعتري النظام بأكمله ، ويشعرون أن تعديل البناء ليلآلئ الوضع الجديد ، إذا قام على عنصر واحد من أهم عناصره ، لا بد أن يكون أمراً شاقاً ومتعباً ، أن لم يكن مشكوكاً في نجاحه .

ولكى نقدر الصعوبة التي ينطوي عليها مثل هذا التغيير الأساسي في مظهر فرد من مظاهر نظام الحياة السائد ، فلما علينا إلا أن ننادي في أي بلد من البلدان ذات الحضارة الغربية ، بالقضاء على نظام الزوجة الواحدة أو نظام النسب الى الأب أو نظام الملكية الخاصة أو الإيمان بوجود الله ، أو نتصور أن أحداً نادى بالقضاء على عبادة السلف في الصين ، أو بإلغاء نظام الطبقات في الهند ، أو بإلغاء الرق في أفريقية ، أو بالمساواة بين المرأة والرجل في العالم الاسلامي (١) . ولسنا في حاجة الى أي جدل لكي نثبت أن اضطراب الكيان العام للعادات والتقاليد في أية حالة من هذه الحالات لابد أن يكون اضطراباً بالغاً . ولكي نستحدث مثل هذا التجديد لا بد أيضاً أن يحدث في أساليب تفكير الناس تغيير شامل في كل ما يتعلق بتوابع أخرى من النظام غير الناحية التي ذكرناها بالذات . وسوف تبلغ مقاسومة الناس لمثل هذا التجديد حد الاحجام عن الأخذ بنظام في الحياة غريب من أسامه ..

والنفور الذي يحسه الناس الطيبون من أية دعوة الى التخلي عن أساليب معيشة درجوا عليها ، هو حقيقة من الحقائق التي يشعرون بها كل يوم - فليس من غير المعتاد أن تسمع الأشخاص الذين يقدمون للمجتمع النصيح الخالص لوجه الخير أو يوجهون اليه العتاب الرقيق ، ليس من غير المعتاد أن تسمع هؤلاء الناس يرفعون عقائرهم بالتحذير من الآثار السيئة البعيدة المدى التي يتعرض لها المجتمع من جراء تغيرات تافهة ، من مثل حرمان الكنيسة الانجليكانية من بعض المظاهر ، أو زيادة تسهيل الطلاق أو منع المرأة حق التصويت ، أو تحريم صناعة المشروبات المخدرة وبيعها ، أو إلغاء الموارث أو تقييدها ... وهلم جرا . فأي واحد من هذه التجديدات عريضة

(١) هذا مثل صارخ من أمثلة جهل الغربيين بما يجري في غير بلادهم ، لأن هذا لا يتفق مع حداثة كتابه هذا - لم يعلم أن هذه المساواة قد نادى بها الناس في العالم الاسلامي منذ ثبوت ونصف قرن ، وأنها قد استقرت منذ مدة في كثير من البلاد الاسلامية .  
المرجع



كما يدعون - لأن « يهز الكيان الاجتماعى من أساسه » ، و « يسوى بالمجتمع الى ذلك من القوضى » ، و « يقلب أساس الأخلاق » و « يجعل الحياة لا تطاق » و « يقوض نظام الطبيعة » . الى غير ذلك . وهذه الطرق من طرق التعبير هي لا شك من قبيل المغالاة الشديدة التى توهم السامعين بأن موضوع الكلام له نتائج أخطر كثيرا مما هي فى حقيقتها ، لكنها فى نفس الوقت - كغيرها من أنواع المغالاة - شواهد على الشعور الشديد بخطورة النتائج التى ينوى تصويرها . من هنا يشعر السامعون أن عواقب هذه التجديدات وأسمائها فى قلب نظام الحياة السائد أخطر بكثير من التغيير البسيط فى تدبير واحد منفصل من سلسلة من التدابير ، لمصلحة أفراد المجتمع . وما ينطبق - بهذا القدر من الوضوح - على التغييرات ذات الأهمية القصوى ينطبق - بوضوح أقل - على التغييرات ذات الأهمية المباشرة الأقل . والاعتراض على التغيير هو ، الى حد كبير ، اعتراض على المسئمة التى يتحملها المرء فى عملية التعديل التى يستلزمها أى تغيير معين . وهذا التماسك بين أمة مجموعة من النظم لأمة ثقافة بالذات أو أى شعب بالذات يزيد فى شدة المقاومة الغريزية التى يبديها الناس لأى تغيير فى أساليب تفكير المجتمع ، حتى فى الأمور التى لو نظرنا إليها على أفراد لوجدناها ذات أهمية قليلة .

وقد كانت إحدى نتائج هذا النفور الزائد ، الذى يرجع الى تماسك النظم الانسانية ، أن أى تجديد يستدعى من المجهود العصبى فى سبيل تنفيذ التعديل اللازم ، أكثر مما كان يستدعى لو لم يكن هذا التماسك . وليس الأمر قاصرا على أن أى تغيير فى أساليب التفكير السائد أمر غير مستساغ . بل إن عملية تعديل نظرية الحياة المتعارف عليها ينطوى على قدر من المجهود العقلى - مجهود طويل وشاق لكى يحتفظ الإنسان بمركزه فى الأوضاع الجديدة . وهذه العملية تتطلب بذل شيء من الجهد ، ومن هنا تنطوى ، لكى تتم على أحسن وجه ، على بذل قدر من الطاقة فوق ما يبذل فى الصراع اليومى من أجل البقاء . وينتج من هذا بالتالى أن الجوع والمتاعب الجسمية لا تقل أثرا فى تعويق التطور عن حياة الرخاء التى تحول دون التدمير بقطع الطريق على كل فرصة له . والذين يعانون الفقر الشديد وجميع الناس الذين يستنفدون كل جهدهم فى الصراع من أجل كسب قوت يومهم ، محافظون لأنهم لا يستطيعون بذل جهد فى التفكير فيما يأتى بعد غد ، بالضغط كما أن ذوى الثراء الفاحش محافظون لأنهم لا يجدون فرصة تذكر للتدمير من الوضع كما هو عليه اليوم .

ونستنتج من هذا الرأى أن نظام الطبقة المترفة يعمل على جعل الطبقات الدنيا محافظة عن طريق سلبهم كل ما يستطيعون سلبه من ضرورات الحياة ، وبالتالى تقليل استهلاكهم وتقليل ما يستطيعون بذله من الجهد تبعاً لذلك ،

الى حد يجعلهم عاجزين عن بذل الجهد لمعرفة طرائق تفكير جديدة واعناقها .  
فتراكم الثروة عند الطرف الاعلى من السلم الثرائى يعنى حرمانا عند الطرف  
الادنى منه . ومن الامور المعروفة جيدا ان درجته كبيرة من الحرمان بين  
مجموع الشعب . حيثما كانت ، هي خطر شديد على اى تجديد .

هذا الاثر الحرمانى المباشر لعدم المساواة فى توزيع الثروة يدفعه اثر  
غير مباشر يودى الى نفس النتيجة . والاسلوب الذى لا بد من احسناله ،  
الذى تفرضه الطبقة الرافيه فى تحديد قوانين الوجاهة يعمل كما ذكرنا على  
تشجيع الاستهلاك البين . وانتشار الاستهلاك البين كعنصر رئيسي يحدد  
مستوى الوجاهة لدى جميع الطبقات ، لا يمكن بالطبع ان نرجعه كلية الى  
اثر مثال الطبقة المترفة الثرية ، لكن ممارسته والتعمك به يسندهما مثال  
الطبقة المترفة من غير شك . ومقتضيات الوجاهة فى هذا الامر كبيرة جدا  
وملزمة جدا ، الى حد أننا نجد الفائض الذى يمكن الاستغناء عنه من مواد  
الاستهلاك - حتى بين طبقات مركزها المالى من القوة بحيث يسمح باستهلاك  
سلع تزيد كثيرا على القدر الضرورى للحد الأدنى للبقاء - نقول ان هذا  
القدر الفائض ، بعد سد الحاجات المادية الضرورية ، كثيرا ما يذهب فى  
سبيل استعراض الوجاهة بدلا من ان يذهب فى سبيل زيادة الراحة المادية  
والاستمتاع بالحياة . زد على هذا ان فائض الطاقة التى يمكن بذلها ، يحتمل  
ايضا ان يبذل فى سبيل الحصول على سلع تخدم غرض الاستهلاك البين  
او غرض الاكتناز البين . والنتيجة هي ان مقتضيات الوجاهة المالية تميل  
الى : (١) ألا تترك الا الحد الأدنى للبقاء لينفق فى غير الاستهلاك البين ،  
(٢) أن تمتص أى فائض من الطاقة قد يكون منيسرا بعد توفير مجرد  
الحاجات المادية اللازمة للحياة . وحاصل كل هذا هو دعم الاتجاه العام  
للمجتمع نحو المحافظة على الأوضاع القائمة . فنظام الطبقة المترفة يعوق  
التطور الثقافى بطريقة مباشرة (١) بسبب القصور الذاتى المعروف عن الطبقة  
ذاتها ، (٢) وبسبب المثل الذى تضربه للناس فى الاستهلاك البين وفى  
المحافظة . وبطريقة غير مباشرة ، (٣) بسبب ذلك العرف المتبع فى عدم  
المساواة فى توزيع الثروة وموارد العيش ، وهو العرف الذى يقوم عليه  
النظام نفسه .

ويجب أن نضيف الى هذا ان الطبقة المترفة لها ايضا مصلحة مادية فى  
ترك كل شئ على ما هو عليه . فهذه الطبقة تتمتع ، مهما كانت الظروف  
السائدة فى أى وقت معين ، بمركز ممتاز ، وكل خروج على النظام القائم  
قد تكون له نتائج مدمرة لهذه الطبقة ، بخلاف الاحتفاظ بالوضع الراهن .  
لهذا نجد أن ميول هذه الطبقة ، من حيث دوافع مصلحتها الطبيعية دون  
سواها ، هي ترك الأوضاع القائمة وشأنها . وهذا الدافع القائم على المصلحة



من شأنه أن يدعم ميلها الغريزي الشديد ، وبذلك يجعلها أشد محافظة مما كان ينتظر منها لولا هذا الدافع .

كل هذا بطبيعة الحال لا يعنى شيئا من حيث المدح أو القدرح في دور الطبقة المترفة كمؤيدة للاحتفاظ بالأوضاع القائمة أو لانتكاس الكيان الاجتماعي ، أو كأداة لهما . فان ما تبديه من المقاومة قد يكون مفيدا أو قد يكون عكس ذلك . وسواء كان هذا أو ذاك في أية حالة بالذات ، فان المسألة تتعلق بالدراسة والحاجة أكثر مما تتعلق بالنظرية العامة . فقد يكون هناك قدر من الصحة في الرأي الذي كثيرا ما يعبر عنه المتكلمون باسم العناصر المحافظة ( وهذه مسألة تتعلق بالسياسة ) وهو أن التجديد الاجتماعي والتجريب خليقان بأن يدفع المجتمع دفعا سريعا الى أوضاع غير مستقرة ولا نطاق ، لولا الوقفات القوية الصامدة التي تقفها الطبقة المحافظة الميسورة في وجه التجديد الذي لا يمكن أن تكون له نتيجة سوى التدمير ورد الفعل الذي تأتى على أعقابهِ الكوارث . على أن كل هذا خارج عن نطاق بحثنا الحاضر .

لكن الطبقة المترفة تعمل بطبيعتها دائما على مقاومة ذلك التلاؤم البيئي الذي نسميه التقدم أو التطور الاجتماعي ، وذلك بصرف النظر عن استنكارنا لهذا ، وبصرف النظر عما إذا كانت مثل هذه المقاومة لكل تجديد متسرع أمرا لا مناص منه . ونستطيع أن نجعل الاتجاه الذي يميز هذه الطبقة بالمثل القائل : كل ما هو موجود صحيح ، مع أن قانون الانتخاب الطبيعي عندما تطبقه على النظم الإنسانية ينطبق بوضوح بالحقيقة التي تقول : كل ما هو موجود خطأ ، وهذا لا يعنى أن النظم الموجودة اليوم غير ملائمة أصلا لأهداف الحياة اليوم ، لكنها ، دائما وحسب ما تقضى به طبيعة الأشياء ، خطأ الى حد ما . فهي نتيجة تعديل ناقص الى حد ما في طرائق الحياة لكي تلائم وضعها كان سائدا في لحظة من لحظات التطور الماضي ، وهي من أجل هذا خطأ بقدر يزيد على الفترة التي تفصل بين الوضع الحاضر والوضع السابق . ولفظا « خطأ » و « صواب » يستعملان هنا طبعا دون أن نحملهما أى انعكاس لما يجب أو لا يجب أن يكون ، فهما يستعملان فقط من وجهة النظر التطورية المحايدة ، ويقصد بهما الدلالة على التلاؤم أو عدم التلاؤم مع العملية التطورية الفعالة . ونظام الطبقة المترفة بحكم مصلحة الطبقة وغريزتها ، وبحكم كونها مثلا تميل الطبقات الأخرى الى احتذائه ، يعمل على استمرار عدم التلاؤم الموجود في النظم ، بل إنه يجتهد العودة الى وضع من الأوضاع القديمة التي عفى عليها الزمن الى حد ما ، الى وضع لا يزال أبعد عن التلاؤم مع ضرورات الحياة في ظل النظام القائم حتى من النظام القديم القبول الذي أخذه المجتمع عن الماضي القريب .

هذه المسألة  
شبهة صحيحة  
تماما



لكن بالرغم من كل ما يقوله الناس في احاديثهم عن الأيام الجميلة الماضية ، فلا تزال الحقيقة أن الأنظمة تتغير وتتطور ، فهناك اضافات جديدة مستمرة الى العادات وأساليب التفكير ، وتلاؤم بين العادات وطرق المعيشة قائمة على الاختيار . وعلينا أن نقول شيئا عن دور الطبقة المترفة في توجيه هذه الاضافات وفي تعويقها على السواء . لكننا لا نستطيع هنا أن نقول الا قليلا عن علاقتها بتطور الأنظمة ، الا حيث يمس هذا التطور النظم التي هي - أولا ومباشرة - ذات طابع اقتصادي . وهذه النظم - أي الكيان الاقتصادي - نستطيع أن نميز منها بالتقريب قسمين أو نوعين ، حسب فائدتها لاحد - غرضين متباينين من أغراض الحياة الاقتصادية .

فاذا أردنا أن نستخدم الاصطلاح الكلاسيكي ، فهي نظم للكسب أو للإنتاج ، أما اذا رجعنا الى مصطلحات سبق استعمالها بالفعل في مناسبة أخرى بالفصول السابقة ، فهي نظم مالية أو صناعية ، أو استخدمنا مصطلحات أخرى مغيرة ، فهي نظم تهدف الى خدمة المصالح الاقتصادية ، نحاسدية كانت أو غير نحاسدية . والنوع الأول يتعلق « بالتجارة » ، أما الأخير بالصناعة ، مع استعمال هذه الكلمة الأخيرة بمعناها الآلى . والأنواع الأخيرة لا تعتبر في العادة نظما ، وهذا يرجع بدرجة كبيرة الى أنها ليست ذات أهمية مباشرة للطبقة الحاكمة ، ومن هنا يندر أن تكون موضع تشريع أو اتفاق مدروس . فاذا ما اولاهها الناس اهتماما فانهم يتناولونها عادة من جانبها المالي أو التجاري . لأن هذا هو جانب الحياة الاقتصادية التي تجذب قبل غيرها اهتمام الناس في وقتنا الحاضر ، لا سيما اهتمام الطبقات العليا ، فليس لدى هذه الطبقات الا أمور قليلة يمكن أن تشغل بالهم خلاف الاهتمام بالجوانب التجارية ، كما أن هذه الطبقات هي التي يلقي على كاهلها في نفس الوقت عبء القيام على مصالح المجتمع .

وعلاقة الطبقة المترفة أي الطبقة ذات الأملاك التي لا تؤدي عملا بالعمليّة الاقتصادية ، هي علاقة مالية - علاقة حيازة لا علاقة إنتاج ، علاقة استغلال لا علاقة خدمة . وقد يكون دورهم الاقتصادي بالطبع من الأهمية بمكان - بطريقة غير مباشرة - لعملية الحياة الاقتصادية ، ولينا نقصد هنا أبدا الى الانقراض من الدور الاقتصادي الذي تلعبه الطبقة ذات الأملاك أو كبار رجال الصناعة . فان غرضنا لا يعدو أن يكون الإشارة الى ماهية طبيعة علاقة هذه الطبقات بالعملية الصناعية والنظم الاقتصادية . إذ أن دورهم ذو طبيعة طفيلية ، ومصلحتهم هي توجيه كل شيء يستطيعون توجيهه لمصلحتهم الخاصة والاحتفاظ بكل ما تملكه أيديهم . ولقد تطورت جميع تقاليد عالم التجارة تحت الأشراف الفعل لهذا المبدأ العسواني أو الطفيلي . وهي تقاليد خاصة بالامتلاك ، اشتقت منذ امد بعيد أو قريب عن

مجموع النظم  
المترفة

الثقافة العدوانية القديمة . لكن هذه النظم المالية لا تلائم الوضع الحاضر ملائمة تامة ، لأنها قد تطورت في ظل نظام مضى بخلاف نوعا ما عن النظام الحاضر ، ولهذا ليست على درجة كبيرة من الصلاحية ، حتى من الناحية المالية . فان الحياة الصناعية المتغيرة تتطلب طرقا مختلفة للحياة والطبقات الممولة لها بعض المصلحة في تعديل النظم المالية بحيث تعطى خير النتائج بالنسبة للحصول على ذلك الكسب الخاص الذي يتمشى مع استمرار العملية الصناعية التي منها يأتي هذا الكسب . . ومن هنا كان هناك اتجاه مستمر من جانب الطبقة المترفة لتوجه التطور في النظم وجهة تتفق مع الاهداف المالية التي تشكل الحياة الاقتصادية للطبقة المترفة .

ويبدو ان المصلحة المادية والمصالح المالية ، في تطور النظم ، في التشريعات والاتفاقات التي تهدف الى حماية الملكية وسريان العقود وتسهيل المعاملات المالية وضمان المصالح الشخصية . ومن هذا القبيل ايضا التغييرات التي تتعلق بالاflام والحراسة والمسئولية المحدودة وأعمال البنوك والنقد . واتحادات العمال وأصحاب الأعمال ، والاحتسكات والتجمعات . وكل قانون او تقليد من هذا النوع له نتائج مباشرة على طبقة المالكين وحدهم ، وبمقدار ما يملكون ، او بمعنى آخر بمقدار يتناسب مع مركزهم في الطبقة المترفة . ولكن هذه الاتفاقات التي تتعلق بالحياة التجارية لها اخطر الآثار المباشرة في عملية الصناعة وفي حياة المجتمع . ولهذا تجد طبقة الأغنياء عند توجيهها التطور الصناعي من هذه الناحية تخدم غرضا ذا أهمية خطيرة للمجتمع ، لا في الاحتفاظ بالوضع الاجتماعي القائم فقط ، لكن في تشكيل العملية الصناعية ذاتها كذلك .

والهدف المباشر لهذا الكيان التنظيمي المالي وتطوره هو زيادة تسهيل الاستقلال السلمي المنظم . لكن آثاره ذات المدى البعيد تفوق هذا الغرض المباشر كثيرا . فمباشرة الأعمال المالية في سر زائد لا تسمح للصناعة المتقدمة ان تسير دون اى اضطراب فحسب ، بل ان ما يتبع ذلك من استبعاد الاضطراب والتعقيد الذي يستدعي الحكمة وحسن البصر بأمور الحياة اليومية يعمل ايضا على جعل الطبقة الممولة نفسها لا ضرورة لها . فحالما تستقر المعاملات المالية وتسير في سهولة روتينية فمن السهل حينئذ الاستغناء عن الرئيس المشرف على الصناعة ، لكن هذا الاستغناء لا يجرى الا في المستقبل البعيد ، كما لا يخفى . وكل التحسينات التي تحدث لخبر المصالح المالية في النظم الحديثة ، تؤدي ، في مجال آخر ، الى احلال الشركات المساهمة التي لا روح لها محل المالك ، وبهذا تعمل ايضا على امكن الاستغناء عن دور الطبقة المترفة في التملك . ومن هنا ايضا ، وبطريقة غير مباشرة ، كان اتجاه تطور النظم الاقتصادية الذي تحدده مصالح الطبقة المترفة ذا نتائج صناعية بالغة الأهمية .

## الفصل التاسع

### المحافظة على الصفات القديمة

ليس للنظام الذى تسيطر عليه الطبقة المترفة الر فى البناء الاجتماعى فحسب بل وفى خلق كل عضو من أعضاء المجتمع . فبمجرد قبول اتجاه معين أو رأى معين كمستوى أو معيار واجب الاتباع فى الحياة ، فانه يؤثر فى خلق افراد المجتمع الذى ارتضاه وبشكل الى حد ما عاداتهم فى التفكير ويهيئ على تطور استعداداتهم وميولهم من أجل اختيار الصالح منها . ويتم بعض هذا الأثر بتعديل عادات كل الأفراد عن طريق التعليم والأرقام . كما يتم بعضه الآخر باقتضاء الأفراد والسلالات غير الصالحة . وهؤلاء الأفراد الذين لا يسايرون أساليب الحياة التى ارتضاها المجتمع يعدون الى حد ما ويكبح جماحهم . وبهذه الطريقة صار مبدأ التنافس المالى ومبدأ الاعفاء الصناعى شريعتى الحياة ، كما أصبحا عاملين قويين لهما بعض الأهمية فى الحالة التى يكيف الناس أنفسهم لها .

ويؤثر هذان المبدآن العريضان الخاصان بالاسراف المظهرى والاعفاء الصناعى فى التطور الثقافى عن طريق توجيه عادات الناس فى التفكير . ومن ثم عن طريق ضبط نمو المنظمات ، وكذلك عن طريق المحافظة على بعض السمات المنتمية للطبيعة البشرية التى تؤدى الى رفاهة الحياة كما تراها الطبقة المترفة وبهذا يسيطر هذان المبدآن على الطباع القعالة فى المجتمع . وينزع نظام الطبقة المترفة فى تشكيل خلق الانسان دائما الى الإبقاء على العادات الروحية والطبيعة البشرية الأولى . والره فى طباع المجتمع هو الحد من التطور الروحى . وينتج هذا النظام فى مرحلة الثقافة الحديثة نوع خاص الى المحافظة على القديم بصفة عامة . وهذا الرأى معروف تماما ولكنه قد يبدو جديدا فى استعماله حاليا . ولذلك قد يكون من الضرورى عرض الأسباب المنطقية التى دعت اليه حتى ولو كان فى ذلك بعض التكرار المل وذكر أشياء لا جديد فيها .

واليتطور الاجتماعى عملية تكيف انتخابى للطباع وعادات التفكير تحت ضغط ظروف الحياة المرتبطة بها . وتكيف عادات التفكير هو عبارة عن نمو الأنظمة . ولكن تطور الأنظمة يحدث معه فى نفس الوقت تغيير جوهري عظيم . فان عادات الناس لا تتغير بتغير الظروف فحسب ، بل ان تلك



ظروف الحياة . ويعتقد علماء السلالات البشرية المحدثون أن هذا التغير في الطبيعة البشرية عبارة عن عملية انتخاب من بين عدة أنواع من سلالات أو عناصر سلالات ثابتة ودائمة . ويميل الناس إلى العودة إلى حد ما إلى نوع آخر من الطبيعة البشرية أو إلى العمل على غرس صفات تطابق في ملامحها الأساسية حالة كانت سائدة في الزمن الماضي ، وتختلف عن الحالة السائدة في الزمن الحاضر . وتوجد عدة أنواع سلافية ثابتة نسبيا من الجنس البشري في الشعوب ذات الثقافة القريبة . ولكن هذه الأنواع السلافية ما زالت متشابهة إلى يومنا هذا ، لا كاشكال جامدة لا تتغير ولكل منها طابع دقيق متميز ، بل على هيئة عدد من الصفات المتنوعة إلى حد ما . ولقد نتج بعض التغير في الأنواع السلافية إبان عملية الانتخاب الطويلة التي مرت على الأنواع العديدة ومولدها في أثناء نمو الثقافة في عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية .

وهذا التغير الحتمي في الأنواع نفسها ، بسبب عملية الانتخاب الطويلة والاتجاه الثابت ، لم يلحظه الكتاب الذين بحثوا في تسلسل السلالات ملاحظة تامة . ويقتصر البحث هنا على صفتين أساسيتين مختلفتين في الطبيعة البشرية وناجتين أخيرا عن التكيف الانتخابي للأنواع السلافية في الثقافة القريبة . والنقطة الهامة الآن هي بحث الأثر المحتمل للحالة الحاضرة في استمرار التغير في إحدى هاتين الصفتين المختلفتين أو في الأخرى .

ومن الممكن تلخيص الوضع من الناحية السلافية ، وتحسائي التفاصيل ، إلا ما لم يكن عنه غنى ، لعرض بيان بسيط واضح لا يصلح لأي غرض آخر عن الأنواع السلافية وتفرعاتها وطرق العودة إليها وبقيائها . والإنسان في مجتمعاتنا الصناعية يقلب أن يكون نتاج أحد الأنواع الثلاثة السلافية الأساسية : النوع المستطيل الرأس أو الجمجمة ، أبيض البشرة ، والنوع الأسمر قصير الرأس عريض الجمجمة ، ونوع البحر المتوسط ، وذلك مع التفاضل عن العناصر الصغيرة والبعيدة عن ثقافتنا . إلا أن الرجوع إلى الوراء في كل هذه الأنواع السلافية الأساسية يقودنا إلى واحد على الأقل من هاتين الصفتين التمييزيتين : الصفة المسالمة والصفة العدوانية . والصفة الأولى من هاتين الصفتين التمييزيتين أقرب إلى أصل الجنس في كل حالة إذ أنه المثل الأصلي لنوعه كما كان في العصر الأول للحياة المشتركة التي يمكن الحصول على دليل عليها سواء أكان أتريا أم ميكولوجيا . وهذه الصفة تعمل أجداد الإنسان المتحضر الحالي في طور الحياة المسالمة الهمجي الذي سبق الثقافة العدوانية ونظام المراكز الاجتماعية وظهور المنافسة المالية . أما الصفة الثانية أي العدوانية فتعتبر استمرارا لتطور أكثر حداثة

الصفات السلافية  
من أهمها  
الصفات  
العدوانية

للأنواع السلالية الأساسية وللأنواع التي تولدت عنها وذلك عن طريق التكيف الانتخابي إبان نظام الثقافة العدوانية وثقافة التنافس الحديثة في الطور شبه المسالم أو الثقافة المأيلة الأصلية .

وبمقتضى قوانين الوراثة المعروفة يمكن أن تبقى بعض الظواهر من طور ماض بعيد أو قريب ، وفي الحالة العسادية ، أو في المتوسط ، إذا تحول النوع ، فإن صفات النوع تنقل تقريبا كما كانت في الماضي القريب - وهي التي تسمى بالحاضر الموروث . والحاضر الموروث تمثل الثقافة العدوانية في فترتها الأخيرة والثقافة شبه المسالمة الحديثة .

وبسبب طبيعة الإنسان المتغيرة وهي خاصية هذه الثقافة الحديثة الموروثة العدوانية وشبه العدوانية والتي ما زالت قائمة ، يميل الإنسان العصري المنحصر الى غرس صفات جديدة في الحالات العادية . ويحتاج هذا الرأي الى بعض المحددات فيما يخص أبناء الطبقات الدنيا أو المغلوبة على أمرها في العصور البربرية ، إلا أن المحددات المطلوبة قد لا تكون كبيرة كما قد يظهر لأول وهلة . ويبدو أن صفة التنافس العدوانى لم تبلغ درجة كبيرة من الثبات لدى كل الناس بصفة عامة ، أى أن الطبيعة البشرية التي ورثها الإنسان المنحصر في الغرب ليست واحدة تقريبا من ناحية درجة أو قوة الاستعدادات والميول المختلفة التي تكونها . والإنسان في الحاضر الموروث له عادات قديمة الى حد ما كما يظهر من المتطلبات الأخيرة للحياة الاجتماعية ، والنوع الذي يميل الإنسان العصري الى الرجوع اليه غالبا ، حسب قانون التفجر ، هو نوع من الطبيعة البشرية الأكثر قدما . ومن ناحية أخرى إذا أخذنا في الاعتبار السمات الأصلية التي تبدو في الأفراد والتي تختلف عن الصفات العدوانية السائدة فإن الصفات قبل العدوانية تبدو أكثر ثباتا وأعظم تناسقا في توزيع عناصر الطباع أو في قوتها النسبية .

وهذا التشعب في الطبيعة البشرية الموروثة بين صفات النوع السلالي في العصور الأولى وصفاته في العصور الحديثة وهي التي يميل الإنسان الى إبرازها ، يعترضه ويهيمه تشعب مماثل بين النوعين أو الأنواع السلالية الأساسية التي تتكون منها الشعوب القريبة . والواقع أن الأفراد في هذه المجتمعات يعتبرون في كل الحالات مولدين من العناصر السلالية السائدة والتي اتحدت بنسب مختلفة مما أدى الى كونهم يميلون الى أخذ بعض الصفات من هذا النوع السلالي أو ذاك . وتختلف هذه الأنواع السلالية في الطباع بصورة تشبه الى حد ما الاختلاف بين الصفات العدوانية والصفات قبل العدوانية للأنواع : فالنوع الأبيض يظهر من خصائص الطباع العدوانية أو على الأقل من صفات العنف فيها أكثر من النوع الاسمر وبخاصة نوع

البحر المتوسط . وعندما يؤدي نمو الأنظمة أو عندما تبين الصفات الفعالة في مجتمع معين ابتعادا عن الطبيعة العدوانية للبشر فإنه قد يستحيل التأكد من أن هذا الابتعاد يدل على الرجوع الى الصفات قبل العدوانية ، فقد يرجع ذلك الى تغلب أحد العناصر السلالية « الدنيا » في المجتمع . على أنه يبدو ، وأن كان الدليل غير قاطع ، أن التغيرات في الطباع الفعالة في المجتمعات العصرية لا ترجع كلية الى أى انتخاب بين الأنواع السلالية الثابتة ، بل يبدو أنها ترجع الى حد كبير الى الاختيار من بين الصفات العدوانية والصفات المسالمة لأنواع كثيرة .

وليس هذا الرأي الخاص بتطور الإنسان المعاصر ضروريا لبحثنا ، وستبقى النتائج العامة لاستخدام هذه الآراء الخاصة بالتكيف الانتخابي صحيحة في جوهرها اذا حل جديد محل مفاهيم واصطلاحات داروين وسبنسر الأولى . وفي هذه الظروف يصبح من الممكن التساهل في استعمال الاصطلاحات . فلفظ « نوع » يستعمل بدون تقيد ليدل على تنوع الطباع التي قد لا ينظر اليها علماء السلالات البشرية الا على أنها صفات تافهة للنوع وليست انواعا سلالية واضحة . وحيثما يتضح أن البحث يستلزم تمييزا أدق فإن الجهد الذي سيبدل في سبيل تحقيق ذلك سيفصح عن نفسه في سياق الكلام .

والأنواع السلالية الحالية هي مشتقات من الأنواع العنصرية البدائية . ولقد طرأ عليها بعض التغيير وبلغت درجة من الثبات في صورتها المتغيرة في ظل النظام والثقافة البربرية . وإنسان الحاضر الموروث سواء كان وضعيا أو رفيعا هو عبارة عن النوع البربري والعناصر السلالية التي يتكون منها . الا أن هذا النوع البربري لم يبلغ أعلى درجات التجانس أو الثبات . ورغم أن الثقافة البربرية في الأطوار العدوانية وشبه المسالمة استمرت مدة طويلة الا أن تلك المدة لم تكن كافية كما لم تكن ثابتة في مميزاتها الى حد يكفي ليهيئ نبالا متناهما للنوع . وكثيرا ما يحدث خروج على الطبيعة البربرية للبشر ، وكثيرا ما نشاهد ذلك في هذه الأيام ، وذلك لأن ظروف الحياة العصرية لا تعمل باستمرار على قمع أى خروج على القواعد البربرية والطباع العدوانية يكون غير متفق مع كل أغراض الحياة المتحضرة وبخاصة أغراض الصناعة الحديثة .

والابتعاد عن الطبيعة البشرية للحاضر الموروث يحدث في الغالب نتيجة للرجوع الى صفة بدائية لنفس النوع . وهذه الصفات البدائية تمثل الطباع التي تميز الطور البدائي للبربرية المسالمة . وظروف الحياة وأهداف الجهود التي كانت سائدة قبل ظهور الثقافة البربرية شكلت الطبيعة البشرية



وثبتتها من ناحية الصفات الأساسية . والانسان العصري يميل الى الرجوع الى تلك الصفات القديمة العنصرية في حالة الانحراف عن الطسعة البشرية للحاضر الموروث . ويبدو ان الظروف التي كان الناس يعيشون في ظلها في اعظم الاطوار بدائية في الحياة الاجتماعية التي يمكن ان تسمى بحق انسانية ، كانت من النوع المسالم ، ويبدو ان اخلاق الناس اى طباعهم الذي لا يميل الى العدوان ، ولكن ذلك لم يكن يعنى الكسل . ويمكن بالنسبة لهذا البحث اعتبار هذا الطور الثقافى المسالم بداية طور التقدم الاجتماعى . وفيما يخص هذا البحث يبدو ان الصفة الروحية المميزة لهذا الطور الاولى الافتراضى من الثقافة كانت احساسا غامضا وغير واضح بتماسك الجماعة ، يعبر عن نفسه الى حد كبير بالمعطف اللطيف - ولكن من غير جهد - على كل ما يجعل الحياة هينة وباحساس بالنفور من كل ما يعترض طريق الحياة او يذهب ببها . ولما كان هذا الاحساس كامنا في كل عادات التفكير لدى الانسان البدائى فقد كان لاهتمامه بكل ما يقيد النوع قوة قاهرة عظيمة في حياته ، وفي طريقة اتصاله العادى بغيره من اعضاء المجتمع .

وتبدو آثار هذا الطور الاولى المسالم من الثقافة ضعيفة وغير مؤكدة اذا اقتصرنا على النظر الى الدليل القاطع على وجودها في العادات والآراء المألوفة في الحاضر التاريخى سواء في المجتمعات المتحضرة او غير المتحضرة ، وانما يبدو دليل غير مشكوك فيه على وجودها في البقايا السيكولوجية وفي بعض السمات الثابتة والمألوفة في خلق الانسان . وربما تبقى هذه السمات الى حد ما في تلك العناصر السلافية التي لم تكن تلعب دورا رئيسيا ابان الثقافة العدوانية . وقد اصبحت السمات التي كانت صالحة لعادات الحياة البدائية عديمة النفع تسييا في تنازع الافراد من اجل البقاء في مرحلة الثقافة البربرية وقد كبنت وابعدت تلك العناصر او تلك المجموعات السلافية التي جعلتها طباعها اقل صلاحية للحياة العدوانية .

وفي أثناء الانتقال الى الثقافة العدوانية تغير - الى حد ما - نوع الكفاح من اجل البقاء من كفاح لحماية الجماعة ضد بيئة غير بشرية الى كفاح ضد بيئة بشرية . وقد صاحب هذا التغيير بغض متزايد وشعور بالعداء بين افراد الجماعة ، وكانت ظروف النجاح ، وكذلك ظروف البقاء في الجماعة ، تنفیر الى حد ما ، وكان الاتجاه الروحى السائد في الجماعة بتفیر تدريجيا وتبرزه مجموعة مختلفة من الاستعدادات واليول ليصبح لها السيادة الشرعية في أسلوب الحياة المقبول . ومن هذه السمات البالية التي تعتبر من آثار الطور الثقافى المسالم غريزة تماسك العنصر التي نسميها الضمير :

وتشمل الشعور بالصدق والمساواة وغريزة حب التفوق في صورتها البسيطة التي لا تثير البغضاء .

ولا بد من إعادة شرح الطبيعة البشرية من ناحية العادات على ضوء علم الحياة وعلم النفس الحديثين . وعند إعادة الشرح فإن الشرح الموجز السابق يوضح المكان المخصص لهذه السمات وأساسها . وهذه العادات شائعة إلى حد لا يمكن أن تغزى معه إلى أثر نظام حديث أو نظام استمر لوقت قصير . والسهولة التي تبرز بها هذه السمات في الحياة الحديثة والعصرية على هذه السمات تثبت أن هذه العادات من الآثار الباقية من نظام قديم للغاية وأنها من التعاليم التي كان الناس يضطرون إلى عدم العمل بها في الظروف المتغيرة في الزمن الحديث ، والطريقة التي تثبت بها هذه السمات وجودها في كل مكان تقريبا إذا ما خف ضغط الضرورات الخاصة تؤكد أن العملية التي تثبت بها السمات وامتزجت في التكوين الروحي للنوع لا بد قد استغرقت زمنا طويلا جدا نسبيا وبدون توقف . وهذا الموضوع لا مجال فيه للتساؤل عما إذا كانت هذه عملية تعويد بالمعنى القديم للكلمة أو عملية تكيف انتخابي للعنصر .

وضرورات الحياة وسماتها في ظل ذلك النظام الخاص بالمرآكز والأفراد ، والتنافض الطبيعي الذي يشمل فترة كاملة من بدء الثقافة العدوانية إلى العصر الحالي تثبت أن سمات الطباع التي هي موضوع البحث لم تستطع الظهور والثبات خلال تلك الفترة . ومن المحتمل تماما أن هذه السمات انحدرت من أسلوب بدائي في الحياة وعاشت خلال فترة الثقافة العدوانية وشبه المسالمة دون أن تظهرها وتثبتها هذه الثقافة الحديثة . ويظهر أنها مميزات وراثية للجنس وأنها تثبت رغم المطالب المتغيرة للنجاح في ظل أطوار الثقافة العدوانية والمالية الحديثة . ويبدو أنها استمرت بدرجة من التشبث في أثناء التحول إلى سمات وراثية موجودة بدرجة ما في كل فرد من أفراد النوع وإن لها أساسا عريضا يساعد على استمرارها في كل عنصر .

وهذه الصفة المتصلة بالجنس أو العنصر لا تستبعد بسرعة حتى في ظل عملية انتخاب تشبه في قسوتها وطول مدتها تلك التي مرت بها السمات موضوع البحث خلال الأطوار العدوانية وشبه المسالمة . وهذه السمات المسالمة لا تمت بصلة إلى أساليب الحياة البربرية وأهدافها . والصفة البارزة في الثقافة البربرية هي التنافس المستمر والعداء بين الطبقات والأفراد ، وهذا النظام القسائم على التنافس لا يشجع الأفراد ذوي السمات المسالمة وذرياتهم إلا إلى حد ضئيل ، ولذلك يميل إلى استبعاد هذه السمات ، ويبدو



انه اضعفها الى حد كبير في الشعوب التي كانت خاضعة له . وحتى حيثما لا توقع العقوبة القسوى جزاء عدم الامتثال لطباع النوع البربري فان القمع يحدث دائما للأفراد غير الممثلين وذرياتهم ولو الى حد ما . وحيثما تكون الحياة هي الى حد كبير عبارة عن التنازع بين افراد المجتمع فان التحلي الظاهر بالسمات المسالمة القديمة يعرقل جهود الفرد في كفاحه من اجل الحياة .

وفي ظل اي تطور ثقافي معروف غير الطور البدائي الافتراضي الذي تحدثنا عنه هنا ، تجد مزايا دماء الخلق والمساواة ومشاركة الغير وجدانيا بلا تفرقة بين الافراد لا تساعد كثيرا على رخاء الحياة . والتحلي بها قد يحمي الفرد من سوء معاملة الأغلبية التي تصر على قليل من هذه الاسس في مثلهم الأعلى للإنسان العادي ورغم هذا الأثر السلبي وغير المباشر فان الإنسان يكون أسعد حالا في ظل نظام المنافسة كلما قل تمسكه بهذه الصفات . فقد يقال ان التحرر من الضمير ، ومشاركة الغير وجدانيا ، ومن الأمانة ، ومن المبالاة بالحياة تساعد الى حد كبير نوعا ما على النجاح في الثقافة المالية . فان الإنسان الذي أحرز نجاحا عظيما في كل الأمانة كان من هذا الطراز ، اللهم الا اذا استثنينا من كان نجاحه في غير مجال الثروة او الجاه ، وحيث لا تعتبر الأمانة افضل سياسة الا في حدود ضيقة وفي مفهوم المستر بيكويك دون سواء .

والمفهوم - من وجهة نظر الحياة في ظل الظروف العصرية المتحضرة في مجتمع الثقافة الغربية المستنير - ان الإنسان البدائي البربري لم يحرز نجاحا كبيرا في المرحلة قبل العدوانية ، وهو الإنسان الذي حاولنا ان نصف طباعه بايجار فيما ذكرنا أعلاه . وحتى من ناحية افراض ناك الثقافة المفترضة التي يستند اليها ثبات هذا الطراز من الطبيعة البشرية ، وحتى من ناحية أهداف المجتمع البدائي السالم فان لهذا الإنسان البدائي من النقص الاقتصادية الكثيرة الظاهرة مثل ما له من القضايل الاقتصادية ، كما يتضح لاي انسان لا يفسد رايه التحيز الناشئ عن الشعور بالرمالة البشرية . فهو في أحسن حالاته انسان ماهر لا يصلح لشيء . ويؤخذ على هذا النوع من الخلق البدائي افتراضا الضعف وعدم الكفاية وقلة المهارة والقدرة على المبادأة واللفظ في تراخ واستسلام والميل للروحانية بدرجة طفيفة . وعلاوة على ذلك فان هذا النوع يتصف بصفات أخرى لها بعض الأهمية في أسلوب الحياة الجماعية ، لانها تساعد على سهولة الحياة في المجتمع ، وهي الصدق والمسالة والمحبة وعدم الميل الى التنافس واثارة البغضاء بين الناس .

وبصحب ظهور الطور العدواني في الحياة تغيير فيما يتطلبه خلق الإنسان الناجح ، ونحتاج العادات الى ان تكيف نفسها حسب الضرورات



الجديدة في ظل الأسلوب الجديد للعلاقات الإنسانية . ويتطلب استمرار النشاط الإنساني والذي سبق أن ظهر في الصفات المميزة للحياة البدائية التي تحدثنا عنها من قبل - أن يعبر هذا النشاط عن نفسه في عدد جديد من الاستجابات لبواعث متغيرة . فالأساليب التي كانت تيسر الحياة والتي كانت تتلاءم كثيرا مع الظروف الماضية أصبحت غير صالحة للظروف الجديدة . فقد كانت الحالة تتميز بالمحبة النسبية أو عدم تنوع المصالح - أما الآن فتتميز بالتنافس الذي تزداد كل يوم شدته وتضييق دائرته . والصفات التي تميز أطوار الثقافة العدوانية والأطوار التالية والتي تدل على أنواع الإنسان الذي يصلح للبقاء في ظل نظام المراكز الاجتماعية هي : في صورتها الأولية : العنف والأنانية وعدم الولاء للعشرة والكذب - والانجلاء جهارا الى القوة والتدليس .

وفي ظل نظام المنافسة القاسي الذي استغرق زمنا طويلا عمل انتخاب الأنواع السلالية على تهيئة السيادة المؤكدة بقاء لتلك العناصر السلالية التي كانت تملك تلك الصفات . وفي نفس الوقت لم تفقد العادات المتأصلة التي اكتسبت في العصور الأولى بعض قوائدها لأغراض حياة الجماعة ولم يبطل عملها نهائيا .

ويجدر بنا أن نذكر أن الأوربيين الذين ينتمون الى النوع الأبيض مدنيون بنقوذهم القوي وتفوقهم في الثقافة الحديثة الى تحليهم بدرجة غير عادية بالصفات المميزة للإنسان العدواني . وهذه المميزات الروحية بالإضافة الى النشاط الجسماني الجرم الذي يحتمل أن يكون ناتجا عن الانتخاب من بين المجموعات وبين الدريات . تعمل غالبا على وضع أي عنصر سلالي في مركز الطبقة المترفة أو المتفوقة وبخاصة خلال الأطوار الأولى لظهور نظام الطبقة المترفة . ولا يعني ذلك أن هذه القدرات اذا اجتمعت في أي فرد تضمن له نجاحا شخيا عظيما . فالشروط اللازمة لنجاح أي فرد في النظام القائم على المنافسة ليست بالضرورة الشروط اللازمة لنجاح أية طبقة . فنجاح أية طبقة أو جماعة يستلزم شدة التعصب للطائفة أو الولاء للزعيم أو التمسك بعقيدة ، بينما يستطيع الفرد المتنافس تحقيق غايته اذا جمع بين النشاط والمداة والأنانية والاحتيال - وهي صفات البربري - وعدم الولاء أو التعصب للطائفة الذي ينصف به الإنسان الهمجي - وبهذه المناسبة يلاحظ أن الذين أحرزوا نجاحا عظيما ( نابوليون ) على أساس الأنانية الشديدة والتجرد من الضمير كثيرا ماكانت لهم الخصائص البدئية للنوع الأسمر أكثر مما لهم من خصائص النوع الأبيض . ومع ذلك يبدو أن نسبة كبيرة من الذين أحرزوا نجاحا متوسطا على أساس الأنانية ينتمون جسمانيا الى العنصر السلالي الأخير .

وإحدى الطباع المتبعة من العادات العدوانية إلى بقاء حياة الأفراد  
ورخائها في ظل نظام قائم على التنافس ، وتؤدي في نفس الوقت إلى بقاء  
الجماعة وتجاحها إذا كانت حياة الجماعة تقوم كذلك على التنافس الشديد  
مع الجماعات الأخرى . إلا أن تطور الحياة الاقتصادية في المجتمعات الأكثر  
قدما من الناحية الصناعية يؤدي الآن إلى أن مصلحة المجتمع أصبحت  
لا تتفق وتنافس الأفراد من أجل مصالحهم الذاتية . وهذه المجتمعات  
الصناعية المتقدمة لم تعد بصفة عامة تنافس من أجل سبل الحياة أو من  
أجل الحق في العيش - اللهم إلا في الحالات التي تدفع فيها النزعات  
الوحشية الطبقات الحاكمة فيها إلى ممارسة تقاليد الحرب والنهب . ولم  
تعد هذه المجتمعات عدوة لبعضها البعض بحكم الظروف أو بحكم التقاليد  
والطباع ، وأصبحت مصالحها المادية - فيما عدا المصالح الناتجة عن حسن  
سمعة الجماعة في بعض الأحيان - ليست غير متعارضة وحسب ، بل إن  
نجاح أي مجتمع منها يساعد بلا ريب على انتعاش الحياة في أي مجتمع آخر  
داخل الجماعة في الوقت الحاضر وفي المستقبل . ولم يعد لأي منها أية  
مصلحة مادية في التغلب على غيرها . ولا ينطبق هذا تماما على الأفراد  
وعلاقاتهم بعضهم ببعض .

والمصالح المشتركة في أي مجتمع عصري تتركز في الكفاية الصناعية .  
ويخدم الفرد أهداف المجتمع بقدر كفايته في الأعمال التي تسمى عادة  
إنتاجية . وخير ما يؤدي إلى خدمة الجماعة هي الأمانة والجِد والمسالمة  
والحبة والتجرد من الأنانية ومعرفة العلاقات السببية والالام بها من غير  
حشر المعتقدات الروحية ومن غير الميل إلى الاتكال على التدخل في مجرى  
الحوادث من جانب أية قوة طبيعية خارقة للطبيعة . ولسنا في حاجة إلى  
التحدث عن الجمال والسمو الخلقى ، أو الجدارة العامة وحسن السمعة  
التي تضفيها تلك الصفات على الطبيعة البشرية ، وليس هناك ما يدعو كثيرا  
إلى التحمس لصورة الحياة الجماعية التي ننتج عن سيادة هذه الصفات .  
إلا أن هذا خارج عن الموضوع . وخير ما يضمن نجاح الأعمال في مجتمع  
صناعي عصري هو التمسك بتلك الصفات . ويوقف النجاح على مقدار  
تمسك الناس بها . والتخلي بها ضروري إلى حد ما لتنظيم الصناعة العصرية  
تنظيما مقبولا يتلاءم مع الظروف الحالية . وعندما تتمسك بها أو بمعظمها  
الأجهزة المعقدة المسالمة في جوهرها والبذرة التنظيم في المجتمع  
الصناعي العصري فإنها تؤدي عملها على خير وجه . ولكنها توجد لدى  
الإنسان العدواني بدرجة تقل كثيرا عن القدر الضروري لتحقيق أغراض  
الحياة الاجتماعية المعاصرة .

ومن ناحية أخرى فإن خير ما يخدم المصلحة العاجلة للفرد في ظل  
النظام القائم على التنافس ، هو الدهاء والتخلي عن المبادئ الخلقية في



ادارة الأعمال . والصفات التي سبق ذكرها كمعين على تحقيق مصالح المجتمع ضررها اكبر من نفعها للفرد اذ ان تحليه بها يحول نشاطه الى اغراض أخرى غير الكسب المالى ، ويوجهه ايضا فى سعيه للكسب الى طرق فى الصناعة طويلة وعقيمة ، بدلا من استعمال الدعاء المنحدر من كل قيد .  
فهي تعوق دائما تقدم الفرد فى الصناعة . وفى النظام القائم على التنافس يتبارى اعضاء المجتمع الصناعى العصري بعضهم مع بعض ، ويحقق كل منهم مصلحته الذاتية العاجلة تحقيقا كاملا اذا ما تجرد من الضمير فأصبح قادرا على خداع اخوانه وايدائهم كلما واثته الفرصة . كل ذلك فى هدوء ومن غير جلبه .

وقد سبق أن لاحظنا أن النظم الاقتصادية الحديثة تنطوى تحت نوعين واضحين تقريبا : المالى والصناعى . وينطبق هذا تماما على العمالة ، <sup>النوع القديم</sup> <sup>النوع الحديث</sup> <sup>التي تشمل النوع الاول</sup> <sup>التي تعنى بالصناعة والانتاج</sup> <sup>وكمما تناولنا نمو الأنظمة</sup> <sup>فستناول العمالة</sup> <sup>وتتركز المصالح الاقتصادية للطبقة المترفة فى الأعمال</sup> <sup>المالية</sup> <sup>اما المصالح الاقتصادية للطبقات العاملة فتتصل بكلا النوعين من</sup> <sup>الأعمال</sup> <sup>ولكنها تتصل بالأعمال الصناعية بصفة خاصة</sup> <sup>والدخول فى زمرة</sup> <sup>الطبقة المترفة</sup> <sup>بأنى عن طريق الاشتغال بالأعمال المالية</sup> .

وهذان النوعان من الأعمال يختلفان اختلافا جوهريا من ناحية الاستعدادات المطلوبة لكل منهما ، كما أن التدريب الذى يوفره كل منهما يختلف عن الآخر اختلافا تاما . فقواعد الأعمال المالية تعمل على المحافظة على بعض الصفات والنزعات العدوانية وغرسها ، ويتم تحقيق ذلك بتعليم الأفراد والطبقات المشتغلة بتلك الأعمال ، وقمع الأفراد غير الصالحين من هذه الناحية واقتنائهم . وبمقدار ما تصاغ عادات الناس فى التفكير فى القلب المطلوب نتيجة للتنافس على جمع المال والممتلكات ، وبمقدار ما تنحصر أعمالهم الاقتصادية فى ملكية الثروة كما يفهم من أساس قيمتها التبادلية وإدارتها عن طريق تبادل القيم تساعد خبرتهم فى الحياة الاقتصادية على استمرار الطباع وعادات التفكير العدوانية وتعظيمها . وفى النظام المسالم الحديث لا شك أن الأعمال المالية تدعم بصفة خاصة الحد المسالم من العادات ، والنزعات العدوانية . أى أن الأعمال المالية تكسب صاحبها مهارة فى الطرق المتنوعة لاحتمال أكثر مما تكسبه فى الطرق البالية للاغتصاب بالأكراه .

وهذه الأعمال المالية التى ترعى الطباع العدوانية هى الأعمال التى تعنى بالملكية - الوظيفة المباشرة للطبقات المترفة - وبالأعمال الإضافية الخاصة بجمع المال واكتنازه، وتنطوى تحنها تلك الطبقة من الأشخاص وتلك



السلسلة من الواجبات في العملية الاقتصادية اللتين تعنيان بملكية المشروعات التي تضطلع بها الصناعة المتنافسة وبخاصة في النواحي الأساسية للإدارة الاقتصادية التي تسمى عمليات الإدارة المالية . ويمكن أن يضاف إليها الجزء الأكبر من الأعمال التجارية . وينظم هذه الواجبات ويشرف على حسن أدائها وإيضاحها المكتب الاقتصادي لمدير الصناعة ، الذي له من الدهاء أكثر مما له من الذكاء . أما إدارته فمالية أكثر منها صناعية ، من النوع المسموح به عادة في الصناعة - أما التفاصيل الحقيقية الخاصة بالإنتاج والتنظيم الصناعي فيقوم بها مرعوسون ذوو خبرة عملية أقل ، وهم رجال موهوبون في أمور الصناعة أكثر منهم في الإدارة . وتشارك في نفس النزعة إلى صوغ الطبيعة البشرية بالتقويم والانتخاب الأعمال العادية غير الاقتصادية كالأعمال السياسية والكنسية والحربية ، وهي لذلك تحسب من الأعمال المالية .

وللأعمال المالية أيضا درجة من الاحترام أعلى من درجة الأعمال الصناعية ، ولذلك تعمل الطبقة المترفة بما لها من سمعة طيبة على دعم مكانة تلك النزعات التي تخدم الأغراض التي تثير البغضاء والحسد بين الناس - كما أن أسلوب تلك الطبقة في حياة البذخ يساعد على بقاء الصفات والنزعات العدوانية . ويتدرج الاحترام باختلاف الأعمال . فالأعمال التي تتصل مباشرة وعلى نطاق واسع بالملكية هي أكثر الأعمال الاقتصادية الأصلية احتراماً . وإليها في تقدير الناس تلك الأعمال التابعة مباشرة للملكية وإدارة العمليات المالية مثل الأعمال المصرفية والقانونية . فالأعمال المصرفية توحى بالملكية الكبيرة ، ولا ريب أن هذه الحقيقة هي التي تضفي عليها الهابة . ومهنة القانون لا تتضمن ملكية كبيرة ، ولكن نظراً لعدم فائدتها إلا في إثارة المنافسة فإن لها مركزاً كبيراً في الخطة التقليدية . فالمحامى يشغل بصفة خاصة في أعمال التدليس العدوانية سواء في إنجازها أو في التغلب عليها . ولذلك فالنجاح في هذه المهنة دليل على الاتصاف بذلك الدهاء البربري الذي كان دائماً يدعو إلى احترام الناس وخوفهم . والأعمال التجارية لا تنال الاحترام كلية ما لم تنطو على عنصر كبير من الملكية وعنصر صغير من المنفعة . ويرتفع شأنها بعض الشيء أو ينحط بنسبة ما تؤديه من خدمات للطبقات العليا والطبقات الدنيا من الشعب . ولذلك فحرفة المتاجرة بالقطا في الضروريات الدنيا للحياة تنزل إلى مستوى الحرف اليدوية والعمل في المصانع . ولا شك أن احترام الناس للعمل اليدوي بل والعمل الخاص بإدارة العمليات الميكانيكية ضئيل نسبياً .

ولابد من تحديد ماسبق قوله عن التدريب الذي توفره الأعمال المالية . إذ كلما اتسع نطاق المشروعات الصناعية قل ما تلاقى الإدارة

المالية من تلاعب وتنافس ذكى ، اى انه نظرا لتزايد عدد الافراد المتصلين بهذه الناحية من الحياة الاقتصادية يصبح العمل روتينيا ويقل فيه الابداع المباشر بخداع المنافسين او استغلالهم . وغالبا ما يمتد التحرر من العادات العدوانية الناجم عن ذلك الى المرومين فى العمل . وهذا التعديل فى التدريب لا يسمى فى الحقيقة واجبات الملكية والادارة .

والوضع يختلف بالنسبة لأولئك الافراد - او الطبقات - الذين يشتغلون بعمليات الانتاج الفنية واليدوية . فحياتهم اليومية ليست - الى نفس الدرجة - ميدانا للتعود على البواعث والحركات التى تثير المنافسة والبغضاء فى النواحي المالية من الصناعة . وهؤلاء يلتزمون دائما بفهم الحقائق والنتائج الآلية وتنسيقها ، ويعرفون قيمة اهداف الحياة الانسانية وما يؤدونه فى سبيل تحقيقها . وفيما يتعلق بهذا القسم من السكان تعمل الصناعة بما تلقىه من دروس وبطريقة الانتخاب على تكييف اساليب التفكير لدى المتصلين بها اتصالا مباشرا لأغراض الحياة المشتركة الغالية من الكراهية والحد . ولذلك تعمل الصناعة على المسارعة بتخليهم عن النزعات والميول العدوانية الواضحة المنحدرة بالوراثة والتقاليد من الماضى الهمجى للجنس البشرى .

وعلى ذلك فان التدريب على الحياة الاقتصادية فى المجتمع ليس نوعا واحدا فى كل صوره . والنشاط الاقتصادى الذى يعنى مباشرة بالمنافسة المالية يعمل على المحافظة على بعض الصفات العدوانية ، بينما الأعمال الصناعية التى تصل اتصالا مباشرا بنتاج السلع تعمل فى الغالب على عكس ذلك . الا اننا يجب ان نلاحظ بالنسبة للمشتغلين بهذا النوع من الأعمال انهم جميعا يهتمون الى حد ما بشئون المنافسة المالية كما فى التحديد التنافسى للأجور والمرتبات وشراء السلع الاستهلاكية مثلا ، ولذلك فالتمييز الذى ذكرناه لأنواع الوظائف ليس تمييزا دقيقا ومحددا لأنواع الافراد .

وأعمال الطبقات المترفة فى الصناعة الحديثة من شأنها أن تعمل على بقاء بعض العادات والنزعات العدوانية . وعلى قدر اسهام افراد تلك الطبقات فى الأعمال الصناعية فان تدريبهم يساعد على الاحتفاظ بالطباع العدوانية . لكننا نستطيع من جهة أخرى أن نقول ان الافراد الذين يمكنهم وضعهم من ان يعيشوا فى سر قد يحتفظون بخصائصهم وينشرونها حتى لو كانوا يختلفون كثيرا عن عامة الناس جسما وخلقيا . ولدى تلك الطبقات الثرية فرص كثيرة للابقاء على الصفات الخلقية الأصلية ونقلها . والطبقة المترفة بعيدة الى حد ما عن مقتضيات الظروف الصناعية ، ولذلك يمكن أن يبدى افرادها قدرا كبيرا غير عادى من الرجوع الى المزاج السلمى او الهمجى . وفى



وسع هؤلاء الأفراد الشاذين أو المرتدين الى الطباع الأصلية ان يظهروا نشاطهم وفق الأساليب السلمية دون أن يخشوا قمعا أو نبذا سريعا كما يحدث في الحرف الدنيا .

والواقع أن شيئا من هذا القبيل يبدو حقيقيا . فمثلا في الطبقات العليا يوجد كثير من الأفراد تدفعهم ميولهم الى عمل الخير ، كما أن هذه الطبقات تعمل - بما تبديه من آراء - على تأييد الجهود التي تبذل في سبيل الإصلاح والتحسين . ثم أن كثيرا من هذه الجهود الخيرية والإصلاحية تدل على تلك المهارة اللطيفة والتششت الفكرى اللذين هما من خصائص المهجين البدائيين . إلا أنه ما زال من المشكوك فيه أن هذه الحقائق تقوم دليلا على أن الرجوع الى الصفات القديمة يحدث في الطبقات العليا أكثر مما يحدث في الطبقات الدنيا . وحتى إذا كانت هذه الميول في الطبقات الفقيرة فليس من السهل اظهارها ، إذ تعوزها الوسيلة والوقت والقوة اللازمة للتعبير عنها . والدليل على هذه الحقائق يصعب التسليم به لأول وهلة .

ولا بد - الى جانب التحديد السابق - من ملاحظة ان الطبقة المترفة في هذه الأيام تعتبر من الذين أصابوا توفيقا في المسائل المالية ، ومن أجل ذلك يفترض فيهم أنهم مبرزون في الصفات العدوانية . والدخول في زمرة الطبقة المترفة تمهد له الأعمال المالية التي تعمل عن طريق الانتخاب والتكيف على ألا يدخل في زمرة هذه الطبقة إلا من يستطيع من الناحية المالية أن يجوز الاختبار في الصفات العدوانية . وعندما تظهر اية صفة من صفات الطبيعة البشرية غير العدوانية في تصرفات هؤلاء الناس فإنها غالبا مايقضى عليها . ولكي يحافظ الفرد على مركزه في هذه الطبقة فلا بد أن يتحلى بالطباع المالية ، وإلا فإنه يبدد ثروته ويفقد مكانته في الحال . والأمثلة على ذلك كثيرة .

ويحتفظ كيان الطبقة المترفة بقوته عن طريق عملية انتخاب دائبة تعمل على أن تسحب من بين الطبقة الدنيا من كان من أفرادها يصلح بدرجة كبيرة للمنافسة المالية الباغية . ولا بد للإنسان الطموح ، لكي يصل الى مكان في هذه الطبقة ، لا من قدر متناسب من الكفاية المالية فحسب ، بل من قدر عظيم من هذه الكفاية لكي يتغلب على الصعاب المادية التي تعترض طريق ارتقائه ، فالحوادث المعوقة كثيرة .

ولا شك أن عملية الدخول الى زمرة هذه الطبقة بطريق الانتخاب عملية دائبة منذ عرف التنافس المالى ، أو بعبارة أخرى منذ ظهور نظام الطبقة المترفة ، إلا أن الأساس الدقيق للانتخاب لم يكن دائما واحدا ، ولذلك



فان عملية الانتخاب لم تكن نائى دائما بنفس النتائج . وفي الطور الهمجي البدائي ، او الطور العدواني ، كان اختبار الصلاحية هو اختبار للجرأة بالمعنى البسيط لهذه الكلمة . ويجب على المرشح لهذه الطبقة ان يكون مخلصا لعشيرته ، مرهوب الجانب ، شرسا ، عديم الضمير ، متشبها بآرائه . ولقد كانت هذه الصفات هي التي يعتد بها في جمع الثروة وفي حق الملكية . وكان الاساس الاقتصادي للطبقة المترفة في ذلك الوقت ، كما كان في العصور التالية له ، امتلاك الثروة . الا ان طرق جمع المال والمواهب اللازمة للحصول عليه تغيرت بعض الشيء منذ العصور الاولى للثقافة العدوانية . ونتيجة لعملية الانتخاب كانت الصفات السائدة في الطبقة المترفة في عصور الهمجية الاولى هي البغي الصريح والاهتمام الشديد بالمكانة الاجتماعية وحرية الانتجاع الى التدليس . وكان اعضاء هذه الطبقة يحافظون على مكانتهم بما يقومون به من اعمال جرسة . وقد وصل المجتمع في الثقافة الهمجية الحديثة الى اساليب ثابتة لجمع المال في ظل النظام شبه السلمي للمكانة الاجتماعية ، اذ حل محل العدوان السيط والعنف الشديد المطلق ، الدهاء والاحتيال كأفضل وسيلة مقبولة لجمع المال . ولذلك أصبحت الطبقة المترفة تحافظ على مجموعة أخرى من النزعات واليول . فما زال البغي المتعجرف والتعالي والاهتمام الشديد بالمكانة الاجتماعية من الصفات البارزة في تلك الطبقة . ولقد بقيت هذه الصفات في تقاليدنا « فضائل أرسطراطية » مثالية ، لكن كانت تقترون بها صفات مالية أقل ضراوة ، منها التغفل والحزم والمخادعة . وبمرور الزمن قرب الطور المسالم الحديث للثقافة المالية وأصبحت لهذه الصفات والعادات الأخيرة أهمية نسبية في تحقيق الأهداف المالية وأهمية أكثر نسبيا في عملية الانتخاب التي يتم بها الاندماج في الطبقة المترفة .

الدهاء  
والحيل  
مدى  
العدوانية

وقد تغير اساس الانتخاب حتى أصبحت الكفايات التي تؤهل الآن للانضمام الى تلك الطبقة هي الكفايات المالية فقط . ولم يبق من الصفات البربرية العدوانية الا الاصرار على تنفيذ الفرض أو التمسك بالهدف الذي يميز الإنسان العدواني البربري الناجح من الهمجي المسالم الذي حل هو محله . الا انه لا يمكن ان يقال ان هذه الصفة تميز انسانا من الطبقة العليا ناجحا في الأعمال المالية من انسان من الطبقة الدنيا الصناعية . اذ ان التدريب والانتخاب اللذين تتعرض لهما الطبقة الدنيا الصناعية الحديثة يضيفان أهمية حاسمة بدرجة متشابهة على هذه الصفة والأفضل ان يقال ان الاصرار على تنفيذ الفرض يميز هاتين الطبقتين من طبقتين أخريين : العاجز الذي لا يعمل شيئا للصالح العام ، والمنحرف عن الطريق المستقيم في الطبقة الدنيا . فمن ناحية الكفاية الطبيعية يشبه الرجل المالي الرجل المنحرف تماما كما يشبه الصانع الرجل اللطيف عديم الحيلة العاجز

عن الاعتماد على نفسه . فالرجل المالى الأمثل يشبه الرجل المنحرف الأمثل فى تجرده من الضمير بتحويله السلع والأشخاص لأغراضه الذاتية ، وفى تجرده الفسائى من تقدير شعور ورغبات غيره من الناس ، ولما يترتب على أعماله من آثار بعيدة ، إلا أنه يختلف عنه فى شدة احساسه بالمركز الاجتماعى وفى تدبره للعواقب ومثابرته على العمل لتحقيق هدف بعيد . ويظهر الصلة بين هذين النوعين من الطباع فى الميل الى اللهو والميسر وفى حب التنافس بغير هدف . ويظهر الرجل المالى المثالى أيضا صلة عجيبة بالرجل المنحرف فى أحد الانحرافات الملازمة للطبيعة البشرية . فالإنسان المنحرف يعتقد عادة فى الخرافات وفى الحظ والتعاويد وفى الطيرة وأعمال السحر والشعوذة . وحيثما تكون الظروف ملائمة يعبر هذا الميل عن نفسه بالحماس الدينى فى خشوع ومراعاة الشعائر الدينية بكل دقة . . وقد يكون من الأفضل وصف هذا الميل بأنه من مظاهر الدين أكثر منه من الدين . وتشبه طباع المنحرف من هذه الناحية طباع الطبقات المالية المترفة أكثر مما تشبه طباع الصانع أو العاجز عديم الحيلة .

والحياة فى المجتمع الصناعى الحديث ، أو بعبارات أخرى فى ظل الثقافة المالية ، تعمل على طريق الانتخاب على اظهار بعض استعدادات والمويل والمحافظة عليها . وليس الاتجاه الحال فى عملية الانتخاب مجرد العودة الى نوع سلالى معين وثابت ، فهو ينزع الى اجراء تعديل فى الطبيعة البشرية يختلف من بعض الوجوه عن أى نوع أو صفة انحدرت من الماضى . والتطور لا يهدف الى تحقيق شىء واحد . فالطباع التى يعمل التطور على تثبيتها لأنها تتفق والمستوى المطلوب تختلف عن الصفات القديمة فى الطبيعة البشرية فى أن هدفها أكثر ثباتا وأعظم وحدة ، وأن المآلة على بذل الجهد لتحقيقه أعظم . وفيما يخص النظرية الاقتصادية تهدف عملية الانتخاب بصفة عامة الى شىء واحد رغم النزعات الصغيرة ذات الأهمية العظمى التى تنحرف عن سير التطور . ولكن اذا استثنينا هذا الاتجاه العام فإن الطريق الذى يسير فيه التطور ليس واحدا . فمن ناحية النظرية الاقتصادية يسير التطور فى حالات أخرى فى اتجاهين مختلفين . ومن ناحية المحافظة عن طريق عملية الانتخاب على القدرات أو الاستعدادات فى الأفراد يمكن تسمية هذين الاتجاهين بالمالى والصناعى . ومن ناحية المحافظة على النزعات والمويل الروحية يمكن تسميتهما بالعدائى أو الأنانى والمسالمة أو الإقتصادى . ومن ناحية الميل الذهنى أو العلمى لاتجاهى التطور يمكن أن يوصف أولهما بأنه الراى الشخصى فى الإدارة أو الصلة النوعية أو المركز أو الأهمية ، ويوصف الثانى بأنه وجهة نظر غير شخصية فى النتيجة أو الصلة الكمية أو الكفاية الآلية أو الفائدة .



وتستدعى الأعمال المالية في الغالب النوع الأول من هذه الميول والاستعدادات وتعمل بطريقة الانتخاب على المحافظة عليها في الناس . أما الأعمال الصناعية فتستدعى النوع الثاني وتعمل على المحافظة عليه ، وسيثبت التحليل النفساني المستفيض أن كلا من هاتين المجموعتين من الاستعدادات والميول ما هي إلا التعبير بصور متعددة عن ميل خلقي معين . فالاستعدادات والارادة والمصالح التي تتضمنها المجموعة الأولى عبارة عن تعبيرات عن صفة معينة في الطبيعة البشرية نتيجة لوحدة الفرد أو وحدانيته . وهذا ينطبق تماما على المجموعة الثانية . فالمجموعتان يمكن أن تفهما على انهما اتجاهان اختباريان في الحياة حتى يميل الانسان الى احدهما الى حد ما . وتنوع الحياة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الطباع البربرية ولكن مع احلال التدليس والتروى محل الميل الى الضرر المادي الذي يتميز به الانسان البربري البدائي . ولا يحل الخداع محل الاتلاف الا بدرجة غير مؤكدة . وفي الأعمال المالية تجرى عملية الانتخاب في هذا الاتجاه دائما ، الا أن نظام الحياة المالية - فيما عدا التنافس على الربح - لا يعمل دائما كذلك . ونظام الحياة العصرية في استهلاك الزمن والسلع لا يعمل بصراحة على قضاء الصفات الارستقراطية أو على احتضان الصفات البورجوازية . والخطة التقليدية للعيشة المحترمة تستدعى كثرة العمل بالصفات البربرية الأولى . ولقد سبق التحدث بشيء من الاسهاب عن هذه الخطة التقليدية في الحياة في الفصول السابقة وسيزيد الاسهاب في الفصول الأخيرة .

ويبدو مما قيل أن حياة الطبقة المترفة وخطتها في الحياة لا بد أن تساعد على المحافظة على الطباع البربرية ، وبخاصة الصفات شبه المسالة أو البورجوازية ، ولكنها تساعد أيضا على المحافظة على الصفات البربرية الى حد ما . ولذلك فمن الممكن - اذا لم تكن هناك عوامل مزعجة - تبين اختلاف الطباع في طبقات المجتمع . فالصفات الارستقراطية والبورجوازية أي الصفات الهدامة والمالية لا بد أن توجد في الغالب في الطبقات العليا ، والصفات الصناعية أي الصفات المسالة توجد غالبا في الطبقات العاملة في الصناعة الميكانيكية . وهذا صحيح بصفة عامة لكن غير مؤكدة . ولكن هناك صعوبة في اختبار هذه الحقيقة ، كما أن نتائج مثل هذا الاختبار غير مؤكدة بالدرجة المرجوة . وهذا الفشل الجزئي له عدة اسباب معينة . فكل الطبقات تشترك الى حد ما في الصراع المالي ، وفي كل الطبقات توجد للصفات المالية أهمية في نجاح الفرد وبقائه . وحيثما تسود الثقافة المالية تسير عملية الانتخاب - التي تشكل عادات الناس في التفكير والتي تقرر بقاء السلالات المتنافسة تقريبا على قاعدة الصلاحية في الحصول على المال . ولذلك فلولا الحقيقة التي تقرر أن الكفاية المالية لا تتفق بصفة عامة مع الكفاية الصناعية لانجبت عملية الانتخاب في كل الأعمال الى سيادة الطباع



المالية الكاملة ، وتكون النتيجة اعتبار « الرجل الاقتصادي » هو النوع العادى والنهائى للطبيعة البشرية . الا ان الرجل الاقتصادي الذى لا يهتم الا بمصلحته الذاتية والذى يتحلى باى صفة انسانية غير الفطنة . لا يصلح لتحقيق اهداف الصناعة الحديثة .

وتتطلب الصناعة الحديثة اهتماما غير ذاتى وغير عدائى بالعمل القائم . وبدون ذلك يستحيل القيام بالعمليات الدقيقة فى الصناعة . بل ويستحيل فى الواقع فهمها . وهذا الاهتمام بالعمل يميز العامل من المجرم من ناحية ومن مدير الصناعة من ناحية اخرى . ولما كان لا بد من اداء العمل من اجل استمرار الحياة فى المجتمع فان عملية الانتخاب تشجع الاستعدادات الروحية للعمل فى عدد معين من الأعمال . ومع ذلك فلا بد من التسليم بان عملية الانتخاب لاقصاء الصفات المالية فى الأعمال الصناعية عملية غير مؤكدة ، وبانه لذلك بقيت الطبائع البربرية فى هذه الأعمال . ولهذا السبب لا يمكن التمييز حاليا بين خاق الطبقة المترفة وخلق عامة الناس من هذه الناحية .

ومما يزيد ابهام الموضوع الخاص بالتمييز الطبقي من ناحية التكوين الروحى ان جميع طبقات المجتمع تكتسب عادات فى الحياة ، وان هذه العادات تشبه بعض الصفات الموروثة تماما وتعمل فى نفس الوقت على اظهار تلك الصفات فى كل الناس ، وعادة ما تكون هذه العادات المكتسبة او الصفات الخلقية المنتحلة ذات طابع ارسطى . وان المركز الذى اكتسبته الطبقة المترفة كمثل يحتذى لنيل الاحترام فرض كثيرا من خصائص نظريتهم فى الحياة على الطبقات الدنيا ، مما يؤدى دائما الى المثابة الى حد ما على غرس تلك الصفات الارستقراطية فى المجتمع . ولهذا السبب ايضا فان لهذه الصفات فرصة للبقاء بين الناس افضل مما لو لم تكن اقتداء بالطبقة المترفة . ومن الممكن ذكر طبقة خدم البيوت كوسيلة هامة لنقل الآراء الارستقراطية فى الحياة ومن ثم الى حد ما تقل الصفات الخلقية القديمة الى الطبقات الدنيا . فهؤلاء الخدم تشكل آراؤهم فى الخير والجمال يتصلهم بسادتهم من الطبقة العليا وينقلون هذه الافكار الى اخوانهم من الطبقات الدنيا وبذلك ينشرون المثل العليا لتلك الطبقات بين المجتمع بدون اضافة وقت كان من المحتمل ضياعه لو لم توجد هذه الوسيلة . وللمثل « من شابه سيده فما ظلم » اهمية اعظم مما يقدر عادة لسرعة قبول عامة الناس لكثير من أسس ثقافة الطبقة العليا .

وهناك ايضا عدد آخر من الحقائق التى تؤدى الى الافلال من الاختلافات الطبقيّة الخاصة ببقاء الصفات المالية . فالصراع المالى يخلق طبقة كثيرة العدد سيئة التغذية . وسوء التغذية هذا يعنى عدم كفاية

ضروريات الحياة أو المال اللازم لتكاليف الحياة المتواضعة ، مما يؤدي في الحالين الى صراع اضطرارى عنيف على الوسائل التى يقضى بها الحاجات اليومية سواء كانت مادية أو سامية والجهود التى يبذلها الانسان للتغلب على الفروق تقتضى استعمال كل نشاطه . فهو يعمل كل ما فى وسعه لتحقيق اغراضه الذاتية التى تضر بالخير ، وتزداد انانيته باستمرار . وبذلك تأخذ الصفات الصناعية فى الزوال نتيجة لعدم استعمالها . ولذلك فإن الطبقة المترفة بالأسلوب الذى تضعه للمعاملات المالية وبأخذها من الطبقات الدنيا كل ما يمكنها من وسائل الحياة تعمل بطريقة غير مباشرة على المحافظة على الصفات المالية فى الناس . وينتج عن ذلك أن الطبقات الدنيا تأخذ أولا صورة الطبيعة البشرية الخاصة بالطبقات العليا وحدها .

ولذلك فالفرق فى الطباع - كما يبدو - ليس كبيرا بين الطبقات العليا والدنيا . الا انه يبدو ايضا ان انعدام هذا الفرق يرجع الى حد كبير الى الاقتداء بالطبقة المترفة والى قبول عامة الناس لتلك المبادئ العريضة الخاصة بالانصراف الفاحش والتنافس المالى التى يقوم عليها نظام الطبقة المترفة ويعمل هذا النظام على الاقلال من الكفاية الصناعية فى المجتمع وعلى تأخير تكيف الطبيعة البشرية لتلائم ضرورات الحياة الصناعية الحديثة . ويؤثر فى الطبيعة البشرية السائدة او الفعالة بشكل يعمل على المحافظة عليها ، وذلك :

١ - بنقل الصفات القديمة عن طريق الوراثة داخل الطبقة ، وكذلك حينما ينقل دم الطبقة المترفة الى خارجها .

٢ - وبالمحافظة على التقاليد المرعية فى النظام القديم وتقويتها ، مما يجعل فرص بقاء الصفات البربرية اعظم ايضا خارج نطاق الانتقال عن طريق الدم من الطبقة المترفة .

الا أنه لم يبذل الا جهد ضئيل - اذا كانت هناك جهود قد بذلت على الإطلاق - فى سبيل جمع واستيعاب البيانات ذات الأهمية الخاصة فى موضوع بقاء أو استبقاء الصفات الكامنة فى انسان العصور الحديثة . ولذلك فالبيانات الواضحة التى تقدم لتأييد الراى المذكور قليلة ، وذلك الى جانب عرض بيانات غير مترابطة لتلك الحقائق المعروفة التى حصلنا عليها ومع أن هذا العرض قد يكون مملا ولا جديد فيه الا أنه رغم ذلك يبدو ضروريا لاتمام البحث حتى بالصورة الضعيفة التى ذكر بها ، ولذلك فقد يكون من الانصاف أن نطلب شيئا من التسامح بالنسبة للفصول التالية التى تعرض بيانا مجزا من هذا النوع .



## الفصل العاشر

### المخلفات الحديثة المنبثقة من طباع الجراة

نعيش الطبقة العاطلة المترفة على هامش المجتمع الصناعي ، وليست في داخله. ودسلتها بالصناعة مالية أكثر منها صناعية. والانضمام إليها يأتي من استعمال المواهب المالية، أي من استعمال المواهب للحصول على المال، بدلا من استعمال القدرة على أداء خدمات عامة . ولذلك فعملية الانتخاب تقوم بعملية تصفية مستمرة للناس الذين يكونون الطبقة المترفة . ويسير هذا الانتخاب على قاعدة الصلاحية للأعمال المالية . إلا أن أسلوب هذه الطبقة في الحياة هو إلى حد كبير تراث الماضي ويشتمل على كثير من عادات الطور البربري البدائي ومثله . وهذا الأسلوب البربري القديم يفرض نفسه أيضا إلى حد ما على الطبقات الدنيا . ويعمل أسلوب الحياة بدوره - أي العادات والتقاليد - بطريقة الانتخاب والتعليم ، على تشكيل المادة الانسانية . ويهدف هذا العمل في الغالب إلى المحافظة على الصفات والعادات والمثل العليا التي تنتمي إلى العصر البربري البدائي - أي عصر الجراة والحياة العدوانية .

وأن أعظم تعبير صريح ذاتي عن الطبيعة البشرية القديمة التي تميز الإنسان في الطور العدواني لهو نزعته الأصلية للقتال . وغالبا ما تسمى هذه النزعة في الحالات التي يكون فيها العمل العدواني جماعيا ، بالروح الحربية أو بالوطنية كما سميت فيما بعد . ولا يحتاج الأمر إلى التأكيد بأن الطبقة المترفة بالوراثة في بلاد أوروبا المتحضرة تنزع إلى الحرب بدرجة أكبر من الطبقات المتوسطة . وفي الحق أن الطبقة المترفة تدعى الامتياز على غيرها في سبيل المفاخرة ، على أن ذلك ولا ريب قائم على بعض الأسباب . فالحرب عمل شريف ، وللشجاعة الحربية تقدير عظيم في نظر عامة الناس . وهذا الاعجاب بالشجاعة الحربية هو في حد ذاته أكبر دليل على الطباع العدوانية في عشاق الحرب . والتحمس للحرب والطباع العدوانية التي تدل عليه تنتشران إلى أكبر حد بين الطبقات العليا وبخاصة الطبقة المترفة بالوراثة . وعلاوة على ذلك فإن عمل الطبقة العليا الجدي الظاهر هو الإدارة ، وهذه أيضا عمل عدواني في أصلها وتطورها .



والطبقة الوحيدة التي استطاعت أن تنازع الطبقة المترفة بالوراثة شرف  
النزعة الحربية هم المنحرفون في الطبقة الدنيا . وفي الأوقات العادية لاتعنى  
الطبقات اصناعية بالأمور الحربية الا قليلا . وعندما لا ينار هؤلاء الناس  
العاديون الذين يكونون القوة الفعالة في المجتمع الصناعى فانهم يرفضون  
الاشتباك في أى حروب غير دفاعية . وفي الحق أنهم يستجيبون بشئ من  
البطء الى الدعوة المهيجة التي تطلب اتخاذ موقف الدفاع .

وفي المجتمعات الأكثر حضارة أو المتقدمة صناعيا يمكن القول بأن  
نزعة العدوان الحربى لا وجود لها بين عامة الناس . وليس معنى ذلك أن  
الروح الحربية لاتوجد بصورة عنيفة بين عدد كبير من أفراد الطبقات  
الصناعية ، وليس معنى ذلك أن نار الحماسة الحربية لاتشتعل الى حين في  
عامة الناس استجابة لدعوة مهيجة كما يشاهد في هذه الأيام في أكثر من  
مملكة في أوروبا وفي أمريكا في الوقت الحاضر . ولكن فيما عدا هذه الأسباب  
التي تدعو الى تمجيد الأعمال الحربية مؤقتا ، وفيما عدا هؤلاء الافراد ذوى  
الطباع القديمة العدوانية وبعض أفراد الطبقات العليا والدنيا الذين لهم نفس  
هذه الطباع ، فإن عدم التحمس للحرب في أى مجتمع متحضر حدث عظيم  
الى حد يجعله موزعا للتندر ، اللهم الا ضد الغزو الحقيقى . وتؤدى عادات  
عامة الناس واستعداداتهم الى اظهار نشاطهم في أعمال أخرى اقل روعة  
من الحرب .

وهذا الاختلاف الطبقي في الطباع قد يرجع الى حد ما الى الاختلاف في  
وراثة الصفات المكتسبة في الطبقات العديدة ولكن يبدو أيضا أنه يطابق  
الاختلاف في الأصل السلالى . وهذا الاختلاف الطبقي اقل وضوحا في هذه  
الناحية في البلاد التي يعتبر أهلها من جنس واحد نسبيا معا مما هو في  
البلاد التي تختلف فيها العناصر السلالية التي تتكون منها الطبقات العديدة  
في المجتمع اختلافا كبيرا . ويلاحظ بهذه المناسبة أن من ينضمون في العصور  
الحديثة الى الطبقات المترفة في البلاد التي من النوع الثانى يظهرون بصفة  
عامة روحا حربية أقل من معاصريهم من سلالة الارستقراطيين القدماء .  
وهؤلاء الأعضاء الجدد خرجوا من صفوف عامة الناس من عهد قريب . ويرجع  
اندماجهم في الطبقات المترفة الى ممارسة صفات ونزعات لايمكن أن تعد من  
الجرأة بمعناها القديم .

وعلاوة على النشاط الحربى الحقيقى فإن نظام المبارزة تعبير آخر عن  
ذلك الميل العظيم للقتال . والمبارزة نظم متبع في الطبقة المترفة . وهي في  
جوهرها التجاء متعمد للقتال كحل نهائى للخلاف في الراى . وفي المجتمعات  
المتحضرة لا تنتشر المبارزة كظاهرة طبيعية الا حيث توجد طبقة مترفة بالوراثة  
وغالبا ما تقتصر على أعضائها . ويستثنى من ذلك :

١ - ضباط الجيش والبحرية وهم في العادة من أفراد الطبقة المترفة ، وفي نفس الوقت يدربون بصفة خاصة على التفكير العدواني .

٢ - والمنحرفون في الطبقة الدنيا الذين لهم نفس النزعات والعادات العدوانية اما بالوراثة أو بالتدريب أو بهما معا . ولا يلجأ في العادة الى المراكب كوسيلة لفض الخلاف في الرأي نهائيا الا ابن الطبقة العليا والعرييد . اما الرجل العادي فلا يقاتل في العادة الا عندما تعمل شدة الانفعال الوقتي أو شدة السكر على منع العادات الأكثر تعقيدا من الاستجابة للدوافع التي تتميز الغضب والسخط ، اذ أنه في هذه الحالة يعود الى الصور البسيطة لغريزة انبات الذات ، أي أنه يعود الى حين . وبدون تفكير الى عادة ذهنية قديمة .

ونظام المصارعة كوسيلة لفض المصارعات والمسائل الخطيرة المتعلقة بالأولوية تجعل القتال الخاص دون استنارة بمناخ التزام اجتماعي تحتمه رغبة الانسان في نيل احترام الناس . ومن أمثلة هذا النوع من العادات المتصلة في الطبقة المترفة مصارعة الطلاب الألمان التي تعتبر من بقايا مظاهر العروسية . ويوجد في كل البلاد التزام اجتماعي مماثل . ولو أنه أقل في مظهره بين المنحرفين في الطبقة الدنيا أو في الطبقة المترفة الزائفة ، يوجب على العرييد أن يثبت رجولته في قتال لاداعي له مع زملائه . وهذه العادة منتشرة في المجتمع بين الأولاد من كل الطبقات . فالولد في العادة يعرف أنه وزملاءه ينالون من الاحترام على قدر قدرتهم النسبية على القتال . وفي مجتمع الأولاد لا يوجد عادة أساس أمين لتقدير مدى احترام أي فرد منهم يشذ عن العرف فلا يقاتل أو لا يستطيع القتال اذا دعى اليه .

وينطبق هذا الوصف بصفة خاصة على الأولاد الذين تخطوا سن الرشد بقليل ، ولكنه لا يناسب طباع الأطفال ابان الطفولة أو سنوات ما قبل البلوغ التي يعتمد الأطفال فيها على أمهاتهم في كل شأن من شئون حياتهم اليومية . وفي هذه المرحلة الأولى من الحياة يقل الاعتماد على الغير كما يقل الميل الى الخصام . والانتقال من هذا الخلق المسالم الى الخلق العدواني الخبيث والضار في الحالات الخطيرة ، تدريجي . ويتم استيعاب عدد أكبر من هذه الاستعدادات والنزعات في حالة بعض الأفراد عنها في حالات أخرى . والطفل سواء أكان ولدا أم بنتا أقل في المرحلة الأولى من نموه ميلا الى البداة بالعدوان لانبات ذاته والى عزل نفسه ومصالحة عن البيئة التي يعيش فيها ، ويكون كثير الخجل والتهيب وسريع التأثر بالزجر وفي حاجة الى الاصدقاء . وفي الحالات العادية تتحول هذه الطباع الى طباع الفتوة بزوال مظاهر الطفولة تدريجيا ولكن بدرجة سريعة نوعا ما ، ولو أن هناك أيضا حالات لا تظهر فيها مطلقا المظاهر العدوانية لحياة الفتيان ، أو يكون ظهورها بدرجة ضئيلة وغير واضحة .

أما بالنسبة للنبات فمن النادر أن يتم الانتقال إلى الدور العدواني بنفس الدرجة التي يتم بها انتقال الأولاد . وفي كثير من الحالات لا يكون هناك انتقال على الإطلاق . وفي هذه الحالات يكون الانتقال من الطفولة إلى المراهقة والنضج عبارة عن عملية تغيير تدريجي مستمر من الاهتمام بأغراض الطفولة ونزعاتها إلى الاهتمام بأغراض حياة البلوغ وأعمالها وعلاقاتها . وقبلما تظهر فترة الشراسة في النبات ، لكن في الحالات التي تظهر فيها يكون الميل إلى الشراسة والعزلة خفيفا في العادة .

وفرة الشراسة تظهر بوضوح في الولد ، وتستمر بعض الوقت ولكنها تنتهي عادة عند البلوغ . وقد تحتاج هذه الجملة إلى بعض الأدلة المادية . فالحالات التي لا يتم فيها الانتقال أو التي يكون الانتقال فيها جزئيا من الطباع الصبيانية إلى طباع البالغين ، ليست نادرة . والمقصود من طباع البالغين الطباع العادية للأفراد البالغين في الحياة الصناعية الحديثة الذين يؤدون بعض الخدمات لتحقيق أهداف عملية الحياة الاجتماعية والذين يكونون كما يقال ، الفئة الفعالة في المجتمع الصناعي .

ويتنوع التكوين السلالي للأوروبيين . ففي بعض الحالات نرى الطبقات الدنيا نفسها تتكون إلى حد كبير من العنصر الأبيض المعكر للسلام ، بينما في حالات أخرى يوجد هذا العنصر السلالي غالبا في الطبقة المترفة بالوراثة ويقل انتشاره عادة القتال بين أبناء الطبقة العاملة في هذه الحالة الأخيرة عن انتشارها بين أبناء الطبقة العليا في مثل هذا المجتمع أو الطبقة الدنيا أو المجتمع الأول .

وإذا ثبتت صحة هذا الرأي الخاص بطباع أبناء الطبقات العاملة بعد حواسنه بدقة تامة فإن ذلك لا بد أن يزيد من قوة الرأي القائل بأن الطباع المنحبة للقتال هي إلى حد كبير من المميزات العنصرية ، وأنها داخلية في تكوين النوع السلالي - النوع الأبيض - للطبقة العليا صاحبة السيادة في البلاد الأوروبية أكثر مما هي في أنواع الطبقات الدنيا الخاضعة التي تكون غالبية السكان في هذه البلاد .

وطباع الأولاد قد لا تمت بصلة قوية إلى موضوع الجراحة التي تتصف بها عدة طبقات في المجتمع ، إلا أن لها بعض الأهمية في أنها تبين أن هذه النزعة للقتال ترجع إلى طباع أقدم كثيرا من تلك التي يتصف بها الإنسان البالغ العادي في الطبقات الصناعية . ويمثل الطفل في ذلك كما في كثير من مظاهر الطفولة الأخرى بعض المراحل الأولى في تطور الإنسان البالغ ولو بصورة مصغرة . وعلى حسب هذا التفسير يعتبر ميل الولد إلى الأعمال العدوانية والعزلة عن الناس ارتدادا مؤقتا إلى الطبقة البشرية التي تتفق



والثقافة البربرية الأولى أى الثقافة العدوانية . وفى هذه الحالة كما فى كثير غيرها تدل أخلاق الطبقة المترفة والطبقة المنحرفة على استمرار بعض الصفات العادية فى الطفولة والشباب والعادية أيضا فى أطوار الثقافة الأولى على الظهور فى طور المراهقة . ومالم يرجع الاختلاف كلية الى اختلاف أساسى بين الأنواع السلالية النابتة فان الصفات التى تميز المنحرف المختل والسيد المترف المتأنق من عامة الناس هى الى حد ما دلائل على التطور الروحى غير الكامل . فهى تبين طوراً ناقصاً إذا ما قورن بطور النمو الذى حصل عليه البالغون العاديون فى المجتمع الصناعى الحديث . وسيظهر حالا أن التكوين الروحى الصبيانى لهؤلاء المستلئين للطبقات الاجتماعية العليا والدنيا يبرز أيضا فى شكل صفات أخرى قديمة غير هذا الميل الى الأعمال العدوانية والعزلة .

ولكى يكون هناك مجال للشك فى أن الطباع المحبة للقتال تمثل أساساً مرحلة عدم اكتمال النمو نذكر المشاغبات التى لا هدف لها والمبنية على المزاح ولكنها منظمة ومنقفة الى حد ما الشائعة بين تلاميذ المدارس فى سن ما بين الطفولة الحقة والرجولة اليافعة . فهذه المشاغبات تقتصر فى الأحوال العادية على فترة المراهقة . وتقل فى عددها وشدهتها عندما يدخل الفتى فى حياة البلوغ ولذلك فهى بصفة عامة ، تمثل فى حياة الفرد الخطوات التى سارت عليها الجماعة فى الانتقال من الحياة العدوانية الى حياة أكثر استقراراً . وفى كثير من الحالات ينتهى النمو الروحى للفرد قبل خروجه من المرحلة الصبيانىة . وفى هذه الحالات تبقى طباع حب القتال طوال العمر ولذلك فهؤلاء الأفراد الذين يبلغون فى النهاية مبلغ الرجال فى التطور الروحى يجتازون أحد الأطوار القديمة الذى يطابق المستوى الروحى الدائم للمحبين للقتال والألعاب الرياضية . ولا شك أن الأفراد المتباينين يبلغون النضج والرشد من هذه الناحية بدرجات متفاوتة ، أما الذين يعجزون عن بلوغ ذلك فيبقون رواسب غير مذابة للإنسانية الفجة فى المجتمع الصناعى الحديث ، ولفضل عملية التكيف الانتخابى التى تؤدى الى زيادة الكفاية الصناعية وكمال الحياة فى المجتمع .

ويظهر عدم الاكتمال فى التطور الخلقي المشار اليه لا باشتراك البالغين جدياً فى الأعمال الصبيانىة العدوانية فحسب بل وفى معارضة البالغين للصبيان على تلك الأعمال وتحريضهم عليها . وبذلك يساعد على تكوين عادات الشراسة التى قد تبقى حية فى الأطوار المتأخرة من حياة الجيل الناشئ وبذلك يقف حجر عثرة فى سبيل أية حركة تهدف الى خلق طباع أكثر هدوءاً ونفعاً فى المجتمع . فإذا كان الإنسان ذو الميول العدوانية فى مركز يؤهله لتوجيه تطور العادات لدى المراهقين فى المجتمع فان أثره

في المحافظة على صفات الجراءة والارادة اليها قد يكون عظيما جدا . وهذا  
يصفى أهمية مثلا على الرعاية التامة التي يسيغها كثير من القسيسين وغيرهم  
من دعامات المجتمع على « منظمات الشباب » وما يمثّلها من المنظمات الشبيهة  
بالحرية . وينطبق هذا على تشجيع نمو « الروح الجامعية » والعباب القوى  
الجامعية وماشايبها في معاهد العلم العليا .

وتنطوي مظاهر الطباع العدوانية هذه تحت لواء أعمال الشراسة .  
وبعضها تعبيرات بسيطة غير متعمدة للنزعات العدوانية التي يتباهى بها  
البعض وبعضها أعمال متعمدة يهدف صاحبها من جرائها الى أن يشتهر  
بالبسالة . وينطبق هذا الوصف على كل أنواع الألعاب الرياضية - التي  
تتمثل على الملاكمة ومصارعة الثيران والعباب القوى والصيد وسباق  
الزوارق والعباب الماهرة - حتى لو لم يدخل فيها عنصر القوة البدنية . ولقد  
أخرج الانسان بمهارته الألعاب الرياضية من نطاق الأعمال العدوانية الى  
أعمال تقوم على المكر والخديعة . وسبب الانهماك في الألعاب الرياضية  
التكوين الروحي القديم أي تمكن نزعة المباهاة العدوانية في الانسان بدرجة  
كبيرة نسبيا . ويظهر الميل الشديد للمغامرة واصابة الغير بالضرر بصفة  
خاصة في تلك الأعمال التي تسمى عادة بالألعاب الرياضية .

ولربما كان أصح ، أو على الأقل أكثر وضوحا ، أن الألعاب الرياضية  
تبين - أكثر من التعبيرات الأخرى عن المباهاة العدوانية - أن الطباع التي  
تدفع الناس اليها هي في جوهرها طباع صبيانية . ولذلك يدل الانهماك  
في الألعاب الرياضية الى حد غير مألوف على عدم اكتمال التطور في طبيعة  
الانسان الخلقية . وسرعان ما يرى الانسان هذا الخلق الصبياني الغريب في  
الرياضيين اذا ماوجه انتباهه الى ما يبدونه في نشاطهم الرياضي من حب  
التظاهر . ويشترك مع الألعاب الرياضية في حب التظاهر الألعاب والأعمال  
التي يميل اليها الأطفال عادة وبخاصة الأولاد . وحب التظاهر لا يكون  
بدرجة واحدة في كل الألعاب الرياضية . وهو واضح في الألعاب الرياضية  
الأصلية وفي مباريات العاب القوى بدرجة اكبر مما هو في العاب الماهرة التي  
يقوم بها اللاعبون وهم جالسون . ولو أن هذه القاعدة قد لا تنطبق عليها كلها  
بدرجة واحدة . اذ يلاحظ مثلا أنه حتى الرجال الوديعون العمليون الذين  
يخرجون للصيد يميلون الى أخذ مقدار من الأسلحة والمهمات يزيد على اللازم  
ليوجهوا أنفسهم بخطورة عملهم . ويميل أيضا هؤلاء الصيادون الى الاختيال  
والتبخر في مشيتهم وإلى شدة المبالغة في الحركات التي يتطلبها الصيد ،  
سواء أكانت للانسحاب أم الهجوم . وكذلك يوجد في الألعاب الرياضية  
دائما قدر من الاختيال والتبخر والتظاهر وهي ما تبين الخصائص المسرحية  
لهذه الأعمال . وبهذه المناسبة فإن الألفاظ والتعابير المستعملة في



المسابقات الرياضية هي الى حد كبير تعبيرات حربية مستمدة من المصطلحات الفنية الحربية . واستعمال مصطلحات خاصة في اى عمل ربما يقوم دليله على ان هذا العمل يقوم على التظاهر الكاذب اللهم الا اذا كان استعمال هذه المصطلحات ضروريا لسرية الاعلام .

وهناك خاصية أخرى تختلف بها الألعاب الرياضية عن المبارزات وما يماثلها من أعمال الشعب ، هي أنها تسمح بالقول بأن بواعث أخرى خلاف النزعة الى أعمال العنف والعدوان هي التي تدفع اليها . وإذا كان هناك أى باعث آخر في حالة معينة فمن المحتمل أن يكون ضئيلا الا أن الأسباب الأخرى التي تبرر الانكباب على الألعاب الرياضية تكون أحيانا في الحقيقة أسبابا مساعدة . ولقد اعتاد الرياضيون - الصيادون على اختلاف أنواعهم - الى حد ما ، القول بأن الباعث على هوايتهم المفضلة هو حب الطبيعة والحاجة الى تجديد النشاط وما شابه ذلك . ولا ريب ان هذه البواعث مألوفة وأنها تضى شيئا من الاغراء على الحياة الرياضية الا أنها ليست البواعث الأساسية . إذ أن من الممكن سد هذه المطالب الصورية دون بذل الجهود المنظمة للقضاء على حياة تلك المخلوقات التي هي إحدى الخصائص الأساسية لتلك الطبيعة التي يحبها الرياضيون . وفي الواقع أن أعظم أثر ملحوظ لنشاط الرياضيين هو اقمار الطبيعة تماما نتيجة لقتلهم كل ما يستطيعون من الكائنات الحية .

ومع ذلك فهناك أساس لادعاء الرياضيين بأن أفضل السبل لسد حاجتهم الى تجديد النشاط والاتصال بالطبيعة في ظل التقاليد القائمة هو السبيل الذي يسلكونه . فلقد فرض الاقتداء بالطبقة المترفة ذات الطبع العدواني فيما مضى بعض قواعد التربية الصالحة ، ثم تمسك بها ممثلو تلك الطبقة تمسكا تاما . وهذه القواعد لا تسمح لهم - من غير لوم - بالعمل على الاتصال بالطبيعة بوسائل أخرى . وقد تغير وضع الألعاب الرياضية من عمل شريف موروث عن الثقافة العدوانية يعتبر أرقى أنواع العمل لسد أوقات الفراغ اليومي فأصبحت النوع الوحيد للنشاط الذي يمارس في الغلاء ويتفق والتقاليد الاجتماعية . ولذلك فقد تكون الحاجة الى تجديد النشاط والحياة الخلوية من البواعث المباشرة على الصيد في البر والبحر . وهناك سبب غير مباشر يحتم العمل على تحقيق هذه الأغراض في ظل تلك المجزأة المنظمة وهو أمر لا يمكن مخالفته الا على حساب السمعة وما يتبع ذلك من تحقير .

وينطبق ذلك الوصف الى حد ما على أنواع أخرى من الألعاب الرياضية وأحسن مثل لها ألعاب القوى . فان لها أيضا طرائقها المقسرة التي تحدد ألوانها وطرق ممارستها وكيفية ترويحها عن النفس وفق دستور الحياة المحترمة . ويقول الممارسون لألعاب القوى والمعجبون بها انها أفضل وسيلة



ممكنة لتجديد النشاط و « الشريعة البدنية » . والعادات المكتسبة تؤيد هذا القول . ودستور الحياة المحترمة يقضى من أسلوب الحياة لدى الطبقة المترفة كل نشاط لا يصطبغ بصيغة الفراغ الواضح . ولذلك فإنه يعمل بمرور الزمن الى اقصائه أيضا من أسلوب الحياة فى المجتمع بصفة عامة . ومع ذلك فالاجهاد الجسماني بلا هدف ممل وغير مستساغ الى حد لا يطاق . وفى هذه الحالة يستعان - كما شوهده فى مناسبة سابقة - بلون من النشاط له فى الظاهر على الأقل غرض حسن حتى ولو كان هذا الغرض مجرد ادعاء كاذب . والألعاب الرياضية تقي بهذه الحاجات عديمة الجدوى وتضفى عليها غرضا حسنا فى الظاهر . ثم أنها تهيم مجالا للباهة ، ولذلك فهى جذابة . . ولكى تكون الأعمال محترمة يجب أن تمثل لقانون الطبقة المترفة فى الاسراف ، الا أنه لكى تكون الأعمال تعبيراً عادياً ولو الى حد ما عن مطالب الحياة ، يجب أن تمثل لقانون البشرية العام بحيث تكفى لتحقيق غرض مفيد . ويتطلب النظام الذى تسير عليه الطبقة المترفة العبث الشديد الشامل . أما طبيعة المهارة فتتطلب أن يكون العمل هادفاً . وقانون الآداب الاجتماعية لدى الطبقة المترفة يعمل ببطء وشدة ، عن طريق عملية الانتخاب - على اقصاه كل طرق العمل المفيدة أو الهادفة ، من الأسلوب السائد فى الحياة . أما غريزة المهارة فتندفع الى العمل من تلقاء نفسها ، وقد ترضى الى حين - بهدف قريب . والعقل يجهل الأعمال غير المجدية لأنها تخالف تماماً الاتجاه الهادف العادى لعملية الحياة ، ولأنها تعوقه وتزعجه .

وعادات المرء فى التفكير تكون العقل الذى يتجه دائماً نحو الأعمال المفيدة فى الحياة . والعقل سرعان ما ينفر من أية محاولة لجعله يستسيغ سياسة الاسراف والعبث كغاية من غايات الحياة . الا أن من الممكن تحاشي هذا النفور بقصر الاعتماد على الغرض المباشر من الجهود التى تبذل للدلالة على المهارة أو للتباهى . فالألعاب الرياضية - كالصيد فى البر والبحر وألعاب القوى وما شابهها - تهيم الفرصة لظهار المهارة والتباهى بالقوة والدهاء ، تلکم الصفات التى تتميز بها الحياة العدوانية . وطالما أن للمرء القدرة ولو الى حد ضئيل على التفكير ومعرفة الهدف من أعماله ، وطالما أن حياته تقوم على الدوافع البسيطة فإن الهدف المباشر والحقيقى من الألعاب الرياضية وهو اظهار التفوق سيشتبع فيه الى حد ما غريزة العمل ، وهذا حقيقى بصفة خاصة اذا كانت الدوافع المسيطرة هى نزعات التباهى انفطرية فى الطباع العدوانية . ومع ذلك فقوانين الآداب الاجتماعية تغريه بممارسة الألعاب الرياضية كتعبير عن حياة لا غبار عليها من الوجهة المالية . ولكى يأخذ أى عمل معلوم مكانته كوسيلة تقليدية معتمدة من وسائل الترويج اللائق لا تد من التوفيق بين التدبير الشديد والهدف

المباشرة . وإذا استحال من الوجهة الأدبية على الأفراد ذوى التربية الحسنة والحبس الرقيق أن يمارسوا ألوانا أخرى للترويح والرياضة فإن الألعاب الرياضية تكون أحسن وسيلة ممكنة فى الظروف الحاضرة .

ألا أن أعضاء المجتمع المحترم الذين يدافعون عن الألعاب الرياضية يبررون عادة موقفهم أمام أنفسهم أمام جيرانهم بحجة أن تلك الألعاب وسيلة قيمة للنمو الى حد بعيد ، فهي لا تحسن أجسام المتبارزين فحسب بل إنها عادة تنمى روح الرجولة فيهم وفى المشاهدين . وكرة القدم بالذات هي اللعبة التي ربما ستخطر على بال أى فرد فى هذا المجتمع عندما تثار مسأله فائدة الألعاب الرياضية ، لأن هذا النوع من ألعاب القوى يشغل أسمى مكان فى عقل الذين يدافعون عن الألعاب أو يهاجمونها كوسيلة للخلاص الجسمانى أو الخلقى . ولذلك فهذه اللعبة النموذجية للألعاب الرياضية قد تستخدم لبيان علاقة الألعاب الرياضية بنمو لاعبيها جسما وخلقا . ولقد قيل بحق ان علاقة كرة القدم بالتربية البدنية تشبه كثيرا علاقة مصارعة الثيران بالزراعة . ولكى تكون هذه الألعاب مفيدة لا بد من التدريب المستمر . واللاعب سواء أكان انسانا أم حيوانا يخضع لانتخاب دقيق ونظام معين لصيانة وتقوية بعض الاستعدادات والنزعات التي تتميز بها الحالة العدوانية والتي تأخذ فى الاضمحلال فى حالة الاستئناس . وليس معنى ذلك أن النتيجة فى أية حال من الحالات هي رجوع كلى لعادات العقل والجسم العدوانية أو البربرية ، وإنما هي رجوع من ناحية واحدة الى البربرية أو الحالة الطبيعية الوحشية - رجوع الى تلك الصفات العدوانية وتقويتها ، تلك الصفات التي تؤدي الى التلف والدمار بدون تنمية مماثلة للصفات التي تساعد المرء على المحافظة على ذاته وعلى اكتمال حياته فى بيئة وحشية . والتدريب الذى يتوفر فى كرة القدم يؤدي الى التوحش والدهاء فهو رجوع الى الطباع البربرية الأولى مع كبت تلك الصفات التي تنكأف - من وجهة نظر الضرورات الاجتماعية والاقتصادية - مع الأخلاق الوحشية .

والقوة البدنية التي تكتسب من التدريب على ألعاب القوى - حسب ما يقال عن نتائج التدريب - تفيد الفرد والمجتمع من الناحية الاقتصادية . والصفات الروحية التي تلائم ألعاب القوى تفيد الفرد كذلك من الناحية الاقتصادية ولكنها لا تفيد المجتمع . وهذا ينطبق على أى مجتمع يتصف أفراده الى حد ما بهذه الصفات . والمنافسة فى هذه الأيام هي الى حد كبير عملية اعتداد بالنفس على أساس هذه الصفات ذات الطابع العدوانى والتحلى - الى حد ما بهذه الصفات بالصور الزائلة التي تدخل بها المنافسة المسألة فى العصر الحديث غالبا ما يكون ضرورة من ضرورات الحياة لدى



الانسان المتحضر ، ولكن مع أنها ضرورية للانسان فى مناقسته للغير الا انها لاتفيد المجتمع مباشرة . ومن ناحية قدرة الفرد على أداء الخدمات من أجل تحقيق أهداف الحياة الجماعية فان القدرة على المنافسة - اذا كان لها فائدة - لاتفيد الا بطريقة غير مباشرة . فالشراسة والدهاء لافائدة منهما للمجتمع اللهم الا فى الأعمال العدوانية مع المجتمعات الأخرى ، والانسان لا يستفيد منهما الا لأن عددا كبيرا من هذه الصفات يعمل فى البيئة البشرية التى يتعامل معها . وان رجلا يدخل صراع المنافسة ولا يكون مسلحا بهذه الصفات لا بد أن يخسر ، ومثله الى حد ما كمثل ثور عديم القرون وسقط قطع من الماشية ذات القرون ، لا يستطيع العيش معها .

وقد يكون من المرغوب فيه الاتصاف بالطباع العدوانية وغرسها فى النفوس لأسباب أخرى غير اقتصادية . فالميل شديد من الناحية الجمالية أو الخلقية للنزعات البربرية كما أن الصفات المشار إليها تعمل بجد على تدعيم هذا الميل حتى أن فائدتها من الناحية الجمالية أو الخلقية قد توازن عدم فائدتها الاقتصادية . ولكن ذلك البحث يخرج عن موضوعنا الحالى فانه لا نتحدث هنا عن الحاجة الى الألعاب الرياضية أو ملائمتها بصفة عامة أو عن قيمتها فى النواحي غير الاقتصادية .

والحياة الرياضية فى مفهوم سواد الناس تنشئ نوعا من الرجولة فيه كثير من الصفات البديعة ، ويسودها الاعتماد على النفس وحسن معاملة الزملاء الى أقصى حد . على أن هذه الصفات نفسها قد تبدو من وجهة نظر أخرى وحشية وقبلية . وسبب استحسان الناس لهذه الصفات الرجولية والاعجاب بها وسميتها بالرجولة هو نفس سبب فائدتها للانسان . فأعضاء المجتمع ، وبخاصة هؤلاء الذين يحددون قواعد الذوق - يتصفون بهذه الصفات الى درجة تجعلهم يعتبرون أن المجردين منها ناقصون وان المتصفين بها الى حد غير مألوف جديرون بكل تقدير . وما زالت طباع الانسان العدوانى كامنة فى عامة الناس المتحضرين ومن الممكن اظهارها فى صورة واضحة فى أى وقت وذلك باثارة الميول التى تظهرها ، مالم يتعارض ذلك مع أعمالنا ومصالحنا . وقد تحرر سواد الناس فى المجتمع الصناعى - من الوجهة الاقتصادية - من هذه النزعات الشرسة اذ أنها استقرت فى العقل الباطن نتيجة للإقلاص الجزئى والمؤقت عنها وتبقى هذه الصفات على أهبة الاستعداد - ولكن بدرجات متفاوتة فى مختلف الأفراد - للاستجابة لأى باعث يشيرها بشدة أقوى من الاثارة اليومية المعتادة ، فتؤدى الى القيام بالأعمال والميول العدوانية . وتظهر هذه الميول بعنف عندما لا يتدخل عمل غريب عن الثقافة العدوانية فيشغل الانسان ويؤثر على رغبات الفرد وميوله



وهذا هو الحال بين أفراد الطبقة المترفة وأتباعهم . ومن ثم كانت السهولة التي بها يزاول الأعضاء الجدد في تلك الطبقة الألعاب الرياضية ، ومن ثم كان النمو السريع للألعاب الرياضية والميول الرياضية في أي مجتمع صناعي يكائر فيه المال إلى حد يكفي لاعفاء جزء كبير من الناس من العمل .

وهناك حقيقة بسيطة ومألوفة يمكن ذكرها للدلالة على أن الدافع العدواني لا ينتشر بدرجة واحدة في كل الطبقات . فعادة حمل عصا في المكي لمجرد اعتبارها أحد ملامح الحياة العصرية قد تبدو شيئا صغيرا نافيا ، إلا أن لها أهمية في موضوع البحث . والطبقات التي تنتشر بينها هذه العادة - الطبقات التي يذكرها الناس عند ذكر العصا - هي رجال الطبقة المترفة الأصلية والرياضيون ومنحرفو الطبقة الدنيا . ومن الممكن أن يضاف إليهم الرجال الذين يشتغلون في الأعمال المالية . ولا ينطبق ذلك على سواد الناس الذين يشتغلون في الصناعة . ويلاحظ بهذه المناسبة أن النساء لا يحملن عصيا إلا في حالة العجز حيث تكون لها فائدة من نوع آخر . ولا شك أن حمل العصا عادة طبية إلى حد كبير ، إلا أن أساس العادات المهدبة يرجع إلى نزعات تلك الطبقة التي تسير وفق العادات المهدبة . والعصا تعلن عن أن يدي حاملها تعملان فيما لا يستلعي جهدا مشعرا ، ولذلك ففائدتها أنها دليل على الفراغ . ولكنها أيضا سلاح يفي بحاجة الإنسان الهيمجي عند الضرورة . وفي استعمال هذه الوسيلة الملموسة والبدائية للاعتداء على الغير سلوى لأي إنسان ذي طبائع وحشية ولو بدرجة متوسطة .

ومقتضيات اللغة تجعل من المستحيل تجنب اظهار استنكارنا للاستعدادات والنزعات وأساليب الحياة موضوع البحث . ومع ذلك فليس الغرض امتداح أي من هذه النواحي في الأخلاق أو في مجرى الحياة أو استهجانها . فالعناصر المختلفة في الطبيعة البشرية السائدة يجب أن تبحث من وجهة النظر الاقتصادية ، والصفات تقيم وترتب على حسب صلتها الاقتصادية المباشرة بسهولة سير الأمور في الحياة الجماعية ، أي أن هذه الطواهر الطبيعية تبحث من وجهة النظر الاقتصادية وتقيم من ناحية أثرها المباشر في تسهيل أو تعويق التوفيق التام بين الناس والبيئة وبينهم وبين النظم الأساسية التي تتطلبها الحالة الاقتصادية للحياة الجماعية في الزمن الحاضر والمستقبل القريب . والصفات التي ورثت عن الثقافة العدوانية قليلة النفع من ناحية هذه الأغراض ، ولو أنه حتى في هذه المناسبة لا يصح أن نفعل أن عناد الإنسان العدواني وميله الشديد للعدوان تراث له قيمته . وتناقش القيمة الاقتصادية - مع أخذ القيمة الاجتماعية بمعناها الضيق في الحسبان - لهذه الميول والاستعدادات للحكم عليها دون محاولة لتقييمها

من وجهة نظر أخرى . وعندما تقارن هذه الصفات المتخلفة من العصور  
البداية الأولى عن معنى الرجولة - عندما تقارن هذه بأسلوب الحياة  
الصناعي الحديث العادي والعمل ، وعندما تقيم على أساس المستويات  
المقررة للأخلاق وعلى وجه الخصوص بمستويات الجمال والنظم ، فقد يصبح  
لهذه الصفات قيمة تختلف كثيرا عما ذكر . ولكن نظرا لأن كل هذا خارج  
عن الموضوع فلن نبدي الآن رأيا في هذه النقطة الأخيرة . وكل ما يجوز  
قوله هو الغات الأنظار الى وجوب عدم السماح لهذه المستويات الرفيعة التي  
لا تمت بصلة الى الغرض الحالى ، بالتأثير فى تقديرنا الاقتصادى لهذه  
الصفات الخلقية وللأعمال التي تعينها على النمو . وهذا ينطبق على  
الأشخاص الذين يمارسون فعلا الألعاب الرياضية والأشخاص الذين  
لا تتجاوز خبرتهم الرياضية مجرد المشاهدة . وما يقال هنا عن الميسول  
الرياضية يمكن أن يقال كذلك عن النقد الكثير الذى يوجه حاليا الى ما يعرف  
بالحياة الدينية .

والفترة الأخيرة تلمس بايجاز حقيقة أن الحديث اليومى عن هذا  
النوع من الاستعدادات والأعمال يندر الا يتضمن استنكارا أو دفاعا عنها .  
وهذه الحقيقة هامة لأنها تبين الاتجاه المألوف للرجل العادى المتصرف نحو  
النزعات التي تعبر عن نفسها بالألعاب الرياضية والأعمال البطولية بصفة  
عامة . ولربما يكون هذا هو المكان المناسب لمناقشة ذلك الصوت الخافت  
المستنكر الذى ينساب فى كل المناقشات الكثيرة المدافعة أو المجددة لألعاب  
القوى وغيرها من أنواع النشاط الأخرى التي تتسم بالطابع العدوانى .  
وقد لوحظ أن نفس الاتجاه الاعتدالى الذى يسود بالنسبة للألعاب  
الرياضية يسود أيضا بالنسبة للمدافعين عن معظم النظم الأخرى الموروثة  
عن الطور البربرى . ومن هذه النظم القديمة التي تحتاج الى الدفاع عنها ،  
النظام الحالى لتوزيع الثروة وما يتجم عنه من الفوارق الطبقيّة والفروق فى  
المراكز الاجتماعية ، وكل أو جل صور الاستهلاك التي تنطوى تحت اسم  
الاسراف المظهري ، ومركز النساء فى ظل نظام الأبوة ، وكثير من ملامح  
المعتقدات التقليدية والشعائر الدينية وبخاصة التعبيرات المألوفة عن  
العقيدة ، والأدراك الساذج للشعائر الدينية . ولذلك فإن ما يقال عن الألعاب  
الرياضية والخلق الرياضى على سبيل امتداحها سيقال - مع تغيير مناسب فى  
الأسلوب - دفاعا عن تلك الأنظمة الأخرى التي يقوم عليها تراثنا الاجتماعى .  
وهناك شعور - غامض فى العادة ولا يجاهر به المدافعون ولكن من

الممكن لسهة فى طريقة حديثهم - بأن هذه الألعاب الرياضية ، وكذلك الدوافع  
وعادات الفكر العدوانية التي تكمن وراء الخلق الرياضى لا يستسيغها الإدراك  
السليم . والقول المأثور « بأنها صفات سيئة جدا فى نظر غالبية القتلة »

يتضمن تفويجا للطباع العدوانية والآثار التهذيبية الناتجة عن التعبير العلى  
 عنها واستخدامها من وجهة نظر رجال الأخلاق وهو تغيير عن رأى الرجل  
 العاقل البالغ عن مدى وجود الصفات العدوانية ومدى إمكان الانتفاع بها فى  
 أغراض الحياة الجماعية . ومن المفهوم أن هذا التوجيه هو ضد أى نشاط  
 يتضمن التطبع بالأخلاق العدوانية وأن عبء اثبات نفعها يقع على كاهل  
 المدافعين عن الرجوع الى الطباع العدوانية وعن الأعمال التى تقويها . وفى  
 المجتمع عدد كبير من الناس يعتدحون الألعاب الرياضية والمغامرات  
 ويشجعونها ، الا أن فيه مع ذلك شعورا عاما بأنها فى حاجة الى سند يدل على  
 فائدتها . وهذا الدليل المطلوب يأتى عادة من اثبات أن الألعاب الرياضية  
 رغم أنها فى جوهرها ذات اثر عدوانى ضار بالمجتمع ، ورغم أنها تعمل  
 على الرجوع الى النزعات الضارة بالصناعة الا أنها بطريقة غير  
 مباشرة وبعبدة - أى بطريقة غير مفهومة كالاستقطاب ، أو عن طريق  
 إثارة رد فعل - تعمل على نمو الطباع المفيدة للأغراض الاجتماعية أو الصناعية  
 . . ومعنى ذلك أن الألعاب الرياضية ولو أنها تقوم على العنف وتثير البغضاء  
 الا أنه يظن أنها بأثرها الفاضل البعيد تنمى الطباع التى لاتبعث على البغضاء .  
 وعادة ما يحاول المدافعون عنها اثبات ذلك بما لديهم من خبرات ، أو على  
 الأصح الادعاء بأن هذا هو رأى الناتج عن الخبرة وأنه لا بد أن يكون  
 واضحا لكل من يهमे الأمر . ولإقامة الدليل على صحة ذلك نجدهم يحسنون  
 تجنب الأساس الواهى الذى يبنى عليه الاستنتاج من العلة الى المعلول ،  
 اللهم الا فيما يثبت أن الألعاب الرياضية تنمى « فضائل الرجولة » التى سبق  
 ذكرها . ولكن لما كانت فضائل الرجولة يعوزها السند على أهميتها من  
 الناحية الاقتصادية فإن سلسلة البراهين تنتهى حيث يجب أن تبدأ . وهذا  
 الاعتذار فى نظر رجال الاقتصاد عبارة عن محاولة لاثبات - رغم منطق  
 الموضوع - أن الألعاب الرياضية تعمل فى الحقيقة على النهوض بما قد يسمى  
 صراحة بالمهارة . وطالما أن المدافعين عن الألعاب الرياضية لم ينجحوا فى  
 اقناع أنفسهم أو غيرهم بصحة هذا المنطق فإنه لن يهدأ لهم بال ، ويجب  
 التسليم بأنهم فى الغالب لن يهدأ لهم بال . وعادة ما يظهر عدم اقتناعهم  
 بدفاعهم فى لهجتهم العنيفة وفى حماسهم لجمع الأدلة التى تعزز مركزهم .

ولكن لماذا تحتاج الألعاب الرياضية الى الدفاع عنها ؟ وإذا كان عدد  
 كبير من الناس فى المجتمع يميلون إليها ويشجعون على ممارستها أفلا يكون  
 ذلك دليلا كافيا على فائدتها ؟ ولقد نقل التدريب الطويل الذى تلقاه الناس  
 على أعمال الحراة فى طور الثقافة العدوانية وشبه المسالة ، الى الاجيال  
 الحاضرة طباعا تجد فى هذه التعبيرات عن العنف والدهاء اشباعا لنزعاتها .  
 ولذلك فلماذا لا تقبل هذه الألعاب الرياضية على أنها تعبيرات مناسبة عن



الطبيعة البشرية الصحيحة العادية ؟ ما هو النمط الآخر الذي يجب ان يلتزم الناس باتباعه في حياتهم ، غير ذلك الذي يحدد مجموع الميول والغرائز العديدة التي تعبر عن نفسها في عواطف هذا الجيل بما في ذلك اعمال الجراة المتوارثة ؟ ان النمط الحقيقي الذي يستهوى النفوس هو غريزة المهارة ، وهو غريزة اساسية وقديمة اكثر من النزعة الى المباحاة العدوانية . وما النزعة الى المباحاة الا تطور خاص لغريزة المهارة . وهذه النزعة حدث متأخرا نسبيا رغم مرور زمن طويل جدا منذ حدوث ذلك . وهذه النزعة العدوانية الى المباحاة او كما قد تسمى غريزة حب الألعاب الرياضية ، ليست بالضرورة متغيرة اذا ما قورنت بغريزة المهارة الأصلية التي تطورت منها وتفرعت عنها . واذا قومت نزعة المباحاة العدوانية على ضوء هذا المعيار السلوكي للحياة فان المباحاة العدوانية ، ومن ثم الألعاب الرياضية ، لن تجد لها سندا يبررها .

والطرق والاجراءات التي تنبئها الطبقة المترفة للمحافظة على الألعاب الرياضية والاعمال العتيقة التي تثير البغضاء لا يمكن تناولها بايجاز . ومما سبق بيانه يظهر ان الطبقة المترفة بعواطفها وميولها اكثر ميلا للنزعات الحربية من الطبقات الصناعية . ويبدو ان هذا ينطبق على الألعاب الرياضية كذلك . الا ان تأثير تلك الطبقة في الميول السائدة نحو الألعاب الرياضية يتم بطريق غير مباشر عن طريق التكريم وتزيين الحياة ، وبعمل هذا الأثر غير المباشر بطريقة واضحة على بقاء العادات والطباع العدوانية . وهذا صحيح حتى بالنسبة لأنواع الرياضة التي تحول قوانين اللياقة بين الطبقة العليا المترفة وبين مزاولتها ، مثل الملاكمة ، ومصارعة الديوك وغيرها من صور التعبير السوقية عن الطباع الرياضية . وبغض النظر عما تتضمنه البيانات المعتمدة عن الآداب الواجب مراعاتها بواسطة تلك الطبقة فان قوانين اللياقة التي تسيطر عليها تمتدح فيها المباحاة والتبذير بطريقة لا ليس فيها ، وتدم عكسهما . تلك القوانين لا تفهم بالسهولة المرغوب فيها نظرا للفوارق بين الطبقات الاجتماعية ولذلك فانها تطبق بدون تفكير الى حد ما وبقليل من الشك في مدى ملائمتها أو المواضع التي أجيّزت فيها على سبيل الاستثناء .

والانكباب على ألعاب القوى - لا ممارستها الفعلية فحسب بل وتشجيعها أدبيا - هو الى حد ما من مميزات الطبقة المترفة ، وهي تشترك في ذلك مع منحرفي الطبقة الدنيا ومع تلك العناصر الرجعية في المجتمع ذات الميول العدوانية المسيطرة . وقليل من الناس في البلاد القروية المتحضرة يتجردون من الغريزة العدوانية ولا يجدون أية متعة في مشاهدة الألعاب الرياضية وألعاب القوى . على أنه مع انضمام عامة الناس الى الطبقات الصناعية فان

الميل الى الألعاب الرياضية ليس قويا الى الحد الذى يخلق ما يسمى بحق العادة الرياضية . فالألعاب الرياضية فى نظر هذه الطبقات تسلية عرضية وليست من الملامح الجديدة للحياة . ولذلك لا يمكن أن يقال أن هؤلاء الناس يفرسون النزعة الرياضية . ومع أنها لم تصبح أمرا منسيا لدى الأفراد العاديين منهم ، أو حتى لدى عدد كبير من الأفراد ، إلا أن الميل الى الألعاب الرياضية فى الطبقات الصناعية العادية لايزيد عن ذكريات تبدو فى صورة اهتمام عرضي أكثر منها اهتماما حيويا ودائما له أهميته فى تشكيل المركب العضوي لعادات التفكير التى تتعلق بها .

وهذه النزعة - كما تظهر فى الحياة الرياضية فى هذه الأيام - ليست عاملا اقتصاديا ذا قيمة . وهى بمفردها عديمة الأهمية الى حد كبير فيما يتعلق بآثارها المباشرة على كفاية المرء الصناعية أو استهلاكه ، إلا أن انتشار وهو ذلك النوع من الطبيعة البشرية الذى من خصائصه هذه النزعة له بعض الأهمية ، اذ هى تؤثر فى حياة المجتمع الاقتصادية من ناحية سرعة التطور الاقتصادى وطابع النتائج المترتبة على هذا التطور . وفى كل الظروف والأحوال فإن سيطرة هذا النوع من الخلق على عادات التفكير المنتشرة بين الناس لا يمكن إلا أن تؤثر بدرجة كبيرة فى مدى واتجاه ومستويات ومثل الحياة الاقتصادية للجماعة وكذلك فى درجة تلاؤم حياة الجماعة مع البيئة .

ويمكن أن نقول نفس الشيء على بعض الصفات الأخرى التى تكون الخلق البربرى . ويمكن اعتبار هذه الصفات البربرية الأخرى ، من وجهة نظر النظرية الاقتصادية صفات ملازمة للطباع الوحشية التى تعبر عنها الجراة . وهى الى حد ما ليست ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ولا علاقة لها مباشرة بالأمور الاقتصادية ، ولكنها تصلح للدلالة على مرحلة التطور الاقتصادى التى يكيف الإنسان الحائز لهذه الصفات نفسه لها ولذلك فهى ذات أهمية من حيث أنها اختبارات اضافية لدرجة مواسمة الفرد المتصف بها للضرورات الاقتصادية فى هذه الأيام ، ولكنها أيضا ذات أهمية الى حد ما بصفاتها استعدادات تعمل على زيادة أو نقص قدرة الفرد على أداء الخدمات الاقتصادية .

وإذا وجدت الجراة المجال للتعبير عن نفسها فى حياة الإنسان البربرى فإنها تتخذ لذلك وسيلتين هامتين : القوة والغداع . وهاتان الوسيلتان متبعتان أيضا بدرجات متفاوتة فى الأعمال الحربية الحديثة وفى الأعمال المالية وفى الألعاب الرياضية . والحياة الرياضية والحياة التنافسية بصورها

الأكثر جدية نفرس الصفات اللازمة لذلك وتقويها . والاستراتيجية أو الدهاء عنصر لابد منه على الدوام في الألعاب الرياضية كما لابد منه في الأعمال الحربية والصيد . وفي كل هذه الأعمال تصبح الاستراتيجية عبارة عن مكر وخداع . فللخداع والكذب والتخويف شأن عظيم في المصارعة والملاكمة وفي المباريات الرياضية بصفة عامة . ومهمة الحكم العادية والنظم الفنية الدقيقة التي تحكم حدود ودقائق الفش الجائز والاستفادة من التلاعب تكفي لاثبات حقيقة أن الأعمال والمحاولات الاحتيالية للتغلب على الخصم ليست ملائمة عرضية للألعاب ولابد بالطبع أن يؤدي التعود على الألعاب الرياضية الى زيادة نمو الاستعداد للاحتيال . وإن انتشار ذلك الخلق العدواني الذي يرغب الناس في الألعاب الرياضية ليدل على انتشار عدم الذمة وعدم المبالاة التام بمصالح الغير بين الأفراد والجماعات . وإن الالتجاء الى الخداع في أية صورة وبمقتضى أى سند من القانون أو العادة ، لهو تعبير عن أنانية ضيقة . ولسنا في حاجة الى الاسهاب في القيمة الاقتصادية لهذه النقطة من الخلق الرياضي .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن أجلى صفة يتميز بها الملاكون والمصارعون وغيرهم من الرياضيين هي الدهاء المتناهى . ولا تقل أعمال يولييسيس العظيمة شهرة عن أعمال أخيل سواء في مناصرتها الجوهريّة للألعاب الرياضية أو في الشهرة التي تضفيها على رجل الألعاب الرياضية الداهية بين أقرانه . وعادة ما يكون تمثيل دور الدهاء في صمت هو أول خطوة يقوم بها الثيبان تشبها بالرياضيين المحترفين أثر حصولهم على شهادة التخرج من أية مدرسة محترمة ثانوية أو عالية حسب الظروف . وصفة الدهاء - كمظهر زخرفي - تسترعى انتباه أولئك الذين يعنون جددا بالمصارعة والملاكمة والسباق وغيرها من أنواع المباريات المماثلة التي تتصف بطابع المنافسة . ومن الممكن الإشارة - كدليل آخر على ما بينها من صلة روحية - الى أن أعضاء الطبقة الدنيا المنحرفة يظهرون هذا الدهاء بدرجة ملحوظة وعادة ما يبالغون في ذلك الى الحد الذي يشاهد غالبا لدى المتفوقين في ألعاب القوى من الشباب . وبهذه المناسبة فإن ذلك أوضح دليل على ما يسميه عامة الناس « بالخسونة » في الشباب المتطلع الى السمعة السيئة .

وبلاحظ أن الرجل الداهية ليس له أية قيمة اقتصادية في المجتمع الا فيما يختص بالتعامل مع المجتمعات الأخرى . وعمله لا يؤدي الى النهوض بالحياة . وهو في أفضل صورة ، وفي علاقته المباشرة بالأمور الاقتصادية ، عبارة عن تحويل المادة الاقتصادية في المجتمع لتنمو في اتجاه غريب عن عملية الحياة الاجتماعية . وهو يشبه في ذلك ما يسمى في الطب بالورم



البسيط الذي يميل بعض الشيء الى تحطى الحد غير المؤكده الذي يفصل بين  
الأورام البسيطة والأورام الخبيثة .

وتعمل الصفتان العدوانيتان - العنف والدماء - على تكوين الطباع  
العدوانية أو الميل الروحية . وهما تعبران عن الانانية الضيقة . وهما  
عظيما الفائدة للفرد في حياة يقوم النجاح فيها على التحاسد . ولكليهما أيضا  
قيمة كبيرة من الناحية الجمالية ، وتدعمهما الثقافة المالية . ولكنهما عديما  
الفائدة من ناحية أهداف حياة الجماعة .



## الفصل الحادي عشر الاعتقاد في الحفظ

النزعة الى الميسر صفة أخرى من صفات الخلق العدواني . وهي ملازمة للخلق السائد غالباً بين الرياضيين والعاكفين على الأعمال الحرة والتنافسية بوجه عام . ولها أيضاً قيمة اقتصادية مباشرة ، فهي معروفة بأنها تعوق الكفاية الصناعية المرتفعة في أى مجتمع تنتشر فيه بدرجة كبيرة .

ومن المشكوك فيه أن يكون الميل الى المقامرة من الملامح التى تنتمى بصفة خاصة الى النوع العدواني من الطبيعة البشرية . والاعتقاد فى الحظ هو الدافع الأساسى الى المقامرة ، ويبدو أن آثار هذا الاعتقاد يمكن تتبعها - على الأقل فيما يختص بعناصر هذا الاعتقاد - الى مرحلة سابقة لمرحلة الثقافة العدوانية . ومن الممكن أن يكون الاعتقاد فى الحظ قد تطور فى ظل الثقافة العدوانية الى الصورة التى هو عليها الآن والتى تبدو كأنها العنصر الأساسى فى الخلق الرياضى وفى نزعة المقامرة . ومن المحتمل أن صورته الواضحة فى الثقافة الحديثة تعود الى التعاليم العدوانية . الا أن الاعتقاد فى الحظ هو فى جوهره عادة أقدم من الثقافة العدوانية . فهو صورة من الاعتقاد بأن للأشياء روحاً . ويبدو أن هذا الاعتقاد انتقل فى جوهره من طور بدائى الى الثقافة البربرية . ثم أخذ ينتقل عن طريق تلك الثقافة الى أن وصل الى مرحلة حديثة من التطور البشرى فى صورة واضحة فرضتها التعاليم العدوانية . ولكنه على أية حال يعتبر صفة قديمة مورثة من الماضى السحيق الى حد ما ، ولا يتفق مع حاجيات الصناعة الحديثة ويعوق الكفاية التامة فى الحياة الاقتصادية للجماعة فى العصر الحاضر الى حد ما .

ومع أن الاعتقاد فى الحظ أساس عادة المقامرة الا أنه ليس العنصر الوحيد الذى تقوم عليه عادة المراهنة . فالمراهنة على نتيجة المباريات التى يتنافس فيها المتبارزون فى القوة والمهارة تصدر عن باعث آخر لا يكون الاعتقاد فى الحظ من الملامح البارزة فى الحياة الرياضية بدونه . وهذا الباعث الآخر هو عباره عن رغبة الفائز المنتظر - أو المشايخ للفريق المنتظر - فالفريق فوزه - فى الاعلاء من شأن فريقه على حساب الفريق الخاسر . فالفريق



الأقوى لا يحز نصره مبنيا فحسب ، والفريق الخاسر لا يستل إهزيمة منكرة مدلة تتمشى مع عظم المكسب والخسارة المالية . ولو أن لهذا وحده أهمية كبرى ، بل أن الرهان أيضا يكون عادة بهدف - ولو أن هذا الهدف لا يكون معروفا علانية أو سرا ، زيادة فرص الفوز للخصم المراهن عليه ، ويحس المرء أن المال الذى أنفق والقلق الذى استولى على النفوس من جراء ذلك لا يمكن أن ينتهيا إلى لا شيء . وهنا تظهر صفة غريبة الحظ يسند لها إحساس أكثر وضوحا بأن التقمص الروحي للأشياء لابد أن يحكم بالفوز للفريق الذى تعمل الأحداث لصالحه تدفعها وتقودها في ذلك الرغبة الملحة لدى الأفراد . وهذا الدافع على المراهنة يعبر عن نفسه جهارا بمساندته المنافس المنتظر فوزه . ولا ريب أن هذا من ملامح العدوان . والتعبير عن الاعتقاد في الحظ بالمراهنة خضوع للدوافع العدوانية الأصلية . ولذلك يمكن القول بأنه مادام الاعتقاد في الحظ يعبر عن نفسه عن طريق المراهنة فإنه يعتبر عنصرا لا يتجزأ من عناصر الخلق العدوانى . والاعتقاد في الحظ عادة قديمة تنتمى أصلا إلى الطبيعة البشرية التى لا تنوع فيها ، ولكن عندما يساعده على الظهور الدافع العدوانى التنافسى فيتخذ الشكل الواضح لعادة المقامرة فإنه يصبح فى هذا الشكل الواضح الرافى المتطور صفة من صفات الخلق العدوانى .

والاعتقاد في الحظ هو الاعتقاد بأن للظواهر الطبيعية القدرة على توجيه الأمور . وله فى كافة أشكاله وتعبيراته المتعددة أهمية عظمى من ناحية الكفاية الاقتصادية فى أى مجتمع ينتشر فيه انتشارا كبيرا . وهذا مما يبرر البحث الواقع فى نشأته ومضمونه وفى صلة أشكاله المختلفة بالكيان والعمل الاقتصادى . وكذلك البحث فى صلة الطبقة المترفة بتطوره وتنوعه وثباته . ويحتوى الاعتقاد فى الحظ فى الصورة المتطورة المتكاملة التى يشاهد فيها لدى المتبررين ذوى الثقافة العدوانية أو لدى الرياضيين فى المجتمعات الحديثة ، يحتوى على الأقل على عنصرين ظاهريين يعتبران بمثابة مرحلتين مختلفتين لنفس عادة التفكير الأصلية أو بمثابة نفس العامل الفسيولوجى فى مرحلتين متتاليتين من مراحل تطوره . على أن كون هذين العنصرين هما مرحلتين متتاليتين فى نفس الخط العام لنمو الاعتقاد فى الحظ لا يمنع تعايشهما فى الفكر لدى أى فرد . والصورة الأكثر بدائية ( أو الأكثر قديما ) لهذا الاعتقاد هى اعتقاد أولى فى أن للأشياء روحا - أو أن بين الأشياء علاقة روحية - وبذلك يكون للحقائق تصرفات وصفات كالأفراد . ويعتقد الإنسان القديم أن لكل الأشياء والحقائق الهامة بشكل واضح فى بيئة ذاتية شبه شخصية ولها إرادة - أو بمعنى آخر نزعات - تكون مجموعة الأسباب المعقدة وتؤثر فى سير الأمور بكيفية غامضة . واعتقاد الرجل الرياضى فى الحظ أو فى قدرة الأشياء على توجيه الأمور عبارة عن الاعتقاد البدائى غير الواضح

بأن الأشياء روحا . وإن ذلك ينطبق بطريقة غامضة جدا في الغالب على  
الأشياء والظروف ولكنه يعتقد عادة أن لهذه الأشياء القدرة على الصفع أو  
على الخداع والمداينة أو على تعكير ظهور النزعات الكامنة في الأشياء التي  
هي الأداة اللازمة لأية لعبة من ألعاب المهارة أو الحظ وملحقاتها . وغالبية  
الرياضيين يحملون تعاويذ أو تماثيل يشعرون أنها تحميهم وتجلب لهم  
التوفيق . وهناك كثيرون يخافون بالفطرة من الأعمال السحرية التي تجلب  
سوء الحظ للاعبين أو للفريق الذي يراهنون عليه ، أو يشعرون بأن  
مساندتهم لأحد اللاعبين أو أحد الفريقين لا بد أن تشد من أزره أو ينظرون  
إلى البروكة ، على أنها شيء هام .

والاعتقاد في الحظ في صورته البسيطة هو ذلك الإحساس الفطري  
بأن في الأشياء أو الظروف نزعة عالية غامضة . ونزع الأشياء أو الأحداث  
إلى تحقيق هدف معين سواء أكان عرضيا أم متعمدا . ومن هذا المذهب  
البسيط القائل بأن لكل شيء روحا يتطور الاعتقاد بخطى غير محسومة إلى  
الصورة أو المرحلة الثانية الفرعية التي سبق ذكرها وهو اعتقاد واضح إلى  
حد ما في قوة خارقة للطبيعة غير معروفة . وهذه القوة الخارقة تؤثر في  
الأشياء المنظورة المتصلة بها ولكنها لا تشبهها من ناحية الذاتية . واستعمال  
عبارة « قوة خارقة » هنا ليس له معنى آخر من ناحية القوة التي يقال إنها  
خارقة . فما هو الا تطور آخر للمعتقدات الإحيائية . والقوة الخارقة للطبيعة  
ليست حتما عاملا شخصيا بالمعنى التام ولكنها قوة لها من الصفات  
الشخصية ما يكفي للتأثير الشديد إلى حد ما في نتيجة أي عمل وبخاصة  
المباريات . والاعتقاد السائد في أن يدا خفية هي التي توجه الإنسان ، والذي  
يصبغ قصص البطولة الإسكندنافية بصفة خاصة والقصص الجرمانية القديمة  
بصفة عامة هو إيضاح لهذا الإحساس بالنزعة الخارجة عن الطبيعة في سير  
الأحداث .

وفي هذا التعبير أو الشكل من أشكال الاعتقاد في الحظ يندر تجسيد  
هذه النزعة رغم ما ينسب إليها إلى حد ما من ذاتية . وهذه النزعة الشخصية  
تخضع أحيانا للظروف - وهي عادة الظروف ذات الطابع الروحي أو الخارق  
للطبيعة . والرهان على نتيجة المعارك مثل مشهور ورائع - في مرحلة  
متقدمة من مراحل تفرعها - وينطوي على تجسيد القوة الخارقة التي يستعان  
بها . ففيه تعمل القوة الخارقة عندما يستعان بها على تكييف نتيجة المعارك  
وفق الأساس المتفق عليه للحكم ، كعسالة مطالب كل من المتنافسين أو  
قانونيتها ، ومما يدل على هذا الاعتقاد السائد بين الناس في وجود قوة  
روحية غامضة ، في كل شيء ، ذلك القول المأثور « لا بد أن ينتصر ذلك الذي  
يعرف أن قضيته عادلة » وهو قول له معنى كبير في نظر الرجل العادي

الساذج حتى في المجتمعات المتحضرة في هذه الأيام . وعند ضعف في هذه الأيام اثر الاعتقاد في ان يدا خفية توجه الانسان ، وهو الاعتقاد الذي يدل عليه هذا القول المأثور وربما تعرض لشيء من الشك ، ولكن على أية حال يبدو انه اختلط بعوامل أخرى سيكولوجية لا يتضح فيها طابع الاعتقاد بأن لكل شيء روحا .

وليس من الضروري في موضوعنا ان نبحث بدقة اكبر في العملية السيكولوجية او تطور الانواع السلالية التي عن طريقها تطور الاعتقاد في روية الاشياء الى الاعتقاد في ان هناك قوة خارقة للطبيعة تسيطر الانسان . وقد تكون هذه المسألة ذات أهمية كبرى من ناحية موضوع أكثر أهمية هو ما اذا كان الاعتقاد ان يذكران كمراحل متتالية في عملية التطور . ولما كان هذان الموضوعان خارجين عن البحث فتكفي الإشارة إليهما . ومن ناحية النظرية الاقتصادية فان لهما عنصرين أو المرحلتين للاعتقاد في الحظ أو فيما للأشياء من اتجاهات أو نزعات بعيدة عن ادراكنا طابعا واحدا جوهريا . ولهما أهمية اقتصادية من حيث كونهما عادات للتفكير تؤثر في نظرة المرء العادية الى الحقائق والنتائج التي يتصل بها وبذلك تؤثر في قدرته على العمل لتحقيق هدف الصناعة . ولذلك سيتناول البحث علاقتهم الاقتصادية بقدرة المرء على الخدمة كعامل اقتصادي أو بصفة خاصة كعامل صناعي ، بصرف النظر عما للمعتقدات من جمال أو أهمية أو منفعة .

وقد سبق القول بأن المرء لكي يكون قادرا على أداء عمله على خير وجه في العمليات الصناعية المعقدة في هذه الأيام عليه ان يكون مزودا بالاستعدادات والقدرة على سرعة الفهم وارجاع النتائج الى اسبابها . والعملية الصناعية ككل وفي جزئياتها عبارة عن العلاقة الكمية بين العلة والمعلول . والذكاء المطلوب من العامل ومن كل من يدير أية عملية صناعية ، لا يزيد على ان يكون سهولة فهم الاسباب التي أدت الى النتائج ، وكيف تتتابع الاسباب والنتائج . هذه السهولة في الفهم والتكييف هي ما يعوز العمال الأغبياء وهي الغاية التي يعمل تعليمهم على انمائها بمقدار ما يهدف ذلك التعليم الى زيادة كفاءتهم الصناعية .

واذا كانت استعدادات المرء الموروثة أو التدريبات التي تلقاها تجعله في التعليل للحقائق والنتائج يميل الى اتباع طريق آخر غير طريق العلاقة بين العلة والمعلول فانها تقلل من كفاءته الانتاجية أو قاعدته الصناعية . وانحطاط الكفاية بسبب الميل الى اتباع الطرق الاحيائية لمعرفة الحقائق ظاهر بصفة خاصة في عامة الناس - في أية مجموعة من الناس ذات نزعة احيائية . والعيوب الاقتصادية للمعتقدات الاحيائية أوضح ، ونتائجها أعصق بكثير في



النظم الحديثة للصناعة الكبيرة مما هي في غيرها . والصناعة في المجتمعات الصناعية الحديثة تستند - الى حد متزايد وباستمرار - الى التنظيم الشامل الآلات والأعمال بحيث تتوقف كفاية كل منها على الآخر . ولذلك تزداد الحاجة باستمرار لتحقيق كفاية المشغلين بالصناعة الى التحرر من الانحراف عند دراسة أسباب الظواهر الطبيعية . أما في الحرف اليدوية فقد تعوض المهارة والجد والقوة العضلية أو قوة الاحتمال ، الى حد كبير ، عن هذا الانحراف في تفكير العمال .

وكذلك الصناعة الزراعية من النوع التقليدي تشبه تماما الحرف اليدوية من ناحية ما تتطلبه من العامل . فالعامل فيها هو المحرك الأصلي الذي يعتمد عليه غالبا ، وتعتبر القوى الطبيعية عوامل عرضية غامضة الى حد كبير لا يمكنه ان يسيطر على اعمالها او يفهمها . ومن المعروف ان في هذه الأنواع من الصناعة عمليات صناعية قليلة نسبيا تفهم على أساس قانون التسلسل الآلي الشامل . أي على أساس العلاقة بين العلة والمعلول ، الذي يجب ان يطبق عليه عمليات الصناعة وأنشطة العمال . وكلما ارتقت طرق الصناعة نقصت قيمة مزايا الصانع اليدوي الماهر كمعوض عن قلة الذكاء أو التردد في قبول تسلسل العلة والمعلول . والتنظيم الصناعي يتخذ - بصورة تزداد على مر الأيام - طابع نظام آلي يكون على الإنسان فيه أن يميز بين القوى الطبيعية ويختار منها ما يؤثر في عمله . ويختلف دور العامل في الصناعة من دور المحرك الأصلي الى دور المميز بين النتائج الكمية والحقائق الميكانيكية التي يقوم بتقويمها . والقدرة على سرعة الفهم والتقدير السليم للأسباب المتصلة بعمل العامل تزداد أهمية من الناحية الاقتصادية . وأي عنصر في التفكير يدفع بالعامل الى الانحراف عن تقدير النتائج الحقيقية يكون عنصرا معوقا لعمل على الحظ من قدرته الصناعية . وانحراف الرأي حتى ولو كان ضئيلا وغير واضح ، يؤثر في اتجاه الناس العادي عند التعليل للحقائق اليومية ، اذ يستعينون بأسباب أخرى غير تلك العلاقة الكمية بين العلة والمعلول . وهذا مما يؤدي الى انحطاط كبير في الكفاية الصناعية الجماعية في المجتمع .

وقد يحدث التفكير الاحيائي للإنسان في المرحلة الأولى للمعتقدات الاحيائية البدائية أو في المرحلة المتأخرة الأرقى التي أضفى فيها على الأشياء صفات الإنسان . على أنه لا شك أن القيمة الصناعية لهذا الاحساس الاحيائي القوى أو لهذه الاستعانة بقوة خارقة أو التوجيه بواسطة يد خفية هي واحدة في كلتا الحالتين ، ثم ان أثره واحد في قدرة المرء على القيام بالمهام الصناعية . الا أن المدى الذي تبلفه طريقة التفكير هذه في السيطرة على عادات التفكير الأخرى يختلف باختلاف درجة السرعة أو الاحساس بالضرورة أو التمسك

التي يستخدم المرء بها عادة التفكير الاحيائي في تناوله حقائق سببية . فالاعتقاد  
الاحيائي يعمل في كل الحالات على تشويه تقدير النتائج السببية . الا انه كان  
في العصور الاولى يؤثر في تفكير المرء بصورة اعم . وحيثما يكون الاعتقاد  
الاحيائي في صورته البدائية يكون مجاله غير محدود ، فيؤثر بشكل جلي  
في كل تصرفات الانسان المتصلة بالأمور المادية . وعلى اثر تطور المذهب  
الاحيائي الى شكله الاحداث والاكثرتقدا - بعد ان حدثت معاملة عملية العقل  
وبعد ان أصبح تطبيقه مقصورا في صورة ملائمة بعض الشيء على القوى البعيدة  
والخفية - يزداد عدد الحقائق اليومية التي يستطيع الانسان أن يعلمها دون  
الرجوع الى القوى الخارقة للطبيعة . فالقوى الخارقة للطبيعة ليست وسيلة  
ملائمة لتناول الحوادث النافهة في الحياة ولذلك يعلم الناس لسبب من  
الظواهر الطبيعية النافهة او المألوفة بأنها تحدث وفق قانون السببية .  
ويستمر الأخذ بهذا التفسير الوقتي بالنسبة للأغراض الثقافية حتى يحدث  
ما يثير الانسان أو يربكه فيضطر للالتجاء الى معتقداته الأصلية . ولكن عندما  
تستند الحاجة الى الاستعانة بقانون العلة والمعلول يلجأ الانسان عادة الى  
القوى الخارقة للطبيعة كحل عام اذا كان ممن يعتقدون بمعتقدات  
تأنيسية (١) .

المعتقدات  
التأنيسية

وللالتجاء الى اسباب خارجة عن قدرة الانسان فائدة كبرى عندما يصادف  
الانسان ما يحيره ، الا أن هذه الفائدة عديمة القيمة من الناحية الاقتصادية .  
فهذا الاعتقاد يصبح بصفة خاصة ملاذا وجالبا للراحة والسلوى خاصة عندما  
يصل الى درجة الثبوت والتخصص التي يؤدي اليها الاعتقاد ، ولهذا الاعتقاد ما  
يبرره لاسباب أخرى بخلاف أنه وسيلة لتقاضي الشخص الحائر من مشكلة  
التعليل للظواهر الطبيعية بقانون السببية . وليس هنا مجال الاسهاب في  
المزايا الواضحة والمعروفة للاعتقاد في اله ذي صفات انسانية من وجهة النظر  
الجمالية أو الخلقية أو الروحية ، أو حتى من وجهة النظر السياسية أو  
الحربية أو الاجتماعية . فالبحت هنا مقصور على القيمة الاقتصادية للاعتقاد  
في هذه القوى الخارقة للطبيعة كعادة للتفكير تؤثر في قدرة الانسان المؤمن  
بها على الانتاج الصناعي . وحتى في هذا المجال الاقتصادي الضيق يقتصر  
البحت على الأثر المباشر لهذه العادة في قدرة العامل على العمل ولا يستند لآثارها  
الاقتصادية البعيدة . إذ من الصعوبة بمكان عظيم تتبع تلك الآثار البعيدة ،  
لأن البحت فيها يصطدم بتصورات شائعة عن مقدار ما يناله الانسان من خير  
نتيجة الاتصال الروحي بتلك القوة الخارقة . ولذلك فلا جدوى حاليا من  
محاولة البحت في قيمتها الاقتصادية .

(١) أي تظر الى اله باعتباره سببه الانسان

والأثر المباشر لهذا الاعتقاد في عقلية المرء أنه يقلل من ذكائه المضمّن مع ما  
للذكاء من أهمية خاصة في الصناعة الحديثة . ويختلف هذا الأثر في الدرجة  
نظراً لاختلاف القوة الخارقة التي يعتقد فيها الإنسان . وما إذا كانت من نوع  
الرياضيين ، كما ينطبق هذا على المعتقدين بالحظ كاعتقاد البرابرة أو  
صفات إنسانية ، وهو الاعتقاد الذي تتمسك به هذه الطبقات في العادة .  
وينطبق نفس الشيء أيضاً على العبادات التي تستهوي الإنسان المتحضر  
المؤمنين ، ولو أنه ليس من السهل أن نقول إلى أي حد من القوة يكون هذا  
الانطباع . ومع أن العجز الصناعي الذي ينتج عن التمسك بأحدى العبادات  
الراقية قد يكون طفيفاً نسبياً إلا أنه لا يمكن التغاضي عنه . بل إن هذه العبادات  
الراقية في الثقافة الغربية لا تصور الشكل الأخير الأخذ في الاختفاء لأحاسيس  
الإنسان بهذه القوة الخارقة . وعلاوة على ذلك يبدو الاعتقاد بوجود روح في  
كافة الأشياء في الاتجاه الذي ساد في القرن الثامن عشر وأضعف من الإيمان  
بوجود اله ذي صفات إنسانية ، ودعا إلى النظام الطبيعي والحقوق  
الطبيعية . وكذلك في صورتها الحديثة التي اتخذت صورة الاتجاه الذي  
انتشر بعد ذبوع آراء داروين ، وهو القائل بأن عملية التطور تؤدي إلى  
التحسين . وهذا التفسير الروحي للظواهر الطبيعية أن هو إلا نوع من  
المغالطة المعروفة لدى المناطقة ، أما في ميدان الصناعة والعلم فتعتبر خطأ في  
إدراك الحقائق وتقييمها .

وللعادات الإحيائية - علاوة على ما لها من نتائج صناعية مباشرة - أهمية  
مؤكدة في النظرية الاقتصادية لأسباب أخرى . (١) لأنها دليل موثوق به تقة  
لا يأس بها على وجود - وإلى حد ما على قوة - بعض الصفات الأخرى الفديمة  
التي تصحبها ولها أهمية اقتصادية أساسية . و (٢) أن النتائج المادية  
للك المجموعة من صفات التدين التي تظهرها العادات الإحيائية وما تطورت  
إليه من معتقدات تائيسية : ( أ ) تؤثر في استهلاك المجتمع للسلع وفي  
قواعد الذوق السائدة كما سبق بيان ذلك ، ( ب ) تحصل على الاعتراف  
دائماً بالصلة بين الإنسان وقوة أعلى ، وبذلك تجسد الإحساس السائد عن  
المركز الاجتماعي والولاء .

وفيما يختص بالنقطة الأخيرة الواردة تحت بند (ب) فإن عادات التفكير  
التي يتكون منها خلق المرء هي إلى حد ما مجموعة عضوية موحدة . وإى تغيير  
في أى اتجاه عند نقطة ما لا بد أن يؤدي إلى تغيير تبعي في التعبير العادى عن  
الحياة في اتجاهات أخرى أو أعمال أخرى . وهذه العادات المختلفة في  
التفكير أو التعبير عن الحياة كلها أوجه متتابعة لحياة المرء . ولذلك فالعادة



التي تكون استجابة لدافع معين لا بد أن تؤثر في كيفية الاستجابة للدوافع الأخرى ، فتعديل الطبيعة البشرية عند نقطة ما هو تعديل للطبيعة البشرية في مجموعها . ولهذا السبب - وربما لأسباب أخرى أكثر غموضا لا يمكن البحث فيها في هذا المجال - تحدث هذه الاختلافات التبعية بين الصفات المختلفة في الطبيعة البشرية . ولذلك فالشعوب البربرية - مثلا - ذات النظم العدوانية المتطورة تسودها الاعتقادات الإحيائية ولها عقائد تانيسية . بأن الخالق له صفات إنسانية ، كما يسود بينها احساس بتفاوت الناس في المركز الاجتماعي . ومن ناحية أخرى فإن تانيس الإله والاحساس بالنزعة الإحيائية المادية يوجد بدرجة أقل لدى الشعوب في المراحل الثقافية التي تسبق وتلي الثقافة البربرية . وعلى العموم بضعف الاحساس بالمركز الاجتماعي في المجتمعات المسالمة . ويلاحظ أن أغلب الشعوب التي تعيش في طور الثقافة البدائي المتوحش لها معتقدات إحيائية نشيطة ولو أنها ليست على درجة عالية من التخصص . فالإنسان البدائي الهمجي لا ينظر إلى هذا الاعتقاد نظرة جدية مثل البربري أو الهمجي الذي فقد صفاته الأصلية ، فهي بالنسبة للإنسان البدائي نتيجة لتصوراته الخيالية لا نتيجة لخرافات ذات قوة فاهرة . ففي الثقافة البربرية يظهر حب الألعاب الرياضية وأهمية المركز الاجتماعي وتانيس الإله . ويلاحظ عادة وجود مثل هذه العبادات المختلفة المترابطة بالنسبة لما تحدثه من أثر في خلق أفراد المجتمعات المتحضرة الحالية . وهؤلاء الممثلون العصريون للخلق البربري العدوانى الذين يؤلفون العنصر الرياضى هم عادة الذين يعتقدون في الحظ . ولديهم على الأقل اعتقاد قوى في روحية الأشياء ولذلك يتكلمون على المقامرة . كما أن هذا يفسر أيضا عقيدة هذه الطبقة التانيسية في خالق له صفات إنسانية . وهؤلاء في اعتناقهم لعقيدة ما ، يتمسكون عادة بأحدى العقائد التانيسية للإله . وقليل من الرياضيين هم الذين يبتغون الراحة الروحية في العقائد الأقل تانيسا للإله مثل الموحدين أو المسيحيين الذين يعتقدون بخلص البشرية في نهاية الأمر .

ويظهر الارتباط بين تانيس الإله والجراة ، في أن العقائد التانيسية تعمل على المحافظة على - أن لم يكن على خلق - عادات عقلية ثلاثم نظام المركز الاجتماعي . وبخصوص هذه النقطة يستجمل القول أين ينتهى الأثر التهذيبى للعقيدة وأين يبدأ ظهور التغيرات التبعية في الصفات الموروثة . وتنتمى الطابع العدوانية والشعور بالمركز الاجتماعي والعقيدة التانيسية في أكر مراحل تطورها إلى الثقافة البربرية . وهناك شيء من العلاقة السببية المتبادلة بين هذه الظواهر الطبيعية الثلاث عند ظهورها في المجتمعات في ذلك المستوى الثقافي . والطريقة التي تحدث بها وتترابط في شكل عادات واستعدادات

للأفراد والطبقات تنطوي على ما يشبه الصلة السببية أو العضوية بين هذه الظواهر النفسية التي تعتبر صفات أو عادات للفرد . ولقد بينا فيما سبق من البحث أن علاقات المراكز الاجتماعية كأحد ملامح التكوين الاجتماعي هي نتيجة لعادات الحياة العدوانية . وهي - من ناحية نشأتها - تعبير دقيق عن الاتجاه العدواني . ومن ناحية أخرى فإن العقيدة التأسيسية لالة عبارة عن مجموعة من العلاقات التفصيلية للمراكز الاجتماعية أضيفت الى فكرة القوى الخارقة للطبيعة الفاضلة الموجودة في الأشياء المادية . ولذلك فالعقيدة من ناحية الحقائق الخارجية لنشأتها يمكن اعتبارها نمو لاعتقاد الانسان البدائي في روحية الأشياء بعد أن جدد وغير في الحياة ، الى حد ما ، بواسطة العادات العدوانية ، مما يؤدي الى تأسيس القوة الخارقة للطبيعة التي يقال انها تحظى بأكمل عادات التفكير التي يتميز بها الانسان في الثقافة العدوانية .

والملاح السيكولوجية العامة في هذه الحالة والتي لها صلة مباشرة بالنظرية الاقتصادية ومن ثم لها أهميتها هي ( ١ ) كما ظهر في فصل سابق . فإن عادة التنافس العدواني التي تسميها الجراة ما هي الا الشكل البربري لغريزة حب العمل أو المهارة عند الجنس البشري كله ، وقد اتخذت هذه الصورة المعينة بتوجيه من عادة المقارنة بين الأشخاص ، تلك المقارنة التي تثير البغضاء والتحاسد (ب) ان العلاقة بين المراكز الاجتماعية عبارة عن تعبير رسمي عن المقارنة التحاسدية ، وقد اتخذت ورتبت طبقا لنظام معتمد (ج) ان عقيدة تأسيس الاله في فترة عتقوانها الأولى على الأقل هي عبارة عن نظام يقوم على المراكز الاجتماعية يضع الانسان في أدنى السلم الاجتماعي ، ويضع القوة الخارقة للطبيعة ذات الصفات الانسانية في مكان سام ، واستنادا الى ذلك فلن تكون هناك صعوبة في تبين العلاقة الوثيقة بين هذه الظواهر الثلاث للطبيعة والحياة الانسانية لهذه العلاقة تبلغ درجة من وحدة العناصر الأساسية بهذه الظواهر فمن ناحية يعبر نظام المراكز الاجتماعية والعادات العدوانية للحياة عن غريزة حب العمل والمهارة كما يتخذ صورتها في ظل عادة المقارنة المثيرة للبغضاء والتحاسد . ومن ناحية أخرى تعبر العقيدة الشخصية لالة وعادة مراعاة الطقوس الدينية ، عن العادات الاحيائية ، بعد أن هذب هذا الاعتقاد ونما في ظل نفس عادة المقارنة التحاسدية . ولذلك فإن كلتا الظاهرتين - عادة المنافسة وعادة مراعاة الطقوس الدينية - يمكن اعتبارهما عنصرين يتم أحدهما الآخر من عناصر الطبيعة البشرية البربرية وصورها البربرية المعاصرة . وهما تعبران عن نفس المجموعة من الاستعدادات التي تكونت استجابة لمجموعات مختلفة من البواعث .





## الفصل الثاني عشر الشعائر الدينية

ان السرد المتقطع لبعض الأحداث في الحياة العصرية أبرز الصلة الأساسية بين العقائد التأسيسية للالة ، وبين الثقافة والطباع البربرية ، كما يساعد على اظهار أن بقاء العقائد وما لها من آثار ، وانتشار الشعائر الدينية انما يرجع الى نظام الطبقة المترفة والى الحوافز التي تكمن وراء ذلك النظام . وليس من أغراضنا امتداح أو استهجان الأعمال التي سنتحدث عنها تحت عنوان الشعائر الدينية أو الصفات الروحية والذهنية التي تعبر عنها تلك الشعائر ، وانما سنتناول الظواهر العادية للعقائد التأسيسية من ناحية أهميتها في النظرية الاقتصادية . فموضوع حديثنا هو الملامح الخارجية الملموسة للشعائر الدينية . أما ما للحياة الدينية من قيمة خلقية وتعبدية فخارج عن نطاق بحثنا الحالي . ولا شك أن هذا البحث ليس هو مجال التساؤل عن مدى حقيقة العقائد التي تنبثق منها تلك الشعائر أو مدى جمالها ، وحتى الآثار الاقتصادية غير المباشرة لا يمكن أن تكون محلا للبحث هنا لأن الموضوع عويص وهام الى حد لا يمكن معه أن نجد له مكانا في هذا العرض المبسط . ولقد سبق أن تحدثنا عن أثر المعايير المالية لقيمة أي شيء ، في عمليات التقييم التي تجري على أسس أخرى لا صلة لها بالناحية المالية . على أن الصلة بين المعايير المالية وغير المالية ليست صلة من طرف واحد . فالمعايير الاقتصادية أو قواعد التقييم تتأثر بدورها بمعايير للقيمة خارجة عن مجال الاقتصاد . واحكامنا على ما للحقائق من أهمية اقتصادية تتكون الى حد ما كنتيجة لوجود هذه القيم غير الاقتصادية الهامة . وهناك وجهة نظر معينة تقول بأن الأهمية الاقتصادية لها وزنها فقط باعتبارها مشتقة وتابعة لتلك القيم غير الاقتصادية الأعلى . ولذلك يجب التفكير في عزل الآثار والنتائج الاقتصادية لهذه العقائد التأسيسية . ومن الصعب على الانسان أن يجرد نفسه من هذه الآراء والقيم الأكثر أهمية ، وأن يصل الى تقييم هذه الحقائق من الناحية الاقتصادية مع أقل درجة ممكنة من التحيز وذلك لما لهذه النواحي غير الاقتصادية من أهمية كبيرة .

ولقد ظهر من البحث في الخلق الرياضي أن الشعور بأن في الأشياء المادية والأحداث روحا هو الذي يهيئ الأساس الروحي لعادة المقامرة عند الرياضيين

ومن الناحية الاقتصادية فإن هذا الميل هو نفس العنصر السيكولوجى الذى يعبر عن نفسه فى صور مختلفة من الاعتقادات الروحية والعقائد التائيسية . اما فيما يخص الملامح السيكولوجية الملموسة التى تتناولها النظرية الاقتصادية فإن روح المقامرة التى تعم العنصر الرياضى تختفى شيئا فشيئا بدرجة غير محسوسة فى اطار العقل الذى يجد الراحة فى الشعائر الدينية . وكما يبدو من وجهة نظر النظرية الاقتصادية يتحول الخلق الرياضى الى خلق التدين . وحيثما تظهر التقاليد المناسبة فان معتقدات المراهنين بان الاحيائية تتحول الى اعتقاد واضح الى حد ما فى قوة خارقة للطبيعة . وفى هذه الحالة يظهر الميل عادة الى التودد الى تلك القوة الخارقة بالتباع احدى طرق التقرب والاسترضاء المقبولة ، وطرق التقرب هذه تشبه كثيرا انواع العبادات الأقل تقدما - ان لم تكن فى النشأة التاريخية فعلى الأقل فى العناصر السيكولوجية الحقيقية . ومن الواضح ان هذا التقرب يتحول باستمرار الى ما يعرف بالآراء الخرافية والاعتقاد فى الخرافات وبذلك تظهر بوضوح علاقته بالعبادات التائيسية الأشد بدائية .

ولذلك فخلق الرياضى او المقامر يحتوى على بعض العناصر السيكولوجية الاساسية التى تصنع المؤمنين بالمذاهب والتمسكين بالشعائر الدينية . وأهم نقطة تلتقى فيها هاتان الظاهرتان هى الاعتقاد فى قوة غامضة أو فى قوة خارقة للطبيعة تتدخل فى مجرى الأحداث . واعتقاد المقامر فى وجود قوة خارقة للطبيعة قد يكون - وعادة ما يكون - أقل تبلورا ، وذلك بالنسبة لعادات التفكير وأسلوب الحياة التى تعزى الى القوة الخارقة للطبيعة ، وبعبارة أخرى بالنسبة الى طبيعة هذه القوة من الناحية الخلقية وأهداف تدخلها فى الأحداث . وأفكار الرياضى هى أيضا أقل وضوحا وأقل تكاملا فيما يختص بطبيعة وشخصية هذه القوة التى يشعر بوجودها فى شكل الحظ أو الصدفة أو الشيء الذى يجلب الحظ والتى يسعى اليها ويخشأها ويحاول تجنبها فى نفس الوقت . والاساس فى ولعه بالمقامرة هو احساسه القطرى بقوة خارقة هائلة موجودة فى الاشياء أو المواقف ، ولكن من النادر أن ينظر الى هذه القوة باعتبارها قوة انسانية . فالمراهن غالبا ما يكون ممن يعتقدون فى الحظ - بهذا المعنى البسيط - وفى الوقت نفسه ممن يتمسكون بأحدى العقائد السائدة تمسكا شديدا . وهو يميل بصفة خاصة لقبول الكثير من مبادئ العقيدة التى تتناول القوى الغامضة وعاداتها المبنية على الهوى والتى نالت ثقتهم . وفى هذه الحالة يستولى عليه وجهان مختلفان - أو أكثر فى بعض الأحيان - من أوجه الاعتقادات الاحيائية . والحقيقة أن من الممكن وجود سلسلة كاملة من الواجه المتتالية للاعتقاد الروحى ، وذلك فى المقومات الروحية لآى مجتمع رياضى . وهذه السلسلة من المفاهيم الخاصة

بالاعتقادات الإحيائية ستحتوى في أحد طرفيها على الصورة الأساسية للاحساس العطري بالحظ وضرورة حدوث الصدف ، وتحتوى في الطرف الآخر على القوى الخارقة للطبيعة المتخذة صفات إنسانية كاملة . ويوجد بين هذين الطرفين صور مختلفة تدل على درجات مختلفة من التكامل . ومع هذه الاعتقادات في القوى الخارقة للطبيعة يتشكل السلوك فطريا لينتلاءم مع مطالب الحظ السعيد من ناحية ، والخضوع بشكل أو بآخر للأوامر الفاعضة التي تصدر عن القوى الخارقة من ناحية أخرى .

وهناك علاقة من هذه الناحية بين الخلق الرياضي وخلق الطبقات المنحرفة ، وكلاهما يرتبط بالخلق الذي يميل إلى الاعتقادات التأسيسية . والمنحرف والرياضي بصفة عامة على استعداد للتمسك بعقيدة سائدة ولأداء الطقوس الدينية أكثر من عامة المجتمع . ويلاحظ أيضا أن غير المعتقدين في الأديان من هذه الطبقات يظهرون ميلا أشد للانضمام إلى إحدى العقائد السائدة أكثر مما يلاحظ في غالبية غير المعتقدين بالأديان . ويقر هذه الملاحظة ممثلو الرياضيين وبخاصة عند تبرير ألعاب القوى العدوانية . ومما يقال دائما أن من الأمور المحمودة في الحياة الرياضية أن الذين يمارسون ألعاب القوى متدينون إلى حد ما . ومن المشاهد أن العقيدة التي يتمسك بها الرياضيون والطبقات المنحرفة المعتدية ، أو من ينضمون إلى صفوف المتدينين من تلك الطبقات ليست في العادة مما يسمى بالعقائد الراقية ، وإنما هي معتقدات ترتبط بمصبود له صفات إنسانية . والطبيعة الانسانية البدائية العدوانية لا ترضى بالمفاهيم الفاعضة عن الشخصية التي تتوارى عن الأنظار ليحل غيرها محلها والتي تتحول إلى مفهوم عن تتابع أسباب ونتائج كمية كالذي تعزوه العقائد السرية التأملية في المسيحية إلى السبب الأول أو الذكاء العام أو روح العالم أو الناحية الروحية . ومنه أمثلة للعقائد التي تتمشى مع العادات العقلية للرياضي والمنحرف كعقائد من يعرفون باسم جيش الخلاص ، وهو جيش يضم منحرفي الطبقات الدنيا ، ويبدو أنه يضم أيضا نسبة كبيرة من الرياضيين تزيد على نسبتهم في المجتمع كمجموعة .

والألعاب الرياضية في المدارس تبين هذه النقطة . ويقول انصار ادخال العنصر الديني في الحياة المدرسية - ويبدو أن ليس هناك ما يدعو لانكار ذلك - أن الألعاب الرياضية المحيية إلى نفوس أية جماعة من الطلاب في هذه البلاد هي في الوقت نفسه دينية إلى حد كبير أو أنها على الأقل تعمل على أداء الشعائر الدينية إلى أحد أكبر مما يؤديها غيرهم من الطلاب الذين يقل اهتمامهم بألعاب القوى وغيرها من صنوف الألعاب الرياضية. وهذا ما يمكن توقعه لأسباب نظرية . ومما يجدر ذكره أن هذا يدعو للثناء على الحياة



المدرسية الرياضية وعلى ألعاب القوى وعلى الأشخاص الذين يشغلون أنفسهم بهذه الأمور . وكثيرا ما يحدث أن يكرس الرياضيون في المدارس جهودهم للدعوة الدينية أما كواجب مقدس أو كعمل ثانوي ، ومن المشاهد أنه عندما يحدث ذلك قد يصبحون دعاة لحدى العقائد التأسيسية للمعبود . وهم في دعواهم يصرون على علاقة المراكز الاجتماعية الشخصية التي توجد بين المعبود الذي يصورونه في صورة انسانية ، وبين الإنسان العبد .

وهذه الصلة الوثيقة بين ألعاب القوى والشعائر الدينية لدى رجال التعليم حقيقة معروفة تماما، الآن لها مظهرها خاصا لم يلتفت أحد اليه رغم وضوحه . والحماس الديني الذي يعم جزءا كبيرا من العنصر الرياضي في المدارس يميل الى التعبير عن نفسه بما يبديه من خشوع تام وخضوع لله . ولذلك يسعى الى الانضمام لحدى المنظمات الدينية العلمانية التي تعمل على نشر تعاليم الدين الواضحة مثل جمعية الشبان المسيحيين أو جمعية الشبان لنشر الدعوة المسيحية . هذه الجمعيات العلمانية قائمة لنشر الدين «العملي» وهي في العادة تخصص جزءا كبيرا من نشاطها للنهوض بألعاب القوى وما يشبهها من الألعاب التي تقوم على الحظ والمهارة ، مما يثبت الصلة الوثيقة بين الخلق الرياضي والدين البدائي . بل لقد يقال ان هذه الألعاب معروفة بأنها وسيلة فعالة للتقرب الى الله ، ومفيدة بصورة واضحة كوسيلة للهدى وكوسيلة لغرس الدين في نفوس الناس . أي ان الألعاب التي تظهر الاعتقاد في روحية الأشياء وحسب التنافس تساعد على تكوين وصيانة تلك العادة العقلية التي تلائم العادات الأكثر وضوحا . ولذلك كانت هذه الألعاب الرياضية تستخدم بواسطة المنظمات العلمانية من أجل التمسك بأهداب الدين أو كوسيلة للكشف عن قيمة الحياة الروحية التي لا يعرفها الا المتصلون بالله .

ومما لا شك فيه ان نزعات المناقسة والاعتقاد في روحية الأشياء ذات أثر مفيد جدا للأغراض الدينية ، بدليل أن القساوسة في كثير من الملل تتبع نفس طريق المنظمات العلمانية . وهذه المنظمات الكنسية وبخاصة تلك الأقرب الى المنظمات العلمانية في اصرارها على الدين العملي اتبعت الى حد ما هذه الأساليب أو ما يشبهها فيما يتصل بالشعائر الدينية التقليدية . ولذلك توجد منظمات الشباب وغيرها من المنظمات التي تقرها الكنيسة ، تعمل على تنمية الملل الى المناقسة والشعور بالمركز الاجتماعي في شباب المنظمات . وهذه المنظمات الشبيهة بالعسكرة تعمل على تقوية الميل الى المناقسة والمقارنة التحاسدية وذلك تزيد من سهولة ادراك صلة السيادة الشخصية والتبعية . المؤمن هو ذلك الشخص الذي يعرف كيف يطيع ويتقبل العقاب عن طيب خاطر .

الا ان عادات الفكر التى ترعاها وتصونها هذه الاعمال لا تكون الا نصف مادة العبادات التائيسية . اما العنصر الآخر المتم للحياة الدينية - العادات العقلية الاحيائية التى تعتقد فى روحية الاشياء - فتدعو اليها وتصيرنها سلسلة ثانية من الاعمال تنظم بموافقة الكنيسة . ومن امثلة هذه الاعمال المقامرة التى تمثلها السوق الخيرية التى تقيمها الكنيسة . ويلاحظ كدليل على مقدار شرعية هذه الاعمال بالنسبة للشعائر الدينية ان هذه الاسواق ، وما شاكلها من الفرص التافهة للمقامرة ، تستهوى اعضاء المنظمات الدينية اكثر مما تستهوى الاشخاص الاقل تدينا .

ويبدو ان هذا يدل - من ناحية - على ان هذا المزاج الذى يحجب الناس فى الالعب الرياضية هو نفس ما يحجبهم فى العبادات التائيسية ، مما يدل من ناحية اخرى على ان التعود على الالعب الرياضية ، وبخاصة الالعب القوي ، يعمل على تنمية النزعات التى تجد اشباعا لها فى الشعائر الدينية . وبالعكس يبدو ايضا ان التعود على هذه الشعائر يساعد على نمو الميل الى الالعب القوي والى كل الالعب التى تبرز عادة المقارنة التحاسدية بين الناس وعادة الركون الى الحظ . وتعبير هذه النزعات عن نفسها بدرجة كبيرة فى كل من هاتين الناحيتين من نواحي الحياة الروحية . ومما يلائم نشوء هذه النزعات الطبيعية البشرية البربرية التى تسود فيها غريزة العدوان والعنفادات الاحيائية . وينطوى التفكير العدوانى على احساس قوى بالكرامة الشخصية وبما للأفراد من مراكز مختلفة بالنسبة لبعضهم البعض . والبناء الاجتماعى الذى تكون فيه العادات العدوانية هى العامل الاساسى فى تشكيل الانظمة الاجتماعية يقوم اساسا على التسليم بوجود مراكز اجتماعية مختلفة . والقانون السائد فى حياة المجتمع العدوانى هو العلاقة بين الرئيس والمرعوس . وبين النبيل والوضع ، وبين القوى والضعيف ، وبين السيد والعبد . ولقد نشأت العبادات التائيسية فى هذه المرحلة من مراحل نمو الصناعة وشكلت بواسطة نفس اسلوب التفريق الاقتصادى - التفريق بين المستهلك والمنتج وانتشرت نتيجة للمبدأ السائد والقائم على السيادة والخضوع . وتنسب العبادات الى معبودها عادات الفكر التى تلائم طور التفريق الاقتصادى التى ظهرت فيه . ويظن ان المعبود ذا الصفات البشرية يهتم كثيرا بكل مسائل ترتيب البشر وتحديد الافضل منهم وانه يميل الى اثبات السيادة والى ممارسة القوة بصورة تحكمية - التجاء عادى الى القوة باعتبارها الفيصل النهائى

وفى المراحل الاخيرة والاكثر نضجا فى تكوين العقائد الشخصية أصبحت عادة السيطرة التى تنسب الى المعبود ذى الحضرة الرهيبة والقوة

الغامضة تسمى «أبوة الخالق». ورغم أن الاتجاه الروحي والاستعدادات التي تنسب إلى القوة الخارقة للطبيعة تظل مقسمة وفقا لنظام المراكز الاجتماعية إلا أنها تتخذ طابع الأبوة الذي تتميز به مرحلة الثقافة شبه المسألة . ولكن يلاحظ في هذه المرحلة المتقدمة من العبادة أن إقامة الشعائر الدينية تهدف إلى استرضاء المعبود بتمجيد عظمته وإعلان الخضوع والولاء له . والغرض من الاسترضاء أو العبادة هو الاستعانة بالاحساس بالمركز الاجتماعي الذي ينسب إلى القوة الغامضة التي يتقرب المرء إليها . وأعظم عبارات الاسترضاء شيوعا ما زالت هي تلك العبارات التي تحمل أو تدل على المقارنة التحاسدية بين الناس . والاتصال الصادق بشخص المعبود ذي الصفات الإنسانية المتصف بمثل هذه الطبيعة البشرية البدائية يدل على أن المتعبد نفسه له تلك النزعات البدائية . ومن ناحية النظرية الاقتصادية فإن صلة الولاء سواء أكان لشخص مادي أم لقوة خارقة للطبيعة ، يجب أن تعتبر صفة من صفات الخضوع الشخصي الذي يكون جزءا كبيرا من نظام الحياة العدوانية وشبه المسألة .

إن فكرة التبريرين عن المعبود كقائد حربي يعيل إلى الصرامة والقطرسة في حكمه قد لطفت منها كثيرا العادات اللطيفة ونظم الحياة الرشيدة التي تتميز بها تلك المراحل الثقافية التي تقع بين المرحلة العدوانية الأولى والمرحلة الحالية . ولكن حتى بعد تهذيب التصور الديني وما تلاه من تلطيف ما ينسب إلى المعبود من صرامة ، فما زال في المفهوم السائد لدى عامة الناس عن طبيعة المعبود وخلقه ، بقايا من المفهوم البربري . ولذلك فلم يزل الخطاب والكتاب مثلا ، عندما يصفون المعبود وصلته بمجرى الحياة الإنسانية يكثر من استخدام التشبيهات المأخوذة من معجم الحرب والأسلوب العدواني في الحياة ، كما يستخدمون تعبيرات تنطوي على المقارنة المثيرة للبغضاء بين الناس . والاستعارات التي تحمل هذا المعنى تستعمل كثيرا حتى عند مخاطبة الجماعات العصرية الأقل نزعا إلى الحرب والتي تتكون من المتمسكين بالعقيدة الدينية في صورتها اللطيفة . ويدل استخدام الخطباء الشعبيين للنوع البربرية ومصطلحاتها على أن الجيل العصري يقدر تماما مكانة الفضائل البربرية وميزتها ، كما يدل على وجود شيء من التطابق بين الاتجاه الديني والتفكير العدواني . والتصور الديني للمعتدين العصري لا ينفر من أن ينسب إلى معبوده عواطف وأعمالا تتصف بالعنف والانتقام إلا إذا عاود التفكير في المسألة . ومن الملاحظ أن للنوع التي تصف المعبود بحب الانتقام والدم قيمة عظيمة من ناحية الجمال والشرف في المفهوم الشعبي . أي أن المعاني التي تحملها هذه النوع بتقبلها لعقل غير المفكر أحسن قبول !



• لقد رأيت عيناى جلال المعبود وهو فى طريقه ليقتضى تقديمه على غلبة الكروم مستودع الشر .

لقد أطلق العنان لسيفه البتار فعلا بريقه القلوب رعبا . ان تعاليمه الحقنة آخذة فى الانتشار ..

والتصرفات التى توجه الرجل المتدين تتفق واساليب الحياة البدائية التى أصبحت عديمة الفائدة من وجهة نظر المتطلبات الاقتصادية فى الحياة الجماعية المعاصرة . • وحينما كان التنظيم الاقتصادى يلائم حاجيات الحياة الجماعية الحالية فانه يكون قد تعدى نظام المراكز الاجتماعية الذى لم يعد له فائدة ، وأصبحت العلاقات القائمة على الخضوع الشخصى لا مكان لها . ومن ناحية الكفاية الاقتصادية للمجتمع فان عاطفة الولاء والتصرفات العامة التى تعبر عنها تلك العاطفة هى بقايا تمرقل التقدم وتقف فى سبيل المواءمة المناسبة بين النظم الانسانية والأوضاع الراهنة . ان العادات الفكرية التى تتمشى مع أهداف المجتمع المسالم والصناعى هى ذلك المزاج الواقعى الذى يعرف قيمة الحقائق المادية باعتبارها مجرد وحدات جامسة فى التوالى الميكانيكى . انه ذلك العقل الذى يرفض فطريا المعتقدات الاحيائية ، والذى لا يلجأ الى تدخل قوة خارقة للطبيعة لتفسير الظواهر الطبيعية الحيرة ولا يعتمد على أية خافية لكى تعدل سير الأمور لفائدة الانسان . وللوفاء بما تتطلبه أقصى درجات الكفاية الاقتصادية من حاجيات فى الظروف العصرية يجب التعود على ادراك أن الأمور تسير فى الحياة بناء على علاقات كمية وبنظام بعيد عن أى غرض .

وكما يبدو من وجهة نظر المتطلبات الاقتصادية الأخيرة فان التدين ينظر اليه - ربما فى كافة الحالات - باعتباره من مخلفات مرحلة أولى فى الحياة الجماعية وهو علامة على توقف التقدم الروحى . على انه مما لا شك فيه انه فى حالة ميل الناس بشدة الى الشعائر الدينية فى مجتمع يقسوم بتيانه الاقتصادى على نظام الطبقات وتشكل آراء عامة الناس فيه وتلازم مع أوضاع السيادة الشخصية والخضوع الشخصى أو مع الاشكال الأخرى للتقاليد والاستعدادات الموروثة ، فان تدين الفرد العادى يعتبر جزءا من العادات السائدة فى الحياة . وعلى ذلك لا يمكن أن يقال عن الشخص المتدين فى مجتمع انه قد ارتد الى ثقافة بدائية ، اذ أنه يجارى عامة المجتمع . ولكن كما يبدو من وجهة نظر للظروف الصناعية المعاصرة فانه يمكن بسهولة تسمية التدين الزائد - أى الحماس الدينى الذى يزيد عن القدر المألوف فى المجتمع - بالردة .

ولا شك أن من المناسب أيضا البحث في هذه الظواهر الطبيعية من وجهة نظر أخرى . فقد تقيم هذه الحقائق لهدف آخر مما يؤدي إلى رفض العرض السابق . ومن الممكن أن يقال كذلك وينفس القوة عند التحدث عن وجهة نظر العبادة أو التدين أن النزعة الروحية التي تفرسها الحياة الصناعية العصرية في نفوس الناس لا تلائم التنمية الحرة للحياة الدينية . وقد يعترض بحق على التنمية الصناعية في العصور الحديثة بأنها تجلج إلى المادية وإلى استبعاد الخضوع للدين . ويمكن أن يقال أشياء ذات أهمية مشابهة كذلك من وجهة النظر الجمالية . ولكن مهما كانت قيمة هذه الآراء وصحتها فلا مكان لها في بحثنا الحالي الذي يقتصر على تقييم هذه الظواهر الطبيعية من وجهة النظر الاقتصادية .

والأهمية الاقتصادية الكبرى للعادات الفكرية المرتبطة بالمعتقدات الشخصية والعكوف على الشعائر الدينية لابد أن تكون مبررا لزيادة التحدث في موضوع البحث الذي يعتبر الحديث فيه غير مستساغ في مجتمع متدين مثل مجتمعنا . وللشعائر الدينية أهمية اقتصادية باعتبارها دليلا على نوع من المزاج الذي يلزم عادات التفكير العدوانية وبذلك تدل على وجود صفات صارة من الناحية الصناعية . وهي دليل على وجود اتجاهات عقلية لها قيمة اقتصادية معينة نظرا لما لها من أثر في قدرة المرء على أداء الخدمات الصناعية ، كما أن لها أهمية ظاهرة أيضا في التأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع وخاصة فيما يتعلق بتوزيع السلع واستهلاكها .

والأثار الاقتصادية الأكثر وضوحا لهذه الشعائر تنجلي في استهلاك السلع وأداء الخدمات اللازمة للعبادة . فاستهلاك السلع الخاصة التي تتطلبها الحفلات الدينية والتي تتخذ شكل المعابد والهياكل والكنائس وملابس الكهنة الرسمية والقرايين والعشاء الرباني ولباس العطلات ، لا نحقق أي غرض مادي مباشر . ولذلك فكل هذه الأشياء يمكن أن توصف بأنها اتلاف بين ويمكن أن يقال ذلك عن استهلاك الخدمات الشخصية مثل التربة الكهنوتية والخدمة الكهنوتية والحج والصوم والعطلات وغيرها . ثم إن الشعائر التي تستدعي استهلاك هذه الأشياء تعمل على نشر الآراء التي تقوم عليها عقيدة تائس المعبود . أي أنها تروج الآراء الخاصة بنظام المراكز الاجتماعية وهي عقبة في سبيل التنظيم المثمر للصناعة في الظروف العصرية كما أنها تحول دون تطور النظم الاقتصادية لتلائم الحالة الراهنة . وتؤدي الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا الاستهلاك إلى التقليل من الكفاية الاقتصادية في المجتمع . ومن ناحية النظرية الاقتصادية فإن النتائج المباشرة لاستهلاك السلع والجهود المبذولة في خدمة المعتقدات التائسية هي هبوط حيوية

المجتمع . أما النتائج الأدبية غير المباشرة لهذا النوع من الاستهلاك فإنها تحتاج الى تفصيل دقيق ، وهى مسألة لا يمكن تناولها هنا .

ومع ذلك تجدر ملاحظة الطابع الاقتصادى العام للاستهلاك من أجل الأغراض الدينية إذا ما قورن بالاستهلاك من أجل أغراض أخرى . إن الإشارة الى البواعث والأهداف التى ينشأ عنها استهلاك السلع فى الأغراض الدينية تساعد على إدراك قيمة هذا الاستهلاك نفسه والأفكار العامة التى تتمشى معه . وهناك تطابق عجيب ، أن لم يكن تماثل جوهري ، فى البواعث على الاستهلاك من أجل خدمة المعبود فى المعتقدات الشخصية ، والاستهلاك لخدمة إنسان مترف - رئيس أو شيخ - من الطبقة العليا فى خلال فترة الثقافة البربرية ، كتحصيل المباني الفخمة الكثيرة النفقات لكل من الرؤساء والآلهة . كما أن هذه المباني وما فيها من أثاث لا يجب أن تكون من نوع مألوف إذ أنها يجب أن تبرز مظاهر الأسراف الفاحش . ومما يلاحظ كذلك أن المباني التى تقام للعبادة تتخذ دائما طابعا قديما فى تشييدها وأدواتها . كما أن خدم الرئيس وخدم المعبود يلبسون فى خدمته لباسا مزرعيا من نوع خاص . والصفة الاقتصادية المميزه لهذا الزي هى الأسراف المظهرى المتناهى . وذلك بالإضافة الى أن لباسهم لابد أن يكون من طراز قديم نسبيا ، وهى ظاهرة تزيد أهمية فى حالة رجال الكنيسة عنها فى حالة الخدم والحاشية . وكذلك يجب أن تكون الملابس التى يرتديها العلمانيون من أفراد المجتمع عندما يحضرون بالمثول بين يدي القسيس أو المعبود من نوع أغلى من ملابسهم العادية . ومما يلاحظ كذلك وجود درجة كبيرة من التطابق بين التقاليد التى تتبع فى قاعة اجتماعات الحكام وتلك التى تتبع فى العبد إذ يتطلب كل منهما نوعا معينا من الملابس اللائقة . وأهم ما تتميز به تلك الملابس من الناحية الاقتصادية أنها لا تدل على أن مرتديها من أرباب الحرف الصناعية أو أن لها نفعا ماديا .

وهذا الطلب الذى يقتضى الأسراف المظهرى والتبرؤ من آثار الصناعة يمتد الى الملابس والى حد ما الى الأطعمة التى تستهلك فى أيام العطلات المقدسة ، أى فى الأيام المخصصة للمعبود أو لأحد الأعضاء العاديين من الطبقة المترفة فيما وراء الطبيعة . وتعتبر النظرية الاقتصادية أيام العطلات المقدسة أوقانا يجب توقف العمل فيها رسميا وذلك من أجل المعبود أو القديس الذى حرم العمل باسمه والذى يصبح الامتناع عن بذل أى جهد منفر فى أعياده أمرا عاديا من أجل المحافظة على سمعته الطيبة . والظاهرة المميزة لكل هذه الأيام التى يعطل فيها العمل من أجل العبادة هى تحريم القيام بأى نشاط يفيد الإنسان تحريما تاما الى حد ما . وفى أيام الصوم يزداد الامتناع عن القيام بأى عمل مفيد وعن بذل أى جهد يؤدى الى نفع



الاتساع ماديا بالامساك عن استهلاك كل ما يؤدي الى الراحة أو اشباع رغبات الإنسان .

ويلاحظ أن العطلات العلمانية من نفس النوع . وهي تتحول تدريجيا من أيام مقدسة أصلا - عن طريق نوع وسط من أعياد الميلاد شبه المقدسة للملوك وعظماء الرجال الذين اكتسبوا قدسية بطريقة ما - الى عطلات مبتكرة عمدا تخصص لتمجيد حادث هام أو حقيقة مدخلة ، وقد يكون ذلك بقصد التكريم أو تجديد السمعة الطيبة . وهذا التهذيب غير المباشر في مهمة العطلات الرسمية كوسيلة لتمجيد ظاهرة طبيعية أو شيء معلوم يرى في أجمل صوره في أحدث استعمال له . ففي بعض المجتمعات يطلق على أحد أيام العطلات يوم العمال . والغرض من ذلك زيادة ما للعمل من احترام باتباع الوسيلة العدوانية البدائية في الامتناع الاجباري عن القيام بأى عمل مثمر . والامتناع عن العمل يبين ما للعمال بصفة عامة من أثر عظيم في القوة المالية .

والعطلات المقدسة ، والعطلات بصفة عامة ، عبارة عن ضريبة مفروضة على الناس . وتدفع هذه الضريبة في أيام العطلات الرسمية وينسب الأثر المشرف الذى ينتج منها الى الشخص أو الحقيقة التى من أجلها قررت العطلة الرسمية . وضريبة البطالة الرسمية هذه ضرورة أولية لكل أعضاء الطبقة المتربة الخارقة للطبيعة ولا غنى عنها لطيب سمعتهم . والقديس الذى لا يحصل على عطلة لتقديس اسمه لابد أنه ولد في أيام سيئة .

وعلاوة على ضريبة الفراغ المفروضة على العلمانيين توجد أيضا فئات خاصة من الناس - القساوسة ورجال الدين على اختلاف رتبهم - يكرسون كل وقتهم لخدمات مماثلة . وليس من الواجب فحسب أن يمتنع القساوسة عن العمل العادى وبخاصة اذا كان مربحا أو معروفا بأنه يسهم في سعادة الناس الدنيوية بل وعليهم ألا يجسروا وراء أى غنم دنيوى ، وذلك لأنه لا يليق بكرامة خادم المعبود - أو بالأحرى بكرامة المعبود الذى يقوم بخدمته - أن يسعى الى الكسب المادى أو يشغل باله بالأمور الدنيوية « فأحقر الحقراء هو ذلك الذى يدعى بأنه كاهن المعبود ولكنه يعمل على تحقيق راحتهم وطموحه ، »

وهناك خط فاصل - لا يجد صاحب الذوق المذهب فى الامور الدينية الا قليلا من العناء في تحديده - بين الأعمال والتصرفات التى تؤدي الى حياة بشرية هائلة وتلك التى تؤدي الى رفعة شأن المعبود ، وتقع أعمال الكهنة فى النظام البربرى المثالى فى الجانب الأخير من الخط . أما تلك التى تتصل بالامور الاقتصادية فتقع تحت المستوى اللائق باهتمام القساوسة . واذا كان هناك بعض الاستثناءات الظاهرة لهذه القاعدة مثل بعض طوائف الرهبان

في العصور الوسطى الذين كانوا يشتغلون من أجل غاية مفيدة فإن ذلك لا ينقض القاعدة لأن هذه الطوائف المنعزلة التي تنتمي الى طبقة القساوسة ليست عنصرا كهنوتيا بالمعنى التام . ويلاحظ أيضا أن هذه الطوائف المشكوك في كهانتها والتي تشجع أعضائها على العمل من أجل لقمة العيش كانت موضع احتقار لخروجها عن حدود اللياقة في المجتمعات التي تعيش فيها .

فالقسيس يجب ألا يضع يده في أي عمل آلي منتج ، ولكن عليه أن يستهلك كثيرا . ومن واجبه حتى فيما يختص بالاستهلاك ألا يتناول تلك الأشياء التي تؤدي الى راحته أو اشباع رغباته . فهذه يجب أن تتفق والقواعد التي تنظم الاستهلاك الذي وضحه في فصل سابق ، فلا يليق بقسيس أن يظهر أمام الناس ممتلئ البطن أو طافحا بشرا . والحقيقة أن كثيرا من العبادات تفرض قمع شهوات الجسد علاوة على التقشف . وحتى الطوائف الحديثة المنظمة وفق أحدث قوانين العقيدة في مجتمع صناعي عصري ، تجد أن التلهف على الاستمتاع بمباهج الحياة يتنافى مع اللياقة الكهنوتية الحقبة . وإن أي شيء يدل على أن القسيس لا يكرسون حياتهم لعبادة سيدهم الخفي وإنما يعملون من أجل أغراضهم الخاصة يؤلنا كثيرا كأنما ارتكبوا ذنبا لا يغتفر . ومع أنهم خدم إلا أن مركزهم الاجتماعي عظيم نظرا لأنهم خدم لسيدهم له كل الجلال والاكرام . ولما كان استهلاكهم مبنيا على انتقشف وليس لسيدهم في العبادات الراقية حاجة الى الكسب للادى فانهم عاطلون لا يعملون شيئا . « ولذلك فألك وشريك وعملك - كل ذلك تمجيد لله » .

ومن الممكن القول بأنه على قدر ما بين العلمانيين والقساوسة من تنسبه من ناحية أنهم يعتبرون خدما للمعبود ، يعلق بهم ذلك الطابع الكهنوتي . ومدى تطبيق هذه القاعدة التبعية واسع نسبيا . فهي تنطبق بصفة خاصة على حركات الإصلاح الديني وبث حب التقشف والتقوى في النفوس إذ أن حياة الإنسان في هذه الدنيا في يد ملكه الروحي . أي أنه حيثما لا يوجد نظام القساوسة أو حيثما يكون الشعور قويا بسيطرة المعبود المباشرة على شئون الحياة تصبح صلة الإنسان العادي بمعبوده كصلة العبد الدليل بسيده وتعتبر حياته فراغا كهنوتيا مخصصا لتمجيد أعمال معبوده . وفي حالات الردة هذه تعود الصلة المباشرة - صلة الخضوع باعتبارها الحقيقية السائدة في العبادة . ولذلك يصبح الاهتمام شديدا بجمل الفراغ الكهنوتي صارما متعبا مع نبد تناول الأطعمة الشهية تقريبا للمعبود .

وقد يشك في صحة وصف نظام الحياة الكهنوتية على هذه الصورة ، إذ أن كثيرا من القسوس العصريين لا يتمسكون به في كثير من جزئياته ،

فهو لا يطبق على قساوسة الطوائف التي خرجت بصورة ما على التساليم  
الثابتة للمعتقدات أو الشعائر الدينية . وهؤلاء يعنون - على الأقل في  
الظاهر أو بموافقة الطائفة - بسعادة عامة الناس في هذه الدنيا كما يعنون  
بسعادتهم . وأسلوبهم - لا في حياتهم الخاصة فحسب بل حتى العلنية في  
كثير من الأحيان - لا يختلف بدرجة كبيرة عن أسلوب العلمانيين من الناس  
سواء في صرامة مظاهره أو في بدائيته . وينطبق هذا بدرجة أكبر بالنسبة  
للطوائف التي ابتعدت كل البعد عن الكنيسة . ويجب أن يقال ردا على هذا  
أن الاعتراض السابق لا يبين وجود أى ضعف في نظرية الحياة الكهنوتية  
وانما يتناول حقيقة أن هؤلاء الكهنة لا يمثلون لنظامها امتثالا كاملا . فما  
هم الا فريق صغير من القساوسة ويجب ألا ينظر اليهم كممثلين لنظام  
الحياة الكهنوتى في صورته الحقيقية الكاملة . ومن الممكن اعتبار قساوسة  
هذه الطوائف والمثل نصف قساوسة أو انهم بسبيلهم الى أن يصبحوا  
قساوسة أو أن يعاد تكوينهم . ومن المنتظر ألا يظهر هؤلاء القساوسة  
خصائص الوظيفة الكهنوتية الا وقد اختلطت بها وحجبتها دوافع وتقاليد  
غربية عنها بسبب وجود عوامل أخرى غير عوامل المذهب الروحي والمركز  
الاجتماعى ضمن أغراض المنظمات التي ينتمى اليها هؤلاء القساوسة  
المنشقون .

وفي وسع أى انسان مهذب ملم بالآداب الكهنوتية أو بمقومات الآداب  
الكهنوتية فى أى مجتمع أن يعرف أو ينقد ما يجوز أو ما لا يجوز أن يفعله  
القسيس دون أن يتعرض لأية ملامة. وحتى في الطوائف التي تحولت نهائيا  
الى علمانية يمكن التمييز بين نظام الحياة الكهنوتى والعلمانى . ولا يوجد  
أى انسان عاقل لا يعرف أين ينحرف قساوسة هذه الطائفة فى سلوكهم  
ولباسهم عن التقاليد المتبعة، فهم ينحرفون عن المثل الأعلى للآداب الكهنوتية.  
وليس هناك أى مجتمع - او طائفة - تثقف بالثقافة الغربية لا يبين بوضوح  
تام الأعمال التي يسمح للقسيس أن يأتيتها . واذا كان ادراك القسيس  
للآداب الكهنوتية لا يتحكم فى تصرفاته فان ادراك المجتمع لتلك الآداب لابد  
أن يرغمه على الوقوف عند حده أو اعتزال الوظيفة .

ومن الممكن أن يقال ان قليلا من القساوسة يعملون علانية على زيادة  
مرتباتهم حبا فى الكسب ، واذا حصل ذلك فانهم يكونون فى نظر طائفتهم  
قد أتوا عملا منكرا . وبهذه المناسبة يلاحظ أيضا أن الناس - فيما عدا  
المستهزئين بالدين والبلهاء - يحزنون فطريا فى قرارة أنفسهم اذا ما سمعوا  
القسيس يلقي النكات من فوق المنبر ، وان احترامهم له ليقل اذا ما تصرف  
وفورا لا ترعزعه الأحداث . والكلام الصادر عن الكنيسة أو القسيس يفقد



كثيرا من قبله اذا كان عن الأمور الدنيوية العادية ، ويجب أن يكون بعيدا عن معجم التجارة أو الصناعة العصرية . وكذلك مما يسئ الى الآداب الكهنوتية أن يتحدث القسيس في الأمور الصناعية وغيرها من الأمور الإنسانية البحتة ، إذ للحديث في المسائل العامة مستوى معين ولا تسمح آداب الوعظ والإرشاد لقسيس حسن التربية أن ينزل عنه عندما يناقش المصالح الدنيوية . وهذه المسائل ذات الأهمية الدنيوية والإنسانية يجب أن يتناولها القسيس بصفة عامة وبشيء من الترفع يدل على أنه يمثل سيّدا مصلحته في الأمور الدنيوية لا تعدي تأييدها بالقدر المسموح له به .

ويلاحظ كذلك أن الطوائف المنشقة التي نتجت عن قساوستها تختلف فيما بينها في مقدار درجة امتثالها للنظام المثالي للحياة الكهنوتية ، يزداد الانحراف بصفة عامة بالنسبة للطوائف الحديثة نسبيا ، وبالأخص تلك التي تكون أغليبتها من أعضاء من الطبقة الوسطى الدنيا . ويظهر في هذه المنظمات عادة مزيج كبير من دوافع الإنسانية وحب الخير للناس أو غيرهما مما لا يمكن وصفه بأنه من مظاهر التقوى ، كالرغبة في التعلم أو المرح - والتي يهتم بها أعضاء هذه المنظمات . ولقد شأت الحركات الطائيفية أو الانشقاقية من خليط من البواعث يتعارض بعضها عن الاحساس بالمركز الاجتماعي الذي تقوم عليه الوظيفة الكهنوتية . وأحيانا يكون الدافع في الواقع هو النفور من النظام القائم على المراكز الاجتماعية . وحيثما تكون الحال كذلك فإن ذلك يعني أن نظام الكهانة قد تحطم في أثناء عملية التغيير - على الأقل جزئيا - والمتكلم بلسان مثل هذه الهيئة يكون في بداية الأمر خادما وممثلا لها وليس عضوا في طائفة كهنوتية خاصة ولا متكلميا بلسان الكنيسة . ولا يعود مثل هذا المتحدث الى مركز القسيس - في الأجيال التالية - ولا يتمتع بتلك السلطة الكهنوتية ونظام الحياة الكهنوتية الصارم الا بعملية تخصص تدريجي . ونفس الشيء يحدث بالنسبة للشعائر الدينية التي تحطم ثم يعود اصلاحها بعد هذا البدهور ، فالوظيفة الكهنوتية ونظام الحياة الكهنوتية ونظام الشعائر الدينية لا يعود الى مركزه الا بالتدريج وبدرجة غير محسوسة مهما اختلفت التفاصيل ، وذلك حيثما يفرض الاحساس الإنساني القوي بالآداب الدينية سيادته في المسائل المتصلة بالقوى الخارقة للطبيعة - وكذلك كلما زاد تراء الطائفة ومن ثم يصبح لها نفس وجهات نظر وأصرفات الطائفة المترفة .

وعلاوة على طائفة القسيس توجد عادة طائفة كهنوتية عاطلة من القديسين والملائكة وغيرهم - أو أمثالهم في العبادات الوثنية . ولهم درجات بعضهم فوق بعض طبق نظام دقيق للمراكز الاجتماعية . ومبدأ المراكز الاجتماعية يسود كل النظام الهرمي الظاهر منه والخفي . والشهرة الطيبة

التي تغطي بها هذه الطوائف العديدة ذات الدرجات الكهنوتية الحارة للطبيعة تتطلب في العادة أيضا استهلاكاً بالخدمة معياً وفراغاً بالتعبية وفي كثير من الحالات يحصلون لخدمتهم فرقاً من الأنواع والخدم الذين يقومون بإبابة عنهم بالفراغ وفق الطريقة التي رأيناها في فصل سابق والتي تتبعها الطبقة المترفة في النظام الأبوي .

وقد لا يبدو إلا بعد تكبير طويل أن لهذه الشغائر الدينية وغرابة الطباع التي تدل عليها ، أو استهلاك السلع والخدمات التي تستوعبها العبادة أية صلة بالطبقة المترفة في المجتمع الحديث أو بالدوافع الاقتصادية التي تشمك بها هذه الطبقة في نظام الحياة الحديث . ولذلك فمن المفيد عرض بعض الحقائق المتعلقة بهذه الصلة عرضاً موجزاً .

ويتضح من قسم سابق من هذا البحث أن الصفات التي يتميز بها المتدينون تعوق سبيل الحياة الجماعية في هذه الأيام وبخاصة ما يختص بالكفاية الصناعية في المجتمع العصري وانها ليست عوناً لها . ولذلك يجب أن تعمل الحياة الصناعية على القضاء على هذه الصفات في الطبقات التي تستغل مباشرة في العملية الصناعية . وفي الحق أن التدين يسيئ في طريق الزوال فيما يسمى بالمجتمع الصناعي الناجح . ويتضح في نفس الوقت أن هذا الاستعداد يبقى قوياً بدرجة كبيرة في تلك الطبقات التي لا تسهم في الحال أو يادى، ذي بدء في عملية الحياة في المجتمع باعتبارها عاملاً من عوامل الصناعة .

ولقد سبق أن ذكرنا أن هذه الطبقات الأخيرة التي تعيش على هامش العملية الصناعية لا تجزء منها هي عبارة تقريباً عن فئتين :

- ١ - الطبقة المترفة الأصلية الآمنة من ضغط الأحوال الاقتصادية ،
- ٢ - الطبقات المدممة - بما في ذلك منحرفو الطبقة الدنيا - التي تتعرض بدرجة قاسية إلى الضغط .

وفي حالة الطبقة الأولى تبقى العقلية القديمة ، لأن هذه الطبقة بعيدة عن أي ضغط اقتصادي شديد يضطرها إلى موافاة عاداتها مع الأحوال المتغيرة . بينما في الطبقات الأخرى يرجع العجز عن تكيف نفسها وفق المطالب المتغيرة للكفاية الصناعية إلى الجوع والاقتدار إلى فائض من الطاقة يكفي للقيام بهذا التكيف بسهولة. وانعدام الفرص التي تهين بلوغ وجهة النظر الحديثة واعتيادها . ويسير اتجاه العمالية الانتخابية في نفس الطريق في الحاليتين .

ومن ناحية الرأى الذى تفرسه الحياة الصناعية العصرية فى الأذهان ، فإن الظواهر تنقسم الى مجموعات رئيسية وثابعة . وذلك على أساس وجود علاقات كمية تعبر عن التتابع الميكانيكى . والطبقات المعوزة لا ينقصها فقط الزد اليسير من الفراغ لكى تستوعب الآراء العلمية الحديثة التى يتضمنها هذا الرأى . بل انها ايضا تتخذ موقف الاعتماد على رؤسائها المسالين أو خضوعها لهم ، مما يؤخر تخلصها من العقلية التى تلازم نظام الطبقات . وينتج عن ذلك أن هذه الطبقات تحتفظ الى حدما بالعقلية العامة التى أهم مظاهرها الاحساس القوى بالمركز الشخصى والتى من ملامحها التدين .

وفى المجتمعات القديمة فى الثقافة الأوروبية تعكف الطبقة المترفة بالوراثة وجماهير الشعب المكدمة على اقامة الشعائر الدينية بدرجة اكبر بكثير من عامة الطبقة الوسطى الكادحة ، ولكن فى بعض هذه المجتمعات تضم الفئتان السابق ذكرهما كل السكان فى الواقع ، وحيثما تسود هاتان الطبقتان تشكل ميولهما أفكار الناس الى حد يقضى على أى اتجاه محتمل للانحراف فى الطبقة الوسطى غير المهمة وبفرض التدين على كل المجتمع .

وليس معنى ذلك أن هذه المجتمعات أو الطبقات التى تميل بصورة غير عادية الى الشعائر الدينية تميل الى الامثال بدرجة غير عادية الى خصوص أى قانون خلقى اعتدنا أن نربطه بالدين . اذ ليس من الضروري أن تراعى العقلية الدينية الى حد كبير تعانيم الوصايا العشر أو القانون العام . والحقيقة أن المشرفين على حياة المجرمين فى المجتمعات الأوروبية يقررون أن الطبقات المجرمة والفاسقة أكثر ندينا من عامة الشعب ، وأن عدم التدين ظاهر الى حد ما بين أولئك الأفراد الذين يكونون الطبقة الوسطى المالية والمواطنين الذين يلتزمون القانون . وقد يعترض على ذلك الذين يقدرون مزايا العقائد والشعائر الراقية ويقولون أن تقوى منحرفى الطبقة الدنيا تقوى زائفة أو على أحسن الفروض خرافية . ولا شك أن هذا الاعتراض فى محله ويؤيد ما نقوله تأييدا قويا . الا أن من الواجب من أجل هذا البحث التغاضى عن هذه الاختلافات غير الاقتصادية وغير السيكلوجية مهما كانت صحيحة وحاسمة من ناحية الهدف الذى تسعى لتحقيقه .

وتوضح شكوى القساوسة فى هذه الأيام ما حدث فعلا من تحرر الناس من الشعائر الدينية - ذلك أن الكنائس لم تعد تجذب الطبقة العاملة ولم يعد لها سيطرة عليها . ويقال أيضا أن الطبقة المساء عادة بالوسطى وبخاصة الذكور البالغين منها - انصرفت عن التأييد المبنى على الاخلاص للكنيسة . وهذه الظواهر معروفة تماما . ويبدو أن مجرد الإشارة الى هذه



الحقائق بكلها لتأييد الصورة العامة التي سبق رسمها . وهذه الظواهر العامة فيما يختص بتعدد الناس على الكنيسة وعضوية الكنيسة ، قد تكون دليلا كافيا على صحة ما نقول . الا أن من السداد أن تبين بشئ من التفصيل مجرى الأحداث والعوامل الخاصة التي أدت الى هذا التغيير في الانجساح الروحي لدى المجتمعات الصناعية الحالية الأكثر تقدما . ومن المفيد أن نوضح الأسباب الاقتصادية لتحول أفكار الناس الى الامور الدنيوية . ويعطينا المجتمع الأمريكي في هذا الموضوع ايضا مفعنا بدرجة غير عادية ، إذ أنه أغل المجتمعات تقيدا بأية ظروف خارجية من أى نوع صناعى هام .

وباستثناء الشواذ والذين يخرجون على القاعدة ، يمكن للمحيط الحالة الراهنة بما يأتى

القاعدة العامة هي أن الطبقات ذات الكفاية الصناعية المنخفضة أو الذكاء الضئيل أو كليهما هي طبقات متدنية بصفة خاصة . ومن أمثلة ذلك الرنوج فى الجنوب وكثير من الأجانب من الطبقة الدنيا وكثير من سكان الريف وبخاصة فى تلك القطاعات المتأخرة فى التعليم أو حيث تأخرت تنمية صناعتهم أو الذين يقل اتصالهم الصناعى بباقي المجتمع . ومن المتدينين كذلك بعض أفراد الطبقة المعدمة بالوراثة ، وبعض الأفراد من طبقة المجرمين أو الفاسقين ، ولو أن التدين بين أفراد الطبقة الأخيرة عرصة لأن يأخذ صورة الاعتماد الروحي الساذج فى الحظ والسعادة أكثر مما يأخذ صورة التمسك الشكلي بعقيدة صحيحة . ومن جهة أخرى فإن الطبقة العاملة قد انصرفت بدرجة كبيرة عن العقائد الدينية المعروفة وعن كل الشعائر الدينية . وهذه الطبقة معرضة من الناحيتين الذهنية والروحية لضغط الصناعة العصرية المنظمة التي تتطلب التعرف المستمر على العلاقة الموضوعية بين الأشياء والظواهر ، والتمشى التام مع قانون العلاقة بين الأسباب والنتائج . وهذه الطبقة ليست سيئة التفدية ولا منهوكة القوى الى حد لا يدع لديها فائضا من الطاقة لانعام التكيف اللازم .

أما بالنسبة للطبقة المترفة الدنيا فى أمريكا - وهي الطبقة التي تسمى عادة بالوسطى - فالوضع غريب بعض الشيء . فهذه الطبقة تختلف فى حياتها الدينية عن مثيلتها الأوروبية ولكنها لا تختلف فى الجوهر وانما فى درجة التدين وفى طريقة العبادة . فالكنائس ما زالت تلقي العون المالى من هذه الطبقة ولو أن العقائد التي تمسك بها هذه الطبقة بدرجة أكبر تصنف بضعف ما تحتويه من اعتقاد فى تجسد المعبود . وفى نفس الوقت فإن أغلب من يترددون على الكنيسة من الطبقة الوسطى هم النساء والأطفال ويفتقر

يُتَوَرَّعُ البَالِغُونَ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ كَثِيرًا إِلَى الْحِمَاسِ الدِّينِيِّ وَلَوْ أَنَّهُمْ يَتِمَسَّكُونَ  
إِلَى حَدِّ كَبِيرٍ بِالْمَقِيدَةِ الَّتِي وَلَدُوا عَلَيْهَا . إِذَا أَنَّهُمْ فِي حَيَاتِهِمُ الْعَادِيَّةِ عَلَى  
اتِّصَالٍ وَثِيقٍ إِلَى حَدِّ مَا بِالْعَمَلِيَّةِ الصَّنَاعِيَّةِ .

وهذا الاختلاف الغريب بين الجنسين الذي يؤدي إلى أن النساء  
وأطفالهن هم الذين يمارسون الشعائر الدينية يرجع - على الأقل إلى حد ما -  
إلى أن نساء الطبقة الوسطى هن إلى حد كبير طبقة مترفة بالنيابة. وينطبق  
نفس القول . ولكن بدرجاة أقل . على نساء الطبقات الدنيا العاملة فهن  
يعشن في ظل نظام للمراكز الاجتماعية موروث عن مرحلة سابقة لمراحل  
النشأة الصناعية ، ولذلك فهن يحتفظن بعقلية تؤدي بهن إلى الميل إلى الآراء  
القديمة بصفة عامة . وفي نفس الوقت فإن النساء لسن على اتصال مباشر  
بقوى بالعملية الصناعية بحيث يؤدي ذلك إلى التخلص من تلك الآراء التي  
تنفق والصناعة العصرية . أي أن تقوى النساء عبارة عن تعبير خاص عن  
الحفاظة التي ترجع إلى حد كبير في حالة النساء في المجتمعات المتحضرة إلى  
وضعهن الاقتصادي . وفي نظر الرجل المتحضر فإن العلاقات الأبوية للمراكز  
الاجتماعية ليست هي الصورة السائدة في الحياة . أما في نظر النساء  
وبخاصة نساء الطبقة الوسطى العليا القابعات في دورهن تبعاً للتقاليد  
والظروف الاقتصادية فإن هذه العلاقات هي أعظم عامل حقيقي يشكل  
الحياة . ومن ثم تسود العقلية الملائمة للشعائر الدينية ولتفسير حقائق  
الحياة بصفة عامة بما يتمشى والمراكز الشخصية . فالمرأة تنقل منطق الحياة  
العادية المنزلية وعملانياتها المنطقية إلى العالم الخارق للطبيعة ، وتجدها  
مرتاحة ومطمئنة لسلسلة من الآراء هي في نظر الرجل غير مقبولة وخرقاء  
إلى حد كبير .

ومع ذلك فرجال هذه الطبقة ليسوا مجردين من التقوى ولو أنها  
ليست قوية . وموقف رجال الطبقة العليا من الشعائر الدينية أفضل  
من موقف رجال الطبقة العاملة . وقد يكون تفسير ذلك إلى حد ما هو أن  
ما هو حقيقي عن نساء أية طبقة يكون حقيقياً ولو إلى حد أقل عن رجالها  
أيضاً . فهم إلى حد كبير طبقة قد سلمت من التأثير بالعمليات الصناعية  
والعلاقة الأبوية الخاصة بالمراكز والتي تبدو واضحة في حياتهم الزوجية  
وفي معاملتهم للخدم . وقد تعمل أيضاً على الحفاظ على العقلية القديمة  
وتكون عاملاً يعوق عملية التحول إلى الاهتمام والتفكير في النواحي المدنية .  
ومع ذلك فرجال الطبقة الوسطى الأمريكية على علاقة وثيقة قوية بالمجتمع  
الاقتصادي ، ولو أنه قد يلاحظ بهذه المناسبة ونتيجة لتأهيلهم - أن لنشاطهم  
الاقتصادي كثيراً ما يتمم إلى حد ما بالطابع الأبوي أو شبه العدواني .

والأعمال التي لها مكانة طيبة في نفوسهم والتي لها أعظم شأن في تشكيل آرائهم هي الأعمال المالية التي سبق التحدث عنها في فصل سابق . وهناك كثير من عوامل التحكم والخضوع وكثير من الدماء الذي يقرب قليلا من الخداع العدواني . وكل ذلك من خصائص الحياة البربرية العدوانية التي تتصف بالإنجاء للدين . وعلاوة على ذلك تستهوي الشعائر الدينية هذه الطبقة لما تضفيه من حسن السمعة . إلا أن هذا الباعث الأخير على القوى يستحق الدراسة ، وسنتناوله الآن .

وليس في المجتمع الأمريكي طبقة مترفة بالوراثة ذات أهمية إلا في الجنوب . وتعكف الطبقة المترفة في الجنوب إلى حد ما على العبادة أكثر من أية طبقة أخرى تماثلها في المركز المالي في أية جهة أخرى من البلاد . ومن المعروف تماما كذلك أن العقائد السائدة في الجنوب ذات طابع أكثر قدما من تلك السائدة في الشمال . ويرتبط بهذا الاخلاص للشعائر الدينية هناك الحفاظ والتنمية الصناعية . فالتنظيم الصناعي في الجنوب في هذه الأيام - وبخاصة إلى عهد قريب - ذو طابع بدائي إذا قورن بالمجتمع الأمريكي عموما ، وهو أقرب إلى الحرف اليدوية من ناحية قلة وعدم تقدم أجهزته الآلية ، كما تسوده كثير من عوامل السيطرة والخضوع . ويلاحظ أيضا - نظرا للظروف الاقتصادية الخاصة في هذا الجزء - أن شدة تقوى أهل الجنوب سواء أكانوا من البيض أم من الزنوج ترتبط بأسلوب الحياة الذي يذكر الإنسان في كثير من الحالات بالمراحل البربرية للتنمية الصناعية . وتنتشر بين هؤلاء الناس أكثر مما تنتشر في أية جهة أخرى جرائم ذات طابع قديم مثل المبارزات والمساجرات والأخذ بالنار والسكر وسباق الخيل ومصارعة الديوك والميسر والدعارة كما يدل على ذلك كثرة عدد المولودين . هذا إلى أنهم يقدرون كثيرا معنى الشرف - وهو من ملامح الخلق الرياضي ومن نتائج الحياة العدوانية .

أما من ناحية الطبقة الأكثر ثراء في الشمال - الطبقة الأمريكية المترفة بمعنى الكلمة - فانها ليست متدنية بالوراثة ، إذ أنها حديثة التكوين إلى حد لا يمكن معه أن تكون لها عادة قوية في هذا الاتجاه ، أو حتى أن يكون لها تقليد محلي خاص متبع . ومع ذلك يلاحظ أنها تميل بدرجة ملحوظة إلى التمسك - على الأقل اسميا ، أو قد يكون حقيقيا - بأحدى العقائد السائدة . ثم انها تمجد حفلات الزواج والجنائز وغيرها من الأحداث الهامة بإقامة بعض الشعائر الدينية . ومن المستحيل أن نحدد اذا كان هذا التمسك بالشعائر يعبر عن رجوع حقيقي إلى العقلية الدينية أو هو مجرد نوع من المحاكاة الوفايية التي تتخذ من أجل التمشي الظاهر مع قواعد حسن السمعة



الماخوذة من المثل العليا الأجنبية . على أنه يبدو أن ذلك يرجع إلى نزعة دينية إلى حد كبير إذا ما اتخذنا حضور الشعائر الدينية الأخذة في الانتشار في عبادات الطبقة العليا دليلا على ذلك . وهناك ميل ملموس لدى متدينى الطبقة العليا إلى أن يعتقدوا تلك العقائد التي تعنى كثيرا بما يصاحب العبادة من حفلات ومظاهر ، وفى الكنائس التي تسود فيها عضوية الطبقة العليا يستند الميل إلى الاهتمام بالاحتفالات الدينية على حساب النواحي العقلية سواء كان ذلك بالنسبة للصلاة أو بالنسبة لطرق إقامة الطقوس الكنسية وهذا صحيح حتى حيثما تنتمى الكنيسة إلى طائفة تتميز طقوسها وأجهزتها بالبساطة النسبية . والاهتمام بالطقوس الدينية يرجع بلا شك إلى الميل إلى الإسراف المظهرى بشكل واضح ولكنه قد بدل أيضا على الاتجاه الدينى لدى المتبعدين . وبقدر ما تدل إقامة الطقوس أو الاهتمام بها على الاتجاه الدينى فإنها تدل على صورة قديمة إلى حد ما للعبادة . ويسود الجانب المظهرى فى الشعائر الدينية بشكل ملحوظ فى كل المجتمعات المتدينة التي ما زالت فى مرحلة بدائية نسبيا من الثقافة والتي هى على قدر ضئيل من التقدم العقلى . وهذا من خصائص الثقافة البربرية إذ أن الشعائر الدينية تقام هناك بصورة تثير العواطف عن طريق كافة الحواس . والميل إلى الرجوع إلى هذه الوسيلة البسيطة المثيرة للعواطف ظاهر تماما فى كنائس الطبقة العليا فى هذه الأيام . وهو ملموس أيضا ولكن بدرجة أقل فى المذاهب التي تسعى للحصول على ولاء الطبقة المشرقة الدنيا والطبقات الوسطى . فنجد أن هناك عودة إلى استعمال الأضواء الملونة والمناظر الرائعة والرموز الكثيرة والموسيقى والبخور . وقد يلحظ المرء فى الاحتفالات والترايم وفى مختلف حركات الحشود فى العبادة عودة إلى ما كان يصاحب العبادة قديما من الرقص المقدس .

وعند العودة إلى الصلاة وسط المناظر الخلابة ليست مقصورة على عبادات الطبقة العليا ولو أن خير ما يمثلها هى الطبقات العليا الاجتماعية والمالية . وعبادات المتدينين من الطبقة الدنيا مثل زواج الجنوب والعناصر الأجنبية المتأخرة من السكان تظهر بلا شك أيضا ميلا شديدا إلى الطقوس والرموز والأشياء التي تسترعى النظر كما هو المنتظر من تاريخ تلك الطبقات ومستواها الثقافى . وليس انتشار الطقوس وتأسيس المعبود بين هذه الطبقات رجوعا إلى الماضى مثلما هو امتداد لما كان فى الماضى . إلا أن استعمال الطقوس والمظاهر المتصلة بالعبادة منتشرة أيضا فى نواح أخرى . وفى الأيام الأولى للمجتمع الأمريكى بدأت الطوائف المنتشرة بطقوس وأجهزة غاية فى البساطة ولكنها - كما نعرف - بمرور الزمن اتخذت - مدرجات متفاوتة - كثيرا من العناصر الجذابة التي كانت قد تبدلتها فيما مضى . ولقد

كان هذا التطور يسير زيادة الثراء وسهولة حياة التدينين بصفة عامة ، وكانت تلك الطبقات ذات الثراء المريض والشهرة الواسعة خير ما يمثلها .

ولقد سبق ذكر الاسباب التي يرجع اليها هذا التفسير الطبقي المالى للعبادة بطريقة عامة عند التحدث عن العقليات عند الطبقات المختلفة ، واختلاف الطبقات فى العبادة ما هو الا تعبير خاص عن حقائق وراثية ، وضعف الولاء للكنيسة بين أبناء الطبقة الوسطى الدنيا او ما يسمى بصفة عامة بقلة التقوى بين الأبناء فى هذه الطبقة يرى بشكل ملموس بين سكان المدن الذين يشتغلون فى الصناعات الآلية . والمرء بصفة عامة لا يبحث حاليا عن التقوى التى تشوبها شائبة بين أبناء تلك الطبقات التى يقرب عملها من عمل المهندس وصانع الآلات . وهذه الأعمال الآلية هى الى حد ما حقيقة عصرية ، ورجال الحرف اليدوية فى العصور الأولى الذين كانوا يعملون لتحقيق غاية صناعية تشبه فى طابعها ما يقوم به الصناع فى هذه الأيام لم يكونوا متوردين على نظام العبادة . ولقد تغير النشاط العادى للمشتغلين فى هذه الفروع من الصناعة تغيرا كبيرا من ناحية نظامه الذهنى منذ ان أصبحت العمليات الصناعية العصرية مألوفة . ثم ان النظام الذى يخضع له الصناع فى عمله اليومى يؤثر أيضا فى طرق ومستويات تفكيره فى الموضوعات الخارجة عن عمله . والتعود على العمليات الصناعية المنظمة تنظيما عظيما يغير شخصية الصناع ويعمل على تقويض دعائم الاعتقاد الروحى . ومهمة العامل ستصبح بنوع خاص التمييز والمراقبة فى عمليات ذات تسلسل آلى بعيدة عن الأهواء ، وطالما ان الفرد هو اكبر محرك فى العملية وطالما ان الملامح البارزة للعملية الصناعية هى مهارة الصناع وقوته فان عادة تفسير الظواهر الطبيعية حسب الدوافع والميول الشخصية لا تتعرض تعرضا كثيرا مستمدا من تدخل الحقائق التى تؤدى الى القضاء عليها . ولكن فى ظل التقدم الصناعى الحديث حيث الصناع والآلات التى يعملون بها ذات طابع غير شخصى وغير فردى تكون أسس التعميم الكاملة فى عقل العامل ووجهة النظر التى منها يدرك عادة الظواهر الطبيعية هى التعرف الاجبارى على تسلسل الحقائق . ونتيجة ذلك فيما يختص بحياة العامل الدينية هى الميل الى التشكك فى الدين .

ولذلك يبدو أن التدين يبلغ مداه فى ظل الثقافة القديمة الى حد ما . ولفظ « متدين » يستعمل هنا بلا شك بمعناه الانثروبولوجى ولا يدل على أى شئ بالنسبة الى الاتجاه الروحى السابق وصفه غير الميل الى التسامح الدينية . ويبدو أيضا أن هذا التدين يبين نوعا من الطبيعة البشرية بلانم أسلوب الحياة العدوانى أكثر مما يلائم الحياة الصناعية المتقدمة العصرية .

وهو الى حد كبير تعبير عن الاحساس العادى القديم بالمركز الشخصى القائم على العلاقة بين السيادة والخضوع ، ولذلك يلائم النظام الصناعى فى الثقافة العدوانية وشبه المسالمة ، ولكنه لا يناسب النظام الصناعى الحالى . ويبدو كذلك ان عادة التدين مستمرة بدرجة اشد لدى تلك الطبقات التى لا تتصل حياتها اليومية بالعمليات الآلية الصناعية والتى يشتد تمسكها بالقديم فى نواح اخرى ايضا . اما الطبقات التى تتصل اتصالا مباشرا بالعمليات الصناعية العصرية والتى يودى ذلك الى تعرض عاداتها الفكرية الى الضغط الشديد للحاجات التكنولوجية ، فان التفسير الروحى للظواهر الطبيعية ، واحترام الأشخاص اللذين تنشأ عنهما الشعائر الدينية ، فانها فى طريق الزوال . ويبدو ايضا ان التدين يزداد انتشارا فى المجتمعات العصرية بين تلك الطبقات التى تتمتع بالثروة والفراغ من العمل ، وفى هذا كما فى امور اخرى يعمل نظام الطبقة المترفة على المحافظة على النوع القديم للطبقة البشرية وعناصر الثقافة القديمة التى يعمل التطور الصناعى للمجتمع فى مراحلها الأخيرة على التخلص منها ، بل واحيانها .





## الفصل الثالث عشر

### بقايا الاهتمام بالنواحي غير التماسدية

والديانات التأسيسية تتعرض هي وقانونها الذى يفرض التمسك الشديد بتعاليمها ، تتعرض ، بدرجة تزيد مع الزمن للاضمحلال المستمر بسبب الحاح المطالب الاقتصادية وتفكك النظام الذى يفرق بين الناس فى المكانة . وكلما زاد هذا الاضمحلال اقتربت بهذه التقوى وامتزجت بها عواطف ودوافع أخرى معينة ليست دائما نابعة من اصول هذه العقيدة ، ولا هى راجعة الى عادة الخشوع الشخصى . وليست كل هذه الدوافع الاضافية التى تمتزج بعادة التقوى فى مرحلة الاخلاص للعبادة ، ليست هذه الدوافع كلها متفقة مع الميل الى الورع أو مع الفهم المبني على العبادات التأسيسية لتتابع الظواهر . ونظرا الى اختلاف منشئها ، فان تأثيرها فى حياة التقوى لا يسير هو ايضا فى نفس الاتجاه . فانها تتعارض بطرق شتى مع قواعد الخشوع أو حياة التبعية ، التى يمكن أن نجد أساسها الحقيقى فى قانون التقوى وفى النظم الكنسية أو الكهنوتية . وعن طريق وجود هذه الدوافع الخارجية بتفكك النظام الصناعى يفرق فى المكانة بين الناس ، ويفقد قانون الخشوع الشخصى السند الذى كان يجده فى التقاليد المتوارثة . ثم تستجد عادات دخيلة وميول خارجة فتتطغى على المجال الذى كان يحتله هذا القانون ، وسرعان ما يتحول الكيان الكنسى والكهنوتى الى مظاهر أخرى من مظاهر العبادة دخيلة بعض الشيء على نظام حياة الخشوع الذى كان معروفا أيام كان نظام التساوية فى عنقوانه . ونستطيع أن نذكر من هذه الدوافع الخارجية التى تؤثر فى نظام التقوى فى مرحلته الأخيرة ، دوافع الاحسان وحسن المعاشرة ، أو بعبارة أعم ، السبل المختلفة لظهور روح المساواة وانعاطف الانسانى . ونستطيع أن نزيد على هذا ان هذه الشعائر الدخيلة على الكيان الكنسى تؤثر تأثيرا فعالا على بقائه اسما وشكلا ، حتى بين أولئك الذين ليس لديهم مانع من التخلّى عن لبه وروحه . وهناك عنصر دخيل آخر أكثر انتشارا وأشد تمييزا للدوافع التى أصبحت تدعم بقاء حياة التقوى ، هو شعور عدم الاهتمام بالتلاؤم الجمالى مع البيئة ، وهو بقية من بقايا شعائر العبادة فى أخريات أيامها ، بعد تنقيتها مما كان يخالطها من تجسيد لشخص المعبود . وقد لعب هذا الأمر دورا هاما فى المحافظة على النظام الكهنوتى ، عن طريق امتزاجه بدافع الخشوع الشخصى . وهذا

الاحساس - أو الدافع - بالتلاؤم الفنى ليس ذا طابع اقتصادى بالدرجة الأولى ، لكن له أثرا كبيرا غير مباشر فى تشكيل ميول الفرد العقلية نحو الأغراض الاقتصادية فى التطور الصناعى . وأكثر آثاره وضوحا فى هذا السبيل هو الاتجاه الى الانحياز الواضح نوعا ما الى المصلحة الذاتية ، الذى انحدر اليها عن الأطوار الأولى والأشد صلاحية لنظام التفريق فى المكانة بين أفراد المجتمع . ومن هذا نرى أن الاتجاه الاقتصادى لهذا الدافع يتعارض مع الانجاء الى التقوى ، فأولهما يعمل على الإقلال من الانحياز الى المصلحة الذاتية ، ان لم يكن يعمل على القضاء عليه ، وذلك بالتغلب على التناقض والتنافر بين الذات واللذات ، بينما الثانى - لأنه تعبير عن الاحساس بالخشوع الشخصى وعن السيادة - يعمل على إبراز هذا التنافر وعلى توكيد التباعد بين المصلحة الذاتية ومصالح عملية الحياة التى تشمل الأجناس البشرية جميعا .

وهذه البقية غير التحاسدية من بقايا الحياة الدينية - الاحساس بالانتماء الى البيئة أو بعملية الحياة الشاملة للأجناس البشرية - وكذلك دوافع الاحسان ولطف العاشرة ، تعمل بطريقة فعالة على تشكيل افكار الناس نحو الهدف الاقتصادى . لكن أثر كل هذه المجموعة من الميول غامض نوعا ، ومن الصعب أن نتعقب آثاره بالتفصيل . على أننا نستطيع أن نرى بوضوح أن أثر هذه المجموعة من الدوافع أو الميول ، يتجه ناحية تناقض المبادئ التى يشتمل عليها نظام الطبقة المترفة بالشكل الذى أوضحناه . فان أساس هذا النظام ، وكذلك أساس العقائد الدينية التائيسية التى تقترب به فى أثناء التطور الثقافى ، هذا الأساس هو فى عادة المقارنة التحاسدية . وهذه العادة لا تتفق وممارسة الاتجاهات التى نحن بصدها . والقواعد الأصلية لنظام حياة الطبقة المترفة هى الاسراف المظهرى فى الوقت والسلع والابتعاد عن أية عملية انتاجية ، بينما الاتجاهات المعينة التى نحن بصدها تؤكد وجودها - من الناحية الاقتصادية - باستنكار التبذير وطريقة الحياة القارغة وبإظهار الميل الى المشاركة فى عملية الحياة أو الاندماج فيها ، سواء كان هذا من الناحية الاقتصادية أو أية ناحية أخرى أو مظهر آخر من مظاهرها . وواضح أن هذه الميول وأساليب الحياة التى تقوم عليها حيثما كانت الظروف هوائية لظهورها ، أو حيثما تفصح عن نفسها بطريقة شاملة ، هذه الميول وأساليب الحياة تسير على عكس ما يقتضيه نظام حياة الطبقة المترفة . لكن ليس من الواضح أن الحياة فى ظل نظام الطبقة المترفة ، كما يتضح لنا فى مراحل تطوره الأخيرة ، يميل دائما الى كبح هذه الميول أو التخلص من أساليب التفكير التى تعبر بها عن نفسها . فالتنظيم الإيجابى لنظام حياة الطبقة المترفة يسير شوطا بعيدا فى الاتجاه الآخر . فان نظام حياة الطبقة المترفة تنظيمه الإيجابى يشجع - عن طريق القدوة وعن طريق الاختيار



والاستبعاد - أولوية قواعد التبذير والمقارنة التحاسدية في كل منعطفات الحياة ، تلك الأولوية الشاملة والمسيطر . لكن اتجاه تنظيم ميول الطبقة العاطلة في آثاره السلبية ، لا يتفق بهذا القدر من الوضوح مع القواعد الأساسية لهذا النظام . وقوانين الطبقة المترفة ، في تنظيمها للنشاط البشرى بحيث يخدم أغراض الوجاهة المالية ، تقضى بالابتعاد عن أى عمل إنتاجى . وهذا معناه أنها تحرم على نفسها القيام بأى نشاط فى النواحي التى يقوم فيها أفراد المجتمع الفقراء بجميع الجهود . وهذا التحريم يصل - فيما يتعلق بالنساء ، بل وعلى الأخص وبدرجة أكبر ، فيما يتعلق بنساء الطبقة العليا والطبقة العليا الوسطى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . الى حد وجوب الابتعاد حتى عن عملية التنافس فى جمع المال بالطرق التى ظاهرها يشبه النهب الذى تنطوى عليه الأعمال المالية .

وثقافة الطبقة الممولة ، أو المترفة ، التى تبدأ على شكل بديل تنافسى لدافع اتقان العمل ، تكاد فى آخر أطوارها تقضى على مجال نفوذها باستبعاد عامل التنافس التحاسدى فيما يتعلق بالكفاية أو حتى بالمنزلة المالية . ومن ناحية أخرى ، لما كان أفراد الطبقة المترفة ، سواء من الرجال أو النساء ، آمنين الى حد ما من الحاجة الى البحث عن مورد للعيش وسط صراع تنافسى مع من حولهم ، فإن هذا يجعل من البسير على أفراد هذه الطبقة لا أن يحيوا فحسب ، بل أيضا أن يتبعوا ميولهم فى حدود معينة ، اذا لم يكونوا قد أوتوا من المواهب ما يساعدهم على النجاح فى الصراع التنافسى . ومعنى هذا أن وسائل معيشة أفراد هذه الطبقة لا تتوقف - عند ما يبلغ هذا النظام أرقى مراحل - على توافر تلك القدرات التى تميز الشخص العدواني الناجح ، واستغلالها أتم استغلال . وعلى ذلك فإن فرص البقاء أمام الأفراد الذين ينتمون الى أعلى درجات الطبقة المترفة والذين لم يوهبوا تلك القدرات ، أكبر مما هى عليه فى المستوى العام لقوم يعيشون فى ظل النظام التنافسى .

وقد حدث فى فصل سابق من هذا الكتاب عند مناقشة الظروف التى تساعد على بقاء سمات النظم البالية ، أن لاحظنا أن مركز الطبقة المترفة العجيب يهيء فرصا مواتية للغاية لبقاء المظاهر التى تميز أنواع الطبايع البشرية التى كانت تلائم مرحلة ثقافية سابقة عفى عليها الزمن . والطبقة المترفة بمنجى من ضغط الضرورات الاقتصادية ، وهى من هذه الناحية تنأى عن الصدام الشديد مع القوى التى تساعد على التلاؤم مع البيئة . وقد سبق أن ناقشنا أسباب بقاء السمات والمظاهر التى تذكرنا بالثقافة العدوانية ، بقاءها بين الطبقة المترفة وفى ظل نظام حياتها . فهذه الميول والعادات تحد

فرصة للبقاء ملائمة بدرجة غير عادية ، في ظل الأوضاع التي تعيش فيها هذه الطبقة . فان الأمر لا يقتصر على أن بقاء الطبقة المترفة بمنسأى ، من الناحية المالية ، عن ضغط الضرورات الاقتصادية ، يهيئ مركزا ملائما لبقاء الأفراد الذين لم يؤثروا المواهب التي تهيئهم للقيام بدورهم في الظروف الصناعية الحديثة . لكن قواعد الواجهة عند الطبقة المترفة تتطلب في نفس الوقت ممارسة ظاهرة لبعض المهارات العدوانية . وأوجه العمل التي تستطيع المواهب العدوانية أن تكشف فيها عن نفسها تقوم دليلا على الثراء وعراقة الأصل والابتعاد عن القيام بأى عمل منتج . وبقاء السمات العدوانية في ظل ثقافة الطبقة المترفة يجد ما يدعمه سلبيا وإيجابيا معا ، سلبيا عن طريق امتناع هذه الطبقة عن أداء أى عمل منتج ، وإيجابيا عن طريق التوفير الذي توفره لها قوانين الواجهة التي تسود بينها .

أما فيما يختص ببقاء السمات التي تتميز بها الثقافة الهمجية التي سبقت الثقافة العدوانية ، فان الوضع يختلف بعض الاختلاف ، وموقف الطبقة العاطلة بمنسأى عن العمل يساعد على بقاء هذه السمات أيضا . لكن الميل إلى السلم وإلى حسن النية لا يجد في قواعد العادات المرعية ما يؤيده تأييدا إيجابيا . والأفراد الذين وهبوا مزاجا يشبه ما كانت عليه الثقافة السابقة على الثقافة العدوانية يحتلون بين الطبقة المترفة مركزا ممتازا نوعا ما بالنسبة لمن وهبوا نفس المزاج من غير هذه الطبقة ، من حيث أنهم لا يقعون تحت ضغط حاجة مائية تغلب على الميول التي تدفعهم إلى حياة خالية من المنافسة . لكن مثل هؤلاء الأفراد لا يزالون عرضة لنوع من الاضطراب المعنوي يستحثهم على عدم المبالاة بتلك الميول ، إذ أن قانون العرف السائد بين المجتمع يفرض عليهم سبلا للحياة قائمة على ممارسة المواهب العدوانية . وطالما بقي النظام الذي يفرق بين الأفراد في مكانتهم الاجتماعية ، طالما بقي هذا النظام دون أن يمس ، وطالما كان أمام الطبقة المترفة مجال لنشاط غير منتج خلاف قتل الوقت بأعمال مضيئة لاطائل تحتها ، فلن يكون هناك خروج كبير على قواعد الحياة الوجيهة التي تحياها الطبقة المترفة . وظهور مزاج غير عدواني بين هذه الطبقة في تلك المرحلة يمكن اعتباره حالة من حالات الانتكاس غير الشامل . لكن منافذ الواجهة غير الصناعية التي تتخذها الدوافع التي تحث الإنسان على العمل تفضل في الحال بسبب زيادة التطور الاقتصادي ، واختفاء حيوان الصيد الكبير ، وقلّة الحروب ، واندثار حكومات أصحاب الأملاك ، وضعف النظام الكهنوتي . فإذا حدث هذا فان الموقف يبدأ في التغير ، ولا بد للحياة البشرية أن تسير في طريقها بوسيلة أو بأخرى ، فإذا فشلت الوسائل العدوانية فانها تبحث عن وسيلة أخرى .

والتحور من الضغط المالى ، كما أوضحنا سابقا ، قد قطع فى حالة نساء الطبقة المشرقة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة شوطا أبعد مما قطع بين أية مجموعة أخرى من الناس كبيرة العدد . وعلى ذلك فإن النساء ينتظر منهن انتكاس الى مزاج غير تحاسدى ، أكثر وضوحا مما ينتظر من الرجال . لكن هناك أيضا بين رجال الطبقة المشرقة زيادة واضحة فى مجال نشاطهم ومداه ، ذلك المجال الناتج عن الميول التى لا يمكن اعتبارها من قبيل حب الذات والتى لا تهدف الى الامتياز القائم على التحاسد . ولهذا ، مثلا ، فإن العدد الأكبر من الرجال الذين لهم صلة بالصناعة يتولى الادارة المالية لمشروع من المشروعات ، يهتمون بعض الاهتمام ويعتزون بأن يروا العمل يسير سيرا حسنا وأنه يصيب النجاح من الناحية الصناعية ، وكل هذا حتى يصرف النظر عن الربح الذى قد ينتج عن أى تقدم من هذه الوجهة . وجهود النوادى التجارية ، واتحادات الصناع التى تبذل فى هذا السبيل لزيادة الكفاية الصناعية زيادة غير قائمة على التحاسد ، جهودا معروفة جيدا .

والاتجاه الى أغراض فى الحياة غير تحاسدية قد تمخض عن عدد كبير من الهيئات تهدف الى بعض نواحي الاحسان أو التقدم الاجتماعى . وهذه الهيئات يغلب فيها أن تكون ذات طابع دينى طاهرى أو كاذب ، ويشترك فيها الرجال والنساء معا . ولو فكرنا فى هذا الأمر لحضرتنا أمثلة عديدة من هذا النوع ، لكننا - لكنى ندلل على مدى الدوافع التى نحن بصدها وتحديد خصائصها - نستطيع أن نورد بعض الحالات المحددة الواضحة . فمن هذا القبيل مثلا المطالبة بالغاء الخمر وغير ذلك من الإصلاحات الاجتماعية ، وبإصلاح السجون ونشر التعليم ومحاربة الرذيلة ، وبجنب الحروب عن طريق التحكيم ، ونزع السلاح أو غير هذه من الوسائل . ومنها مثلا - الى حد ما - استقرار الجامعات وإنشاء اتحادات تضم اهالى الأحياء المختلفة فى المدن ، والهيئات المختلفة من أمثال جمعية الشبان المسيحية وجمعيات الشباب للجهود المسيحية ، ودوائر الخياطين والنوادر الاجتماعية والنوادر الفنية ، وحتى النوادر التجارية . ومن هذا القبيل أيضا ، الى درجة قليلة ، المؤسسات المالية للهيئات شبه العمومية التى تقوم بالاحسان أو التعليم أو الترفيه ، سواء كانت تقوم من هبات أفراد من الأغنياء أو من تبرعات تجمع من أناس أقل مالا - ما دامت هذه المؤسسات ليست ذات طابع دينى .

ونحن لا نرمى بطبيعة الحال الى أن نقول أن هذه الجهود تصدر من دوافع أخرى تختلف بالكلية عن دوافع المصلحة الشخصية . فإن ما نريد أن نقوله هو أن هناك دوافع أخرى تبدو فى مجرى الأمور العام ، وأن انتشار



الجهود التي من هذا القبيل هذا الانتشار الواضح في ظروف الحياة الصناعية الحديثة أكثر من انتشاره في ظل النظام العتيق الذي يفرق بين المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، يدل على أن الحياة الحديثة لا تخلو من بلبلة فعالة فيما يختص بشرعية نظام الحياة القائم على التنافس . ومن الأمور الملحوظة جيدا ، إلى درجة جعلتها من المضحكات الشائعة ، أن هناك دائما دوافع خارجية تظهر عادة في الدوافع التي تسوق هذه الطبقة إلى العمل - دوافع يبدو فيها طابع المصلحة الذاتية ، ولا سيما طابع الامتياز التحاسدى . وهذا صحيح إلى حد أن كثيرا من الأعمال الظاهرة التي تنطوي على روح الخدمة العامة المجردة من المصلحة الشخصية ، قد قامت دون شك واستمرت في عملها ونصب عينيها قبل كل شيء رفع مكانة مؤسسيها بل وفائدتهم المالية . أما فيما يختص ببعض مجموعات كبيرة من مؤسسات أو هيئات من هذا القبيل ، فإن الدافع التحاسدى هو فيما يبدو الدافع الغالب للذين أسسوا هذه المشروعات ولم يؤيدونهم على السواء . وهذه الملحوظة الأخيرة تصدق بصفة خاصة على بعض الأعمال التي تكسب القائمين بها امتيازًا بسبب ما يقومون به من انفاق كثير ملحوظ . من ذلك مثلا تأسيس جامعة أو مكتبة عامة أو متحف . ولكنه يصدق أيضا ، وربما بدرجة لا تقل عن هذا ، على بعض الأعمال العادية كالمساهمة في بعض المؤسسات والحركات التي للطبقة العليا دون سواها شرف المساهمة فيها . وهذه المؤسسات تعمل على توكيد الوجاعة المالية لأعضائها ، كما تعمل دائما على تذكيرهم بمركزهم المرموق ، لأنها توضح لهم التباين بينهم وبين البشرية التي تقف على مستوى أدنى منهم والتي يعملون هم على تحسين أحوالها . ومن هذا القبيل مثلا إنشاء مساكن المدن الجامعية ، وهي مهمة انتشر تهافت الناس عليها في السنوات الأخيرة . ولكن بعد أن أبدينا بعض التساهل وقمنا ببعض الاستنتاج ، لا يزال لدينا بقية من دوافع ذات طبيعة لا تنطوي على شيء من المنافسة . ونفس الحقيقة الواقعة وهي أن الناس يتبعون هذا الأسلوب حريا وراء كسب الامتياز أو السمعة الحميدة ، تشهد بوجود شعور عام بأن الاهتمام غير التنافسى وغير التحاسدى أمر له ما يبرره ، وأن وجوده له تأثير فعال كعامل أساسى فى أساليب التفكير فى المجتمعات الحديثة .

وفى جميع هذه المجالات التي يظهر فيها نشاط الطبقة المترفة في الوقت الحاضر ، والتي تقوم على أساس من مصلحة غير تحاسدية وغير دينية ، نستطيع أن نلاحظ أن للنساء همة ومثابرة تزيدان على ما يظهره الرجال - طبعا فيما عدا تلك الأعمال التي تقتضى بذل الأموال الكبيرة . أما فيما يتصل بالمدى العام لوجوه الإصلاح ، فإن رجال الدين الذين ينتهون إلى مذاهب أقل ورعا ، أو إلى طوائف أكثر استمئاعا بالأمور الدنيوية ، فإنهم

يمكن ان نحسبهم في زمرة النساء . هذا هو ما نقول به النظرية . وموقف طبقة رجال الدين أيضا ، من حيث العلاقات الاقتصادية الاخرى ، موقف غامض بين طبقة النساء وطبقة الرجال الذين يشتغلون بالاعمال الاقتصادية . فان رجال الدين ونساء الطبقة الميسورة كليهما يعتبران - حسب التقاليد وحسب قانون العرف السائد - في مركز الطبقة المترفة بالتبعية . وفي حالة كلتا الطبقتين نجد العلاقة الخاصة التي تعمل على تشكيل اساليب التفكير لدى كل منهما هي علاقة خضوع - أي علاقة اقتصادية تفهمها كل من الطبقتين على طريقتها الخاصة . وعلى ذلك نرى في كلتا الطبقتين ميلا خاصا رواسحا الى تفسير الظواهر على ضوء العلاقة الشخصية لا علاقة الاسباب بالنتائج . وكلتا الطريقتين تمنعها قواعد السلوك من مزاوله عمليات مربية من العمليات الكاسية أو المهن المربحة ، حتى لتجعل من المستحيل عليهم من الناحية الاخلاقية ان يسهموا في عملية الحياة الصناعية في وقتنا الحاضر . ونتيجة هذا الابتعاد الذي تقضى به التقاليد ، عن كل عمل مربح من الاعمال المبتذلة هو تحويل قدر كبير نسبيا من طاقات طبقتي النساء ورجال الدين العصريتين ، الى أنواع أخرى من الخدمات غير خدمة المصلحة الذاتية . فقانون السلوك لا يترك مجالا آخر تستطيع دوافع العمل الهادف ان تجدد فيه متنفسا . وتأثير التحريم البات المفروض على كل نشاط مشر تقوم به نساء الطبقة المترفة يكشف عن نفسه على هيئة دافع الى الاتقان الفني في نواح أخرى غير الاعمال الكاسية .

والحياة اليومية التي تحياها نساء الطبقة الميسورة ورجال الدين تشتمل ، كما أشرنا فيما مضى ، على عنصر من عناصر المكانة اكبر من حياة معدل الرجال ، ولا سيما حياة اولئك الرجال الذين يشتغلون بالاعمال الصناعية الحديثة فعلا . ومن هنا نجد أن الخدمات المنبثقة عن ميول التقوى قد احتفظت بمكانتها بين هذه الطبقات بدرجة اكبر مما نجدها بين الرجال العاديين في المجتمعات العصرية . ومن هنا نستطيع ان نتوقع ان قدرا كبيرا من الطاقة التي تريب التنفيس عن نفسها في عمل غير مربح يؤديه افراد الطبقة المترفة بالتبعية ، قد ينتهي به الأمر الى أن يظهر في شكل استمساك بالتعاليم الدينية وأعمال التقوى . ومن هنا ، وإلى حد ما ، تنبع المبالغة في الجنوح الزائد الى التقوى من جانب النساء ، وهو أمر سنتناوله في الفصل الأخير من هذا الكتاب . ولكن من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع الذي نحن بصدد الآن أن نشير الى تأثير هذا الميل في تحديد دور الحركات والمنظمات التي لا تهدف الى كسب مادي والتي يتناولها هذا البحث ، وفي صلب أهدافها . فحيثما وجدت هذه الصيغة الدينية فانها تعمل على تقليل القدرة الفورية للمنظمات على تحقيق أي هدف اقتصادي قد توجه اليه



جهودها . وكثير من المنظمات التي تهدف الى عمل الخير والى الاصلاح توزع اهتمامها بين المصالح الدينية والدينية للمجتمع الذي تبغى خدمته . وقد لا يكون هناك شك يذكر فى انها لو بذلت هذا القدر من الجهود الصادقة والاهتمام ، فى تحسين احوال الناس الدينية ، دون ان توزعها فى مجالات شتى . فان القيمة الاقتصادية العاجلة لجهودها تكون اعظم مما هى بكثير . وطبعى اننا نستطيع ايضا ان نقول - اذا كان هناك مجال للقول - ان قدرة هذه الهيئات على تحسين الاحوال الدينية قد تكون اعظم لو لم تقف فى سبيلها الدوافع والاهداف الدينية التي لا يسلم الامر من وجودها .

ولا مندوحة عن استخلاص بعض النتائج من القيمة الاقتصادية لهذا النوع من الأعمال غير التحاسدية ، بسبب تدخل عوامل التقوى . لكن هناك ايضا نتائج لا بد من استخلاصها بسبب وجود دوافع أخرى خارجية تتعارض بقدر كبير أو صغير مع الاتجاه الاقتصادى لهذا التعبير غير التنافسى عن غريزة حب الاقتان . ونحن نستطيع بعد الفحص الدقيق ان نتأكد من صحة هذا الى حد انه قد يتضح ، بعد ان نوفى الموضوع حقه من الكلام ، ان هذه الطائفة العامة من المشروعات ذات قيمة اقتصادية مشكوك فيها تماما - اذا قيسست على أساس رفاهة الحياة ويسرها بين الأفراد أو الطبقات التي توجه المشروعات الى تحسين احوالها . فكثير من الجهود التي تبذل اليوم لتحسين احوال الطبقات الفقيرة من سكان المدن الكبيرة ، يغلب عليها الى حد كبير طابع البعثات الثقافية ، وهم يرمون من وراء هذه الطريقة الى أن يزيدوا من معدل السرعة التي تستطيع بها بعض عناصر خاصة من ثقافة الطبقة الراقية ان تتسرب الى نظام الحياة اليومية بين الطبقات الدنيا . فمثلا الحملات التي توجه لتحسين احوال المناطق التي استقر بها السكان منذ عهد قريب بوجه قدر من جهودها الى رفع الكفاية الصناعية بين الفقراء والى تعليمهم كيفية الاستفادة من الموارد التي تحت ايديهم افادة أكبر . لكنها ترمى أيضا - وبنفس القدر من العناية - الى مساعدة الطبقات الفقيرة على اقتباس بعض العادات الحميدة وآداب السلوك من الطبقة الراقية ، عن طريق الاقتداء بها واحتذاء مثلها . وسوف نتيين بعد الفحص الدقيق ، أن الأساس الاقتصادى الذي انبثقت منه هذه العادات هو الاستهلاك المظهرى للوقت والسلع . فأولئك الناس الطيبون الذين يأخذون على عاتقهم تهذيب الفقراء يشككون عن عمد الى أقصى حد ، ويتمسكون فى صمت بآداب السلوك وقواعد الميافة والحشمة فى الحياة ، وهم فى العادة قوم يعيشون حياة مثالية ، وقد أوتوا قدرة الاصرار الصلب على التمسك بالتقوى فى كل بند من بنود استهلاكهم اليومى . ولا نكون مبالغين مهما قلنا عن قوة التمدين أو التشقيف الناتجة



عن هذا الاقتباس لأساليب التفكير السليمة فيما يتعلق باستهلاك الوقت والسلع ، كما أن قيمتها الاقتصادية للفرد الذي يعتنق هذه المثل العليا المشرفة ، لا يستهان بها . وفي ظروف الثقافة المالية القائمة تتوقف صحة الفرد ، ويتوقف بالتالى نجاحه ، على سلوكه وأساليبه فى الاستهلاك التى تلبت اعتياده بتبديد الوقت والسلع . أما من حيث الوضع الاقتصادى البعيد الذى لهذا التمرس بأساليب الحياة الفاضلة ، فيجب أن نقرر أن الأثر الناتج هو فى معظمه اقتباس طرق أكثر نفقة أو أقل كفاية ، لبلوغ نفس النتائج المادية ، فى علاقات نتيجهها المادية هى الشيء الوحيد الذى له قيمة اقتصادية حقيقية . والدعاية للثقافة هى فى معظمها اقتباس أذواق جديدة ، أو بالحرى اقتباس مجموعة جديدة من العادات تكون قد دخلت الى نظام حياة الطبقة الراقية على هدى تشكيل الطبقة المترفة لمبادئ المكانة الاجتماعية والوجاعة المالية . وهذه المجموعة الجديدة من العادات تتداخل فى نظام حياة الطبقة الدنيا بمقتضى قانون أبدعه فريق من السكان بعيد كل البعد عن العملية الصناعية . وهذه المجموعة الدخيلة لا يرجى منها كثيرا أن تتفق ومطالب الحياة عند الطبقات الدنيا أكثر مما تتفق المجموعة التى يسيرون بمقتضاها فعلا ، بل ولا تتفق بصفة أخص ، أكثر مما تتفق المجموعة التى يقومون هم أنفسهم بابتداعها تحت ضغط الحياة الصناعية الحديثة .

كل هذا بطبيعة الحال لا يشكك فى الحقيقة الواقعة ، وهى أن التقاليد التى تحتويها المجموعة الدخيلة من العادات ادخل فى باب اللياقة من المجموعة التى ترحزحت أمامها . والشك الوحيد الذى يكشف عن نفسه لا يعدو أن يكون مجرد شك فى الملاءمة الاقتصادية لهذا العمل التجديدي . أى الملاءمة الاقتصادية لهذا الوضع المادى العاجل الذى يمكن فيه التأكد من آثار التغيير بقدر كاف من الاطمئنان ، وكما تبدو لامن وجهة نظر الفرد بل من حيث تسهيلها لحياة المجموع . لذلك كان علينا ، لكى نستطيع أن نقدر مقدار الملاءمة الاقتصادية لهذه المشروعات الإصلاحية ، ألا نحكم على فائدتها بناء على قيمتها الظاهرية ، حتى حينما يكون هدف المشروع اقتصاديا من أسامه وحيشما لا تكون الفائدة المرجوة منه فائدة ذاتية أو تحاسدية بحال من الأحوال . والقدر الذى يمكن اتماحه من الإصلاح الاقتصادى يكون أغله من قبيل التغيير فى طرق الاسراف المظهرى .

لكن هناك فوق ذلك شيئا يجب أن نذكره عن طبيعة الدوافع المجردة عن الغرض وقواعد السير فى كل عمل من هذا النوع الذى يتأثر بطرائق التفكير التى تتميز بها الثقافة المالية ، وهذا الاعتبار الأخير قد يؤدى الى مزيد من التحديد للنتائج التى توصلنا اليها فعلا . فقواعد الوجاعة أو

اللياقة فى ظل الثقافة المالية تصر - كما ذكرنا فى فصل سابق - على أن بذل الجهود التى لا طائل تحتها هى العلامة على حياة مالية ناصعة . ومن هنا لا تنشأ فقط عادة ازدياد كل عمل مريح ، بل ينشأ أيضا ما هو أحسم أثرا فى توجيه نشاط أية هيئة أو مجموعة من الناس تسعى وراء حسن السمعة فى المجال الاجتماعى . وهناك تقليد يقتضى من المرء أن لا يكون ملما المسام العامة بأية عمليات أو تفصيلات تتعلق بالضرورات المادية فى الحياة . والإنسان يستطيع أن يبدى اهتماما كبيرا بخير الطبقات الدنيا ، عن طريق التبرع أو عن طريق المساهمة فى لجان الإدارة وما إليها ، بل قد يستطيع الإنسان فوق ذلك أن يبدى اهتماما عاما أو تفصيليا بخير طبقة العامة من الناحية الثقافية ، بابتكار وسائل تنمى أذواقهم وتهىء الفرص لتحسين مستواهم الروحى . ولكن يجب على المرء أن لا يبدى ما يتم عن المامه التام بالظروف المادية التى تحيط بحياة العامة ، أو بأساليب التفكير لدى الطبقات الشعبية ، تلك الأساليب التى قد يكون لها أثر فعال فى توجيه جهود هذه المنظمات نحو هدف مادى نافع . وهذا الامتناع من جانب المرء عن اظهار المامه الدقيق بظروف حياة الطبقة الدنيا بالتفصيل ، موجود بالطبع لدى مختلف الأفراد بدرجات متفاوتة تفاوتا كبيرا ، لكن قدرا وفيرا منه يوجد بالطبع متجمعا فى أية منظمة من النوع الذى نتناوله هنا بالكلام ، يكفى للتأثير فى سير عملها تأثيرا عميقا . وهذا الامتناع عن اظهار المام ( غير اللائق بالمقام ) بظروف الحياة الشعبية يتجه تدريجيا الى اهمال دوافع المشروع الأصلية من أجل اتباع مبادئ معينة تؤدى الى حسن السمعة ، ويمكن أن تنلخص فى النهاية فى أنها ذات أهمية مالية ، وعلى ذلك ترى الدافع الأساسى لمؤسسة قائمة منذ عهد بعيد ، وهو دافع العمل على تحقيق رخاء الحياة بين هذه الطبقات ، ينتهى به الأمر الى أن يصبح دافعا تظاهريا فقط ، وحينئذ يتجه العمل الشعبى الفعال للمؤسسة الى أن يصبح فى خبر كان .

وما يصدق على قدرة المنظمات على تحقيق أهدافها غير التحاسدية من هذا الوجه يصدق أيضا على عمل الأفراد الذى ينبعث عن نفس الدوافع ، على أنه قد يصدق أيضا على عمل الأفراد بدرجة أكبر مما يصدق على المشروعات المنظمة . وعادة الحكم على قيمة الشئ بمقياس الطبقة المترفة ، أى على أساس قوانين الانفاق التبدلى والجهل بطرق حياة العامة ، سواء من حيث الانتاج أو الاستهلاك ، هذه العادة راسخة بالضرورة فى أذهان الأفراد الذين يطمحون الى أداء بعض الأعمال ذات المنفعة العامة ، فإذا حدث أن تجاهل الفرد مهمته وحول جهوده بحيث ترمى الى التأثير فى عامة الشعب ، فإن الذوق العام للمجتمع - وهو الاحساس بالوجاهة المالية - يستنكر منه



هذا العمل ويرده الى الطريق السوى . ونستطيع ان نرى مثلا على هذا فى طرق التصرف فى الهبات التى يتبرع بها رجال جبلوا على حب خدمة المجتمع ، لكى تنفق فى غرض واحد ( على الأقل ظاهريا ) هو العمل على زيادة رخاء الحياة البشرية فى ناحية معينة . والأغراض التى من أجلها توجه هذه التبرعات بكثرة فى هذه الأيام هى المدارس والمكتبات والمستشفيات والملاجئ التى تقام للعجزة أو لليتامسين . والغرض الذى يعبر عنه الواهب فى هذه الحالات هو تحسين الحياة البشرية من الناحية المعينة التى يحددها عند الهبة . ولكن القاعدة التى لا نراها تشذ أبدا هى اننا سوف نكتشف فى أثناء سير العمل وجود قدر غير قليل من آثار بواعث أخرى ، هى فى الغالب لا تنفق والدافع الأسمى ، تتدخل فتحدد الغرض النهائى الذى ينفق فيه قدر كبير من الموارد التى خصصها الواهب . فهناك مثلا مبالغ معينة قد تكون وضعت جانبا لتكون نواة لتأسيس ملجأ أو مأوى للعاجزين - لكننا نجد من الامور الشائعة فى مثل هذه الأحوال أن يتجه الاتفاق وجهة تبديد شرفى ، وهو أمر مألوف الى حد أنه لا يدعو فى العادة الى الدهشة ، بل ولا حتى الى الابتسام . فمن المألوف مثلا أن يذهب مبلغ كبير من المال فى إنشاء واجهة يعلوها تركيب من الحجارة باهظ التكاليف قبيل من الناحية الجمالية وعلى الواجهة رسوم مفصلة ، وقد صممت حوائطها الحصينة وأبراجها وأبوابها الغليظة والطرق المؤدية إليها ، صممت جميعها بحيث تذكرك ببعض وسائل الحرب الوحشية . فإذا دلف المرء الى داخل البناء وجده يكشف عن نفس البواعث المنفرة المعروفة عن قانون التبديد المظهري والاستهلاك العدواني ، فالتوافذ مثلا - ودع جانبا ما عداها من التفاصيل - قد ركبت بحيث تستطيع فخامتها المالية فى ذهن من يلقى عليها من الخارج نظرة عابرة ، لا بحيث تؤدي الغرض المفروض أن تؤديه ، وهو رضا المتفهمين بها المقيمين فيها أو راحتهم . وتفاصيل الترتيب الداخلى مطلوب منها أن تتسلم قدر المستطاع مع هذه الرغبة الدخيلة - والرهيبة مع ذلك - فى استعراض الجمال المالى .

ليس لنا بالطبع أن نفهم أن الواهب فى جميع هذه الحالات يرى أن هذا تصرف معيب ، أو أنه هو نفسه كان يفعل غير هذا لو أنه قد تولى القيام به بنفسه ، فالظاهر فى مثل هذه الأحوال التى يتولى فيها المرء الاشراف شخصيا - حيث يدار المشروع عن طريق الاتفاق المباشر والرقابة الشخصية لصاحب الهيئة ، بدلا من أن يكتفى بالتبرع - الظاهر أن طرق الإدارة فى مثل هذه الأحوال لا تختلف من هذه الناحية . بل ان المتبرعين ، أو الذين يشرفون من بعيد دون أن يكون هناك مساس مباشر براحتهم أو بكراماتهم، لن يرضيهم أن تنفق تبرعاتهم بطريقة غير هذه . فليس يناسب أحدا أن يسير المشروع دون أن يكون له هدف مباشر غير استخدام الموارد التى تحت



يفه في سبيل تحقيق الغرض الأول والمادى من المنشأة ، بأكثر الوسائل  
اقتصادا وأحسنها نتيجة . فكل من يهمهم الأمر ، سواء كانت لهم مصلحة  
مباشرة وشخصية ، أو كانوا مكلفين بمتابعة المشروع فقط ، متفقون على أن  
نسبة كبيرة من النفقات يجب أن تحقق الأهداف العليا أو الروحية التي  
تنبعث من عادة المقارنة التحاسدية في أوجه الاستغلال العدواني وتبيده  
المال . لكن هذا لا دلالة له سوى أن قوانين المكانة التنافسية والمالية تتحكم  
في ذوق المجتمع الى حد أنها يستحيل تجنبها أو التخلص منها ، حتى فيما  
يتعلق بمشروعات تقوم بكيئتها ظاهريا على أساس المصلحة غير التحاسدية.

بل قد يكون الواقع أن المشروع يدين بشرف الفضل فيه - كوسيلة  
لزيادة ذكرى الواجب العطرة - الى اقتراض وجود هذا الدافع غير  
التحاسدى . لكن هذا لا يحول دون تحكم المصالح التحاسدية فى تحديد  
وجوه الاتفاق . فتأثير وجود دوافع ذات أصل تنافسى أو تحاسدى على  
مشروعات غير تنافسية من هذا القبيل ، قد يكشف عن نفسه بشكل واضح  
وبالتفصيل فى أى نوع من أنواع المشروعات التى نكلمنا عنها آنفا . وحيثما  
كانت هذه التفصيلات التفاهرية فى مثل هذه الحالات ، فإنها عادة تتخفى  
وراء أسماء مشروعات تتصل بمجالات المنفعة الجمالية أو الأخلاقية أو  
الاقتصادية . وهذه الدوافع الخاصة المنبعثة من مستويات قوانين الثقافة  
المالية ، تعمل بطريقة على تحويل الجهد ذى الطابع غير التحاسدى الى غير  
طريق الخدمة الفعالة ، دون أن يضطرب لها شعور الوكيل بطيب القصد  
من عمله ، أو يشعر بسببها بعدم جدواه . ومن الممكن تتبع آثار هذه  
الدوافع خلال جميع مراحل المشروعات الإصلاحية غير التحاسدية التى هي  
مظهر عظيم ، ومظهر واضح بصفة خاصة ، من مظاهر النظام العام لحياة  
الطبقة المسورة . لكن ربما كان الوضع النظرى من الموضوع بحيث لا يحتاج  
الى مزيد من الشرح ، خصوصا أننا سنهتم ، فى مجال آخر ، اهتماما مفصلا  
بنوع من هذه المشروعات ، وهي المؤسسات التى تقام للدراسات العليا .

وعلى ذلك يبدو - فى ظروف الموقف الانعزالى الذى تقفه الطبقة المترفة  
- أن هناك نوعا من الانتكاس الى مجال الدوافع غير التحاسدية التى تتميز  
الثقافة الهمجية السابقة على الثقافة العدوانية . وهذا الانتكاس يشمل كلا  
من تقدير حب الاتقان والميل الى التراخى وحسن المعاشرة . لكن قواعد السلوك  
البنية على قيمة الشخص التحاسدية أو المالية ، تقف فى نظام الحيلة  
الحديث عقبة فى سبيل حرية ممارسة هذه الدوافع ، ووجود هذا النوع من  
قوانين السلوك بدرجة شائعة له اثر كبير فى تحويل مثل هذه الجهود  
التي تبذل على أساس المصلحة غير التحاسدية التى تقوم عليها الثقافة المالية.

وقوانين الوجهة المالية ، فيما يتعلق ببحثنا الحاضر ، لا تخرج عن مبادئ  
تبييد والتفاهة والهمجية . ومقتضيات الوجهة المالية موجودة بدرجة  
حكيمية في المشروعات الإصلاحية ، كما هي موجودة في غيرها من نواحي  
السلوك ، وتقوم بالرقابة على دقائق السلوك والادارة في أى مشروع . كما  
ان قوانين الوجهة تقوم — عن طريق تحديد واختيار كل دقيقة من دقائق  
العمل واختبارها — بدور كبير في الحد من كل طموح أو جهد غير تحاسدى .  
بمبدأ الجرى وراء المظاهر النافهة ، هذا المبدأ المنفر الذى لاشخصية له ولا  
حماس فيه ، موجود دائما يعمل على الحيلولة دون التعبير الفعلى عن كثير  
من الانجهاات التى لا تزال باقية من عهود ما قبل الثقافة العدوانية ، والتى  
يمكن أن تدخل في نطاق غريزة حب الاتقان . ولكن وجوده لا يحول دون  
انتقال تلك الانجهاات أو استمرار حدوث البواعث التى تدفع الى  
التعبير عنها .

وفى المرحلة التالية من مراحل تطور الثقافة المالية ، وهى مرحلة أكثر  
تقدما من سابقتها ، نرى مقتضيات الابتعاد عن أداء الأعمال النافهة ، فى  
سبيل تجنب التحقير الاجتماعى ، تصل الى حد الامتناع عن كل عمل ينطوى  
على المنافسة . وفى هذه المرحلة المتقدمة تعمل الثقافة المالية ، بطريقة سلبية  
على توكيد الدوافع غير التحاسدية بالتقليل من الأهمية التى يعلقها المجتمع  
على مكانة الأعمال التنافسية والعدوانية والمالية ، اذا فارناها بالأعمال ذات  
الطابع الصناعى أو الانتاجى . ومقتضيات مثل هذا النأى عن كل عمل من  
الأعمال النافعة للانسان تنطبق — كما لاحظنا آنفاً — على نساء الطبقة العليا  
انطباقا اشد قسوة مما تنطبق على أى فريق آخر ، الا اذا ذكرنا طبقة  
الفساوسة فى بعض المذاهب على سبيل الاستثناء من هذه القاعدة استثناء قد  
يكون ظاهريا أكثر منه حقيقيا . والسبب الذى يدعو الى المبالغة فى التمسك  
للساء بنظام حياة لا يعملن فيه عملا نافعا ، أكثر مما يحدث فى حالة  
الرجال الذين ينتمون الى نفس المستوى المالى والاجتماعى ، يرجع الى انهن  
لا ينتمين فقط الى درجة من درجات الطبقة المترفة أعلى ، لكنهن فى نفس  
الوقت أيضا ، طبقة مترفة بالتبعية . وعلى ذلك فلديهن أساس مزدوج  
للامتناع دائما عن بذل أى جهد مشعر .

طلما كرر الكتاب والخطباء المعروفون الذين يعبرون عن رأى الطبقة  
المستتيرة فيما يتعلق بكيان المجتمع ومهمته ، طالما كرر هؤلاء وأحسنوا القول  
بان دور المرأة فى أى مجتمع هو أظهر دليل على المستوى الثقافى الذى بلغه  
هذا المجتمع ، بل نستطيع أيضا أن نقول انه أظهر دليل على المستوى الثقافى  
الذى بلغته أية طبقة معينة من طبقات المجتمع . وربما كانت هذه الملاحظة

أكثر صدقا فيما يتعلق بمجال التطور الاقتصادي منها فيما يتعلق بالتطور في أى مجال آخر . وفي نفس الوقت نرى المكانة التى تمثلها المرأة فى نظام الحياة المتعارف عليه فى أى مجتمع أو فى ظل اية ثقافة ، هو - الى درجة كبيرة - تعبير عن التقاليد التى تبلورت فى ظروف مرحلة سابقة من مراحل التطور ، لكنها لم تتلاءم الى الآن الا تلامها جزئيا مع الظروف الاقتصادية السائدة ، أو مع حوافز ميول العقل واساليبه التى تدفع الى العمل نساء يعيشن فى ظل الظروف الاقتصادية الجديدة .

وقد سبق أن اشرنا اشارة عابرة ، أثناء مناقشة تطور المؤسسات الاقتصادية عامة ، وبالاخص عند الكلام على موضوع الفراغ بالتبعية وعلى الأزياء ، نقول سبق أن اشرنا الى أن مركز النساء فى ظل النظام الاقتصادي الحديث يتعارض مع دوافع غريزة حب الاتقان فى المرأة أكثر مما يتعارض مركز الرجال الذين ينتمون الى نفس طبقاتهن . ويبدو من الصحيح أيضا أن مزاج المرأة ينطوى على نصيب يزيد على نصيب الرجل من هذه الغريزة التى تفضل الراحة وتستعجن التفاهة . فليس من قبيل المصادفة ، إذن ، أن نساء المجتمعات الصناعية الحديثة يميزن تمييزا قويا بين نظام الحياة المتعارف عليه وبين مطالب الظروف الاقتصادية .

والأوجه العديدة لمسألة المرأة تبين بوضوح الى أى مدى تخضع حياة النساء فى المجتمع الحديث ، ولاسيما فى الدوائر المهيمنة ، لنظام حددته مجموعة من الآراء العامة تشكلت فى ظل الظروف الاقتصادية التى كانت سائدة فى مرحلة سابقة من مراحل التطور . ولايزال الناس يشعرون أن حياة المرأة فى وضعها المدينى والاقتصادى والاجتماعى ، هى فى جوهرها وفى واقعها حياة تبعية ، تقتضى طبيعة الأشياء أن تنسب فضائلها أو نقائصها الى شخص آخر تربطه بها علاقة التملك أو الوصاية . فلو أن المرأة مثلا ارتكبت فعلة تعتبر خرقا للأداب المرعية فإن نتيجة هذه الفعلة تنعكس فى الحال على شرف الرجل الذى تربط حياته بحياته . وقد يكون هناك بالطبع بعض القصور فى تفكير أى شخص يصدر حكما من هذا القبيل على ضعف ارادة المرأة أو انحرافها ، لكن حكم الراى العام للمجتمع فى مثل هذه الأمور يصدر آخر الأمر دون كثير تردد ، ولن يرتاب الا قليلون فى أن الرجل يكون على حق اذا تملكه الغضب حين يعرض له عارض من هذا النوع . لكن من جهة أخرى لانرى المرأة يصيبها الا قدر قليل نسبيا من العار اذا ارتكبت رجلها فعلا شائنا .

فنظام الحياة الجيد الجميل إذن - أى النظام الذى اعتمدناه - يحدد للمرأة دائرة فى حدود نشاط الرجل ، والشعور العام هو أن أى خروج على



تقاليد دائرة النشاط المحددة لها يعتبر أمرا لا يلىق بالانثى ، فإذا كان الأمر يعلق بالحقوق المدنية أو بالتصويت ، فإن الشعور العام نحو هذا الأمر - أو بمبادرة أخرى الحكم المنطقي لنظام حياتنا على هذه النقطة - يقضى بوجوب تمثيل المرأة فى الهيئات السياسية وأمام القانون ، لا بشخصها مباشرة بل بواسطة رب العائلة التى تنتمى إليها . فليس من صفات الأنوثة فيها أن تطمح الى حياة تنولى فيها شئونها بنفسها أو تتركز فى شخصها ، ثم ان الشعور العام يقول أن اسهامها المباشر فى شئون المجتمع المدنية أو الصناعية خطر يهدد ذلك النظام الاجتماعى الذى يعبر عن أساليب تكبيرنا بوضعها الذى شكلت به على هدى تقاليد الثقافة المالية . وكل صياح وضجيج عن «تحرير المرأة من أسار الرجل» وما الى ذلك هو - اذا استعملنا الأسلوب المهذب القوى للكاتبة ايزابث كاندى ستانتن ، استعمالا معكوسا - « محض هراء » .

فالعلاقى الاجتماعية بين الرجل والمرأة قد حددتها الطبيعة . ومدى تنسبا بأسرها - أو ما هو جميل فيها - تقوم على المنزل . و « المنزل » هو العائلة ، والرجل على رأسها . وجهة النظر هذه التى كثيرا ما يعبر الناس عنها لكن بطريقة أكثر رقة ، هى وجهة النظر الشائعة عن مركز المرأة ، لا بين الرجال العاديين فى المجتمعات المتحضرة فحسب ، بل بين النساء أيضا . فالنساء لديهن حاسة يقطر متنبهة لكل ما يقتضيه نظام الحياة ، ومع أنه صحيح أن كثيرات منهن لا يتقبلن بالارتياح كل التفاصيل التى يفرضها النظام ، فإن خيلات منهن لا يعترفن بأن قانون الأخلاق القائم يضع المرأة ، بالضرورة وبإذن الله ، فى منزلة دون منزلة الرجل . وحياة المرأة فى نهاية الأمر وبمقتضى شعورها بما هو طيب وجميل ، هى - ويجب نظريا أن تكون - تعبير عن حياة الرجل بالدرجة الثانية .

ولكن بالرغم من وجهة النظر السائدة من حيث مكان المرأة الطبيعى اللائق ، فإن هناك أيضا شعورا بدأ ينمو ، مؤداه أن كل هذه الأوضاع المتعلقة بالصداية وبالحياة التبعية ، وبالأمر التى تشرفها أو تعيبها ، أوضاع خاطئة بشكل ما . أو - على الأقل - حتى لو كانت تطورا طبيعيا وتنظيما حسنا فى زمانها ومكانها ، ورغم من قيمتها الجمالية العامة . فإنها مع ذلك لا تحقق أغراض الحياة اليومية فى مجتمع صناعى حديث ، بل أنه حتى ذلك العدد الكبير ذو النفوذ من نساء الطبقتين العليا والوسطى ذوات النشأة الراقية اللاتى يرين يعقولن المترف التى لا تميل مع الهوى ونظرتين الفاحصة الى آداب السلوك التقليدية ، أن هذا التمييز بين الناس فى المكانة حقيقة أدبية أساسية - حتى هؤلاء النسوة ذوات الميول المحافظة يجدن على العموم تباينا فى التفاصيل طفيفا بين وضع الأمور كما هى ووضعها كما يجب أن تكون من هذه الناحية . لكن هذه المجموعة من النساء العصريات اللاتى لايسهل

افتناعهن كما يسهل اقتناع غيرهن ، واللاتى يقفن بحكم شبابهن وتعليمهن ومزاجهن بعيدا الى حد ما عن الاتصال بثقائيد التمييز فى المنزل الاجتماعية . هذه التقاليد التى انحدرت اليها من الثقافة الهجينة . واللاتى قد يشعرون بسبيل لا مبرر له الى الارتداد لدافع التعبير الذاتى وحب الاتفاق - هؤلاء النسوة يخالجهن شعور بالظيم واضح بدرجة تحرمهن راحة البال .

فى حركة « المرأة الجديدة » هذه - وهو الاسم الذى يطلق على تلك الجهود العشوائية غير المتناسقة التى نبذل فى سبيل اعادة المرأة الى مكانتها التى كانت لها فى عصور ما قبل الجليد - فى هذه الحركة نستطيع أن نستشف عنصرين على الأقل كلاهما ذو طابع اقتصادى . وهذان العنصران ، او الباعثان ، تعبر عنهما كلمتا السر : « تحرير » و « عمل » . وكل من هاتين الكلمتين معروف عنها أنها تحمل معنى يعبر عن الشعور السائد بالظيم ، وانتشار هذا الشعور يحس به حتى الذين لا يرون أن فى الأمر كما هو الآن أساسا حقيقيا للشعور بالظيم . وهذا الشعور بالظيم الذى يتحتم رفعه ظاهر أشد ما يكون الظهور ، والخوض فيه منتشر أشد ما يكون الانتشار ، بين نساء الطبقات المسورة فى المجتمعات التى قطعت أبعد شوط فى التطور . . . ومعنى هذا ، بتعبير آخر ، أن هناك مطالبة ، جدية الى حد ما ، بالتحرر من كل علاقات التمييز فى المنزل وعلاقة الوصاية أو حياة التبعية ، وبإشدد الاعتراض بصفة خاصة من جانب طبقة النساء التى فرضت عليهن حياة التبعية بشدة ، بمقتضى نظام الحياة الذى انحدر اليها من عصور التمييز فى المنزل ، وفى تلك المجتمعات التى ابتعد نظامها الاقتصادى أقصى ابتعاد عن الظروف التى كان هذا النظام التقليدى يتلاءم وإياها . وتأتى المطالبة من جانب ذلك الفريق من النساء اللاتى يعقبن قانون الوجاهة من كل عمل منتج واللاتى تتوفر لهن حياة البطالة والاستهلاك البين توفرنا تاما .

وقد أساء فهم بواعث حركة « المرأة الجديدة » هذه أكثر من واحد ممن تعرضوا لها بالنقد . وقام أخيرا أحد المعلقين المعروفين على الظواهر الاجتماعية بتلخيص موضوع « المرأة الجديدة » الأمريكية فقال : « انها تحظى بالتدليل على يدى زوجها ، أكثر الأزواج اخلاصا فى العالم وأكثرهم عملا شاقا . . . وهى تفوق زوجها فى التعليم وفى كل ناحية تقريبا . وهى محاطة بأكثر مظاهر الرعاية وارقها ، ومع ذلك فهى غير راضية . . . وحركة « المرأة الجديدة » الانجلوسكسونية أكثر ما أنتجته الأزمنة الحديثة سخفا . وقد كتب عليها أن تلقى اشنع ما شهدته هذا القرن من فشل » . وإذا صرفنا النظر عما تنطوى عليه هذه الصورة من استهجان - قد يكون فى موضعه الملائم - فانها لا تزيد مشكلة المرأة الا غموضا ، فإن شعور المرأة الجديدة

بالضيم مبعثه تلك الأسباب التي يسوقها هذا الوصف الخاص للحركة على أنها أسباب يجب أن تبعت على رضا المرأة . فهي تدلل ، ويسمح لها ، بل ويرجى منها ، أن تستهلك استهلاكاً كبيراً بيننا - بالتبعية ثيابة عن زوجها أو أى وصى طبيعى آخر ، وهى معفاة ، أو ممنوعة من أداء الأعمال الانتاجية التي يقوم بها عامة الناس - كل ذلك لتظهر بمظهر الفراغ بالتبعية من أجل حسن سمعة وصيها الطبيعى ( أى المالى ) . وهذه هى العلامات المتعارف عليها التي يتميز بها غير الأحرار ، وهى فى نفس الوقت لاتتفق والدافع البشرى الى النشاط الهادف . ولكن المرأة قد أوتيت نصيبها - وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه أكثر من نصيب عادل - من غريزة حب الاتقان التي تستهجن التفاهة فى الحياة وفى الانفاق . وعليها أن تكشف عن طاقاتها فى الحياة استجابة لدوافع البيئة الاقتصادية التي تعيش فيها ، استجابة مباشرة دون تدخل من جانب أحد . وربما كان الدافع الذى يدفع المرأة الى أن تحيا حياتها الخاصة بطريقتها الخاصة ، وأن تتصل بحياة المجتمع الصناعية بشخصها لا ممثلة فى شخص آخر ، ربما كان هذا الدافع أشد على المرأة مما هو على الرجل .

وطالما كانت مكانة المرأة على الدوام مكانة الكادح ، فإنها ، فى متوسط الحالات ، ترضى بما قسم لها . فليس لدى المرأة شيء ملموس وهادف تفعله فحسب ، بل هى أيضاً لاتجد من الوقت والتفكير ما تضعه فى التذمر استجابة لمثل هذه الدوافع البشرية التي تدفعها الى توجيه حياتها بالطريقة التي ورثتها عن الماضي . وعندما تنتهى مرحلة الكدح النسائى العامة ، ويصبح الفراغ بالتبعية والامتناع عن بذل أى جهد شاق هو المهمة التي تناط بنبساء الطبقة الميسورة ، فان القوة التقليدية لقانون الوجاهة المالية ، الذى يوجب عليهم التزام القيام بالأعمال الثقافة دون غيرها ، سوف تحول أمداً طويلاً بين النساء المثققات وبين الاتجاه الى تدبير أمورهن بأنفسهن أو أداء أى عمل نافع . وهذا يصدق بصفة خاصة خلال المراحل الأولى من الثقافة المالية ، حين لا يزال فراغ الطبقة المترفة نشاطاً عدوانياً الى حد ما ، وتوكيداً ايجابياً للسيادة ينطوى على أهداف ملموسة من نوع تحاسدى ، بقدر يكفى لأن تعتبر بحق عملاً يستطيع الانسان أن يمارسه دون خجل . والظاهر أن وضع الأمور على هذا النحو قد بقى كما هو فى بعض المجتمعات الى وقتنا الحاضر . وهو يبقى على حاله بدرجات تختلف باختلاف الأفراد ، وتراوح تبعاً لقوة الشعور بالتفريق فى المنزل وتبعاً لضعف دافع الاتقان الذى وهبه الفرد . لكن اذا كان الكيان الاقتصادى للمجتمع قد تطور بحيث لم يعد يلائم نظام الحياة القائم على التفرقة فى المنزل وبحيث لم يعد الناس يشعرون بأن علاقة التبعية الشخصية هى العلاقة الطبيعية



الوحيدة . فهنا سوف تبدأ عادة النشاط الهادف القديمة في الظهور بوضوح في الأفراد الذين لم يتوفر لهم قدر كبير من الراحة ، في مواجهة العادات والآراء الحديثة . السطحية نسبيا ، سريعة الزوال نسبيا ، التي جادت بها الثقافة العدوانية والثقافة المالية على نظام حياتنا . وهذه العادات والآراء تبدأ في فقدان سلطانها القاهر على المجتمع ، أو الطبقة المعينة . حالاً تصبح طرق التفكير ووجهات النظر التي أوجدتها النظام العدواني والنظام ذو المظهر السلمى ، غير متفقة تماما مع المركز الاقتصادى الذى تطور اية المجتمع أخيراً . وهذا واضح فى حالة الطبقات العامة فى المجتمعات الحديثة ، فهم يرون أن نظام حياة الفراغ قد فقد كثيراً من قوته ، وخاصة فيما يتعلق بعنصر المنزل الاجتماعية . ولكن من الواضح أيضاً أن الطبقة الراقية لا تزال تتمسك به ، وإن لم يكن بنفس الطريقة .

والعادات المأخوذة عن الثقافة العدوانية والثقافة السلمية المظهر ، هي أشكال متنوعة سريعة الزوال نسبيا من دوافع وصفات عقلية معينة خاصة بالجنس البشرى آلت اليه عن النظام الطويل الأمد الذى ساد فى عصر الثقافة البدائية للإنسان الأول ، عصر الحياة الاقتصادية السلمية المستقرة نسبيا ، وسط بيئة مادية بسيطة نسبيا وغير متنوعة . وعندما تعجز طرق التفكير ، التي فرضتها طرق الحياة التنافسية ، عن التلاؤم مع المطالب الاقتصادية القائمة ، تبدأ عملية انحلال ، تضطر معه طرق التفكير الجديدة ذات الطابع الأقل شمولاً ، الى اخلاء الطريق أمام خصائص الجنس البشرى الروحية القديمة الأوسع انتشاراً .

فحركة المرأة الجديدة من بعض النواحي ، اذن علامة على الانتكاس الى نوع من الطوائع البشرية أكثر شمولاً ، أو الى تعبير عن الطبيعة البشرية أقل تنوعاً . وهو نوع من الطبيعة البشرية يمكن أن يقال عنه أنه من مميزات الإنسان الأول ، وهو يرجع - من حيث مادته أن لم يكن من حيث السمات الغالبة فيه - الى مرحلة ثقافية يمكن أن نصفها بأنها دون المرحلة الانسانية . وهذه الحركة المعينة أو المظهر التطورى يشترك ، بطبيعة الحال فى هذه المميزات مع سائر مراحل التطور الاجتماعى الذى حدث بعده ، على قدر ما يكشف هذا التطور الاجتماعى عن دلائل العودة الى الاتجاهات الروحية التى تتميز بها المرحلة السابقة غير المتنوعة من مراحل التطور الاقتصادى . ومثل هذا الدليل الذى يفصح عن اتجاه عام للتحرر من سلطان المصلحة التحاسدية ليعودنا تماماً ، وإن لم يتوفر لنا منه الكثير ، ولا هو حاسم بغير جدال . فالاضمحلال العام للشعور بالتفريق فى المنزل فى المجتمعات الصناعية الحديثة له بعض الدلالة على هذا الاتجاه ، والعودة التى نلاحظها الى

استنكار الفراغ في حياة الانسان ، واستنكار أنواع النشاط التي لا تخدم  
الامصلحة الفرد على حساب المجموع أو على حساب طبقات أخرى ، دليل على  
الاتجاه ذاته . ويوجد اتجاه ملحوظ الى استهجان ايقاع الأذى بالناس ، كما  
يوجد اتجاه الى اعتبار كل عمل من أعمال النهب أمرا شائنا ، حتى لو لم  
تسبب هذه الأعمال التي تعبر عن المصالح التحاسدية في انزال اذى  
لمنوس بالمجتمع أو بالفرد الذي يضمها بهذه الوصفة . بل قد نستطيع أن  
نقول أن معدل الشعور الذي لا يتأثر بالاهواء للرجال في المجتمعات الصناعية  
الحديثة ، يرى أن الخلق البشري النموذجي هو الخلق الذي يعمل من أجل  
السلام والمحبة والكفاية الاقتصادية ، لا من أجل حياة تسعى وراء المصلحة  
الشخصية والقوة والاحتفال والسيادة .

وتأثير الطبقة المترفة لا يعمل بانتظام على العودة الى هذه الطبيعة البشرية  
التي سادت في عصور الانسان الأول ، ولا يحول بانتظام دون العودة اليها .  
ففيما يتعلق بفرض البقاء أمام الأفراد الذين وهبوا نصيبا استثنائيا من  
الطباق البدائية ، نجد موقف الطبقة المترفة الانعزالي يعمل لمصلحة افرادها  
مباشرة بإبعادهم عن مجال الصراع المالى ، لكن قوانين الطبقة المترفة الخاصة  
بالاسراف المظهرى في السلع والجهود تعمل بطريقة غير مباشرة على تقليل  
فرص البقاء أمام أمثال هؤلاء الأفراد في المجموع العام للسكان . ومطالب  
التمديد المعقولة تعمل على اعتصاف فائض طاقة المجتمع في صراع تحاسدى .  
ولا تترك مجالا لمطالب الحياة غير التحاسدية . أما الآثار الروحية البعيدة  
غير الملموسة لنظام الوجاهة فانها تنبع نفس الاتجاه ، وقد تكون ذات تأثير  
أكبر في تحقيق هذا الغرض . وقواعد الحياة اللائقة هي تهذيب لمبدأ  
المقارنة التحاسدية ، وهي لهذا تعمل بانتظام على العيولة دون بذل أى جهد  
غير تحاسدى ، وعلى غرس الاتجاه الى الجرى وراء المصلحة الذاتية .





## الفصل الرابع عشر الدراسة العليا كالتعبير عن الثقافة المالية

يهدف المجتمع دائما الى أن يحافظ على بعض أساليب التفكير فيما يتعلق بموضوعات خاصة لكي تنتقل الى الأجيال الصاعدة ، ومن أجل هذا يقيم نظاما للتعليم يقره المجتمع ويجعله جزءا من نظام الحياة العام .  
وأساليب التفكير التي تشكل بهذه الطريقة بفضل ارشاد المعلمين والتقاليد التعليمية لها - من حيث تأثيرها في قيمة ما يؤديه الفرد من خدمات - قيمة اقتصادية حقيقية لا تقل في حقيقتها عن القيمة الاقتصادية لأساليب التفكير التي شكلتها ظروف الحياة اليومية ، دون تدخل من هذا الارشاد . وأية صفة من التي يتميز بها النظام التعليمي المتعارف عليه والتي يمكن أن ننسبها الى نزعات الطبقة المترفة أو الى تأثير قوانين المكانة المالية ، ترجع كلها في أساسها الى هذا النظام ، وكل قيمة اقتصادية تنطوي عليها مظاهر التعليم هذه ، هي تعبير تفصيلي عن قيمة هذا النظام . وعلى ذلك فمن الملائم في هذا المجال أن نذكر أية مظاهر معينة من مظاهر النظام التعليمي يمكن أن تنسب الى نظام حياة الطبقة المترفة ، سواء من حيث هدف النظام ووسائله ، أو من حيث مدى وخصائص العلوم التي يشتمل عليها . فمجال التعليم بالذات ، ومجال التعليم العالي بصفة خاصة ، هو المجال الذي يظهر فيه تأثير الطبقة المترفة أوضح ظهور . وبما أننا لا نرعى هنا الى مقارنة مستفيضة بين الأرقام التي تبرز تأثير الثقافة المالية على التعليم ، بل تهدف بالحرى الى توضيح طريقة تأثير الطبقة المترفة في التعليم واتجاهه ، فلن نحاول هنا سوى عرض بعض مظاهر التعليم العالي الرئيسية التي تخدم هذا الغرض .

والتعليم ، من حيث منشاء وتطوره في مراحل الأولى ، يتصل اتصالا وثيقا نوعا بعمل النذور في المجتمع ، وعلى الأخص بمجموعة الطقوس التي تظهر فيها عبادة الطبقة المترفة التي توجد فيما وراء الطبيعة . والعبادة التي ترمي الى إرضاء القوى الخارقة للطبيعة ليست ، في العقائد البدائية ، عملا تكسبيا يضع فيه المجتمع وقته وجهده . لذلك يجب أن نعتبره الى حد كبير فراغا بالتعبية يخدم القوى الخارقة التي بناجها التعبد ، والتي يرى أن عبادتها وتقديم الخضوع لها يؤديان الى كسب رضائها . والعلم في مراحل الأولى كان في معظمه تحصيلا للمعرفة وللخضوع في عبادة قوى الطبيعة

الخارقة . ولذلك كانت طبيعته تتفق واندرية اللازمة اتادية الخدمات المنزلية  
لرب البيت . والعلم الذى يحصله المرء على ايدى المعلمين من رجال الدين في  
المجتمعات البدائية كان علما يتعلق بالعبادات والعقائد . اى معرفة انفس  
الطرق واحسنها اثرا او اصحتها للتقرب الى القوى الخارقة للطبيعة وخدمتها .  
وكان التعليم يقتصر على كيف يستطيع الانسان ان يفتح هذه القوى بأن لاغنى  
لها عنه . وبهذا يضع نفسه في مركز يسمح له ان يسأل ، بل وان يطلب  
اليها ، التدخل في مجرى الحوادث ، أو الابتعاد عن التدخل في اى عمل معين  
.. وكان الغرض من هذا هو نوال الرضاء . وكان هذا الرضاء يتحقق عن  
طريق زيادة الخشوع في العبادة . ويبدو ان عناصر العبادة الأخرى ، غير  
التفاني في خدمة المعبود ، لم تتسرب الا تدريجيا الى صلب التعاليم الكهنوتية  
او الشامانية ( العقائد التى تقوم على السحر والسحرودة ) .

والخادم الكهنوتي الذى يقوم على خدمة القوى الغامضة التى تتحرك في  
العالم الخارجى ، قد اتخذ لنفسه وظيفة الوسيط بين هذه القوى وبين غير  
المتعلمين من عامة الشعب . لأنه كان ملما بقواعد السلوك الخارقة التى  
تسمح له بالتوصل بين يدي المعبود ، وكما يحدث دائما للوسطاء بين عامة  
الشعب وبين السادة ، سواء كان السادة من البشر أو فوق البشر ، كان  
الوسيط يجد من مصلحته ان تتوفر له الوسائل المحسوسة التى تدخل في  
روح العامة الشعور بأن هذه القوى الغامضة سوف تحقق له اى مطلب يطلبه  
.. ومن هنا كان لابد ان يمتزج فوراً بالعلوم الكهنوتية المام ببعض العمليات  
الطبيعية . كى يستغله في القيام ببعض المشاهد الخارقة التى تترك في العامة  
اثرا بالفا . وان يمتزج بهذا الامام شيء من خفة اليد . والعامة تفهم العلم  
الذى من هذا القبيل على أنه علم بأسرار « الغيب » وترجع فائدته في خدمة  
الأغراض الكهنوتية الى طابعه « الغيبى » . ويبدو أن العلم ، بصفته نظاما ، قد  
نبع من هذه الحقيقة ، وأن تفرعه من هذا الأصل الذى هو منبعه الأول  
التصل بالطقوس السجدية والضلالات الشامانية ، يبدو أن تفرعه هذا كان  
عملية بطيئة مطولة ، وانها لم تنته بعد ، حتى في أكثر مراحل التعليم  
تقدما .

ولا تزال النواحي الغامضة في التعليم ، كما كانت دائما في جميع  
العصور ، عنصرا جذبا ومؤثرا في غير المتعلمين ، بل موحيا لهم بالرهبة .  
ومكانة العالم في ذهن من لم ينالوا اى قسط من التعليم ، تقاس بمقاييس  
اتصاله الوثيق بالقوى الخفية . ومن هذا القبيل مثلا ، أن الفلاحين من أهل  
النرويج كانوا الى عهد قريب جدا ، بل الى منتصف هذا القرن ، يدركون  
بالغريزة أن العلم الغزير الذى بلغه بعض أساطين اللاهوت من أمثال لوت

وميلانكتن وبيترداس ، بل وعالم آخر فى اللاهوت حديث العهد جدا هو جروندفج ، كان الفلاحون من أهل النرويج يفسرون سمه هؤلاء الأساطين على أنه نوع من الفنون السوداء ، هؤلاء العلماء ، ومعهم عدد كبير من علماء أقل شهرة ، بعضهم مات وبعضهم لا يزال حيا ، كان المعروف عنهم أنهم متبحرون فى العلوم السحرية . وإذا بلغ رجل من رجال اللاهوت منزلة مرموقة ، فان معنى هذا ، فى نظر أولئك الفلاحين البسطاء ، أن له قدما راسخة فى الأعمال السحرية والعلوم الخفية . وهناك حقيقة شبيهة بهذه أقرب الى ديارنا ، وهى كسابقتها توضح العلاقة الوثيقة فى اذهان العامة بين التبحر فى العلوم وبين عالم المجهول ، وهى تساعد فى نفس الوقت على أن تفسر ، بطريقة أقل وضوحا نوعا ، الوجهة التى تحددها حياة الطبقة العاطلة للمبور العلمية . ومع أن هذا الاعتقاد لا يقتصر بحال من الاحوال على الطبقة العاطلة . فان بين هذه الطبقة اليوم عددا لا يتناسب مع عددها ، من الذين يؤمنون بالعلوم السحرية بجميع أنواعها والوانها . ولا يزال الناس الذين لم يؤثر اتصالهم بالحياة الصناعية فى اساليب تفكيرهم يشعرون أن العلم بالمجهول هو آخر الطواف فى العلم ، ان لم يكن هو وحده العلم الحقيقى .

فالعلم قد بدأ ، إذن ، على أنه فى بعض نواحيه ابتكار طبقة المتفرجين بالتبعية من رجال الدين ، وقد بقى التعليم العالى منذ ذلك الوقت ، فى بعض نواحيه على الأقل ، ابتكارا او وظيفة ثانوية من وظائف طبقات الكهنوت . وكانت مجموعة العلوم المنظمة كلما زادت ظهر فى الحال تمييز - يمكن ان نفنى اثره الى عصور التعليم السحيقة - بين العلوم الخفية والعلوم العلنية وكانت الأولى - من حيث ما بينها من فروق اساسية - تشتمل على ما ليس له نتائج اقتصادية او صناعية من العلوم ، وتشتمل الثانية اساسا على معرفة العمليات الصناعية والظواهر الطبيعية التى كانت تستغل عادة فى تفسير اغراض الحياة المادية . وبمرور الزمن صار هذا الخط الفاصل ، فى مفهوم العامة على الأقل ، هو الخط العادى الذى يفصل بين التعلم العالى وغير العالى .

ومما له مغزى ، لا من حيث كونه شاعرا على ارتباضه الوثيق باليهن الكهنوتية فحسب ، بل ايضا من حيث دلالاته على أن نشاط رجال الدين يدخل الى حد كبير فى نطاق نوع الفراغ المين الذى يطلق عليه اسم السلوك أو التربية . نقول مما له مغزى فى هذا السبيل أن الطبقة المتعلمة فى جميع المجتمعات البدائية من أشد المتمسكين بالعادات المربعة وادب السوابق والتمييز بين الناس فى المنزلة والطقوس والملابس والآراء التقليدية التى تلبسها رجال العلم بوجه عام . وهذا امر من الطبيعى أن يكون ، ومعناه ان



التعليم العالي في مراحله البدائية ، مهنة من مهن الطبقة المترفة - أو هو بتحديد أكبر ، مهنة من مهن الطبقة المترفة بالتبعية التي تعمل في خدمة الطبقة المترفة فيما وراء الطبيعة . لكن هذا التمسك بالرداء الجامعي يقوم أيضا شاهدا على نقطة أخرى من نقط الاتصال أو الاستمرار الذي يصل بين مهنة رجل الدين ومهنة رجل العلم . فالعلم كوظيفة رجل الدين ، هو ، من حيث النشأة ، إلى حد كبير ، نتيجة من نتائج السحر الذي مبعثه الرحمة . ولذلك فمن الطبيعي أن تتبوأ هذه الأداة السحرية ، التي هي السلوك والطقوس ، مكانها بين طبقة المتعلمين في المجتمعات البدائية . فالطقوس والملابس المزركشة لها قدرة خفية على خدمة الأغراض السحرية ، لهذا كان وجودها بصفتها عاملا لاغنى عنه في المراحل الأولى لتطور السحر والعلم ، من الأمور الملائمة لأغراض صاحبها ، تماما كمنظرة الحب إلى مجرد الرموز الوثنية .

وهذا الاعتقاد في أهمية الرموز الطقسية وأهمية التأثيرات التعاطفية التي يجب تحقيقها عن طريق المهارة في ترتيب الطقوس التقليدية الضرورية للعمل أو للغرض الذي يرجى تحقيقه ، موجود بالطبع في أعمال السحر بدرجة أوضح وإلى حد أكبر مما هو موجود في مجالات العلوم ، بل حتى مما هو في مجال العلوم الخفية . لكنني أعتقد أن القليلين فقط من الناس الذين وهبوا القدرة على تقدير المكانة العلمية للمتعلمين يستهينون بالإجراءات الطقسية التي لا تزال عالقة بمظاهر التعليم ويعتبرونها توافه عديمة القيمة بالكلية . وكل من يمعن النظر في سير تاريخ التعليم في حضارتنا لا بد أن يلحظ تثبت هذه الإجراءات الطقسية الشديد بالبقاء خلال مراحل التطور الأخيرة . بل أننا لا نزال إلى اليوم نرى مثل هذه الأمور في مظاهر تتمسك بها المجتمعات المتعلقة بلباس الرأس الجامعي والرداء الجامعي ، وكالاحتفالات التي تقام في مناسبات جواز امتحان السنة الإعدادية للجامعة واحتفالات الالتحاق والتخرج ، وفي منح الدرجات والألقاب والامتيازات العلمية بطريقة توحى بنوع من خلافة العلماء للرسول . وترتيب رجال الكهنوت في درجات تمتاز بعضها على بعض ، هو دون ريب أقرب المنابع التي نبعث منها هذه المظاهر الطقسية العلمية من أمثال الرداء الجامعي ، كرسالة الكاهن ومنح الجلال والبركة عن طريق لمس باليد ، وما إلى ذلك . لكن الأصل الذي اشتقت منه هذه العادات يمكن أن تتبعه إلى أن نجد أنها قد خرجت من المنبع الذي أخذت منه طبقة رجال الدين المتخصصين بالذات ، خلال عملية التخصص التي أدت إلى التمييز بين رجل الدين والساحر من جهة ، وبين وبين الخادم الذي يقوم على خدمة سيد من البشر من جهة أخرى . أما فيما يتعلق بأشتقاقها ومعناها السيكولوجي ، فإن هذه العادات وما تقوم عليه من

مفاهيم في أذهان الناس ترجع الى مرحلة في التطور الثقافي ليست أحدث من مرحلة ( الساحر المشعوذ ) وصانع المطر . وعلاقتها بطقوس العبادة التي أتت بعدها ، وكذلك بنظام التعليم العالي ، هي أنها رواسب متخلفة عن مرحلة روحانية قديمة من مراحل تطور الطبيعة البشرية .

بوسعنا أن نقرر ، دون أن نجانب الصواب ، أن هذه الملامح الطقسية للنظام التعليمي في الحاضر وفي الماضي القريب تحتل مكانها أولا في معاهد التعليم العالي والعام والكلاسيكي ، لافي مراحل التعليم وفروعه الأدنى والتكنولوجية والعملية . فاذا احتوت مراحل التعليم الدنيا وفروعه الأقل صيتا على مثل هذه الملامح ، فمن الواضح أنها قد أخذتها عن المراحل العليا . ثم أن استمرار وجودها في المدارس العملية دون سند من وجود مثل لها تحتذي في المراحل العليا والتكنولوجية ، أمر أقل ما يقال عنه أنه بعيد الاحتمال جدا . لأن وجود مثل هذه المظاهر في المدارس المتوسطة والعملية وتعليمها لتلاميذها مبعثه التقليد - الذي يرجع الى الرغبة في التمشي قدر المستطاع مع مستويات الواجهة العلمية التي تحافظ عليها المراحل والفصول العليا ، التي وصلت الى هذه الطقوس المظهرية الثانوية أخذا عن أسلافها .

بل نستطيع أن نذهب في التحليل خطوة أبعد من هذا فنقول ان البقايا الطقسية أو الانتكاسات اليها تظهر على أشدها ، ويقدر لاحد له من الذاتية ، في حلقات التعليم التي تعنى أساسا بتعليم فصول اللاهوت والطبقة المترفة . وعلى هذا يجب اذا أنعمنا النظر في التطورات الحديثة في حياة الكليات والجامعات أن نتوقع، وهذا هو ما يحدث فعلا بدرجة لا بأس بها من الوضوح أن نجد المدارس التي انشئت لتثقيف الطبقات الدنيا في فروع المعرفة ذات الفائدة المباشرة ، اذا تطورت الى معاهد للتعليم العالي ، فان تطور الاحتفالات الطقسية وما يلزمها من مظاهر البهاء ، وظهور بعض الزخرف العلمى المنمق ، يسير جنباً الى جنب مع تحول المدارس المذكورة من مجال الدراسة العلمية المعروفة الى المجال الكلاسيكي العالي . فقد كان الهدف الأول لهذه المدارس والعمل الذي قامت أصلاً من أجله في أولى هاتين المرحلتين التطويريتين ، هو اعداد شباب الفصول الصناعية للعمل . اما على مستوى التعليم العالي الكلاسيكي التي تتحول اليها عادة ، فيصبح الطابع الغالب عليها هو اعداد شباب طبقة الكهنة والطبقة المترفة - أي شباب في مستهل حياة الفراغ - لاستهلاك السلع ، من مادية وغير مادية ، بما يلائم أوجه الاستهلاك وطرقه المتعارف عليها . وقد كانت هذه الخاتمة السعيدة هي بوجه عام مآل المدارس التي ينشئها «أصدقاء الشعب» لمعاونة الشباب المكافحين .

وحيثما يحدث هذا التحول بالطريقة التي تجعله ملائماً لأغراضه الجديدة ، فإن المدارس في العادة ، ان لم يكن في جميع الأحوال ، تعتبرها في نفس الوقت تحول الى حياة أكثر تمسكاً بالطقوس .

وفي الحياة المدرسية في الوقت الحاضر نرى الاهتمام بالطقوس على أشده في المدارس التي جعلت هدفها الأساسي تدريس « العلوم الانسانية » وربما كان هذا الارتباط ظاهراً في تاريخ حياة الكليات والجامعات الأمريكية ذات النشأة الحديثة بدرجة أدق مما هو ظاهر في غيرها من المعاهد . وقد يكون لهذه القاعدة شواذ كثيرة ، وخصوصاً بين تلك المدارس التي أنشأتها الكنائس المعروفة بالتدين والتمسك بالطقوس ، والتي قامت ، من أجل ذلك ، على أساس من التمسك الكلاسيكي ، أو بلغت هذا المركز الكلاسيكي من أقصر السبل . لكن القاعدة العامة فيما يتعلق بالكليات في المجتمعات الأمريكية الأحدث نشأة خلال القرن الحاضر ، هي أنه طالما بقي المجتمع فقيراً ، وطالما بقيت عادات الكدح والادخار تسود البيئة التي تستمد منها الكلية طلبتها ، فلن يكون هناك في البرامج الدراسية متسع للمواد التي تمت بصلة الى الشعوذة الطيبة التي كانت تسود المجتمعات الهمجية . لكن ما ان تبدأ ثروة المجتمع في الزيادة بدرجة كبيرة ، وما ان تبدأ مدرسة بالذات تستمد طلبتها من بيئة تعيش فيها طبقة عاطلة ، حتى يبدأ أيضاً الحاج ، بزيادة ازدياداً ملحوظاً ، على ادخال الطقوس المدرسية ، وعلى الاتجاه الى الطرق القديمة في الزى المدرسي وفي الاحتفالات الاجتماعية والمدرسية الفخمة ولذلك كان هناك مثلاً اتفاقاً تقريبي في التوقيت بين زيادة الثروة في المنطقة التي تزود بابنائها أية كلية معينة في الغرب الأوسط ( الأمريكي ) وبين تاريخ أول ظهور ملابس السهرة بين الشبان والفتيات بصفتها الملابس اللائقة للمناسبات ولجلال العلم ، أو للمناسبات الاجتماعية السعيدة في دوائر الكلية . ثم بعد ذلك تاريخ ذبوع استعمالها . وليست هناك صعوبة تذكر في أن نفتفي أثر هذا الارتباط ، بصرف النظر عما يكتنف مثل هذا العمل المنتسب من صعوبة آلية . ومثل هذا القول صحيح فيما يتعلق بذبوع استعمال لباس الرأس والرداء الجامعيين .

ولقد دخل لباس الرأس والرداء الجامعيان الى كثير من كليات هذا الجزء من الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية على أنهما من الشعائر المميزة للمتعلمين . ومن الصواب أن نذكر أن هذا ربما لم تكن لتسنع له فرصة تذكر ليحدث في تاريخ سابق على هذا كثيراً ، أو قبل أن تظهر في المجتمع طبقة مترفة لها رأى قوى يستطيع أن يدعم حركة قوية تنادى بوجوب العودة الى الأهداف التعليمية القديمة بصفتها أهدافه الشرعية



.. ونستطيع أن نذكر أن هذا البند بالذات من بنود الطقوس التعليمية ليس فقط مرضيا لرأى الطبقة المشرقة فيما يتعلق بالأمور اللاتقة ، إذ أنه يلائم الميول القديمة الى التأثير في الناس تأثيرا يلفت الأنظار ، ويلتزم الميل الى الرمزية البائدة ، لكنه في الوقت نفسه يلائم نظام حياة الطبقة المشرقة لأنه عنصر ملحوظ من عناصر الاستهلاك المظهري ، أما التاريخ الدقيق الذي تمت فيه هذه العودة الى لباس الرأس والرداء الجامعيين ، وكذلك كون هذه العودة حدثت في عدد كبير من المدارس في وقت واحد تقريبا ، فيبدو أنهما يرجعان الى حد ما ، الى موجة سادت المجتمع في هذه الفترة من موجات الحنين الى ما كان يمارسه السلف من آداب السلوك ودعامات الوجهاء .

قد لا تبعد عن الصواب كثيرا إذا قلنا ان هذا الانتكاس يبدو أنه حدث في نفس الوقت الذي بلغت فيه الرغبة في العودة الى التقاليد والعادات القديمة ذروتها في نواح أخرى كذلك . ويبدو أن موجة الانتكاس قد اكتسبت قوة الدفع الأولى من آثار الانحلال السيكولوجي الذي خلقته الحرب الأهلية . فإن الاعتقاد على أوضاع الحرب يقتضي مجموعة من أساليب التفكير العدوانية ، حيث تحل روابط العشيرة محل روابط الوحدة القومية ، ويحل شعور التمييز النحاسدي محل دوافع الانصاف والاستعداد لأداء الخدمات اليومية . ومن نتائج الآثار المتراكمة لهذه العوامل أن يصبح الجيل الذي يأتي في أعقاب حرب عرضة لأن يشهد تعديلا في العناصر التي تبنى عليها منزلة المرء ، من الناحية الاجتماعية ومن ناحية نظام طقوس العبادة وغيرها من الأشكال الرمزية والطقسية كذلك . ففي خلال العقد التاسع من القرن الماضي ، وفي خلال العقد الثامن أيضا لكن بدرجة أقل وضوحا ، كان في الامكان ملاحظة موجة مزيدة من العواطف تحبذ الأساليب التحاسدية شبه العدوانية والتمسك بالفروق التي تميز بين الناس في المنزلة وبالمذاهب التجسدية ، وعلى العموم بالمذاهب التي تتمسك بالتقديم . وهذه الأساليب الهمجية من أساليب التفكير التي تعود مباشرة ودون وسيط ، من أمثال العودة الى النشاط غير المشروع وحياة الفسح شبه العدواني التي يشهدها بعض أساطين الصناعة ، كانت سائدة قبل ذلك ، وكانت قد أخذت في الانحطاط بشكل ملحوظ في أواخر العقد الثامن . ويبدو أيضا أن العود الى الشعائر الانسية قد جاوز أشد مراحل حدة قبل ختام العقد التاسع . لكن الطقوس ومظاهر الزخرف والتنميق التي تلبس التعليم والتي تناولناها هنا بالكلام هي مظهر من مظاهر العقائد الروحانية الهمجية أقدم وأكثر غموضا . وعلى ذلك فقد زاد انتشارها وتنميتها ببطء أكبر فبلغت ذروة قوتها في تاريخ تال على ذلك . وهناك ما يدعو الى الاعتقاد أنها اليوم قد تجاوزت ذروتها ومن المحتمل أن التطورات الحديثة والتوسع في استعمال الشعارات

آثار الطقوس  
المنسية والأجنبية

والاحتفالات المدرسية سوف تأخذ في التدهور التدريجي ، الا حيث تنهيا لها قوة دافعة جديدة نتيجة لحرب جديدة ، والا حيث تلقى - من لدى طبقة الأثرياء المتزايدة العدد - المساندة التي يلقاها كل نوع من انواع الطقوس ، ولا سيما الاحتفالات التي تكون مجالاً للأسراف البين وتدل دلالة قاطعة على تفاوت الناس في المكانة . لكن مع أنه قد يكون صحيحاً أن شعار الرأس والرداء الجامعيين ، وكذلك ماصحيهما من التعليمات المشددة الخاصة بالتقاليد المدرسية قد وجدت طريقها الى الحياة الجامعية وسط موجة الانتكاس الى العادات الهمجية ، فمن الصحيح أيضاً دون ريب أن مثل هذا الانتكاس الطقسي لم يكن ليحدث الا بعد أن زاد تضخم الثروة في أيدي أصحاب الأملاك الى حد يسمح لها بتهيئة الأساس المالى الضروري لحركة تهدف الى تطور الكليات في البلاد بحيث تلائم أهداف الطبقة المترفة من الدراسة العليا . وادخال شعار الرأس والرداء الى الطقوس الجامعية هو أحد المظاهر الوريائية المدهشة للحياة الجامعية الحديثة ، وهو في نفس الوقت يقوم دليلاً على أن هذه الكليات قد أصبحت نهائياً من المنشآت الخاصة بالطبقة المترفة ، من حيث ماثققة فعلاً أو ماثرمى الى تحقيقه من الأغراض .

وللتدليل على العلاقة الوثيقة بين نظام التعليم والمستويات الثقافية للمجتمع ، نستطيع أن نذكر أن هناك اتجاهاً ظهر حديثاً للاستعاضة بأساطين الصناعة عن رجال الدين في عمادة معاهد الدراسة العليا ، وهذه الاستعاضة ليست بحال من الأحوال تامة ولا محددة . والذين يجمعون بين وظيفة كهنوتية وبين درجة عالية من المقدرة المالية هم أحسن من يحسوز القبول لشغل وظيفة العمادة في إحدى هذه الكليات . وهناك اتجاه مماثل ، لكنه أقل وضوحاً ، الى اسناد وظائف التشريف في مراحل التعليم العليا الى رجال تتوفر لهم بعض المؤهلات المالية . والمقدرة الادارية والمهارة في الاعلان عن المشروع لهما اليوم أهمية تزيد على ما كان لهما في وقت من الأوقات كعوامل تؤهل صاحبها لوظيفة التعليم . وهذا صحيح لاسيما في حالة العلوم التي لها أكبر ارتباط بحقائق الحياة اليومية . وهو صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق بالمدارس الموجودة في أوساط بتركز تفكيرها في الناحية الاقتصادية دون سواها . وهذه الاستعاضة المغرضة بالمنزلة المالية عن الكهنوتية ملازمة للتحويل الحديث من الفراغ البين الى الاستهلاك البين بصفته أهم وسيلة للشهرة . وقد تكون العلاقة بين الحقيقتين واضحة بغير حاجة الى مزيد من الإفاضة .

وموقف المدارس والطبقة المتعلمة من تعليم المرأة يوضح الى أى مدى وبأية وسيلة ابتعد التعليم عن وضعه القديم حينما كان امتيازاً لطبقة رجال

الدين والطبقة المترفة ، ويوضح أيضا كيف واجهت الطبقة المتعلمة الحقيقية الموقف الواقعي الحديث الاقتصادي أو الصناعي . فقد كانت المدارس العليا والوظائف العلمية الى عهد قريب محرومة على المرأة ، وكانت تلك المؤسسات من يادى الأمر ، وبقيت حتى الآن بنسبة كبيرة ، مخصصة لتعليم طبقة رجال الدين والطبقة المترفة .

وقد كانت النساء ، كما أوضحنا فى مكان آخر ، الطبقة الأصلية التى تقوم بالخدمة ، ولا زلن يحتفظن الى حد ما ، خصوصا فيما يختص بمراكزهن الاسمية أو المظهرية ، بهذه العلاقة بينهما وبين الرجال الى وقتنا هذا . وهناك رأى قوى سائد مؤداه أن السماح للمرأة بالتمتع بامتيازات التعليم العالى ( كالسماح لها بالمشاركة فى الاحتفالات الابلوزية فى التاريخ القديم ) من شأنه أن يحط من كرامة المهن العلمية . ومن أجل هذا لم يسمح للمرأة بدخول مراحل التعليم العليا الا أخيرا جدا ، ويكاد هذا يقتصر على أكثر المجتمعات تقدما فى الصناعة . بل أن أعلى الجامعات واحسنها سمعة تظهر نفورا بالغا من اتخاذ هذه الخطوة ، حتى تحت ضغط الظروف السائدة فى المجتمعات الصناعية الحديثة . فالشعور بتفاوت المكانة بين الطبقات ، أى الشعور بالتباين فى المنزل ، وبالتمييز فى المنزل بين الجنسين بناء على الاختلاف بين مكانة عقلية عالية وأخرى أقل منها ، ما زال موجودا بشكل قوى فى هذه المنشآت الخاصة بارستوقراطية المعرفة . فهناك شعور سائد بأن القواعد الملائمة تقضى بأن المرأة يجب أن لا تنال من العلم الا ما ينطبق عليه أحد وصفين :

١ - المعرفة التى تكون نتيجتها المباشرة القيام على خدمة البيت على وجه مرض - وهذا هو المجال المنزلى .

٢ - أنواع المنجزات والمهارات ذات الصفة العلمية والصفة الفنية التى يبدو عليها بوضوح انها من أعمال الفراغ بالتعبية . فإن الشعور السائد هو أن العلم ليس من شئون النساء اذا كان علما يعبر عن مكتون حياة المتعلم ويسير تحصيله بناء على ادراك المتعلم لمصلحته الخاصة دون دافع من قوانين السلوك ودون الاعتماد على سيد يتال من وراء اشتغال المرأة بهذه الأعمال أو استعراض اشتغالها بها راحة أو حسن سمعة . وهكذا أيضا كل أنواع المعرفة التى تقوم دليلا على الفراغ - غير الفراغ بالتعبية - لانكاد تتفق والانونة .

هذه الظواهر التى استعرضناها ذات أهمية فى تقدير العلاقة بين هذه المعاهد الدراسية العليا وبين الحياة الاقتصادية للمجتمع ، كشواهد على



انجاء عام أكثر منها حقائق ذات نتائج اقتصادية هامة في حد ذاتها ، فهي تقوم شاهدا على ماهية الاتجاهات الغريزية والتعامل اللذين تظهرهما الطبقة المتعلمة ضد أنماط الحياة في مجتمع صناعي . وهي تقدم مثالا على مدى التقدم الذي بلغته الدراسة العليا والطبقة المتعلمة ، وبهذا تحدد لنا ما نستطيع أن نتطلبه من هذه الطبقة في الموضوعات التي يرتبط فيها التعليم وحياة المتعلمين مباشرة بكفائة المجتمع وحياته الاقتصادية ، ويرتبط كذلك بالتلاؤم بين حياة الطبقة المتعلمة ومقتضيات العصر . والذي تشهد به هذه البقايا الطبقية هو انتشار روح التشبث بالقديم ، ان لم يكن بالروح الرجعية ، لاسيما في معاهد التعليم العالي حيث الاهتمام بنشر العلوم التقليدية .

والى هذه الدلائل التي تشير الى روح المحافظة على القديم ، نستطيع أن نضيف خاصية أخرى لها نفس الدلالة ، ولكنها علامة ذات نتائج أكثر خطورة من ذلك الاتجاه الهازل الى التمسك بتوافه المظاهر والطقوس . فالأغلبية العظمى من الكليات والجامعات الأمريكية ، مثلا منضوية تحت إحدى الهيئات الدينية وتهتم نوعا ما بالشعائر الدينية ، مع أن ماهو مفروض في كليات تلك المعاهد من المأم بالطرق العلمية ووجهات النظر العلمية كان خليقا أن يكسبها مناعة ضد أساليب التفكير الروحانية . لكن لانزوال نسبة كبيرة منها الى اليوم تصرح بتمسكها بعقائد وشعائر ترجع الى ثقافة سابقة . ولا شك أن هذا الإفصاح عن الحماس الديني أمر مرغوب فيه الى حد كبير ، ولا بد منه ولو على سبيل أداء الواجب ، سواء من جانب المدارس بصفتها جزءا من الهيئة الدينية أو من جانب أعضاء هيئة التدريس . لكن مما لاشك فيه أن هناك آخر الأمر عتصرا كبيرا من العاطفة الدينية يلزم الحياة في المدرسة العليا . وما دام هذا هو الواقع فلا بد أن نعتبره مظهرا لأساليب عقلية روحانية قديمة . وهذه الأساليب العقلية لابد لها أن تثبت وجودها ، بقدر ما ، في نوع الثقافة الذي تقدمه المدرسة العليا ، ولا بد لتأثيرها في تشكيل أساليب تفكير الطالب ان يعمل بنفس القدر على تثبيت روح المحافظة على القديم أو الرجوع اليه . فهي تعمل على تعميق تقدمه في العلوم الواقعية التي من شأنها أن تخدم أغراض الصناعة على أحسن وجه .

والألعاب الرياضية في الكليات ، وهي تحظى باهتمام بالغ في معاهد التعليم المرموقة في الوقت الحاضر ، تنجبه اتجاها مماثلا . والرياضة في الواقع تشارك الاتجاهات الدينية في الكليات في كثير من المظاهر ، سواء فيما يتعلق بأساسها السيكولوجي رقيما يتعلق بتأثيرها في النظام . لكن هذا المظهر من مظاهر المزاج الهمجي يجب أن ينسب الفضل فيه أولا الى هيئة الطلبة لا الى طبيعة المدارس بصفتها هذه ، الا على قدر ما تقوم الكليات

أو موظفوها - كما يحدث أحيانا - بدور ايجابي في تشجيع الرياضة والعمل على انتشارها . وما يصدق على الألعاب الرياضية في الكليات يصدق كذلك على الجمعيات ، لكن مع فارق ، فالألعاب أساسا تعبير عن الدافع العدواني ليس الا ، أما الجمعيات فهي ، بدرجة أخص ، تعبير عما ورثناه من التحزب للعشيرة ، الذي هو من الملامح الهامة للمزاج العدواني الهمجى . وما يلاحظ أيضا أن هناك صلة وثيقة قائمة بين الجمعيات المدرسية والألعاب الرياضية . ولا تكاد نجد ضرورة ، بعد كل ما ذكرنا في فصل سابق عن الرياضة وعادة القامرة ، للافاضة في بحث القيمة الاقتصادية للتدريب على الألعاب وعلى التنظيم والنشاط الجماعيين .

لكن كل هذه الملامح الخاصة بنظام حياة الطبقة المتعلمة والمؤسسات المخصصة للمحافظة على التعليم العالي ، إنما هي ، الى حد كبير ، مظاهر عرضية ليس الا . ولا تكاد تحسب عناصر فعالة في أمور البحث العلمي والتثقيف التي ليس لقيام المدارس هدف ظاهر غير متابعتها . وهذه الدلالات العرضية من شأنها أن تؤكد استنتاجا يتعلق بطبيعة العمل الذي يتحقق - كما يبدو لوجهة النظر الاقتصادية - وبالاتجاهات التي يطبعها هذا العمل الخطير الذي يتم في حماها ، في الشباب الذي يتردد على المدارس . وهذه الاستنتاجات القائمة على الاعتبارات التي قدمناها هي أن المدارس العليا ، من حيث طبيعة عملها وتقاليدها ، ينتظر منها أن تقف موقفا محافظا ، لكن هذا الاستنتاج يجب أن نتوقف عن الاسترسال فيه بواسطة مقارنة طبيعة العمل الذي تحقق فعلا ، وبواسطة نوع من المسح للعلوم التي عهد الى المدارس العليا بالمحافظة عليها . ومن المعروف جيدا - في هذه النقطة بالذات - أن معاهد التعليم الموثوق فيها قد التزمت موقف المحافظة الى عهد قريب ، فوفقت موقف الاستهجان تجاه كل نوع من التجديد . وكانت القاعدة العامة أن كل وجهة نظر جديدة وكل شكل جديد من أشكال المعرفة لا تنال موافقتها ولا يسمح لها بالدخول الى برامج المدارس الا بعد أن تكون قد انتشرت خارجها . وهناك استثناءات لهذه القاعدة نذكر منها على سبيل المثال أن ما كان غير ظاهر من التجديدات أو ما كان خروجيا على المؤلف ليس بحال من الأحوال خروجيا على وجهات النظر المتعارف عليها أو على نظام الحياة المعترف به . من هذا مثلا دقائق الحقائق الرياضية الطبيعية، وكل تفسيرات أو قراءات جديدة للأدب القديمة، لاسيما ما كان منها ذا اتجاه فقهي أو أدبي فحسب . وقد كان المعروف دائما - الا في مجال العلوم الانسانية في أضيق مدلولها ، والا على قدر ما تركت وجهة النظر التقليدية للعلوم الانسانية دون أن تمسها يد المجددين - كان المعروف دائما أن طبقة العلماء المعترف بها ومعاهد التعليم العالي تنظر بازدراء الى كل تجديد . فالآراء الجديدة

والاتجاهات الجديدة في النظريات العلمية ، لاسيما الاتجاهات الجديدة التي تمس نظرية العلاقات الانسانية في أي أمر من الأمور ، لم تجد لها مكانا في مناهج التعليم الجامعية الا مؤخرا وعلى مضض من المسئولين ، بدلا من أن تقابل بترحيب حار ، كما أن الرجال الذين اهتموا بمثل هذا العمل من أجل توسيع المعارف الانسانية لم يلقوا على العموم معاملة طيبة من معاصريهم من العلماء . فالمدارس العليا لم تمنح ثابدها بصفة عامة لأي تطوير جدي لأسلوب التعليم أو مادته الا بعد أن تكون الموضوعات الجديدة قد تجاوزت طور شبابها وبعد أن تحقق كثير من فوائد ما - بعد أن تكون قد أصبحت أمورا عادية في الذخيرة العلمية لجيل جديد ترعرع في ظل مجموعة علوم تسمو على العلوم المدرسية ، وفي ظل وجهات نظر حديثة وتشكلت بها أساليب تفكيره . هذا صحيح عن الماضي القريب . لكن من المجازفة أن نقول الى أي حد يمكن أن يصدق على الحاضر الحالي ، لأن من المستحيل أن نستشف حقائق الحاضر بدرجة من الصفاء نستطيع معها أن ندرك أهميتها النسبية .

لم نذكر الى الآن شيئا عما يقدمه الأثرياء من خدمات للعلوم والفنون ، وهو أمر اعتاد أن يفيض فيه الكتاب والخطباء الذين يعالجون موضوع تقدم الثقافة وتطور الكيان الاجتماعي . ومهمة الطبقة المترفة هذه لا تخلو من حيلة هامة بالدراسة العالية وبانتشار المعرفة والثقافة . وطريقة تشجيع هذه الطبقة للعلم عن طريق رعايته ، ودرجة هذا التشجيع ، أمر معروف . فظالما سردت في عبارات مؤثرة مملوءة بالتقدير ، على أيدي خطباء يساعدهم المامهم بهذا الموضوع على أن يوضحوا لسامعيهم المغزى العميق لهذا العامل الثقافي . على أن هؤلاء الخطباء قد عرضوا الموضوع من وجهة نظر الأهمية الثقافية أو من ناحية حسن السمعة لهؤلاء الأثرياء ، لا من حيث الأهمية الاقتصادية - فمهمة طبقة الميسورين هذه ، وكذلك السلوك العقلي لأعضاء هذه الطبقة ، كما ترى من وجهة النظر الاقتصادية ، وكما هي من حيث فائدتها للصناعة ، تسحق بعض الاهتمام وتستوجب التوضيح .

وعلى سبيل تحديد علاقة الرعاية هذه بين الأثرياء وطلاب العلم ، يجب أن نذكر أنها اذا نظرنا اليها نظرة سطحية على أنها علاقة اقتصادية أو صناعية فقط ، وجدناها علاقة هدفها تأكيد علو مكانة المتفضل بالرعاية . والطالب الذي ينال هذه الرعاية يؤدي الواجبات التي تفرضها الحياة العلمية بالنيابة عن الثرى الذي يرعاه ، وهذا الثرى يعود عليه شيء من الفائدة ، هو نوع من الذكر العطر الذي يكتسبه أي سيد يؤدي لصالحه نوع من الفراغ بالتعبية . ويجب أيضا أن نلاحظ - من حيث الحقيقة التاريخية - أن تشجيع طلب العلم أو القيام بنشاط علمي عن طريق علاقة الرعاية التي يبذلها



الأثرية ، كان بوجه عام تشجيعاً للتفوق في القصص الأدبي والعلوم الإنسانية . وهذا النوع من المعرفة يسيل إلى الحد من طاقة المجتمع الانتاجية بدلاً من زيادتها .

كذلك فيما يتعلق بالمساهمة الفعلية التي تبذلها الطبقة العاطلة في تشجيع طلب العلم ، نجد أن قواعد الحياة المحترمة من شأنها أن تجعل المرء يهتم بالوان النشاط العقلي الذي ينفى التعبير عن نفسه بين هذه الطبقة بواسطة التبخر في الآداب وسعة الاطلاع ، لا بواسطة التبخر في العلوم التي لها بعض الصلة بحياة المجتمع الصناعية . وأكثر ميادين المعرفة التي يسعى أعضاء الطبقة المترفة إلى ارتيادها ، بعد دراسة الآداب ، هي ميادين العلوم القانونية والسياسية ، والعلوم الادارية بصفة أخص . وهذه العلوم كما يسمونها ، هي أساساً مواد تتعلق بقواعد تدريب الطبقة المترفة على القيادة في وظائف الحكم ، باعتبارها ملكاً لطبقة من الطبقات . واذن فليس الدافع لهم عموماً إلى ارتياد ميادين العلوم المذكورة هو الفائدة العقلية أو العلمية وحدها ، بل هو إلى حد كبير ، دافع الفائدة الواقعية التي تتطلبها مقتضيات علاقات السيادة التي تحتكرها تلك الطبقة . أما من حيث النشأة فإن وظيفة الحكم وظيفه عدوانية ظهرت في الأصل من نظام حياة الطبقة المترفة في الأزمان الغابرة وسأيرته إلى اليوم . وهي ممارسة لحكم السكان والتحكم فيهم ، وهما الأمران اللذان تستمد منهما الطبقة المترفة مقومات كيانها . ومن هنا كان ميدان العلوم القانونية والسياسية ، وكذلك أحداث ممارسة الحكم الذي يستمد منها أهميته ، لها نوع من الاغراء لهذه الطبقة ، بصرف النظر عن مسائل المعرفة جميعاً .

وكل هذا يبقى صحيحاً أينما وطالما بقيت وظيفة الحكم ، في مظهرها أو في جوهرها ، حقا لطبقة من الطبقات . وهو يبقى صحيحاً فيما جاوز هذا المجال ، طالما ظلت التقاليد التي تختص بها مظاهر الحكم القديمة باقية على حالها في الحياة الحديثة لتلك المجتمعات العصرية التي بدأ احتكار الطبقة المترفة لحكمها يسير في طريق الزوال .

أما فيما يختص بميدان العلم الذي تغلب فيه المصلحة العلمية أو العقلية - وهو ميدان فروع المعرفة التي يطلق عليها بحق اسم المواد العلمية - فإن الأمر مختلف نوعاً ، لا من حيث موقف الطبقة المترفة فحسب ، لكن أيضاً من حيث اتجاه تيار الثقافة المالية بأسره .

فالمرءية من أجل المعرفة نفسها أي تدريب ملكة الفهم دون أي غرض من وراء ذلك ، يجب - كما يصح لنا أن نتوقع - أن يهدف إليه الرجال الذين ليست لهم

مصلحة مادية ملحة تحول دون هذا المطلب . ووقوف الطبقة بعناية عن كل عمل منتج يجب أن يطلق العنان للرغبة العلمية في أفراد هذه الطبقة ، ويجب بالتالي أن يكون من بين الطبقة المترفة نسبة عالية من طلاب العلم والمختصين في المواد العلمية والعلماء ، تحفزهم حياة الفراغ إلى البحث العلمي والتفكير . ومن حقنا أن نتوقع مثل هذه النتيجة ، ولكن هناك لحياة الطبقة المترفة مظاهر ، تناولناها بالتفصيل فيما سبق ، تعمل على تحويل اهتمام تلك الطبقة بالأمور العقلية إلى موضوعات أخرى غير ذلك التتابع السببي للظواهرات الذي تتكون منه مادة العلوم . فأساليب التفكير التي تميز حياة هذه الطبقة تسير وفق علاقات السيادة الشخصية ، وفق المفاهيم التحاسدية غير الأصلية للشرف والقيم الذاتية والجدارة والطبع وما إليها . لكن التتابع السببي الذي هو موضوع المواد العلمية غير ظاهر من وجهة النظر هذه ، كما أن حسن السمعة ليس حتما نتيجة للحقائق التي قد تكون مفيدة لعامة الناس . ومن هنا يبدو من المحتمل أن أهمية المقارنة التحاسدية فيما يتعلق بالمركز المالي أو طيب السمعة يجب أن تجتذب اهتمام الطبقة المترفة اجتذابا يلهيها عن الاهتمام بالجدارة العلمية . فإذا ما كشفت هذه الجدارة الأخيرة عن نفسها فإنها في العادة تتحول إلى ميادين المضاربة والاستثمار ، وهي ميادين محترمة وعديدة الجدوى ، بدلا من أن تتحول إلى طلب المعرفة . وقد كان هذا في الواقع هو تاريخ المعرفة لدى طبقة الكهنة والطبقة المترفة ، طالما لم يكن هناك قدر كبير من المعلومات المنظمة قد أدخل إلى النظم المدرسية من مصادر خارج المحيط المدرسي . لكن لما كانت علاقة السيادة والتبعية آخذة في الاضمحلال من حيث كونها العامل الذي يتحكم في نظام حياة المجتمع ويشكله ، فإن هناك ملامح أخرى لنظام الحياة ، ووجهات نظر أخرى آخذة في فرض سلطانها على طلاب العلم .

أما الرجل المهذب حقا من رجال الطبقة المترفة فعليه أن يرى العالم من وجهة نظر العلاقة الشخصية ، وهذا هو ما يفعله . فإذا ظهر عليه الاهتمام بالمعرفة فإن هذا الاهتمام يتجه إلى تنظيم الظواهرات على هذا الأساس . وهذا هو في الواقع حال الرجل المهذب من رجال المدرسة القديمة الذي لم تتعرض مبادئ الطبقة المترفة فيه لأي تفكك ، وهذا هو اتجاه سلفه الحديث ، من حيث أنه قد ورث جميع فضائل الطبقة العليا - ولكن طرق الوراثة غير مستقيمة ، وليس كل ابن من أبناء الرجل المهذب قد خلق ليحتل مكان أبيه ، لا سيما أن أساليب التفكير التي يتميز بها سيد متسلط تصبح بالوراثة ضعيفة نوعا في سلسلة النسب التي لم يكن ينتمى منها لنظام الطبقة المترفة غير عقب واحد أو عقبين . أما احتمالات حدوث اتجاهات قوية ، فطرية أو مكتسبة ، نحو تدريب الملكات العلمية ، فيبدو أنها تظهر على أوضح ما يكون

فى أعضاء الطبقة المترفة الذين احدثوا من اسلاف ينتمون الى الطبقة الدنيا او الطبقة الوسطى ، او بعبارة اخرى ، اولئك الذين ورثوا جميع القدرات الخاصة بالطبقات الكادحة ، والذين اكتسبوا مكانهم بين الطبقة المترفة لان فيهم صفات لها اليوم وزن يزد على ما كان لها فى الزمن الذى تشكل فيه نظام حياة الطبقة المترفة . لكن حتى خارج دائرة هذه المجموعة التى دخلت حديثا فى زمرة الطبقة المترفة ، يوجد عدد من الناس لا يستهان به تسيطر عليهم المصالح التحاسدية بدرجة تكفى لتشكيل آرائهم النظرية وتظهر فيهم الميول النظرية قوية الى حد يكفى لتوجيههم نحو طلب العلم .

ويرجع الفضل فى ادخال المواد العلمية فى مناهج الدراسة العليا الى تلك القروء المنحرفة من الطبقة المترفة الذين خضعوا لسلطان تقاليد العلاقات غير الشخصية فى الزمن الحديث ، والذين ورثوا مجموعة من القدرات الانسانية تختلف فى بعض ملامحها الأساسية عن النزعة التى يمتاز بها نظام التفريق بين المراتب الاجتماعية . لكن الفضل فى وجود هذه المجموعة الدخيلة من المواد العلمية يرجع ايضا ، جزئيا وبدرجة اكبر ، الى افراد من الطبقات الكادحة كانت ظروفهم ميسرة بدرجة تكفى لتوجيه اهتمامهم الى مهام اخرى غير السعى وراء القوت اليومى ، وكانت مواهبهم الوراثية لا تستسيغ نظام التفريق بين مراتب الناس ، من حيث أن وجهات النظر التحاسدية والتجسدية لا تتحكم فى اساليبهم العقلية . ومن بين هاتين المجموعتين اللتين تتكون منهما تقريبا القوة الفعالة وراء التقدم العلمى نجد أن ثانيتهما هى التى ساهمت بالنصيب الأوفى . وفيما يتعلق بهما كليهما يبدو أننا لا نعدو الصواب لو قلنا أنهما لم تكونا منبع التقدم العلمى بقدر ما كانتا أداة ، وأنهما على أحسن تقدير أداة التغير التى تحولت على يديها أساليب التفكير التى فرضتها على المجتمع علاقاته بالبيئة تحت ضغط مطالب الحياة العصرية وما يلزمها من الصناعات الآلية ، فأصبحت هى صاحبة الفضل فى ادخال العلوم النظرية .

ولم يصبح العلم ، بمعنى الإدراك الواضح لما بين الظواهر - طبيعية كانت أو اجتماعية - من ارتباط سببى متسلسل ، مظهرا من مظاهر الحضارة الغربية الا منذ صارت العملية الصناعية فى المجتمعات الغربية عملية مخترعات آلية يقتصر دور الانسان فيها على تمييز القوى المادية وتقييمها . وقد ازدهرت العلوم بهذا القدر نوعا ما عندما تشكلت حياة المجتمع الصناعية بحيث تلائم هذه الصورة ، وبهذا القدر نوعا ما أيضا حينما سيطرت المصلحة الصناعية على حياة المجتمع . ثم اندفع العلم ، والنظريات العلمية بصفة خاصة ، فى تقدمه فى ميادين الحياة الانسانية والعلوم الانسانية العديدة بدرجة تتناسب



فى كل ميدان منها على النوالى مع مقدار اتصالها الوثيق المتتابع بالتطور  
الصناعى والاقتصادى . أو قد يكون الأصدق أن نقول ، على قدر ما تخلص  
كل منها . واحداً إثر واحد ، من تحكم مفاهيم العلاقات الشخصية أو المنزلة  
الاجتماعية ، ومن قواعد المراتب الدينية أو المنزلية الشخصية .

ولم يبدأ الناس فى تنظيم ظاهرات البيئة والحقائق المتعلقة باتصالهم بها ،  
تنظيماً قائماً على السببية ، الا بعد أن اضطرتهم مطالب الحياة الحديثة الى  
الاعتراف بالتسلسل السببى فى العلاقة الواقعية بين الانسان وبيئته . وعلى  
ذلك فانه بينما الدراسة العليا فى ذروة تقدمها ، بوصف كونها الثمرة  
الكاملة لطرق الفكر ونتائج أحكامه فى القرون الوسطى ، نتيجة ثانوية من  
نتائج وظائف الكهنة ، والطبقة المترفه ، فكذلك العلم الحديث يمكن أن نقول  
انه من النتائج الثانوية للتقدم الصناعى . واذن فقد استطاعت أساليب  
التفكير التى فرضتها الحياة الصناعية الحديثة أن تكشف عن نفسها وأن  
تزدهر كمجموعة متصلة من العلوم النظرية مرتبطة بتتابع الظواهر السببية ،  
وذلك على أيدى هذه الجماعات من الناس - الباحثين والعلماء والمخترعين  
والمفكرين - الذين قام أكثرهم بأعظم أعمالهم أثراً خارج المحيط الجامعى .  
ومن ميدان التفكير العلمى هذا خارج محيط الجامعات كانت تتسرب الى النظام  
الدراسى ، بين الحين والحين ، تغيرات جديدة فى أساليب التفكير وأهدافه .

ويجب أن نلاحظ بهذه المناسبة أن هناك فرقاً ملحوظاً جداً ، فى المادة وفى  
الهدف ، بين التعليم الذى تهيئه المدرسة الابتدائية والثانوية من جهة ، والذى  
تقدمه معاهد التعليم العليا من جهة أخرى . والفرق من حيث الواقعية المباشرة  
للتعليم الذى يتوفر فى كل من النوعين ومستوى الكفاية الذى يبلغه التلاميذ ،  
قد تكون له بعض الآثار ، وقد يستحق الاهتمام الذى كان يحظى به بين الحين  
والحين . لكن هناك فرقاً أكبر قيمة فى الاتجاه العقلى والروحى الذى يعمل  
كل من النظامين على خلقه ، وهذا الاختلاف فى الاتجاه بين نظام الدراسة  
العليا والدراسة الدنيا ملحوظ بصفة خاصة فيما يتعلق بالتعليم الابتدائى  
فى أحدث مراحل تطوره فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . فالتعليم هنا موجه  
نحو خلق القدرة أو المهارة ، العقلية واليدوية ، على ادراك الحقائق مجردة  
من الاعتبارات الشخصية والافادة منها ، من حيث أسباب حدوثها لا من حيث  
أهميتها لمركز الانسان . صحيح ان المدرسة الابتدائية ، جرباً على تقاليد  
الأيام الغابرة التى كان التعليم الابتدائى فيها فى الأغلب الأعم يقتصر على الطبقة  
المترفه ، لا تزال تتخذ من التعليم حافزاً على العمل فى عامة المدارس  
الابتدائية ، لكن حتى هذا الدافع الى التعليم الذى يتخذ سبيلاً الى تحقيق  
الأهداف فى الحياة ، أخذ فى الضعف بدرجة ملحوظة فى مراحل التعليم

الأولى فى المجتمعات التى لا تسيير مراحل التعليم الأولية فيها على مدى التقاليد الكهنوتية أو العسكرية . كل هذا صحيح بدرجة غير عادية ، وصحيح بدرجة أخص فيما يتعلق بالجانب الروحى فى نواحى التعليم التى تأثرت تأثيرا مباشرا بطريق التعليم فى رياض الأطفال وأهدافه .

والاتجاه غير التحاسدى العجيب لنظام رياض الأطفال ، وكذلك طبيعة أثر رياض الأطفال فى التعليم الابتدائى بعد مرحلة الرياض بالذات ، يجب أن نربط بينه وبين ماذكرنا آنفا عن الاتجاه الروحى العجيب لنساء الطبقة المترفة فى ظل الظروف الاقتصادية الحديثة . فنظام رياض الأطفال يبلغ أكمل مستوياته - أو يبلغ أقصى بعد له عن المثل القديمة للنظام الأبوى والبيداجوجى - فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، حيث يوجد عدد كبير من النساء المثقفات عاطلات ، وحيث نظام المكانة الاجتماعية قد ضعفت شدته نوعا بتأثير الحياة الصناعية التى تعمل على إضعافه ، ولعدم وجود مجموعة محددة من التقاليد العسكرية أو الكهنوتية ، فهذا النظام إنما يستمد سنداه المعنوى من أولئك النسوة اللاتى يعشن فى ظروف ميسرة . وأهداف رياض الأطفال وأساليبها تحوز رضا هذه الطبقة من النساء اللاتى لا يجدن الراحة فى ظل المنهج المالى للحياة المترفة ، ولها تأثير خاص عليها . فرياض الأطفال إذن ، وكل أثر لروح رياض الأطفال فى التربية الحديثة ، يجب أن نعددها - هى و « حركة المرأة الحديثة » - من نتائج ذلك الشعور بالتفوق من التفاهة والمقارنة التحاسدية ، التى تعمل حياة الترف فى ظل الظروف الحاضرة على تشجيعها فى النساء اللاتى يخضعن لهذا النظام خضوعا مباشرا . ومن هذا يبدو - بطريقة غير مباشرة - أن نظام الطبقة المترفة هنا يشجع مرة أخرى على ظهور اتجاه غير تحاسدى ، قد يصح بمرور الزمن تهديدا لاستقرار النظام نفسه ، بل ولنظام الملكية الخاصة الذى يقوم عليه نظام الطبقة المترفة .

وقد حدثت فى الماضى القريب تغيرات محسوسة فى مجال التعليم فى الكليات والجامعات ، كانت فى أساسها عبارة عن استبعاد جزئى للعلوم الإنسانية - فروع العلوم التى يعتقد أنها تساعد على الثقافة والأخلاق والأذواق والمثل التقليدية - والاستعاضة عنها بالعلوم الأكثر واقعية التى تساعد على الكفاية المدنية والصناعية ، ولنعتبر عن نفس المعنى بعبارة أخرى فنقول أن فروع العلوم التى تهدف إلى خلق الكفاية ( الكفاية الانتاجية فى نهاية المطاف ) أخذت تثبت أقدامها بالتدرج على حساب تلك الفروع التى تعمل على زيادة القدرة الاستهلاكية أو تقليل الكفاية الانتاجية ، وعلى نوع من المزاج يلائم نظام المكانة الاجتماعية . وقد وجد أن المعاهد العليا فى قبولها لهذا النظام التعليمى كانت تلزم موقف الجمود ، وإن كل خطوة كانت تتخذها فى هذا السبيل

كانت الى حد ما بمثابة تراجع عن مبادئها ، وكانت هذه العلوم تغزو نظام الدراسة من خارج المحيط الجامعي . ولا نقول من محيط أدنى منه . ومن الملاحظ أن العلوم الانسانية التي لم تخل السبيل للمواد العلمية الا على مضض ، ملائمة دائما لتشكيل طباع التلميذ بحيث تلائم نظام استهلاك تقليديا ، هو نظام التفكير في ما هو حق وجميل وطيب والاستمتاع به ، وذلك حسب مستوى معروف من مستويات السلوك والامتناع ، أهم مظاهره الفراغ Otum cum dignitat e ( الفراغ هو الشرف ) .

وقد كان المدافعون عن العلوم الانسانية يعبرون ، في لغة يسترهما قناع من طول اعتيادهم وجهة النظر القديمة الملائمة ، عن المثل الأعلى الذي يعبر عنه المثل القائل « انما وجدنا للستمع بخيرات الحياة » fruges consumere nati ومثل هذا الاتجاه لا يجب ان يثير اية دهشة فيما يتعلق بالمدارس التي يشكلها ويدعمها أساس من ثقافة الطبقة المترفة .

والقواعد التي على أساسها كان يراد الاحتفاظ ، قدر الاستطاعة ، بما ورتوه عن مستويات الثقافة كاملة غير منقوصة ، هي أيضا من خصائص المزاج القديم وخصائص آراء الطبقة المترفة في الحياة . فالاستمتاع والميول التي أخذوها عما اعتادوه من حياة ومثل وأفكار وطرق استهلاك الوقت والسلع التي كانت شائعة بين الطبقة المترفة في الزمن القديم مثلا ، يعتقد أنها أعلى وأشرف وأوجه مما ينتج من اعتياد مماثل لما يفعله عامة الناس في مجتمع حديث من ألوان الحياة اليومية والمعارف والطموح . فالمعرفة التي يكون جوهرها الامام التام بما هو في هذا الزمن من رجال ومن اشياء ، تعتبر ، اذا قورنت بسابقتها ، « قليلة » و « دنيئة » و « خسيسة » - بل ان الانسان لم يسمع هذه المعرفة الواقعية بالناس والاشياء تنعت بأنها « دون الانسانية » .

وهذا الدفاع عن العلوم الانسانية الذي يقدمه المتكلم بالنيابة عن الطبقة المترفة يبدو سليما في أساسه . فحقيقة الواقع أن الرضا والثقافة ، أو الاتجاه الروحي أو أساليب العقل التي تنتج من اعتياد التأمل في العقائد الانسية والتعصب للعشيرة والرضا عن النفس الذي كان يستشعره المهذبون من الطبقة المترفة في زمان مضى ، أو التي تنتسج من التعود على الخرافات الروحانية والشراسة الخصبة التي يمثلها أبطال هوميروس مثلا ، هذا الدفاع اذا نظرنا اليه من الناحية الفنية وجدناه اقرب الى الصحة من الآثار المعائلة الناتجة عن الامام الواقعي بالاشياء والبصر بالمهارات الحديثة في النواحي الفنية والمدنية . ولا يمكن ان يكون هناك كبير شأن في ان العادات التي مر ذكرها أولا تفضل الاخرى في اهميتها الجمالية أو الشرفية ، وبالتالي في احقيتها التي



تتخذ أساسا للمفاضلة . فان لب قواعد الذوق ، وقواعد الشرف بدرجة  
 اخص ، هي ، من حيث طبيعة الأشياء ، اثر من آثار حياة العنصر وظروفه  
 الماضية ، انتقلت الى الجيل الحاضر عن طريق الوراثة أو التقليد ، وكون  
 السيادة التي طال بها الأمد في ملازمة النظام العدواني لحياة الطبقة المترفة  
 كان لها أثر عميق في تشكيل عادات العقل ووجهات النظر للعنصرية في  
 الماضي ، هو أساس كاف لكي يكون لهذا النظام سيادة جمالية مشروعة في  
 كثير مما يتعلق بأمور الذوق في الوقت الحاضر . وقواعد الذوق - فيما  
 يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده - هي عادات خاصة بالجنس البشري  
 تكونت عن طريق اعتياده الطويل لاستحسان أو استهجان بعض الأشياء  
 التي يصدر الذوق حكمه عليها بأنها ملائمة أو مستقيحة ، فكلما طال التعود  
 واتصل كان قانون الذوق الخاص به أصح من الناحية القانونية . على فرض  
 تشابه سائر الملابس الأخرى .

لكن مهما كانت القانونية الفنية للحكم الثالب على العلوم الحديثة الذي  
 يصدره المدافع عن العلوم الانسانية ، ومهما تكن قيمة الأدلة التي تدل على أن  
 الأدب الكلاسيكي أحق بالتقدير ، وان له في الثقافة وفي الطبع أثرا أكثر  
 انسانية ، فان هذا لا علاقة له بموضوع هذا البحث . فالذي يهمنا في هذا  
 البحث هو الى أي مدى تعمل فروع العلوم هذه ووجهات النظر التي تمثلها  
 في نظام التعليم ، على تشجيع أو تعويق ظهور حياة جماعية فعالة في الظروف  
 الصناعية الحديثة - الى أي مدى تساعد على سهولة التلاؤم مع الظروف  
 الاقتصادية في الوقت الحاضر . والمسألة مسألة اقتصادية وليست فنية ،  
 ومستويات تعليم الطبقة المترفة التي تكشف عن نفسها عن طريق ما تبديه  
 المعاهد العليا نحو العلوم الواقعية من تحقير ، يجب - فيما يتعلق بهيئتنا  
 البحث - تقويمها من وجهة النظر هذه دون سواها . من أجل هذا كان  
 استعمال بعض النعوت من أمثال « شريف » و « خسيس » و « راق »  
 و « دنئ » وما إليها لا دلالة له إلا أنه يكشف عن تعصب الأطراف المتنازعة  
 ووجهات نظرهم ، سواء كانوا يدافعون عن أهلية النظام الجديد أو القديم .  
 فكل هذه النعوت تعبيرات للدفاع عن النظام أو للنيل منه ، أو هي بمعنى  
 آخر تعبير عن المقارنة التحاسدية لا يخرج ، اذا نظرنا اليه نظرة تحليلية ، عن  
 أن يكون تعبيراً عن الأمور المشرقة أو المثينة ، أي أنها تدخل في نطاق الآراء  
 التي يتميز بها نظام المكانة الاجتماعية ، أي أنها في جوهرها تعبير عن الروح  
 الرياضية - عن أساليب التفكير العدوانية الانسية ، أي أنها تنم عن وجهة  
 نظر وراي في الحياة بائدين ، ربما كانوا ملائمين لمرحلة الثقافة العدوانية  
 ولتنظيم الاقتصادي الذي ينبعث منه ، ولكنها من وجهة نظر الكفاية  
 الاقتصادية بمعناها الواسع ، تناقض لا طائل تحته .

والآداب القديمة وما لها من أولوية في نظام التعليم الذى تتمسك به  
 المعاهد العليا تمسكا شديدا ، تعمل على تشكيل الاتجاه العقلى وخفض  
 الكفاية الاقتصادية في الجيل الذى يتلقى العلم الحديث . وهى تعمل هذا  
 لا عن طريق التمسك بالمثل العليا للرجولة في الزمن الفابر فحسب ، لكن  
 أيضا عن طريق ما تعرفه من تمييز بين أنواع المعرفة المشرفة وغير المشرفة .  
 وهذه النتيجة تأتي عن طريقين : ١١١ بما توحى من اعتبار النفور مما هو  
 نافع فقط ، بمقارنته بما هو مشرف فقط ، من أنواع المعرفة ، وبهذا تشكل  
 أذواق الناشئة بحيث تجعلهم يعتقدون انهم يطلبون العلم من أجل تنمية  
 أذواقهم فقط ، أو تقريبا فقط ، عن طريق ذلك التدريب الذى يرمى عادة  
 الى اى كسب مادى أو اجتماعى ، و ( ٢ ) بتضييع وقت المتعلم وجهده في  
 تحصيل المعرفة التى لا جدوى من ورائها ، الا بمقدار ما تدخل هذه المعرفة  
 - في نظر العرف - في نطاق المعلومات التى لابد للعالم من الامام بها ، وبهذا تصيح  
 ذات صلة بالعبارات والأساليب اللغوية التى تستخدم في فروع العلم النافعة .  
 ولولا هذه الصعوبة الخاصة بالأسلوب اللغوى - وهى نفسها أثر من آثار  
 تهافت الناس فيما مضى على دراسة الأدب القديم - لما كان لمعرفة اللغات ، مثلا ،  
 أية منفعة علمية لأى باحث أو أى عالم لا يشتغل بعمل ذى طابع لغوى فى  
 أساسه . كل هذا بالطبع لا شأن له فيما يختص بالأهمية الثقافية لدراسة  
 الآداب القديمة ، وليس في النية أن نستخف بالأدب القديم أو بما يطبعه في  
 دارسه من اتجاهات . فهذه الاتجاهات تبدو من نوع ليس له قيمة  
 اقتصادية ، لكن هذه الحقيقة - وهى في الواقع حقيقة معروفة لعامة  
 الناس - لا يجب أن تقلق أحدا كان من حسن حظه أن يجد الراحة والقوة في  
 الأدب القديم . وإذا كانت دراسة الآداب القديمة تعمل على الإخلال بالميل  
 الى الاتقان الصناعى فإن هذا يجب أن لا يكون له كبير أثر في أذهان الذين  
 يعتبرون المهارة الصناعية قليلة الأهمية بالنسبة الى غرس المثل العليا  
 المناسبة .

ولما كانت الظروف قد جعلت من هذه المعلومات جزءا من المطالب  
 الأولية في نظامنا التعليمى ، فإن القسرة على استعمال وفهم بعض لغات  
 جنوب أوروبا المينة ليست فقط من دواعى السرور لمن تسنح له فرصة  
 لاستعراض ما حققه في هذا السبيل ، لكن شواهد مثل هذه المعرفة تعمل  
 في نفس الوقت أيضا على تركية أى عالم لجمهور سامعيه من العلماء وغير العلماء  
 على السواء . والناس عادة يتوقعون أن عددا من السنين لابد قد انقضى قبل  
 التمكن من هذه المعرفة التى ليس لها فائدة أساسية ، بينما عدم الامام بها  
 يدعو الى استنتاج أن التعليم كان ابتر وسطحيا ، كما يدعو الى استنتاج انه  
 كان ذا واقعية شعبية ، وهذا أيضا أمر ينتقص من مستويات التعليم السليم  
 والمقدرة العقلية .

والمألة شبيهة بما يحدث عند شراء سلعة استهلاكية بواسطة مشتر  
 تنقصه الخبرة الكاملة بالسلع أو بالمهارات الفنية . فهو يبنى حكمه في تقدير  
 ولامح الزخرفية التي لا تتصل مباشرة بفائدة السلعة . على أساس أن هناك  
 تناسباً ، غير محدد تحديداً دقيقاً ، بين القيمة الأساسية للسلعة وبين تكاليف  
 الزخرفة التي زِيدت عليها رغبة في تسهيل بيعها . والقول بأنه لا يمكن عادة  
 أن يكون هناك تعليم سليم إذا لم يكن هناك الملم بالآداب القديمة وبالعلوم  
 الإنسانية ، يؤدي إلى تضيق مظهرى للوقت والجهد من جانب عامة الطلاب  
 في سبيل تحصيل هذه المعارف . ولقد أثر التثبيت التقليدى بقدر ولو قليل  
 من التدبير المظهرى على أنه من ضرورات التعليم المحترم في قوانيننا المتعلقة  
 بالذوق والمنفعة في طلب العلم بنفس القدر الذى أثر به المبدأ نفسه في طريقة  
 حكمنا على منفعة السلع المصنعة .

صحيح أنه منذ أخذت أهمية الاستهلاك المظهرى تظنى بالتدريج على  
 أهمية الترف المظهرى كوسيلة من وسائل الشهرة ، لم تعد معرفة اللغات  
 البتة مطلباً هاماً كما كانت في وقت من الأوقات ، واعتبر تأثيرها السحرى  
 بعض الوهن ، كدليل على الرسوخ في العلم . لكن مع أن هذا صحيح ،  
 فصحيح أيضاً أن دراسة الآداب القديمة لم تكد تتعرض لآى انتقاص من  
 قيمتها المطلقة كدليل على المكانة العلمية المحترمة ، إذ أن العالم ما عليه  
 - في سبيل هذا الغرض - إلا أن يكون في وسعه استعراض بعض المعلومات  
 التى يقضى العرف باعتبارها شاهداً على وقت ضائع ، ودراسة الآداب  
 القديمة من السهل أن تؤدي هذا الغرض . والواقع أنه قد يكون هناك بعض  
 الشك في أن فائدتها كدليل على الوقت والجهد الضائعين ، وبالتالي على  
 القدرة المالية التى مكنت من هذا التضيق ، هى التى حققت للآداب القديمة  
 مركزها الممتاز في مناهج الدراسة العليا وأدت إلى اعتبارها أكثر فروع  
 المعرفة شرفاً . فهى تخدم الأغراض الزخرفية التى تبقها الطبقة المترفة  
 من التعليم ، أحسن مما تخدمه أية مجموعة أخرى من العلوم ، ولذلك كانت  
 وسيلة فعالة من وسائل الشهرة .

وقد بقيت الآداب القديمة الى عهد قريب بغير منافس تقريباً في هذا  
 المجال ، ولا تزال بغير منافس خطر في دول القارة الأوروبية . ولكن لما كانت  
 الألعاب في الكليات قد شقت طريقها في الأيام الأخيرة فأصبح لها مركز معترف  
 به كميّان من ميادين التحصيل الدراسى المشرف ، فقد أصبح هذا الفرع  
 الجديد من فروع المعرفة - أن جاز لنا أن ندخل الألعاب في نطاق العلوم  
 دون تحديد - منافساً للآداب القديمة في الأولوية بين المواد التى تتلقاها الطبقة  
 المترفة في المدارس الأمريكية والانجليزية . وللالعاب ميزة ظاهرة على الآداب



القديمة فيما يختص بأهداف الطبقة المتسرفة من التعليم ، لأن التفوق في اللعب مفروض فيه أنه ليس مضیعة للوقت فحسب بل مضیعة للمال كذلك ، كما أن المفروض أيضا أن النجاح في اللعب يمتاز كذلك في طبعه وفي مزاجه بميزات معينة ترجع الى العصور البائدة وتبعد كل البعد عن مجال الانتاج . وفي الجامعات الألمانية نجد الألعاب وجمعيات الآداب اليونانية قد حل محلها الى درجة ما ، كشاغل لأبناء الطبقة المتسرفة يتلهون به أيام الدراسة ، اذمان متقن وطبقى للشراب ومزاولة للمبارزة على سبيل اللهو المظهرى .

والطبقة المتسرفة وفهمها للفضيلة - التمسك بالعادات البائدة والتبذير -  
يندر أن كان لهما أثر في ادخال دراسة الآداب القديمة الى مناهج الدراسة العليا ، لكن تشبث المعاهد العليا بالمحافظة على دراسة الآداب القديمة ، ومقدار الشرف العظيم الذى يقرن بدراستها ، يرجعان دون ريب الى أنها شديدة الملازمة لمقتضيات التمسك بالعادات البائدة والتبذير .

وكلمة كلاسيكى ( أو قديم ) لها هذه الدلالة على التبذير وعلى المهجور سواء استعملت لتدل على اللغات الميتة أو على ما زال أو أهمل من أساليب التفكير والتعبير في اللغات الحية ، أو على غير ذلك من نواحي النشاط أو الأجهزة المدرسية التى تطلق عليها ، ولكن دلالتها عليها أقل . وعلى ذلك نجد طرق التعبير القديمة في اللغات الانجليزية تسمى « الانجليزية القديمة » . واستعمالها أمر حتمى في كل حديث أو كتابة عن موضوع هام ، والطلاقة في استعمالها تضى نوعا من الاحترام حتى على أنه الموضوعات وأكثرها جريا على الألسن . أما أحدث أساليب التعبير في اللغة الانجليزية فانها بالطبع لا تستعمل في الكتابة أبدا ، لأن ذوق الطبقة المتسرفة في السلوك ، وهو يقتضى التزام اسلوب الكلام القديم ، موجود ، حتى في أكثر الكتاب جهلا واثارة ، بدرجة تكفى للحيلولة دون وقوعهم في مثل هذه العثرة . ومن جهة أخرى نجد أن أرقى أساليب التعبير القديمة وأكثرها مطابقة للعرف ، لا تستخدم - وهذا من خصائصها - الا في الاتصال بين اله من آلهة العقائد التجسدية وعباده . وفيما بين هذين الطرفين توجد أساليب الحديث اليومى التى تستعملها الطبقة المتسرفة في أحاديثها وآدابها .

والأسلوب الرشيق ، سواء في الكتابة أو في الحديث ، وسيلة فعالة  
من وسائل الشهرة . ومن المهم أن يعرف المرء ، بشئ من الدقة ، ما هي درجة القدم التقليدية المرغوبة عند الكلام في أى موضوع معين . وهناك فرق كبير في الأسلوب الذى يليق استعماله فوق المنابر أو في الأسواق العامة ، وهذا المجال الأخير ، كما نتوقع ، يسمح باستعمال الفاظ ومصطلحات

حديثه ومؤثرة نسبيا ، حتى على السنة المتحدين المتألقين . وتجنب التعبيرات الحديثة عن قصد أمر مشرف ، ليس فقط لأنه دليل على أن وقتا قد ضاع في تحصيل أساليب الحديث البائدة، بل أيضا لأنه دليل على أن المتحدث قد لازم منذ طفولته قوما يتقنون التعبيرات القديمة ، وهذا دليل على أن أسلافه كانوا من الطبقة المترفة . والأسلوب إذا كان على درجة عالية من النقاء كان دليلا افتراضيا على عدد من الأعمار المتعاقبة صرف في غير الأعمال الانتاجية التي يزاولها عامة الناس ، على أن دلالتة في هذا السبيل ليست بحال من الأحوال حاسمة .

ومن أحسن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها على التمسك الذي لا طائل تحته بالقديم ، في غير بلاد الشرق الأقصى ، طريقة الهجاء المعروفة في اللغة الانجليزية . فاية مخالفة لقواعد الهجاء تعتبر منفرة وتحط من قدر اى كاتب في عين كل من يتمتع بذوق راق يستطيع أن يعرف قيمة الحق والجمال . وطريقة كتابة الفة الانجليزية تفى بجميع مقتضيات قواعد الشهرة في ظل قانون التبذير المظهرى . فهي قديمة ومربكة وعديمة الجدوى ، والتمكن منها يستنفد كثيرا من الوقت والجهد ، والتقصير في تحصيلها أمر يسهل كشفه ، من أجل ذلك كانت أول وأسهل اختبار لسعة الباع في العلم ، وكان التمسك بقواعدها من الشواهد المؤكدة على حياة علمية لا غبار عليها .

وعلى هذا الأساس ، وكذلك على أساس كل وضع آخر يستند فيه العرف التقليدى الى قواعد القدم والتبذير ، نرى المدافعين عن القديم يتخذون بفرائضهم موقف الاعتذار عن التمسك بالقديم، فهم يحتجون أساسا بأن التقيد باستعمال التعبيرات القديمة المتفق عليها يفيد في نقل الأفكار بطريقة أوفى وأدق من استعمال أحدث تعبيرات الانجليزية الدارجة ، مع أن المعروف لجميع الناس أن آراء اليوم يمكن التعبير عنها أحسن تعبير بلغة العصر الدارجة . والكلام الكلاسيكى له قيمته المشرفة التي تبعث على الاحترام ، وهو يثير الانتباه والاحترام بصفته وسيلة التفاهم المعروفة في ظل نظام حياة الطبقة المترفة ، لأنه يحمل دلالة واضحة على أن الذى يلتزمه ليس مرغما على أداء أى عمل منتج . وميزة التعبيرات التقليدية أنها من دواعى الشهرة ، وهى تبعث عليها لأنها مربكة وانها قد عفى عليها الزمن ، ولهذا كانت شاهدا على أن صاحبها قد اضاع عمره فيها ، وانه فى غنى عن استعمال الكلام الصريح الفعال وعن الحاجة اليه .



٥	تمهيد
٧	الفصل الأول : تقديم
٢١	الفصل الثاني : التسابق فى اقتناء المال
٢٩	الفصل الثالث : البطالة المظهرية
٤٩	الفصل الرابع : الاستهلاك المظهري
٦٩	الفصل الخامس : مستوى المعيشة المالى
٧٧	الفصل السادس : القواعد المالية للذوق
١٠٩	الفصل السابع : الملبس بصفته معبرا عن الثقافة المالية
١٢٣	الفصل الثامن : الاعفاء الصناعى والمحافظة
١٢٧	الفصل التاسع : المحافظة على الصفات القديمة
١٥٥	الفصل العاشر : المخلفات الحديثة المتبقية من طباع الجراءة
١٧٣	الفصل الحادى عشر : الاعتقاد فى الحظ
١٨٣	الفصل الثانى عشر : الشعائر الدينية
٢٠٥	الفصل الثالث عشر : بقايا الاهتمام بالنواحى غير التحاسدية
٢٢٥	الفصل الرابع عشر : الدراسة العليا كتعبير عن الثقافة المالية

٢١٩١٥٩



